

الفقه

مجمع الفقهاء
عبدالمجيد الشافعي
تأليفه

كتاب الحج

٤٣

دار العلوم
بغداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

| | |
|-----|--|
| ٥ | الفهرس |
| ١٠ | موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٤٣ |
| ١٠ | اشاره |
| ١٠ | اشاره |
| ١٤ | كتاب الحج |
| ١٤ | اشاره |
| ١٦ | محرمات الإحرام |
| ١٦ | اشاره |
| ١٨ | لبس الخاتم |
| ١٩ | لبس المحرمه الحلى |
| ٣٢ | إزاله الشعر |
| ٣٨ | تغطيه الرجل رأسه |
| ٥٢ | التظليل للرجل |
| ٦٧ | الاستمنا |
| ٦٩ | إخراج الدم |
| ٧٢ | قص الأظافر |
| ٧٤ | قطع حشيش الشجره |
| ٨٥ | لبس المحرم السلاح |
| ٨٨ | فصل مكروهات الإحرام |
| ٨٨ | اشاره |
| ١١٣ | مسأله ١ فى قتل النعامه |
| ١١٧ | مسأله ٢ مع العجز عن البدنه |
| ١٢٤ | مسأله ٣ بدل الكفار |
| ١٣٠ | مسأله ٤ صيد فراخ النعامه |

- مسأله ٥ كفاره بقره الوحش و حمار الوحش ١٣٢
- مسأله ٦ من لم يحد الشاه في الكفاره ١٣٤
- مسأله ٧ بدل شاه الأرنب والنعلب ١٣٧
- مسأله ٨ كسر بيض النعام ١٣٩
- مسأله ٩ لو عجز عن الإرسال ١٤٤
- مسأله ١٠ كسر بيض القطاه ١٤٧
- مسأله ١١ لو عجز عن الفداء ١٥٠
- مسأله ١٢ كفاره الحمام ١٥١
- مسأله ١٣ لو قتل في الحرم الحمام ١٥٥
- مسأله ١٤ قتل فرخ الحمام في الحرم ١٥٩
- مسأله ١٥ لو قتل المحرم الصيد في الحرم ١٦٣
- مسأله ١٦ مضاعفه الجزاء ١٦٤
- مسأله ١٧ كفاره كسر بيض الحمام ١٦٨
- مسأله ١٨ فروع في قتل حمام الحرم وكسر بيضه ١٧٢
- مسأله ١٩ كفاره قتل المحرم الطيور الصغيره ١٧٥
- مسأله ٢٠ قتل القنفذ والضب واليربوع ١٧٧
- مسأله ٢١ كفاره قتل المحرم الجراد ١٧٩
- مسأله ٢٢ قتل الجراد ١٨٠
- مسأله ٢٣ قتل القمل ١٨٣
- مسأله ٢٤ قتل الزنبور ١٨٥
- مسأله ٢٥ كفاره قتل الزنبور ١٨٦
- مسأله ٢٦ قتل ما لا تقدير لفديته ١٨٩
- مسأله ٢٧ كفابه جزاء المعيب عن الصحيح ١٩٢
- مسأله ٢٨ أسباب الضمان ١٩٤
- مسأله ٢٩ صور في الصيد وأحكامها ٢٠٠
- مسأله ٣٠ كسر أحد قرني الغزال ٢٠٥

- مسألة ٣١ حكم الاشتراك في قتل الصيد ٢٠٧
- مسألة ٣٢ لو صاد طيرًا فقتله بضربه على الأرض ٢١١
- مسألة ٣٣ لو رمى الصيد فأصابه ٢١٣
- مسألة ٣٤ حكم المحرم لو شرب لبن طيبه في الحرم ٢١٤
- مسألة ٣٥ هل يخرج الصيد عن الملك بالإحرام ٢١٦
- مسألة ٣٦ حكم من أمسك صيدًا حتى ذبحه آخر ٢٢٣
- مسألة ٣٧ في التسبب للصيد ٢٢٥
- مسألة ٣٨ حكم تنفير حمام الحرم ٢٢٨
- مسألة ٣٩ لو رمى اثنان صيدًا فأخطأ أحدهما ٢٣١
- مسألة ٤٠ لو وقد جماعه نارًا فوقع فيها صيد ٢٣٣
- مسألة ٤١ لو رمى صيدًا فقتله أو جرحه ٢٣٥
- مسألة ٤٢ في ضمان المحرم ما أتلفته دابته ٢٣٦
- مسألة ٤٣ لو أمسك المحرم أما فمات طفلها ٢٣٨
- مسألة ٤٤ لو أغرى المحرم كلبه بصيد فقتله ٢٤٠
- مسألة ٤٥ في الدلالة على الصيد ٢٤٣
- مسألة ٤٦ في الحرم وحدوده ٢٤٦
- مسألة ٤٧ حرمة الصيد على المحرم في الحرم ٢٤٩
- مسألة ٤٨ كراهه الصيد خارج الحرم للمحل مع قصد الحرم ٢٥٣
- مسألة ٤٩ كراهه الاصطياد بين البريد والحرم ٢٥٦
- مسألة ٥٠ الصيد إذا دخل الحرم ٢٥٩
- مسألة ٥١ لو كان الصيد على شجره بعضها في الحرم وبعضها خارجه ٢٦١
- مسألة ٥٢ من صاد طائرًا مقصوص الجناح ٢٦٣
- مسألة ٥٣ لو نتف ريشه من حمام الحرم ٢٦٧
- مسألة ٥٤ حكم من أخرج صيدًا من الحرم ٢٦٩
- مسألة ٥٥ لو عبر السهم الحرم ٢٧١
- مسألة ٥٦ حكم المحرم لو صاد في الحرم ٢٧٢

- مسألة ٥٧ إذا انتهى التضاعف إلى البدنه - - - - - ٢٧٦
- مسألة ٥٨ لو تكرر من المحرم قتل الصيد - - - - - ٢٧٧
- مسألة ٥٩ صور أكل بيض النعام وشرائه - - - - - ٢٨٤
- مسألة ٦٠ لو اضطر المحرم إلى أكل الصيد - - - - - ٢٨٩
- مسألة ٦١ مسائل في الاضطرار إلى أكل الصيد - - - - - ٢٩٦
- مسألة ٦٢ محل ذبح الفداء ونحره - - - - - ٣٠٢
- مسألة ٦٣ استحباب دفن الصيد - - - - - ٣١٢
- فصل في باقى المحظورات التى تجب عليها الكفاره - - - - - ٣١٤
- مسألة ١ كفاره الاستمتاع بالنساء - - - - - ٣١٤
- مسألة ٢ صور الجماع فى الحج - - - - - ٣٢٣
- مسألة ٣ الحججه الأولى فرضه والثانيه عقوبه - - - - - ٣٢٨
- مسألة ٤ حكم العالم العامد وغيره - - - - - ٣٣١
- مسألة ٥ حكم المرأه المحرمه لو دخل بها زوجها - - - - - ٣٣٢
- مسألة ٦ التفريق بين المحرمين المتجامعين - - - - - ٣٣٥
- مسألة ٧ لو جامع المحل أمته المحرمه - - - - - ٣٤١
- مسألة ٨ المحرم لو جامع قبل طواف الزياره - - - - - ٣٤٥
- مسألة ٩ فى من جامع وعجز عن البدنه - - - - - ٣٤٨
- مسألة ١٠ لو جامع فى أثناء الطواف - - - - - ٣٥٠
- مسألة ١١ أحكام الجماع فى العمره المفرده - - - - - ٣٥٣
- مسألة ١٢ لو عبث بذكره فأمنى - - - - - ٣٥٨
- مسألة ١٣ الأهل أعم من الدائمه - - - - - ٣٦٢
- مسألة ١٤ لو نظر إلى امرأته فأمنى - - - - - ٣٦٥
- مسألة ١٥ لو حمل امرأته بشهوه أو بدون شهوه - - - - - ٣٦٨
- مسألة ١٦ أقسام تقبيل النساء - - - - - ٣٧١
- مسألة ١٧ لو لاعب زوجته فأمنى - - - - - ٣٧٥
- مسألة ١٨ لو حج أو أعتمر فأفسده ثم أحصر - - - - - ٣٧٧

- ٣٧٨ مسأله ١٩ لو عقد محرم لمحرم
- ٣٨٢ فصل فى كفاره سائر المحرمات
- ٣٨٢ مسأله ١ كفاره الطيب
- ٣٨٧ مسأله ٢ كفاره تقليم الأظافر
- ٣٩٣ مسأله ٣ لو أفتى بتقليم ظفر المحرم
- ٣٩٤ مسأله ٤ لبس المخيط عامدا
- ٤٠٠ مسأله ٥ كفاره حلق الرأس
- ٤١٠ مسأله ٦ كفاره نتف اللحيه ونحوها
- ٤١٥ مسأله ٧ كفاره نتف الإبط
- ٤١٨ المحتويات
- ٤٢٧ تعريف مركز

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدیدآور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ریال (هرجلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ح۵ف۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلالیه فی الفقه الإسلامی

آیه الله العظمی

السید محمد الحسینی الشیرازی

دام ظلّه

کتاب الحج

الجزء السابع

دار العلوم

بیروت لبنان

ص: ۳

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ _ ١٩٨٨ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٤

كتاب الحج

اشاره

كتاب الحج

الجزء السابع

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

المشهور جواز إلقاء القرد والحلم عن نفسه وعن بعيره.

والقرد بضم القاف كالقرد بضمها أيضاً: دويبه تتعلق بالبعير ونحوه، وهي كالقمل للإنسان، والواحد قرده وقراده، بضم القاف فيهما، والجمع قردان بكسر القاف.

والحلم بفتح الحاء واللام جمع حلمه بالفتح أيضاً، وهي القرد العظيم، وربما يقال بأنه من ألفاظ الأضداد يقع على الصغيره من القردان والضخمه منها.

والذى يدل على جواز إلقائهما من البدن ومن البعير، مضافاً إلى الأصل المؤيد بالشهره كما عرفت، عده من النصوص:

كصحيح عبد الله بن سنان، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رأيت إن وجدت على قراداً، أو حملة أطرحهما، قال: «نعم، وصغار لهما إنهما رقيقاً في غير مرقاها»^(١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إن ألقى المحرم القرد عن بعيره، فلا بأس ولا يلقى الحلم»^(٢).

وحسن حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إن القرد ليس من البعير

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٤ باب ٧٩ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٥ باب ٨٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

والحلمه من البعير بمنزله القمله من جسدك، فلا تلقها، وألق القراد»(١).

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سألته عن المحرم يقرد البعير، قال: «نعم، ولا ينزع الحلمه»(٢).

أقول: يقال قرذ البعير كعلم، وقرذ وأقرذ من بابي التفعيل والإفعال، بمعنى نزع قردانه.

وخبر عمر بن يزيد قال: «لا بأس أن تنزع القراد عن بعيرك، ولا ترم الحلمه»(٣).

ومضمّر أبي بصير قال: سألته عن المحرم ينزع الحلمه عن البعير، فقال: «لا، هي بمنزله القمله من جسدك»(٤).

وبهذه الجملة ظهر أن الأقوى التفصيل بين القراد والحلمه، فيجوز إلقاء الأول دون الثانيه، كما عن الشيخ وجماعه، وهو الذى اختاره الحدائق، والمستند والجواهر، فتأمل.

وأما روايه عبد الله بن سعيد قال: سأل أبو عبد الرحمن، أبا عبد الله (عليه السلام)، عن المحرم يعالج دبر الجمل، فقال: «يلقى عنه الدواب، ولا يدميه»(٥)، فالظاهر أن إطلاقه محمول على حال الضروره؛ أو يقيد بغير الحلمه.

كما أن روايه الحميرى فى قرب الإسناد، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، كان يقول: «فى المحرم ينزع عن بعيره القردان والحلم، إن

ص: ٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٥ باب ٨٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٥ باب ٨٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٥ باب ٨٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٥ باب ٨٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ باب ٨٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

عليه الفديه»(١١). لا بد وأن يحمل على الاستحباب أو نحوه، لضعف سندها، لأن روايتها من العامه.

ثم إن الظاهر عدم الفرق بين نزع القراد عن بدن بعيره، أو فرسه أو حماره، لأنه وإن كان في الغالب يتعلق بالبعير، لكنه يتعلق بغيره أيضاً.

وأما قتله فلا يجوز، لعموم «اتق قتل الدواب كلها»، ولو شك في الحلمه وأنها صغير القردان أو كبيرها، ولم يمكن الفحص لم يجز إلقاء أحدهما، للعلم الإجمالي بوجوب إبقاء أحدهما.

لبس الخاتم

(الحادى عشر) من محرمات الإحرام: (لبس الخاتم) للزينة، نسبه في الحدائق إلى الأصحاب، وفي الجواهر عن كشف اللثام قطع به الأكثر، وعن الذخير لا أعرف خلافاً بين الأصحاب، ولكن عن النافع وتبعه المستند الكراهه.

والأقوى المشهور، لما رواه الفقيه، عن مسمع، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن المحرم ألبس الخاتم، قال: «لا يلبسه للزينة»(١٢).

ومرسل الكافى، وفي روايه أخرى: «لا يلبسه للزينة»(١٣).

ويعضدهما جملة من الروايات المتقدمه فى الاكتمال، حيث علل الحرمة، أو أشعرت بأنها لأجل كونه زينه.

نعم يجوز لبسه لغير الزينه، سواء كان للسنه أم لا، لجملة من الأخبار:

كصحيح أحمد بن أبى نصر، عن أبى الحسن (عليه السلام)، قال: «لا بأس

ص: ٩

١- قرب الإسناد: ج ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٧ باب ٤٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٣- الكافى: ج ٤ ص ٣٥٧ باب ما يكره من الزينه للمحرم

لبس الخاتم للمحرم» (١١).

وصحيح محمد بن إسماعيل، قال: رأيت العبد الصالح (عليه السلام) وهو محرم وعليه خاتم وهو يطوف طواف الفريضة (٢٢).

وخبر نجیح: «لا بأس بلبس الخاتم للمحرم» (٢٣).

والجمع بين هذه الأخبار والأخبار المتقدمه بحملها على الكراهه غير تام، بعد كون القاعده التخصيص، مضافاً إلى عدم دلالة صحيح ابن إسماعيل، لاحتماله كون طواف الفريضة بعد التحلل عن مثل هذه المحرمات.

ثم إن الفارق بين كونه للزينة أو لغيرها النيه، كما عن الذخيره وجماعه، هذا فيما لم يكن الخاتم بنفسه زينه، أما لو كان ففى لبسه إشكال وإن لم يقصد، من ظاهر النص، ومن احتمال كونه للزينه حكمه لا عله فيشمل ما لو كان زينه بنفسه ولو لم يلبسه لأجلها، فتدبر.

لبس المحرمه الحلی

(الثانى عشر) من محرمات الإحرام: (لبس المحرمه الحلی) فى الجملة، وقد اختلفت الأخبار والأقوال فى ذلك، فالمحكى عن المشهور حرمه لبسها الحلی غير المعتاده لها، وعن الاقتصاد والتهذيب، والاستبصار والجمل والعقود والجامع والنافع والشرائع وغيرهم الكراهه.

وأما المعتاده التى لم تقصد بها الزينه، ففى الجواهر أنه لا- بأس به، بلا- خلاف أجده فيه، بل فى كشف اللثام الاتفاق عليه، واختلفوا فى حرمه إظهارها

ص: ١٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٧ باب ٤٦ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٧ باب ٤٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٧ باب ٤٦ من أبواب تروك الإحرام ح ١

وعدمه، ففي المستند يكره لها إظهارها للرجال حتى زوجها.

وفي الشرائع، كما عن الشيخ والفاضل حرمة ذلك.

وفي الحدائق أن تحريم لبس الحلى للمحرمة هو المشهور، بل لا نعلم فيه مخالفاً، إلا ما يظهر من المحقق في الشرائع، حيث جعله أولى، هذا فيما لم يقصد الزينه، وأما مع ذلك فلا خلاف في تحريمه، انتهى.

وأما الأخبار، ففي خبر نضر بن سويد، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألت عن المرأة المحرمة أى شىء تلبس من الثياب، قال: «تلبس الثياب كلها، إلا المصبوغه بالزعفران والورس، ولا تلبس القفازين، ولا حلياً تترين به لزوجها، ولا تكتحل إلا من عله، ولا تلمس طيباً، ولا تلبس حلياً، ولا فرنداً، ولا بأس بالعلم في الثوب» (١).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «المحرمة تلبس الحلى كله، إلا الحلى المشهور للزينه» (٢).

أقول: المراد بالمشهور الظاهر.

وصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المرأة يكون عليها الحلى والخلخال والمسكه والقرطان من الذهب والورق تحرم فيه، وهو عليها وقد كانت تلبسه في بيتها قبل حجها أتزعه إذا أحرمت أو تتركه على حاله، قال: «تحرم فيه وتلبسه من غير أن تظهره للرجال في مركبها ومسيرها» (٣).

ص: ١١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣١ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٢ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣١ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ١

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث، قال: «المحرمه لا- تلبس الحلبي ولا- المصبغات إلا- صبغاً لا يردع»^(١).

أقول: الترديع بمعنى اللطخ بالزعفران.

وموثق عمار الساباطي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «تلبس المحرمه الخاتم من ذهب»^(٢).

والحسن الكاهلي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه قال: «تلبس المرأة المحرمه الحلبي كله، إلا- القرط المشهور، والقلاده المشهوره»^(٣).

وصحيح يعقوب بن شعيب، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام)، عن المرأة تلبس الحلبي، قال: «تلبس المسك والخلخالين»^(٤).

وفي روايه -خرى له، عنه (عليه السلام): «لا بأس أن تلبس المرأة الخلخالين والمسك»^(٥).

وصحيح حرير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كان للمرأة حلبي لم تحدثه للإحرام لم تنزع حلبيها»^(٦).

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس أن تحرم المرأة في الذهب والخز»^(٧).

وعن دعائم الإسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال في حديث

ص: ١٢

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣١ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٢ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٢ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٢ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٧
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٢ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٨
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٢ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٩
- ٧- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٣ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ١٠

فى المحرمه: «ولا بأس أن تلبس الحلى ما لم تظهر به للرجال وهى محرمه» (١).

أقول: الحلى الذى لا يراه أحد لا إشكال فى لبسه، ولو إحداثاً بعد الإحرام، لأنه لا يشمل الفتوى والنص، كما لو علقت حلياً على فخذها والحلى الذى يراه الناس ولو النساء ولبستها للزينة إحداثاً بعد الإحرام، فقد عرفت عن الحدائق دعوى عدم الخلاف فى تحريمه.

ويدل عليه خبر نضر، وصحيح ابن مسلم وصحيح الحلبى، ولكن يعارضها موثق عمار فى الخاتم، وحسن الكاهلى فى غير القرط والقلاده، لكن اللازم تقديم الطائفة الأولى لتخصيص خبر نضر وابن مسلم هذين الخبرين بما إذا لبستها للزينة.

وأما استدامه لبسها فقد يقع التعارض بين صحيح ابن الحجاج، وبين ما دل على عدم جواز التزين، لكن لا يبعد تقديم الأول، إذ لا ينفك ما ذكره فى الصحيح من كونها للزينة، وهى مشهوره تظهر لكل أحد، وإنما منع (عليه السلام) من المحرم الذاتى، وهو إظهار الحلى للرجال الأجانب، قال تعالى: (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ) (٢).

ولقد أجاد فى الجواهر حيث قال: وعلى كل حال يكون الحاصل حرمه إحداث الزينة لها حال الإحرام، وحرمه إظهار ما كانت متزينه به قبل الإحرام للرجال، فى مركبها ومسيرها، وربما يرجع إلى ذلك ما فى اللمعه قال: ولبس الخاتم للزينة والمرأه ما لم تعتده من الحلى وإظهار المعتاد منه للزوج فتأمل جداً (٣)، انتهى.

ص: ١٣

١- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٥ سطر ١١

٢- سورة النور: الآيه ٣١

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٧٤

لكن قد عرفت عدم دليل على حرمة إظهار المعتاد للزوج، بل صحيح ابن الحجاج كالصريح في جواز ذلك، إذ خص التحريم بالسير والركوب، ومن المعلوم أن بهذه القرينه يكون المراد بالرجال فيه الأجانب، لأن الغالب كون الأجانب هناك، وإلا فلا إشكال في حرمة إظهاره للأجانب حتى في بيت.

وأما خبرا يعقوب فلا ربط لهما بباب الإحرام، وإن ذكرهما الوسائل وغيره في هذا الباب، فالاستدلال بهما نفيًا وإثباتًا لا يخلو عن مناقشه، والقول بأن قرينه التخصيص تدل على أنهما في باب الإحرام غير مسموع بعد كثره مثل هذه الأسئلة عن الأئمة (عليهم السلام)، اللهم إلا أن يقال: إن الخبر بقرينه الباب يدل على المطلوب، وفيه ما لا يخفى.

ثم إن المناط في الاعتقاد هو أن تلبسها في بيتها قبل الإحرام، من غير فرق بين قصر المده وطولها، فلو اشترت خاتماً قبل يوم من إحرامها ولبسته ولم يكن تقصد الحج، ثم طارت إليه وأحرمت لا يلزم نزعه.

نعم فيما لو لبست لأجل لبسها حال الإحرام أشكال جوازه، لعدم صدق كانت تلبسه في بيتها قبل حجها، فإنها ظاهره في الاعتقاد ذاتاً لا لأجل مقدمه الحج.

والظاهر أنها لو كانت نازعه للحلى قبل الإحرام بمده، ثم أرادت أن تلبسها بعد الإحرام لم يشملها صحيح ابن الحجاج، اللهم إلا أن يقال: بأن قوله (عليه السلام) «تحرم فيه وتلبسه» يشمل ذلك.

وأما لو كانت لابسه لها وأحرمت، ثم نزعته لغسل نفسها ونحوه، جاز لبسها بعد ذلك، لأنها لا تعد لبساً ابتدائياً.

ثم الظاهر أن الصبيبه في حكم المحرمه في هذا الحكم، لأن الظاهر من أدله اجتناب الطفل ما يجتنب المحرم ذلك، فمحرمات الإحرام للرجال محرمه على

الصبي، ومحرمات الإحرام على النساء محرمه على الصبي، وإلا فيما أن يرفع اليد عن أدله تجنيهما ما يجتنب المحرم حتى يجوز للطفل مطلقاً ستر الوجه والرأس مثلاً، أو يقال بوجوب تجنيهما الأمرين، أو بالعكس فيجعل مختص الرجل للصبي ومختص المرأة للصبي.

والأول: مناف لأدله تجنيهما ما يجتنب عنه المحرم.

والثاني: لا دليل عليه، إذ لم يدل دليل على وجوب الأمرين على أحد.

والثالث: خلاف المنساق عند العرف من الأدله، مضافاً إلى أن كثيراً من أدلتها لا يشمل ذلك، فأدله تحريم الحلّي للمرأة لا تشمل الصبي قطعاً، وأدله تحريم ستر الرأس للرجل لا تشمل الصبي بداهه، وهكذا، فلم يبق إلا ما ذكرناه.

ثم لو اضطرت المحرمه إلى لبس الحلّي، بأن خافت التلف وكان مما تتضرر به، فلا يبعد القول بالجواز، للأدله العامه الداله على جواز كل محرم عند الضروره، لكن هذا فيما لم يكن يمكن لبسها بنحو غير محرم.

وهل يحرم على الرجل لبس الحلّي إذا كان مما لا يحرم بذاته، كما يلبس بعض الهنود الشنف والقرط، بل والخلخال ونحوه، لا دليل على التحريم، فالأصل جوازه.

وعلى هذا فالساعه المعموله في هذه الأزمنه تعليقها باليد كالسوار، لا بأس بها.

ثم الظاهر أن حرمه الحلّي في المورد المذكور لا تختص بالذهب والفضه، فتشمل كل ما كان حلياً وإن كان من معدن آخر، لصدق الأدله، وإن صرحت في بعضها بالذهب والورق.

والظاهر أن الحلّي المحرمه لا تختص بما كانت متداوله في تلك الأزمنه من الأشياء المذكوره في الروايات ونحوها، بل تشمل كل حلي وإن كانت مستجده.

ولو لبست لباساً هي بنفسها حليه، فلا يبعد شمول الأدله له، من غير فرق بين أن

يكون ثوباً أو نعلًا أو غيرهما.

ولو انقلبت الحليه فى زمان شناعه دار الحكم مدار التسميه، وما فى الروايات من الأشياء المذكوره، إنما هى لكونها من مصاديق الحليه.

والظاهر أن النقوش على اليد والوجه والرجل ليست من الحليه، وإن كانت من الزينه، فلا يبعد القول بالترك لدخولها فى جملة من التعليقات المتقدمه فى مسأله الخاتم والكحل وغيرهما.

وعلى هذا فالأحوط للمحرمه ترك تزيين وجهها بالحمرة والبياض ونحوهما.

وأما الوشم فلو كان على بدنها لم يلزم قلعه وإن تيسر.

ولو كان شىء واحد عند قوم حليه وزينه، وعند آخرين لم يكن كذلك، أو كان بالعكس، بل أورث لبسه قبحاً وبشاعه، فهل المدار هذا القوم أم ذاك، أو كل حسب ما عنده، أم المناط العرف المتعارف عند الأغلب والأكثر، أو الحجاج منهم فقط، احتمالات، وإن كان الأقرب الرابع، لأن الحليه بقول مطلق تنصرف إلى الحليه العرفيه لا القوميه أو نحوها، والله العالم.

(الثالث عشر) من محرمات الإحرام: (التدهين)، أما ما فيه طيب فلا خلاف ولا إشكال فى حرمة، كما فى الجواهر والحدائق، بل عن المنتهى دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه ما دل على حرمة استعمال الطيب مطلقاً مما يشمل التدهين، وسيأتى أخبار آخر تدل على ذلك بالخصوص.

نعم ربما يحكى عن جمل الشيخ وابن حمزه القول بالكراهه، لكن الظاهر أن المراد بها الحرمة، لا معناها الاصطلاحى.

وكيف كان، فلا يخفى أن الكلام فى الطيب هنا هو الكلام فى الطيب هناك، ولذا قال فى الجواهر فى باب التدهين: البحث فيه ما عرفت سابقاً من عموم

الطيب وخصوصه (١١))، انتهى.

وعلى هذا فما عن العلامة حيث قال: أجمع علماؤنا على أنه يحرم الإدهان في حال الإحرام بالأدهان الطيبه، كدهن الورد والبان والزنبق، وهو قول عامه أهل العلم، وتجب فيه الفديه إجماعاً، لا- بد وأن يريد بدعواه الإجماع على الإدهان، أو المطيب منه، ويكون أمثله الطيب غير مصب الإجماع، وإلا فلا يخفى ما فيه.

وكما أنه لا يجوز التدهين بالمطيب بعد الإحرام لا يجوز قبله إذا أراد الإحرام وكان مما يبقى أثره إلى ما بعد الإحرام، كما في الشرائع، وعن القواعد والنهائيه والسرائر، بل عن المدارك نسبه إلى الأكثر.

ويدل على ذلك، مضافاً إلى ما عرفت في مسأله الطيب من حرمة ابتداءً واستدامه، صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تدهن حين تريد أن تحرم بدهن فيه مسك ولا عنبر من أجل أن رائحته تبقى في رأسك بعد ما تحرم، وادهن بما شئت من الدهن حين تريد أن تحرم، فإذا أحرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل» (٢)).

ومضمرة على بن أبي حمزه المرويه عن الكافي والفقيه قال: سألته عن الرجل يدهن بدهن فيه طيب، وهو يريد أن يحرم، فقال: «لا تدهن حين تريد أن تحرم بدهن فيه مسك ولا عنبر تبقى رائحته في رأسك بعد ما تحرم، وادهن بما شئت

ص: ١٧

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٧٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٤ باب ٢٨ من أبواب تروك الإحرام ج ١

من الدهن حين تريد أن تحرم قبل الغسل وبعده، فإذا أحرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل»^(١).

وقد عرفت ظهور هذين الخبرين لعدم جواز الإدهان بما يبقى أثر طيبه إلى ما بعد الإحرام، لكن حكى عن الجمل والعقود والوسيله والمهذب القول بالكراهه، لجوازه ما دام محلاً، غايته وجوب الإزاله بعده فوراً، وردهم فى الجواهر بأنه كالاتهاد فى مقابل النص.

أقول: لكن الظاهر أن ما فعلوه ليس اجتهداً، بل جمعاً بين ما دل على النهى عن التدهين قبل الإحرام مما تقدم، وبين ما دل على جوازه فى الجملة، كحسن الحسين بن أبى العلاء، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل المحرم يدهن بعد الغسل، قال: «نعم»، وأدهنا عنده بسليخه بان، وذكر «أن أباه كان يدهن بعد ما يغتسل للإحرام، وأنه كان يدهن بالدهن ما لم يكن غاليه، أو دهنًا فيه مسك أو عنبر»^(٢).

أقول: السليخه دهن ثمر البان قبل أن يربب، والتربيب التطيب والإجاهه.

وصحيح الحلبي، أنه سأل عن دهن الحنء والبنفسج أ ندهن به إذا أردنا أن نحرم، فقال: «نعم»^(٣).

بناءً على أن البان والحنء والبنفسج من أقسام الطيب، لكن الإنصاف أن دلالة الروايات الأولى أقوى، بل لا- دلالة لهذين الحديثين، فإن دهن البان قبل

ص: ١٨

١- الفقيه: ج ٢ ص ٢٠٢ الباب ١٠٩ فى التهيؤ للإحرام ح ٨

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٦ باب ٢٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٦ باب ٢٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٧

الترييب والحناء والبنفسج ليست بطيب، مضافاً إلى أن البان ليس من الطيب المحظور.

ولذا نهى (عليه السلام) فى حسن الحسين: عن الغاليه والمسك والعنبر.

ويؤيد الطائفه الأولى جملة أخرى من الروايات:

كصحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «الرجل يدهن بأى دهن شاء، إذا لم يكن فيه مسك ولا عنبر ولا زعفران ولا ورس قبل أن يغتسل للإحرام» قال: «ولا تجمر ثوباً لإحرامك» (١).

وصحيح الفضلاء، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، أنه سئل عن الطيب عند الإحرام والدهن، فقال: «كان على (عليه السلام) لا يزيد على السليخة» (٢).

وخير درست بن أبى منصور، عن هشام بن سالم، قال: كنت أنا وابن أبى يعفور وجماعه من أصحابنا بالمدينه نريد الحج، قال: ولم يكن بذى الحليفه ماء، قال: فاغتسلنا بالمدينه ولبسنا ثياب إحرامنا، ودخلنا على أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: فدعا لنا بدهن بان ثم قال: «ليس به بأس هذا المسيخ»، قال: فادهنا به، قال درست: وهو عصاره ليس فيه شىء (٣).

قال فى الجواهر: ثم لا يخفى عليك أن تحريم الإدهان بالمطيب الذى يبقى أثره، إنما يتحقق مع وجوب الإحرام وتضييق وقته، وإلا لم يكن الإدهان محرماً، وإن حرم إنشاء الإحرام قبل زوال أثره (٤)، انتهى.

ص: ١٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٥ باب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٦ باب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٢ باب ٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٧٥

هذا كله فى الدهن المطيب، وأما غير المطيب فيحرم بعد الإحرام، ولا يحرم قبله وإن بقى أثره إلى حال الإحرام.

أما الأول فعلى المشهور، بل عن ظاهر الخلاف الإجماع عليه، ويدل عليه جملة من النصوص المتقدمة.

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تمس شيئاً من الطيب وأنت محرم، ولا من الدهن» الحديث.

وقال فى آخره: «ويكره للمحرم الإدهان الطيبه إلا المضطر إلى الزيت يتداوى به» (١).

وعنه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن فى إحرامك» (٢).

وصحيح حريز، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، أنه كان لا يرى بأساً بأن تكتحل المرأة وتدهن وتغتسل بعد هذا كله للإحرام (٣).

والرضوى: «ولا يمس الطيب بعد إحرامه، ولا يدهن رأسه ولحيته» (٤).

ومع ذلك فقد حكى عن المفيد والجمل والعقود والكافى والمراسم القول بالجواز.

واستدل لذلك بصحيح محمد بن مسلم، قال: أبو عبد الله (عليه السلام): «لا بأس بأن يدهن الرجل قبل أن يغتسل للإحرام وبعده، وكان يكره الدهن الخاثر الذى يبقى» (٥).

ص: ٢٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٥ باب ٢٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٦ باب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٤- المستدرک ج ٢ ص ١٢١ الباب ٢٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٦ باب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

وصحيح هشام بن سالم، عن ابن أبي يعفور مضمراً، وعن الصادق (عليه السلام)، قال: ما تقول في دهنه بعد الغسل للإحرام، فقال: «قبل وبعد ومع ليس به بأس»، قال: ثم دعا بقاروره بان سليخه ليس فيها شيء، فأمرنا فادهنا منها(١).

وصحيح الفضلاء المتقدم.

بل وبجمله من الروايات الآتية في مسأله الاضطرار.

لكن لا يخفى عدم دلالة هذه الأخبار، إذ ما يأتي مختص بالضرورة، وصحيحاً هشام ومحمد يدلان على جواز التدهين بعد الغسل، وليس الكلام فيه، وإنما الكلام بعد الإحرام، وصحيح الفضلاء مجمل لا بد وأن يحمل على قبل الإحرام، بقريته ذكر الطيب المسلم عدم جوازه بعد الإحرام.

وأما الثاني فلأن ما تقدم مما دل على جواز التدهين بعد الغسل، يدل بالدلالة العرفية عليه، إذ يبقى أثر الدهن إلى حال الإحرام قطعاً.

نعم، صحيح محمد بن مسلم يدل على كراهه الخائره منه، وهو الثخين الذي اشتد مقابل الذائب، وبما ذكرناه أفتى في الجواهر أيضاً.

ثم إنه يجوز في حال الاضطرار استعمال الدهن المطيب وغير المطيب، لكن جواز الأول إنما هو مع عدم رفع الاضطرار بالثاني، إذ حرمة الأول من جهتين بخلاف الثاني، ويدل على الجواز في صورته الاضطرار، مضافاً إلى الأدله العامه وعدم الخلاف بل الإجماع بقسميه كما في الجواهر، جمله من النصوص:

كصحيح هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا خرج بالمحرم الخراج أو الدم، فليبطه وليداوه بسمن أو زيت»(٢).

ص: ٢١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٦ باب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٧ باب ٣١ من أبواب تروك الإحرام ح ١

وخير الأحمسى قال: سأل أبا عبد الله (عليه السلام) سعيد بن يسار، عن المحرم تكون به القرحة أو البثرة أو الدم، فقال: «اجعل عليه بنفسج وأشباهه مما ليس فيه الريح الطيبة»^(١).

وعن كتاب العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، قال: سألته، أي أبا جعفر (عليه السلام)، عن محرم تشققت يداه، قال: «يديهما بزيت أو بسمن أو بإهاله»^(٢).

وبهذه النصوص تحمل صحيحه معاويه: في محرم كانت به قرحة، فداواها بدهن بنفسج، قال (عليه السلام): «إن كان فعله بجهاله فعليه إطعام مسكين، وإن كان متعمدا فعليه دم شاه»^(٣)، على الاستحباب أو غيره من المحامل.

ثم الظاهر عدم الفرق في التحريم بين تدهين بعض البدن وكله، والجسم والشعر، والداخل كباطن الدبر والأنف والفم، والظاهر. كما أنه يحرم على غير المحرم تدهين المحرم، وعلى المحرم تدهين مثله.

فعن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: وسألته عن المحرم يدهنه الحلال بالدهن الطيب، والمحرم لا يعلم ما عليه، قال: «يغسله وليحذر»^(٤).

أما المحرم فيجوز له تدهين المحل، لأنه ليس محل التحريم.

ص: ٢٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٧ باب ٣١ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٧ باب ٣١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٥ باب ٤ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٥

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٥ باب ٤ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٧

نعم، لا يجوز أن يدهنه بيده لأنه تدهين لبعض نفسه.

ولا يختص التدهين بمباشره اليد ونحوها، فلو ذهب في حوض دهن حرم.

ولا يجوز تدهين الصبي والصبيه المحرمين، لما تقدم من أنه يجنبهما ما يجنب المحرم.

ثم إنه يجوز أكل الدهن بالضرورة والإجماع، لعدم دليل على حرمة، وأما الاحتقان بالدهن فالظاهر أنه لا يصدق عليه التدهين، ولا فرق في حرمة التدهين بين الرجل والمرأة، وأقسام الحج والعمرة، وأصناف الدهن حتى المتخذ من النبات المعمول في هذه الأزمنة، والله العالم.

إزالة الشعر

(الرابع عشر) من محرمات الإحرام: (إزالة الشعر) قليلة وكثيره، حتى الشعره ونصفها، عن الرأس أو اللحية أو سائر الجسد، بالحلق أو القص أو النتف أو النوره أو غيرها، بلا خلاف كما في الحدائق، بل الإجماع بقسميه عليه كما في الجواهر، وعن المنتهى والتذكرة الإجماع، بل في المستند استفاضه دعوى الإجماع على ذلك، ويدل عليه متواتر النصوص:

كصحيحه زراره، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «من حلق رأسه، أو نتف إبطه ناسياً أو جاهلاً أو ساهياً فلا شيء عليه، ومن فعله متعمداً فعليه دم»^(١).

وصحيحه زراره بن أعين، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «من نتف إبطه، أو قلم ظفره، أو حلق رأسه، أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه، أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله، ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً أو ساهياً، فليس عليه شيء، ومن فعله متعمداً فعليه دم شاه»^(٢).

ص: ٢٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩١ باب ١٠ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ باب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

وصحيح حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يحتجم المحرم ما لم يحلق أو يقطع الشعر، واحتجم الحسن بن علي (عليه السلام) وهو محرم»^(١).

وتقدم في صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «أنه يحك رأسه بأظفيره، ما لم يدم أو يقطع الشعر».

وعن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بحك الرأس واللحية، ما لم يلق الشعر، ويحك الجسد ما لم يدمه»^(٢).

وصحيح الحلبي، سأله عن المحرم يحتجم، قال: «لا، إلا أن لا يجد بدأً فليحتجم، ولا يحلق مكان المحاجم»^(٣).

وصحيح حريز: «إذا نتف الرجل بعد الإحرام فعليه دم»^(٤).

وحسن الحلبي: «إذا نتف المحرم من شعر لحيته وغيرها شيئاً، فعليه أن يطعم مسكيناً في يده»^(٥).

وعن الصيقل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن المحرم يحتجم، قال: «لا، إلا أن يخاف التلف ولا يستطيع الصلاة»، وقال: «إذا آذاه الدم فلا بأس به ويحتجم ولا يحلق الشعر»^(٦).

وعن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال: سأله عن المحرم هل يصلح له أن يحتجم، قال: «نعم، ولكن لا يحلق مكان المحاجم ولا يجزه»^(٧).

ص: ٢٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٤ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٩ باب ٧٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٣ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٢ باب ١١ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠٠ باب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٩

٦- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٤ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٧- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٥ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ١١

وعن دعائم الإسلام (١)، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال: «إذا حلق المحرم رأسه أو جز» إلخ.

وعن علي بن أبي طالب، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد (عليهم السلام): «إن المحرم ممنوع من الصيد»، إلى أن قال: «وحلق الرأس» (٢).

والرضوى: «ولا يأخذ المحرم شيئاً من شعره» (٣).

إلى غير ذلك مما يأتي مما يدل على جوازه مع الضرورة، المفهوم منه عدم الجواز في نفسه.

هذا كله في حال الاختيار، أما في حال الضرورة ففي الحدائق أنه لا خلاف في جوازه، وفي الجواهر مازجاً: نعم مع الضرورة من أذيه قمل أو قروح أو صداع أو حر أو غير ذلك، لا إثم بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى الأصل وعموم أدلتها، وإلى نفى العسر والجرح والضرر، والآية (٤)، انتهى.

أقول: ويدل على ذلك مضافاً إلى الأدلة العامة، قوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَتْدِيهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) (٥).

وصحيح حرير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «مر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على كعب بن عجرة الأنصاري والقمل يتناثر من رأسه، قال: «أتؤذيك هوامك»، قال: نعم، فأنزلت هذه الآية: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ

ص: ٢٥

١- دعائم الإسلام: ص ٣٠٤ سطر ١٣

٢- دعائم الإسلام: ص ٣٠٣ سطر ٧

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٤ الباب ٥٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٤- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٧٨

٥- سورة البقرة: الآية ١٩٦

بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) فأمره رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فحلق رأسه، وجعل عليه صيام ثلاثة أيام، والصدقة على ستة مساكين، لكل مسكين مُدَّان، والنسك شاه»(١).

وقال أبو عبد الله (عليه السلام): «وكل شيء في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار يختار ما شاء، وكل شيء في القرآن (فإن لم يجد كذا فعليه كذا) فالأول الخيار»(٢).

قوله (عليه السلام): «فالأول الخيار» يعنى أن الأول هو مختار الله ابتداءً، وما بعده إنما هو عوض عنه مع عدم إمكانه.

وعن الصدوق في الفقيه: مر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على كعب بن عجرة الأنصاري وهو محرم وقد أكل القمل رأسه وحاجيه وعينيه، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ما كنت أرى أن الأمر يبلغ ما أرى» فأمره فنسكاً وحلق رأسه، لقول الله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)، والصيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين، لكل مسكين صاع من تمر، والنسك شاه لا يطعم منها أحد إلا المساكين»(٣).

وخبر عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قال الله تعالى في كتابه: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)، فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم إذا كان صحيحاً فالصيام ثلاثة أيام، والصدقة على عشرة مساكين، يشبعهم من الطعام، والنسك

ص: ٢٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٥ باب ١٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٥ باب ١٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ١

٣- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٢٨ الباب ١١٨ في ما يجوز للمحرم... ح ٥٥ و ٥٦

شاه يذبحها فيأكل ويطعم، وإنما عليه واحد من ذلك» (١).

وعن الغوالي، روى أن رسول الله (صلى عليه وآله وسلم) قال لكعب بن عجره وقد قمل رأسه: «لعلك آذاك هوامك»، قال: نعم يا رسول الله، قال: «احلق رأسك وضم ثلاثه أيام، أو أطعم سته مساكين، أو انسك شاه»، فكان كعب يقول: في نزلت الآيه، وكان قرح رأسه فلما رآه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: كفى به أذى، ومن كان به أذى من رأسه ففديه من صيام أو صدقه أو نسك» (٢).

ثم الظاهر أنه لا فرق في الحكم بين كون الضرر من نفس الشعر كالشعر النابت في العين، أو من محل الشعر كالقروح التي حدثت في الرأس من جهة كثرة الشعر، أو مما تمكن في الشعر كالقمل الذي يمكن رفعه بدون الحلق، لإطلاق الآيه والأدله العامه للضرر، وروايات كعب تشمل الساكن والمحل.

ولو قطع عضواً كان عليه شعر لم يتعلق بزواله شيء، كما في الجواهر، وعن التذكرة والمنتهى لخروجه عن مفهوم إزالته، فضلاً عن صدق الحلق والإزالة ونحوهما.

ولو أكل دواءً أورث سقوط شعره لم يلزمه شيء لما ذكر أيضاً.

ولو تنور قبل الإحرام فأحرم والنوره باقيه؛ فالظاهر لزوم إزالتها لصدق إزاله الشعر، إلا أن يكون قد انقلع الشعر قبل ذلك.

وفي الجواهر: الظاهر عدم الخلاف، بل ولا الإشكال في عدم جواز إزاله

ص: ٢٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٦ باب ١٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ٢

٢- الغوالي: ج ٢ ص ١٨٩ ح ٢٣٩

المحرم شعر محرم غيره (١١)، بل في المدارك الإجماع عليه.

أقول: ويدل عليه مضافاً إلى الملا-ك، ما دل على أنه لا- يحلق مكان المحاجم ونحوه، فإنه لو لا الحرمة للفاعل لم يكن وجه للنهي.

ومنه يفهم عدم الفرق بين كون الحالق محرماً أو غير محرم.

وأما لو كان الحالق محرماً والمحلوق منه حلالاً، فعن الشيخ في الخلاف جوازه ولا ضمان للأصل، وعن التهذيب لا يجوز له ذلك لقول الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية: «لا يأخذ الحرام من شعر الحلال» (٢)، ولعله الأقوى كما في الجواهر، وهو المتعين، وقد روى هذه الرواية المشايخ الثلاثة، لكن في الكافي: «لا يأخذ المحرم من شعر الحلال» (٣)

ثم إنه لا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة، والكبير والصغير، فيلزم على من مع الطفل أن يمنعه أن يأخذ من شعر نفسه، أو شعر غيره، أو يأخذ غيره من شعره.

كما أنه لا فرق بين استيصال الشعر، أو أخذ بعضه ولو مقداراً قليلاً منه، كأن يقص من شعر طوله ذراع قدر أنمله.

ثم إنه لو جاز للمحرم أخذ شعره لضروره، فالظاهر جوازه لمحرم آخر، لما يستفاد من قصه كعب، إذ جميع من كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كانوا محرمين، اللهم إلا أن يقال: إن المستفاد من صحيح معاوية المتقدم عدم جواز أخذ المحرم الشعر مطلقاً، ولو كان من محرم جاز أخذه اضطراراً، للمفهوم

ص: ٢٨

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٨١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٥ باب ٦٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١-٢

٣- الكافي: ج ٤ ص ٣٦١ باب المحرم يحتجم أو يقص ظفراً ح ٧

الأولى، ولا يخفى أن الأحوط الترك.

ولو اضطر بأن لم يكن هناك محل يأخذ شعره، ولم يتمكن هو من إزاله شعر نفسه، ففي جواز أخذ محرم شعره تأمل، والأظهر الجواز.

ثم إن عدم جواز أخذ المحرم شعر المحل، لا- يفرق فيه بين كونه في الطريق أو في منى، فلو تم أعمال بعض الحجاج لم يجز لحاج آخر لم يتم أعماله أن يأخذ من شعره.

ولا إشكال فيما لو طلى بدنه بدواء يمنع من خروج الشعر، لأنه ليس حلقاً ونحوه.

والظاهر أن حلق موضع دفعه عرفيه حرام واحد، وتدریجاً محرمات متعددة، وسيأتى بعض فروع المسألة في أحكام الكفارات إن شاء الله تعالى.

(الخامس عشر) من محرمات الإحرام: (تغطيه الرجل رأسه) والمرأه وجهها.

تغطيه الرجل رأسه

أما الأول: فبلا خلاف كما في الحدائق، وعن المنتهى والتذكرة الإجماع عليه، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه، ويدل عليه نصوص مستفيضة:

كصحيح زراره، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): الرجل المحرم يريد أن ينام يغطي وجهه من الذباب، قال: «نعم ولا يخمر رأسه»^(١).

وصحيح حرير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن محرم يغطي رأسه ناسياً، قال: «يلقى القناع عن رأسه ويلبى ولا شيء عليه»^(٢).

وصحيح الحلبي، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يغطي رأسه ناسياً أو نائماً، قال: «يلبى إذا ذكر»^(٣).

ص: ٢٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٨ باب ٥٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٨ باب ٥٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٨ باب ٥٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

وصحيح عبد الرحمن قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المحرم يجد البرد في أذنيه يغطيها، قال: «لا» (١).

وعن زراره، قال: سألته عن المحرم أ يتغطي؟ قال: «أما من الحرّ والبرد فلا» (٢).

وحسن عبد الله بن ميمون، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام)، قال: «المحرمه لا- تتنقب، لأن إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه» (٣).

وعن أبي البختري، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام)، قال: «المحرم يغطي وجهه عند النوم والغبار إلى طاراه شعره» (٤).

أقول: المراد من الطاراه منتهى الشعر الذي هو قصاصه.

وصحيح ابن سنان، سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول لأبي، وشكى إليه حر الشمس وهو محرم وهو يتأذى به قال: أترى أن أستتر بطرف ثوبي؟: «لا بأس بذلك ما لم يصب رأسك» (٥).

والرضوى: «ولا بأس أن تغتسل وأنت محرم، وأن تصب الماء على رأسك وتغطي وجهك، ولا تغطي رأسك» (٦).

إلى غير ذلك من الروايات التي تأتي، مما تدل جواز ذلك عند الضروره، المفهوم منها عدم جوازه عند الاختيار.

ص: ٣٠

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٧ باب ٥٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٨ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٨ باب ٥٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٩ باب ٥٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٨
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ باب ٦٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٦- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٥ الباب ٦٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

ومن هذه النصوص خصوصاً خبر أبي البختري وصحيح ابن سنان، يستفاد عدم الفرق بين تغطيه جميع الرأس وبعضه، كما عن العلامة والشهيد وغيرهما وفي الجواهر.

ثم إنه لا إشكال في عصام القربه إذا لم يتجاوز الحد المتعارف، كما صرح به غير واحد، بل في الجواهر عدم الخلاف، ويدل عليه صحيحه محمد بن مسلم أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام)، عن المحرم يضع عصام القربه على رأسه إذا استسقى، قال: «نعم»^(١).

وحسن يعقوب بن شعيب مثله.

وكذا لا إشكال في جواز التعصب لحاجه، كما عن التهذيب والنهايه والمبسوط والسرائر والجامع والتذكرة والتحرير والمنتهى وغيرها.

ويدل عليه صحيح معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يعصب المحرم رأسه من الصداع»^(٢).

وخير الجعفریات، بسنده عن الحسن بن علي (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) سئل عن الأقرع والأصلع، ومن يتخوف البرد على رأسه إذا هو أحرم، ومن به قروح في رأسه فيتخوف عليه البرد، قال له: «فليكفر بما سماه الله تبارك وتعالى في كتابه، قوله تعالى^(٣): (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَتْدِيهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)»^(٤) صيام ثلاثة أيام، أو صدقه ثلاثة أصوع على سته مساكين، أو نسك وهي شاه، ليضع القلنسوه على رأسه أو العمامه»^(٥).

ص: ٣١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٠ باب ٥٧ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٩ باب ٥٦ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٣- الجعفریات: ص ٦٨ سطر ١٤

٤- سورة البقره: الآيه ١٩٦

٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٣ الباب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١

والرضوى: «وإن صدع رأسك لا بأس أن تعصب رأسك بخرقه» (١).

وهل الأذنان داخلتان في الرأس، فلا يجوز تغطيتهما، أم لا؟ قولان، قال في محكى المسالك: الظاهر أن الرأس هنا اسم لمنابت الشعر حقيقه أو حكماً، فالأذنان ليستا منه، خلافاً للتحريم، انتهى.

وعن التذكرة والمنتهى: التردد في دخولهما وخروجهما، وفي الحدائق كما عن المدارك نسبة خروجهما إلى جملة من الأصحاب، وفي الجواهر الميل إلى الدخول.

والأقوى الدخول لا- لصدق الرأس عليهما، ولذا لو قال برأسه قرحه لم يفهم منه أنها بأذنه، كما لو قال: تألمت رأسه أو رأيت رأسه أو نحو ذلك، لم يتبادر إلا- منابت الشعر، بل لصحيح عبد الرحمن المتقدم، حيث نهى الإمام (عليه السلام) عن تغطيه الأذنين.

وعن سماعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن المحرم يصيب أذنه الريح، فيخاف أن يمرض هل يصلح له أن يسد أذنيه بالقطن؟ قال: «نعم لا بأس بذلك إذا خاف ذلك وإلا فلا» (٢).

وبهذين الحديثين يرفع اليد عن ظاهر عموم خبر أبي البختری وابن سنان.

والظاهر أن العبره بالمتعارف، فالأغم والأصلع ونحوهما لا عبره بهما، ولا دليل على حرمة تغطيه غير الأذنين.

بل في الجواهر: لم أجد من ذكر وجوب غير الأذنين زائداً على المنابت،

ص: ٣٢

١- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٤ الباب ٥٦ من أبواب تروک الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٦ باب ٧٠ من أبواب تروک الإحرام ح ٨

بل لعل السيره أيضاً على خلافه، فتامل (١).

ثم إنه قال في الحدائق: قد صرح العلامة ومن تأخر عنه بأن لا فرق في التحريم بين أن يغطي رأسه بالمعتاد، كالعمامة والقلنسوة، أو بغيره حتى الطين والحناء وحمل متاع يسير، واعترضهم في المدارك بأنه غير واضح، لأن المنهى عنه في الروايات المعتبره، تخمير الرأس ووضع القناع عليه والستر بالثوب، لا- مطلق الستر مع أن النهي لو تعلق به لوجب حمله على ما هو المتعارف منه، وهو الستر بالمعتاد، إلا أن المصير إلى ما ذكره أحوط (٢)، انتهى.

وفي الجواهر: إنه لا أجد في ذلك خلافاً، بل عن التذكرة نسبتة إلى علمائنا (٣).

أقول: والمسألة مشكله:

١: من حيث إن المنصرف من التغطية المتعارف، فلا يشمل مثل قليل الحناء، ووضع الطبق على الرأس والتلييد ونحوها؛ بل ورد في الأخير نصوص:

كصحيح زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: سألته هل يغتسل المحرم بالماء، قال: «لا بأس أن يغتسل المحرم بالماء ويصب على رأسه ما لم يكن ملبداً، فإن كان ملبداً فلا يفيض على رأسه الماء إلا من الاحتلام» (٤).

وفي صحيح آخر، عن الصادق (عليه السلام)، سئل عن المحرم هل يحك رأسه أو يغتسل

ص: ٣٣

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٨٤

٢- الحدائق: ج ١٥ ص ٤٩٣

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٨٤

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٠ باب ٧٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

بالماء، قال: «يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابه، ولا بأس أن يغتسل بالماء ويصيب على رأسه ما لم يكن ملبداً فلا يفيض على رأسه الماء إلا من احتلام»^(١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «ينبغي للضرورة أن يحلق، وإن كان قد حج فإن شاء قصر وإن شاء حلق، وإذا ألبد شعره أو عقصه فإن عليه الحلق وليس له التقصير»^(٢).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام)، قال: «إذا أحرمت فعققت رأسك أو لبدته فقد وجب عليك الحلق»^(٣).

إلى غير ذلك من الروايات الدالة على جواز التلبيد في حال الإحرام وأنه كان متداولاً في تلك الأزمنة، ولذا حكى عن التحرير والمنتهى التصريح بجواز التلبيد، بأن يطلى رأسه بعسل أو صمغ ليجمع الشعر ويتلبد.

بل ظاهر المحكى عن المقنع والدروس ذلك أيضاً، لأنهما أفتيا بمضمون الصحيح الثانى، بل من راجع مسأله الحلق فى منى واختلافهم فى وجوب الحلق على الملبد وعدمه، استشعر منهم المفروغيه عن جواز التلبيد.

وعن زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) فى المحرم، قال: «له أن يغطى رأسه ووجهه إذا أراد أن ينام»^(٤). لكنه محمول على الضروره، كما عن الشيخ وغيره.

٢: ومن حيث إن ذكر أفراد من التغطية يستفاد منه عدم الخصوصية، مضافاً

ص: ٣٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٩ باب ٧٣ من أبواب تروك الإحرام، وص ١٦٠ باب ٧٥ ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٥ باب ٧ من أبواب الحلق والتقصير ح ١
- ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٦ باب ٧ من أبواب الحلق والتقصير ح ٨
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٩ باب ٥٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

إلى أخبار الارتماس فى الماء، بناءً على أنه من التغطية أو بمعناها، ولذا لا يختص ذلك بالماء كما ذكروا.

وكذا يستفاد ذلك مما سياتى من منع المحرمه تغطيه وجهها بالمروحه، بناءً على أنها من غير المتعارف، وعلى تساويهما فى ذلك، وإن اختلف محل إحرامهما بالوجه والرأس.

ولذا قال فى محكى ط: من خضب رأسه أو طينه لزمه الفداء كمن غطاه بثوب بلا خلاف، انتهى.

لكن الأقرب أن الحناء اليسير الذى لا يصدق عليه التغطية ونحوها، والتلييد ونحوهما غير ضائر، لعدم صدق العناوين المذكوره فى الروايات، مضافاً إلى وجود الدليل بالنسبه إلى التلييد كما عرفت.

وما عن كتاب محمد بن المثنى الحضرمى، عن جعفر بن محمد بن شريح الحضرمى، عن ذريح المحاربى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن المتمتع أيطلى رأسه بالحناء، قال: «لا» (١).

إنما يدل على عدم جواز التطليه.

ومن المعلوم أن الطلا- يستلزم التغطية، فلا- ينافى ما ذكرنا، واستفاده وحده الحكم من الارتماس غير تام، كما أن دعوى العلم بالمناطق عهدتها على العالم، والله العالم.

ثم إنه لا بأس بالتوسد، كما عن الفاضل والشهيد، وفى الحدائق والجواهر، ويدل عليه مضافاً إلى ضروره نوم المحرمين، ولم يرد كفيه خاصه لبيانه حتى يكون رادعاً عن الكيفيه المشهوره، وإلى أنه لا يصدق عليه التغطية ونحوه من

ص: ٣٥

١- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٦ الباب ٧٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

العناوين المأخوذة فى الروايات، ما صرح فىه من الروايات بجواز نوم المحرم وتغطيه وجهه، مما سياتى فى مسأله تغطيه الوجه.

وكما لا بأس بالتوسد حاله النوم لا بأس به حال الجلوس، وكذا حال الوقوف.

ولو كانت الوساده جديد الندف، بحيث تشمل جميع الرأس حال النوم، لم يجر لصدق التغطيه.

ولا- فرق فى حرمه التغطيه بين أن يكون الغطاء بما يختص بالرأس، كالعمامه والقلنسوه والكوفيه ونحوها، أم يشمل البدن كاللحاف إذا غطى به نفسه، أو غيره.

نعم يعتبر فى التغطيه اتصالها بالرأس، أو بما فى حكم الاتصال، فالخباء المضروب فوق الرأس، وإن مر ببعض رأسه حين الدخول لا بأس به.

ولا- يشترط فى الساتر الكثافه، حتى يجوز الستر بالشاف الذى يحكى ما تحته، بل يحرم حتى ذلك، فلا يجوز التغطيه بالزجاج ونحوه.

ولا يجوز التستر بالمشبك كالقلنسوه المصنوعه من سعف النخل ونحوه، وإن كانت ثقبها كثيره جداً.

ثم إنه لا بأس بستر الرأس باليد ونحوها من بعض الجسد، كما اختاره علامه والمدارك والحدائق والدروس، وإن جعل الأخير تركه أولى، وهو الظاهر من الجواهر وغيره، وإن استشكله فى محكى التحرير.

ويدل على المختار، مضافاً إلى الاصل، وعدم صدق الستر ونحوه مما أخذ فى الروايات، وأن المتوضى يمسح رأسه، وما دل على جواز حك الرأس للمحرم، كقول أبى عبد الله (عليه السلام): «لا بأس بحك الرأس واللحيه، ما لم يلق

الشعر»(١١).

وقوله (عليه السلام): «يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابه»(٢)، وغيرهما.

وأن الغالب في الغسل إمرار اليد على الرأس، ولم يرد ما يدل على النهي عنه.

صحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حر الشمس»، وقال: «لا بأس أن يستر بعض جسده ببعض»(٣).

فإن عموم الذيل كاف في شموله للحكم المذكور، وسيأتي في مسأله التظليل ما ينفع المقام.

وأما وجه استشكل التحرير، فلعله لما عن الدروس من أن الروايه ليست صريحه.

وفيه: ما في الجواهر من أن الظهور كاف.

ولما عن بعض من معارضه هذه الصحيحه لموثقه سعيد الأعرج، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يستتر من الشمس بعود أو بيده، فقال: «لا، إلا من عله»(٤).

ولكن يأتي أنها محموله على الاستحباب، لما دل على جواز ذلك، مضافاً إلى أن الصحيحه كافيه لرفع اليد عن ظهور الموثقه في التحريم.

وكيف كان، فالأقوى جواز وضع اليد على الرأس، بل واليدين.

ولا يخفى أن الشعر الموصول بالشعر، لو كان في الرجل كان الشعر الخارجى في حكم الغطاء.

هذا تمام الكلام في الأول الذى هو تغطيه الرجل رأسه.

وأما الكلام في

ص: ٣٧

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٩ باب ٧٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٩ باب ٧٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
 - ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ باب ٦٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
 - ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ باب ٦٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

الثانى، وهو تغطيه المرأة وجهها، فبلا- خلاف يعرف كما عن الذخيره، وعن التذكره والمنتهى والمدارك والمفاتيح، وفي الجواهر وغيره الإجماع عليه، بعنوان التغطيه، أو بعنوان النقاب.

ويدل على ذلك غير واحد من من النصوص، كحسن عبد الله بن ميمون المتقدم.

وحسن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: مر أبو جعفر (عليه السلام) بامرأه متنقبه، وهى محرمه فقال: «أحرمى وأسفرى وأرخى ثوبك من فوق رأسك، فإنك إن تنقبت لم يتغير لونك»، فقال له رجل: إلى أين ترخيه، قال: «تغطى عينها»، قال: قلت: تبلغ فيها، قال: «نعم»^(١).

وخبر أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: «مر أبو جعفر (عليه السلام) بامرأه محرمه قد استترت بمروحه فأماط المروحه بنفسه عن وجهها»^(٢).

ورواه الصدوق مرسلًا، إلا أنه قال: «فأماط المروحه بقضيبه»^(٣).

وخبر أبي عيينه، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) ما يحل للمرأة أن تلبس من الثياب وهى محرمه، قال: «الثياب كلها ما خلا القفازين والبرقع والحري»^(٤).

وخبر ابن أبي العلاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «أنه كره للمرأة المحرمه البرقع والقفازين»^(٥).

ص: ٣٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٠ باب ٤٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٠ باب ٤٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٠ باب ٤٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

وصحيحه العيص بن قاسم، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب، غير الحرير والقفازين، وكره النقاب» (١).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه نهى أن يتطيب من أراد الإحرام، إلى أن قال: «وقفازاً أو برقعاً» (٢).

وفى موضع آخر منه، عنه (عليه السلام): «والمرأة تلبس الثياب وتغطي رأسها، وإحرامها فى وجهها، وترخى عليها الرداء شيئاً من فوق رأسها» (٣).

إلى غير ذلك مما يأتى.

لكن ربما يقال: اللازم حمل هذه الأخبار على الكراهه لأمر:

الأول: إنها لا تقام ما دل على وجوب ستر المرأة وجهها من الآيات والأخبار.

الثانى: إن قرينه الكراهه موجوده فى نفس هذه الأخبار، لتصريح خبر أبى عينيه بالكراهه، وكذا صحيحه العيص، بل الثانى قوى جداً، لأنه قابل بين القفاز والنقاب، وصرح فى الثانى بالكراهه مع نهيه عن الأول.

الثالث: ما دل من الأخبار على جواز إسدالها إلى النحر، مما سيأتى فإنه تغطيه.

الرابع: التعليل فى خبر الحلبي المشعر بكون الحكم على نحو الاستحباب.

ص: ٣٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٩، وص ١٢٩ باب ٤٨ ح ٢

٢- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٩

٣- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٩ سطر ٤

الخامس: صحيح زراره الذى رواه الكليني، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قلت: المحرم يؤذيه الذباب حين يريد النوم يغطى وجهه؟ قال: «نعم، ولا يخمر رأسه، والمرأه المحرمه لا بأس بأن تغطى وجهها كله عند النوم» (١).

وخبره الآخر الذى رواه الشيخ، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: قلت لأبى جعفر (عليه السلام): الرجل المحرم يريد أن ينام يغطى وجهه من الذباب، قال: «نعم، ولا يخمر رأسه، والمرأه لا بأس أن تغطى وجهها كله» (٢).

لكن لا يخفى أن شيئاً من ذلك لا يصلح لرفع اليد عن النصوص المتقدمه.

أما الأول: فلأن أدله جواز النظر أكثر، حتى أن أدله عدم الجواز لا- تقاومها، فكيف بمعارضتها لهذا الحكم المنصوص على جوازه، لو لم نقل بوجوبه، بل ربما منع شيخنا المرتضى مع شدة تورعه واحتياطه وجود الدليل على وجوب ستر الوجه والكفين، كما يظهر من مراجعه نكاحه (رحمه الله).

والحاصل: إن أدله عدم التستر فى حال الإحرام أقوى على تقدير تسليم أدله وجوب الستر فى نفسها.

وأما الثانى: فلأن الكراهه تستعمل فى التحريم بكثرة فى الأخبار، بل ربما ادعى عدم ظهورها فى المعنى المصطلح فعلاً حيث تقع فى لسان الأخبار، ويشهد لذلك الجمع بين القفازين وبين البرقع فى خير ابن أبى العلاء، وصحيح العيص يمكن أن يكون تغيير السياق فيه لكون البرقع أقل من حيث الحرمة، كيف وما دل على إماطه أبى جعفر (عليه السلام) كالصريح فى الحرمة، فإنه لولاها لم يكن لهذا الفعل بهذه الشده وجه يعرف، خصوصاً من مثل الإمام (عليه السلام).

ص: ٤٠

١- الكافي: ج ٤ ص ٣٤٩ باب المحرم يغطى رأسه أو وجهه متعمداً أو ناسياً ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٨ باب ٥٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

وأما الثالث: فلأن الإسدال أمر غير التغطيه، فإن الإسدال لا يمنع من الحر والبرد، لفرض بعده عن الوجه وفصله عن الملابس.

وأما الرابع: فلأن التعليل فى الأخبار يذكر لكلا المحتوم والمرغوب فيه بغير حتم، بل ذيل الخبر دليل على كون الحكم لزومياً.

وأما الخامس: فلأن روايتى زراره، لا تدلان على أزيد من جواز ذلك عند النوم، وعلى تقدير تماميتهما سنداً ودلالةً وعدم معارض أقوى ونحوه، لا بد من تخصيص العمومات بهذين الخبرين، لا رفع اليد عن تلك بهذين.

وفى المقام فروع:

الأول: الظاهر جواز تغطيه المرأة وجهها عند النوم، للخبرين الذين لم نجد لهما معارضاً مع تماميه الدلاله والسند، بل هناك خبر ثالث رواه حسن بن محبوب، عن أبى جعفر (عليه السلام) أيضاً، وإلى ذلك مال صاحب المستند، قال: ويمكن التخصيص بحاله النوم إن كان به قول (١)، وكذا مال إليه الجواهر قال: نعم قد سمعت ما فى صحيح زراره من جواز تغطيه المحرمه وجهها كله فى النوم، بخلاف الرجل فإنه يغطى وجهه ولا يخمر رأسه (٢).

ولم أقف على راد له كما أنى لم أقف على من استثناه من حكم التغطيه، ويمكن إرادته التغطيه بما يرجع إلى السدل أو ما يقرب منه فتدبر، بل هو صريح الوسائل حيث عنون الباب هكذا: جواز تغطيه المرأة المحرمه وجهها عند النوم والضروره خاصه (٣).

الثانى: الظاهر اشتراك الصبيه للمرأة فى هذا الحكم، لما تقدم فى الثانى

ص: ٤١

١- المستند: ج ٢ ص ٢١٩ سطر ٢٩ من أبواب تروك الإحرام

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٨٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٤١ باب ٥٩ من أبواب تروك الإحرام

عشر من محرمات الإحرام فراجع.

الثالث: لا- فرق في حرمة تغطيه الوجه، بين أن تكون بثوب أو غيره، كما عن غير واحد من الأصحاب، وقد عرفت الكلام في ذلك في مسأله تغطيه الرأس للرجل.

ولا- يخفى أن أكثر هذه الروايات وإن كانت متضمنه للنقاب والبرقع، والأول عباره عما تجعله المرأه من طرف نحرها إلى مارن أنفها أو تستر به وجهها بحيث تظهر عيناها، والثاني ما تستر به المرأه وجهها، إلا أن العلتين المصرحتين بهما في صحيحه الحلبي وحسن بن ميمون ونحوهما كاف في العموم، وبذلك يمكن التعدى من الثوب المتعارف إلى غيره من سائر ما يمكن تستر الوجه به فتبصر.

الرابع: يجوز للمرأه وضع يديها على وجهها، كما يجوز لها نومها عليه، كما صرح به الجواهر وغيره.

ويدل على ذلك ما دل على جواز تظليلها، وجواز سترها وجهها عند النوم، ولا يقاوم ما ذكر خبر سماعه الوارده في المحرمه، عن الصادق (عليه السلام): «ولا تستتر بيدها من الشمس»^(١).

الخامس: لا بأس بستر بعض الوجه، لأن المستفاد من روايتى النقاب والبرقع حرمة ستر الجميع، أو إلى مارن الأنف، لا حرمة مثل هذا القدر، وإحرام المرأه في وجهها بعد ما دل على جواز الإسدال ونحوه لا تدل إلا

ص: ٤٢

على حرمه الستر فى الجملة، وحصول تغيير الوجه كما فى العله يحصل بدون ذلك.

وبهذا يظهر أن اللازم ستر بعض وجهها مقدمه للصلاه، والتستر عن الأجنبى كما أفتى بذلك المنتهى والتذكره والدروس والمدارك وغيرها فى المحكى عنهم، فاحتمال التخيير كما فى الجواهر ميلا، أو احتمال تقديم الكشف فى غير محله.

السادس: لا- إشكال فى جواز إسدها قناعها إلى طرف أنفها من فوق، بل فى الجواهر بلا- خلاف أجده، كما عن المنتهى الاعتراف به، بل فى المدارك نسبه إلى إجماع الأصحاب وغيرهم، نحو ما عن التذكره من أنه جائز عند علمائنا أجمع، وهو قول عامه أهل العلم، ويدل على ذلك مستفيض النصوص.

التظليل للرجل

(السادس عشر) من محرمات الإحرام: (التظليل للرجل) فى حال السير بأن يجلس تحت سقف كالمحمل والقبه والكنيسه والعماريه والسياره والطائره وغيرها مما له سقف يظلل المحرم، بلا إشكال ولا خلاف إلا عن محتمل الإسكافى، بل عن الانتصار والخلاف والمنتهى والتذكره كما فى المستند وظاهر الجواهر الإجماع عليه، ويدل عليه متواتر الروايات، وقد تقرب من أربعين روايه.

كصحيح الحلبي، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يركب فى القبه، قال: «ما يعجبني ذلك، إلا أن يكون مريضا» (1).

وصحيح على بن جعفر، سألت أخى (عليه السلام): أظلل وأنا محرم،

ص: ٤٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٦ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

فقال (عليه السلام): «نعم، وعليك الكفار»، قال: فرأيت علياً إذا قدم مكة ينحر بدنه لكفاره الظل (١).

وصحيح جميل، عنه (عليه السلام) أيضاً: «لا بأس بالظلال للنساء وقد رخص فيه للرجال» (٢)، والمراد بذلك الترخيص في حال الضرورة بقريته سائر الروايات أو محمول على التقية.

وصحيح ابن المغيرة، قلت لأبي الحسن الأول (عليه السلام): أظلل وأنا محرم، قال (عليه السلام): «لا»، قلت: فأظلل وأكفر، قال: «لا»، قلت: فإن مرضت، قال (عليه السلام): «ظلل وكفر»، ثم قال: «أما علمت أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «ما من حاج يضحى مليئاً حتى تغيب الشمس إلا غابت ذنوبه معها» (٣).

وصحيح هشام بن سالم، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يركب في الكنيسة، فقال: «لا هو للنساء جائز» (٤).

وصحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، سألته عن المحرم يركب القبة، فقال: «لا»، قلت: فالمرأه المحرمه، قال: «نعم» (٥).

وصحيح سعد بن سعد، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، سألته عن المحرم يظل على نفسه، قال: «أمن عله»، فقلت: «يؤذيه حر الشمس وهو محرم

ص: ٤٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٧ باب ٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٧ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١٠
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٦ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٦ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٦ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١

فقال (عليه السلام): «هي عله، يظلل ويفدى» (١١).

وموثق إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن (عليه السلام)، سألته عن المحرم يظلل عليه وهو محرم، قال (عليه السلام): «لا إلا مريضاً أو من به عله، والذي لا يطيق حر الشمس» (٢٢).

وموثق عمار بن عيسى، قلت لأبي الحسن الأول (عليه السلام): إن علي بن شهاب يشكو رأسه والبرد شديد ويريد أن يحرم، فقال (عليه السلام): «إن كان كما تزعم فلا بأس أن يظلل، فأما أنت فأضح لمن أحرمت له» (٣٢).

وخبر عبد الرحمان، سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل المحرم كان إذا أصابته الشمس شق عليه وصدع رأسه فيستتر منها، فقال: «هو أعلم بنفسه إذا علم أنه لا يستطيع أنه تصيبه الشمس فليستظل منها» (٤٤).

وخبر إسماعيل بن عبد الخالق، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، هل يستتر المحرم من الشمس، قال: «لا، إلا أن يكون شيخاً كبيراً»، وقال: «أو ذا عله» (٥٥).

وخبر محمد بن منصور، سألته عن الظلال للمحرم، قال: «لا يظلل إلا من عله أو مرض» (٦٦).

وخبر جعفر بن المثنى، قال لأبي محمد: ألا أسرك، قلت: بلى، فقمت إليه، فقال: دخل هذا الفاسق آنفاً فجلس قبالة أبي الحسن (عليه السلام)، ثم أقبل عليه

ص: ٤٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٧ باب ٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٧ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٧
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٨ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١٣
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٧ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٧ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٩
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٧ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٨

فقال: يا أبا الحسن ما تقول في المحرم يستظل على المحمل، قال: «لا»، قال: فيستظل في الخباء، فقال له: «نعم»، فأعاد عليه القول شبه المستهزئ يضحك: يا أبا الحسن فما الفرق بين هذين، قال: «يا أبا يوسف إن الدين ليس يقاس كقياسكم، أنتم تلعبون بالدين، إنا صنعنا كما صنع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يركب راحلته فلا يستظل عليها وتؤذيه الشمس فيستر بعض جسده ببعض، وربما يستر وجهه بيده، وإذا نزل استظل بالخباء وفي البيت والجدار» (١).

وخبر محمد بن الفضل قال: كنا في دهليز يحيى بن خالد بمكة، وكان أبو الحسن (عليه السلام) وأبو يوسف، فقام إليه أبو يوسف وتربع بين يديه، فقال: يا أبا الحسن (عليه السلام) جعلت فداك المحرم يظل، قال: «لا»، قال: فيستظل بالجدار والمحمل ويدخل البيت والخباء، قال: «نعم»، فضحك أبو يوسف شبه المستهزئ، فقال له أبو الحسن (عليه السلام): «يا أبا يوسف إن الدين لا يقاس كقياسك وقياس أصحابك، إن الله عز وجل أمر في كتابه بالطلاق وأكد فيه بشاهدين، ولم يرض بهما إلا عدلين، وأمر في كتابه بالتزويج وأهمل بلا شهود، فأثبتتم شاهدين فيما أبطل، وأبطلتم شاهدين فيما أكد الله عز وجل، وأجزتم طلاق المجنون والسكران، حج رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأحرم ولم يظل، ودخل البيت والخباء واستظل بالمحمل والجدار، ففعلنا كما فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»، فسكت (٢).

ومرسل عثمان بن عيسى، قال أبو يوسف للمهدى وعنده موسى بن جعفر (عليه السلام): أتأذن لي أن سأله عن مسائل ليس عنده فيها شيء، فقال: نعم،

ص: ٤٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٩ باب ٦٦ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٠ باب ٦٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

فقال: أسألك؟ قال له: «سأل»، قال: ما تقول في التظليل للمحرم، قال: «لا يصلح»، قال: فيضرب الخباء في الأرض ويدخل البيت، قال: «نعم»، قال: فما الفرق بين هذين، قال أبو الحسن (عليه السلام): «ما تقول في الطامث أتقضى الصلاة»، قال: لا، قال: «فتقضى الصوم» قال: نعم، قال: «ولم»، قال: هكذا جاء، فقال أبو الحسن (عليه السلام): «وهكذا جاء هذا»، فقال المهدي لأبي يوسف: ما أراك صنعت شيئاً، قال: رمانى بحجر دامغ (١).

وروايه الطبرسي، سأل محمد بن الحسن، أبا الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) بمحضر من الرشيد بمكة، فقال له: أيجوز للمحرم أن يظل عليه محمله، فقال له موسى (عليه السلام): «لا يجوز له ذلك مع الاختيار»، فقال له محمد بن الحسن: أفيجوز أن يمشى تحت الظلال مختاراً، فقال له: «نعم»، فتضحك محمد بن الحسن من ذلك، فقال له أبو الحسن (عليه السلام): «أتعجب من سنه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وتستهزئ بها، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كشف ظلاله في إحرامه ومشى تحت الظلال وهو محرم، إن أحكام الله يا محمد لا تقاس، فمن قاس بعضها على بعض فقد ضل سواء السبيل»، فسكت محمد بن الحسن لا يرجع جواباً (٢).

إلى غيرها من الروايات التي تأتي جملة أخرى منها.

والظاهر أن من علل اختلاف حال الركوب وحال النزول ملاحظه أمرين:

الاول: ملاحظه تأثر الإنسان بالحر والبرد، ولذا شرع حرمه الظل في حال الركوب.

ص: ٤٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥١ باب ٦٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥١ باب ٦٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

الثانى: ملاحظه أن الإنسان فى حال النزول مضطر لأجل اختلاطه بأهله وأصدقائه وطبخه ونومه وأن لا مكان بلا ظل فى المدينه ومكه يستوعب كثره الحجاج إلا أن يكون تحت الظلال وفى البيوت، فإن استشرف الناس على الإنسان النائم، خصوصاً اذا كان مع أهله، وعلى أكله وطبخه وما أشبه صعب على النفوس للغايه، ولذا جاز الظلال فى المنزل، وهذا من أبداع الحكم، ولعل الإمام لما رأى عناد أبى يوسف لم يجبه بالعله.

وكيف كان، فلا إشكال ولا خلاف _ كما تقدم _ فى أصل المسأله.

ثم إن تنقيح المسأله يكون فى فروع عشره:

لأن المحرم أما ماش فى المنزل كمكه مثلاً، أو غير المنزل كما فى ما بين الميقات ومكه، وعلى كل حال، إما هو تحت الظل الثابت أو غير الثابت، أو جانب الظل الثابت أو غير الثابت.

فهذه ثمانيه أقسام، يضاف إليها ما إذا كان الظل فوق رأسه وتلفحه الشمس، وما إذا كان إلى جانبه وتلفحه الشمس.

الأول: ما إذا كان فى المنزل تحت الظل الثابت، كالخيمه ودور مكه وما أشبه، ولا- إشكال فى جوازه، بل يدل عليه النص والإجماع والسيره.

الثانى: ما إذا كان فى المنزل فى جانب الظل الثابت، كما إذا مشى فى مكه وإلى جانبه بناء يمنع إشراق الشمس، ولا إشكال فى جوازه أيضاً، ويدل عليه الأدله المذكوره.

الثالث: ما إذا كان فى المنزل تحت الظل المتحرك، كما إذا كان يمشى

فى شوارع مكة ويده شمسيه تظله، وفيه احتمالان، المنع لإطلاق الأدله المانع عن الظلال، والجواز لأن الأدله منصرفه إلى حال السير، ولأنه أى فرق بين الظل الثابت الذى لا إشكال فى جوازه وبين الظل المتحرك.

وهذا هو الأقرب، وإن كان الأحوط الأول، للإطلاقات بعد أن الخارج بالقطع منها هو أمثال سقوف البيوت والأسواق وما أشبه من الثابتات، ولعله لذا تكون السيره عند الشيعة عدم حمل الشمسيه فى مكة، وإن حملتها العامه عند الطواف وغيره.

الرابع: ما إذا كان فى المنزل فى جانب الظل المتحرك، وهذا جائز، ولا ينبغى الإشكال فيه، كما إذا أخذ الشمسيه فى جانبه الذى هو فى طرف الشمس.

ويدل عليه بالإضافة إلى الأصل بعد عدم شمول أدله المنع له، ما دل على جواز المشى فى ظل المحمل، فإنه إذا جاز ذلك فى حاله السير جاز فى حال المنزل بطريق أولى.

الخامس: إذا كان فى حال السير راكباً، وفوق رأسه ظل متحرك، كالكنيسه والقبة ونحوهما، ولا إشكال فى منعه نصاً وإجماعاً.

أما إذا كان يمشى تحت المحمل، أى يكون المحمل فوق رأسه وهو راجل، فقد اختلفوا فيه.

وفى المستند: يجوز له المشى فى الظلال وتحتها كظل المحمل والحمل والدابه والثوب ونحوه بيضه فوق رأسه، وفاقاً لجماعه منهم الشيخ والشهيدان وغيرهم، لصحيحه ابن بزيع المتقدم، وهى ما رواه عن الرضا (عليه السلام): هل يجوز للمحرم أن يمشى تحت ظل المحمل؟ فكتب: «نعم»، وسأله رجل عن

الظلال للمحرم من أذى مطر أو شمس وأنا أستمع، فأمره «أن يفدى شاه يذبحها بمني» (١).

وفى خبر آخر: أيجوز للمحرم أن يظل عليه محمله، فقال: «لا-يجوز ذلك مع الاختيار»، فقيل: أيجوز أن يمشى تحت الظلال مختاراً، فقال (عليه السلام): «نعم» (٢).

ويؤكدته تضمن كثير من الأخبار المانعه بقوله: لا يستظل فى المحمل، على المحمل، أو فى الكنيسه، أو القبه، انتهى.

لكن فى الجواهر بعد أن نسب الجواز إلى محكى النهايه والمبسوط والوسيله والسرائر والجامع والروضه وإطلاق القواعد والمنتهى، قال: فيه منع واضح، لإطلاق الأدله التى لا ينفىها النهى عنها حال الركوب الذى هو أحد الأفراد.

أقول: وما ذكره أقرب، فأى فرق بين الراكب والماشى بعد أن قالت الأدله: «أظلل وأنا محرم، قال: لا»، و«يظل عليه وهو محرم، قال: لا»، و«أضح لمن أحرمت له»، إلى غيرها، كما تقدم جملة منها.

أما الصحيحه والخبر فظاهرهما المشى فى ظله، لا الكون تحت الحمل والمحمل.

وأما ما أكده المستند به من الأخبار فلا تنافى المطلقات، لأن المذكور فى الأخبار أفراد، ولا تدافع بين المطلق والفرد.

ص: ٥٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ باب ٦٧ من أبواب تروك الإحرام ح ١، وذيله باب ٦ من بقيه الكفارات ص ٢٨٨

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥١ باب ٦٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

وعلى هذا فلا يجوز أن يأخذ المحرم شمسيه بيده في حال السير، بل ذلك واضح المخالفه مع مثل «أضح لمن أحرمت له» ونحوه.

السادس: إذا كان في حال السير راكباً، وفوق رأسه ظل ثابت، كالمروور تحت الجبل أو تحت البناء في مدينه في الطريق أو نحوها، وفيه احتمالان:

من أنه كالقبه والكنيسه، وأنه لم يضح لمن أحرم له، وهو ظاهر كشف اللثام وغيره.

ومن انصراف الأدله عن مثله، كما هو صريح فخر الإسلام وغيره، وهذا هو الأقرب، وإن كان الأحوط الأول.

قال في الجواهر: نعم قد يتوقف في تظليل يسير معه راكباً أو ماشياً للتردد في المنزل ونحوه، فالأحوط إن لم يكن أقوى اجتنابه (١)، وفيه ما عرفت، وعليه فلا فرق في الجواز بين الراكب والماشي فلا يلزم اجتنابه إلا لدى الضروره.

السابع: إذا كان في حال السير، وإلى جانبه ظل ثابت كالجبل، ولا ينبغي الإشكال في جوازه، راكباً كان أو ماشياً، لانصراف الأدله عن مثله.

وهذا هو المنسوب إلى المنتهى والمختلف وغيرهما، بل عن ثانيهما نفى الخلاف فيه، خلافاً للمستند فإنه منع ذلك بالنسبه إلى الراكب للمطلقات، قال: بل الظاهر أنه يجب حينئذ البروز للشمس إذا تحولت إلى جهه أخرى لتحقيق الإضحاء المأمور به، ويتنفي التستر عن الشمس المنهى عنه (٢)، وفيه ما لا يخفى لما عرفت من انصراف المطلقات.

الثامن: ما إذا كان في حال السير وإلى جانبه ظل متحرك، ولا ينبغي

ص: ٥١

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٤٠٦

٢- المستند: ج ٢ ص ٢١٩ سطر ٤

الإشكال فى جوازه، ركباً كان أو ماشياً، وذلك لما عرفت من روايات المشى فى ظل المحمل وغيرها.

وظاهر إطلاق المستند المنع عنه إذا كان ركباً، وقد عرفت جوابه.

وربما يستدل للمستند بخير قاسم الصيقل، قال: ما رأيت أحداً كان أشد تشديداً فى الظل من أبى جعفر (عليه السلام)، كان يأمر بقلع القبه والحاجبين إذا أحرم (١).

وخبر المعلى، عن الصادق (عليه السلام): «لا يستتر المحرم من الشمس بثوب، ولا بأس أن يستتر بعضه ببعض» (٢).

وفيه: إن الأول لا دلالة فيه على الوجوب، خصوصاً بعد قول الراوى (أشد تشديداً)، والثانى ظاهر فى كونه فوق رأسه، ولو بقربينه روايات المحمل وغيرها، ومن هذا ظهر حال:

التاسع: وهو ما كان الظل إلى جانبه وتلفحه الشمس، فإنه لا ينبغى الإشكال فيه، إذ لا يشمل شىء من مطلقات المنع، سائراً كان أو ركباً.

أما العاشر: وهو ما كان الظل فوق رأسه وتلفحه الشمس، كما إذا كان أول النهار أو آخره وكانت الشمس تلفحه من أحد جانبي الظلال، والظاهر عدم جوازه، كما ذكره المستند قال: لأن المراد من التظليل أعم منه، كما يفصح عنه طائفه من الأخبار المتقدمه المتضمنه للاستتلال من المطر (٣)، وهو ظاهر الجواهر أيضاً.

أقول: ويدل عليه أن قلع القبه ونحو ذلك دال على أن المحذور هو أن يكون شىء فوق رأس الإنسان مطلقاً، وستأتى أخبار آخر داله على ذلك.

ص: ٥٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٨ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ج ١٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ باب ٦٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- المستند: ج ٢ ص ٢١٩ سطر ٦

ومنه يعلم عدم جواز التظليل وإن كان في الليل، أو في يوم الغيم، أو أول النهار أو آخره حيث لا- شمس، كما أفتى بذلك الجواهر، قال: ولذا حرم _ أي التظليل _ حيث لا تكون شمس (١)، وكذا المستند، بل هو ظاهر المشهور، وصريح غير واحد من المعاصرين ومن قارب عصرنا، وذلك لما تقدم من دلالة أخبار المطر ورفع سقف القبه ونحوهما عليه.

وهذا مقدم على دلالة «أضح» على جوازه، حيث إنه لا موقع للإضحاء إذا لم تكن شمس، كما قيل، مستدلاً بقولهم: (ضحى الظل) أي صار شمساً، (وأضحيت) إذا برزت للشمس، فإن قرينه المطر كافي في لزوم عدم فصل بينه وبين السماء.

ولو جاز ذلك عند عدم الشمس لاشتهر، للاحتياج إلى الظلال في الليالي الباردة وفي أوقات المطر، مع أن ظاهر النص والفتوى عدم جلوسهم في المحامل ونحوها لا ليلاً ولا نهاراً.

ثم إن في المقام فروعاً:

الأول: يجوز التستر ببعض الجسد، سواء بالوضع أو بالحيلولة بين الشمس والجسد، كما إذا وضع يده على رأسه أو وجهه أو أخذها أمامه، وقاياه عن الشمس أو المطر أو غيرهما، وقد ذكر غيره واحد، ويدل عليه جملة من الروايات:

كخبر جعفر المتقدم.

وخبر المعلى، عن الصادق (عليه السلام): «لا يستتر المحرم من الشمس بثوب، ولا بأس أن يستر لبعضه بعض» (٢).

ص: ٥٣

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٤٠١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ ح ٢

وصحيحه ابن عمار: «لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حرّ الشمس، ولا بأس أن يستتر بعض جسده ببعض» (١).

ونحوها صحيحه الحلبي (٢).

ومنه يعلم لزوم حمل روايه سعيد الأعرج على الكراهه، فقد سأل الصادق (عليه السلام): عن المحرم يستتر من الشمس بعود وبيده، قال: «لا، إلا من عله» (٣).

كما أن صحيح ابن سنان لا دلالة فيها على الجواز والمنع، لاحتمال أن يكون الجواز لأجل العله، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول لأبي وقد شكى إليه حر الشمس وهو محرم يتأذى به، وقال: ترى أن أستتر بطرف ثوبي، قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك ما لم يصبك رأسك» (٤).

الثاني: لو دار أمر المحرم بين الاستئصال وبين تغطيه الرأس تخير، لعدم الدليل على أهميه أحدهما، وإن كان الأحوط تقديم الاستئصال، لأن الحر والبرد يلفحان حينئذ الرأس، بخلاف ما إذا تغطى، قال زراره: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم أيتغطى، فقال (عليه السلام): «أما من الحر والبرد فلا» (٥).

والظاهر أن شق الكلام المحذوف: (وأما المرض ونحوه فنعم).

الثالث: الظاهر أنه لا يكفى إضحاء الرأس فقط دون الوجه، بأن يغطى وجهه ويستتره، كما لا يكفى إضحاء الرأس إلى الرقبه وجعل الجسد فى مظلله، لأنه

ص: ٥٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ باب ٦٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ باب ٦٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٣ باب ٦٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٢ باب ٦٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٨ باب ٦٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١٤

خلاف ظاهر الإضحاء، ولا ينقض ذلك بجواز لبس الثياب ونحوه، لأنه لا ينافي الإضحاء لغه والسيره القطعيه، بل عمل الرسول والأئمه (عليهم السلام) حجه عليه، فتأمل.

الرابع: حرمه الاستئطال مخصوصه بالرجل، فلا- يحرم على المرأه والصبى بلا- خلاف ولا- إشكال، بل دعوى الإجماع عليه مشهوره.

ويدل عليه جملة من الروايات السابقه وغيرها، مثل صحاح هشام ومحمد وجميل وروايه أبى بصير.

وصحيحه حرizi: «لا بأس بالقبه على النساء والصبیان وهم محرمون» (١).

ومنه يعلم أن إطلاق جملة من الفقهاء حرمه الظلال على المحرم منصرف إلى الرجال.

نعم عن نهايه الشيخ (رحمه الله) أن اجتنابه أفضل، وعن المبسوط أنه يحتمله، وكأنه لفهم الجواز من أخبار الاستثناء والإضحاء لمن أحرم له شامل لها، بالإضافة إلى العله في الإضحاء.

أما الخثنى المشكل، فحيث إن بناءهم على الاحتياط فيه، كان اللازم اجتنابه، أما على ما ذكرناه فتعمل بالقرعه أو تتخير بين التزام أحد التكليفين، كما فصلناه في بعض مباحث الكتاب.

الخامس: قد عرفت أنه لا إشكال في التظليل في المنزل، لكن هل يشمل ذلك التظليل ركباً مثلاً منزله مكة المكرمة، ولا إشكال في التظليل في دورها، فهل له

ص: ٥٥

إن وصل إلى مكة أن يركب في القبه، أو في السياره المسقفه، احتمالان.

من أنه في المنزل ولا- فرق بين الظل الثابت والمتحرك، فيمشى تحت سقف السوق، أو في سياره مسقفه، وعليه فلا بأس أن يستصحب الشمسيه.

ومن إمكان انصراف الدليل عن ذلك، والمشى تحت السقف من باب الضروره.

والأول أقرب، وإن كان الثانى أحوط، وكأنه لذا جرت سيره الشيعة _ كما رأيناهم _ فى عدم استصحاب الشمسيه فى طرقات مكة، وإن فعله العامه.

السادس: لا فرق فى حرمة التظليل ولزوم الكفاره بسببه بين الابتداء والاستدامه، فلو أحرم فى السياره المسقفه أو ما أشبهه لزم الخروج منها فوراً، وهل عليه الكفاره إن خرج فوراً، احتمالان، من أنه تظليل فى الجملة، ومن انصراف الأدله عن مثله، والأول أحوط، وإن كان الثانى أقرب.

السابع: الظاهر أن المنزل الذى يجوز فيه التظليل أعم من مثل مكة ومن مثل مقهى فى الطريق ينزل فيه دقائق، وهذا هو ظاهر الجواهر ومحكى كشف اللثام أو محتمله.

نعم لا ينفع فى جواز التظليل الوصول إلى بلد لا ينزل فيه، كما إذا مر راكباً بدون النزول، فإنه لا يصلح له الاستظلال ما دام يمر فيه، لشمول الطلاق أدله المنع له.

الثامن: الشىء القليل الذى ينصرف دليل التظليل عنه، مثل جبل أو عود فوق الرأس لا بأس به للانصراف، وإن كان مكروهاً، لما تقدم من روايه سعيد.

ويدل عليه روايه محمد، كتب إلى صاحب الزمان (عليه السلام) يسأله عن المحرم يرفع الظلال هل يرفع خشب العماريه، أو الكنيسه ويرفع الجناحين

أم لا، فكتب (عليه السلام) في الجواب: «لا شيء عليه في ترك رفع الخشب»^(١).

أما ما تقدم من خبر الصيقل: «إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يأمر بقلع القبه والحاجبين»، فقد تقدم أنه محمول على الندب.

التاسع: لا بأس بالتظليل من جهه شيخوخه يضره عدمه، ومرض وتقيه واضطرار وإكراه وخوف مرض وعسر وما أشبه، للأدله العامه، ولما سيأتى فى باب الكفارات من الأدله الخاصه، ومنه يعلم ما إذا لم يكن وسيله نقل إلا السياره المسقفه أو الطياره أو ما أشبه.

العاشر: لو اضطر إلى الاستئلال، فمقتضى القاعده عدم الكفاره فيه، إلا بالنسبه إلى ما سيأتى فى بحث الكفارات، لأن لازم رفع الاضطرار والإكراه رفعهما بجميع آثارهما، كما تقدم الكلام فى ذلك.

الحادى عشر: لا يجوز التظليل وإن زامل المحرم علياً، وذلك لإطلاق الأدله، وفى الجواهر دعوى عدم الخلاف المحقق فيه.

ويدل عليه بالخصوص خبر أو صحيحه بكر بن صالح، كتبت إلى أبى جعفر الثانى (عليه السلام): إن عمته معى وهى زميله ويشد عليها الحر إذا أحرمت أفترى أن أظلل على وعليها؟ قال: «ظلل عليها وحدها»^(٢).

نعم إذا اضطر من جهه العليل جاز، لإطلاق أدله الاضطرار، ومرسل العباس بن معروف، عن الرضا (عليه السلام)، سألته عن المحرم له زميل فظلل

ص: ٥٧

١- الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٨٤ توقيعات الناحيه المقدسه سطر ١٠

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٣ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١

على رأسه أنه أن يستظل، قال: «نعم» (١).

فهذا محمول على صورته الضرورة، إما كما ذكره الشيخ (رحمه الله) من عود الضمير إلى المريض، أو إرادته ما يحدث من ظلال العليل أو غير ذلك، والله العالم.

الاستمناء

(السابع عشر): من محرمات الإحرام (الاستمناء) الذي هو استدعاء المنى، سواء كان باليد أو التخييل أو الملاعبة أو بصوره أخرى، بلا ريب كما عن المدارك، بل بلا خلاف كما عن المفاتيح وشرحه، وفي الجواهر بلا خلاف أجده فيه، وأرسله غير واحد إرسال المسلمات، ويدل عليه جملة من الروايات:

كصحيح ابن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يعبث بامرأته حتى يمى وهو محرم من غير جماع، أو يفعل ذلك في شهر رمضان، فقال: «عليهما جميعاً الكفاره مثل ما على الذي يجامع» (٢).

وموثقه إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قلت: ما تقول في محرم عبث بذكره فأمنى، قال: «أرى عليه مثل ما على من أتى أهله وهو محرم، بدنه والحج من قابل» (٣).

وهذه الروايات ظاهره في العمدة، ولذا لاتنفيها جملة أخرى من الروايات تدل على عدم البأس بالإمناء، حيث إن ظاهرها كما في الجواهر والمستند وغيرهما الإمناء بدون القصد.

ص: ٥٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٣ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧١ باب ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٢ باب ١٥ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

كخبر أبي بصير، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل سمع كلام امرأه من خلف حائط فتشهاها حتى أنزل، قال: «ليس عليه شيء» (١).

وموثقه سماعه: في المحرم تنعت له المرأة الجميله الخلقه فيمنى، قال: «ليس عليه شيء» (٢).

وخبر أبي نصر، عنه (عليه السلام)، في محرم استمع على رجل مجامع أهله فأمنى، قال: «ليس عليه شيء» (٣).

والظاهر أن الحكم خاص بما إذا أمني، فإذا لم يمنِ كان من التجري.

كما أنه لا يبعد اشتراك الحكم حرمة وكفاره بين الرجل والمرأة، لأدله الاشتراك في التكليف.

وكذلك لا فرق بين أن يكون الإماء حلالاً في نفسه، أو حراماً كالإماء باليد وبالأجنبيه، ولو سبقه المنى من دون استمناء، أو علم أنه إذا نام خرج منه المنى بالاحتلام، لم يكن عليه شيء للأصل.

والظاهر أن اللواط ووطئ الدواب حرام وعليه كفاره، سواء أمني أو لم يمن، لأنه داخل في الرفث.

ولو اغتسل قبل البول فأحرم ثم بال مع علمه بأنه خرج منه، لم يكن عليه شيء، لانصراف النص عن مثله.

ومثله ما لو استمنى قبل الإحرام فأخذ نفسه بحيث لم يخرج المنى ثم أخرجه بعد الإحرام.

ولا يجوز للزوجه التهيؤ لجماع الزوج المحرم، أى إمناؤه معها، لأنه من المعاونه على الإثم، ولذا لم يكن بامتناعها ناشزاً.

ص: ٥٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٨ باب ٢٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٨ باب ٢٠ من أبواب كفارات الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٨ باب ٢٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

(الثامن عشر): ذهب غير واحد إلى أن إخراج الدم من محرمات الإحرام، وهو المنسوب إلى المفيد والسيد والنهائيه والديلمي والقاضي والحلي والحلي والإسكافي والصدوق وغيرهم، بل قيل إنه المشهور، خلافاً للخلاف والمبسوط وابن حمزه والشرائع، وعن الدروس نسبتته إلى الصدوق، وعن المدارك إلى جمع من الأصحاب فقالوا بالكراهه، واختاره الذخير والمفاتيح وشرحه والمستند.

وفى الجواهر إن الكراهه لا تخلو من وجه لو لا الشهره.

والأحوط الأول، وإن كان الأقرب الثاني، وذلك لصحيحه حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بأن يحتجم المحرم ما لم يحلق أو يقطع الشعر»^(١).

وخير يونس بن يعقوب، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يحتجم، قال: «لا أحبه»^(٢).

ومرسل الفقيه: «احتجم الحسن (عليه السلام) وهو محرم»^(٣).

وصحيحه ابن عمار، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): يستاك المحرم، قال (عليه السلام): «نعم»، قلت: فإن أدمى يستاك، قال: «نعم وهو من السنه»^(٤).

وصحيحه الآخر، سأله عن المحرم يعصر الدم ويربط عليها الخرقه، فقال (عليه السلام): «لا بأس»^(٥).

ص: ٦٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٤ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٤ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٣- الفقيه: ج ٢ ص ٢٢٢ الباب ١١٨ فى ما يجوز للمحرم... ح ٦

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٨ باب ٧١ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٥ باب ٧٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

وخير على بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام)، سألته عن المحرم هل يصلح له أن يستاك، قال: «لا بأس ولا ينبغي أن يدمى فيه»^(١).

وموثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام)، سألته عن المحرم يكون به الجرب فيؤذيه، قال: «يحكه وإن سال عنه الدم فلا بأس»^(٢).

وخير الصيقل، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يؤذيه ضرسه أيقلعه، قال (عليه السلام): «نعم، لا بأس به»^(٣).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «إذا احتاج المحرم إلى الحجامة فليحتجم ولا يحلق موضع الحجامة»^(٤).

والرضوى: «ولا بأس بأن يعصر الدم ويربط القرحة»^(٥).

وفي المقنع مثله.

أما القائلون بالمنع فقد استدلوا بخبر الصيقل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سأله عن المحرم يحتجم، قال: «لا إلا أن يخاف التلف ولا يستطيع الصلاة»، وقال: «إذا آذاه الدم فلا بأس به ويحتجم ولا يحلق الشعر»^(٦).

وحسن الحلبي، سأله عن المحرم يحتجم، فقال (عليه السلام) «لا، إلا أن لا يجد بدأ فليحتجم ولا يحلق مكان المحاجم»^(٧).

ص: ٦١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٩ باب ٧٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٧ باب ٧١ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٠ باب ٩٥ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ سطر ١٧

٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٤ باب ٥٦ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٦- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٤ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٧- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٣ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ١

وخبر ذريح، سأله عن المحرم يحتجم، قال (عليه السلام): «نعم إذا خشي» (١).

وخبر زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «لا يحتجم المحرم إلا أن يخاف على نفسه أن لا يستطيع الصلاة» (٢)، إلى غير ذلك.

وحملوا أخبار الجواز على الضرورة، لكن حمل هذه على الكراهة أقرب بنظر العرف من حمل تلك على الضرورة، بالإضافة إلى أن أخبار الجواز أقوى سنداً.

وقد فرق بعض الفقهاء بين أقسام إخراج الدم وذكر كل واحد من الفصد والحجامه وعصر الدم والاستياك وغيرها على حده، كما أن بعضهم فصلوا فقالوا بالحرمة في بعض والكراهة في بعض آخر، لكن لا داعي إلى كل ذلك بعد وحده الموضوع في الكل، كما يظهر ذلك للعرف إذا نظروا إلى مختلف الأحاديث التي ذكرناها.

ثم لا- إشكال ولا خلاف في جواز الإدماء مع الضرورة، ولو لم تكن شديده، بل في الجواهر الإجماع بقسميه عليه وعلى عدم الفديه معها، ولو قلنا بالحرمة فالظاهر لزوم الاحتياط فيما شك في أنه هل يخرج بهذا العمل الدم أم لا إذا كان موضعاً لخروج الدم، كالذي يعتاد الإدماء بالاستياك.

وهذا قرينه على عدم الحرمة لاعتقاد غالب الناس الإدماء بالاستياك، فلو كان حراماً لزم المنع، وأصالة عدم خروج الدم لا تنفع بعد الاعتقاد.

ثم الظاهر أنه إذا أخرج الدم وجب عليه عدم استمراره في الإخراج، وعدم توسيع مكان الإخراج كأن يستمر في الاستياك إذا خرج الدم، وأن يستاك الأسنان

ص: ٦٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٤ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٨

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤٣ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

الآخر الموجب لإخراج الدم منها أيضاً.

لا إشكال في أنه إذا جاز لإنسان إخراج الدم جاز لغيره إخراج الدم منه، فيحوز للحجام المحرم أن يحجم غيره للأصل.

أما إذا لم يجز له إخراج الدم لم يجز للمحرم إخراجه منه، لأنه من الإعانة على الإثم، أما إذا لم تكن إعانته، كما إذا أراد الأب إخراج دم ولده الصغير المحرم، ففي الجواز للأصل، وعدمه لمبغوضيه هذا الشيء، احتمالان، وإن كان الاحتياط يقتضى الثانى. ثم إنه لو ذهب إلى الحرج غير مختون وجب عليه الختان قبل الطواف، وإن قلنا بتحريم إخراج الدم، لقاعده الأهم والمهم لدى التراحم، وفي الكفاره احتمالان، من أنه اضطرار، ومن أنه لا منافاه بين الكفاره والاضطرار.

قص الأظافر

(التاسع عشر) من محرمات الإحرام: (قص الأظفار) بلا إشكال ولا خلاف، وعن المنتهى والتذكرة نسبتة إلى علماء الأمصار، وفي المستند دعوى الإجماع عليه، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه.

أقول: ويدل عليه جملة من الأخبار:

كصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «من قلم أظافيره ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه، ومن فعله متعمداً فعليه دم»^(١).

وموثق إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل نسي أن يقلم أظفاره وهو عند إحرامه، قال (عليه السلام): «يدعها»، قلت:

ص: ٦٣

فإن رجلاً من أصحابنا أفتاه بأن يقلم أظفاره ويعيد إحرامه ففعل، فقال: «عليه دم يهريقه» (١).

وموثقته الأخرى، عنه (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل أحرم ونسى أن يقلم أظفاره، قال (عليه السلام): «يدعها»، قال: قلت: «طوال»، قال: «وإن كانت»، قلت: فإن رجلاً أفتاه أن يقلمها وأن يغتسل ويعيد إحرامه ففعل، قال (عليه السلام): «عليه دم» (٢).

وعن الدعائم، عن علي (عليه السلام) والباقر والصادق (عليهما السلام) أنهم قالوا: «إن المحرم ممنوع من الصيد» إلى أن قال: «وتقليم الأظفار» (٣).

نعم الظاهر جواز القص إن آذاه الظفر، بل ادعى بعضهم عدم الخلاف فيه، لصحيح معاوية، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا يقص منها شيئاً إن استطاع، فإن كانت تؤذيه فليقصها، وليطعم مكان كل ظفر قبضه من طعام» (٤).

وفي الرضوى: «ومن طالت أظفاره وتكسرت لم يقص منها شيئاً، فإن كانت تؤذيه فليقصها وليطعم مكان كل ظفر قبضه من طعام» (٥).

ولا يخفى أن الأذية عرفية، فلا حاجة إلى وصول الأمر حد الضرورة، والظاهر أن الأذية أعم من الأذية الفعلية والشأنية، كما أنه إذا كان يوجب مرضاً أو ما أشبه

ص: ٦٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٥ باب ١٣ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٢ باب ٧٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠٣ ذكر ما يحرم على المحرم سطر ٧
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٦١ باب ٧٧ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٥ باب ٦٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

إذا أبقاه، ولا فرق بين أظافر اليد والرجل كلها وبعضها، للإطلاق، وصرح به غير واحد.

كما لا فرق بين القص بالمقص أو الأسنان أو الحك حتى يذهب ولو جزء عرفى منه، لا مجرد الحك، إلى غير ذلك من وسائل الإزالة.

ولو كان بحيث يمنع من وصول الماء إلى البشرة في الغسل والوضوء بحيث لا- يمكن إيصال الماء إلا بالقص، فالظاهر تقديم القص، لأن ما يدل على الطهور أهم، منتهى الأمر عدم العلم بالأهميه فلاحتياط في القص.

قطع حشيش الشجره

(العشرون): قطع الشجر والحشيش النابتين في الحرم، الذي هو يريد في يريد، بلا إشكال ولا خلاف، سواء كان محرماً أو محرمة، إجماعاً محققاً ومحكياً مستفيضاً كما في المستند، وإجماعاً بقسميه عليه، بل في المنتهى وعن التذكرة نسبتة إلى علماء الأمصار كما في الجواهر، ويدل عليه متواتر الروايات:

كصحيح حريز وحسنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «كل شيء ينبت في الحرم فهو حرام على الناس أجمعين إلا ما أنبته أنت أو غرسته»^(١).

وصحيح معاويه: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شجره أصلها في الحرم وفرعها في الحل، فقال: «حرم فرعها لمكان أصلها»، قلت: فإن أصلها في الحل وفرعها في الحرم، قال (عليه السلام): «حرم أصلها لمكان فرعها، وكل شيء ينبت في الحرم فلا يجوز قلعه على وجهه»^(٢).

وحسن سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام)، سألته عن الرجل يقطع

ص: ٦٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٣ باب ٨٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٧ باب ٩٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

من الأراك الذى بمكه، قال: «عليه ثمنه يتصدق به، ولا ينزع من شجر مكه شيئاً إلا النخل وشجر الفواكه» (١).

ونحوه موثقه ومرسل عبد الكريم وحسنه حريز، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لما قدم رسول الله (صلى الله عليه وآله) مكة يوم افتتحها فتح باب الكعبة فأمر بصور فى الكعبة فطمثت، ثم أخذ بعضادتى الباب فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ما ذا تقولون وما ذا تظنون، قالوا نظن خيراً ونقول خيراً، أخ كريم وابن أخ كريم وقد قدرت، قال: إني أقول كما قال أخى يوسف: (لا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) (٢)، إلا أن الله تعالى قد حرم مكة يوم خلق السماوات والأرض فهي حرام بحرام الله إلى يوم القيامة، لا- ينفر صيدها ولا يعضد شجرها ولا يختلى خلاها ولا- تحمل لقطتها إلا- لمنشد، فقال العباس: يا رسول الله إلا الأذخر فإنه للبقر والبيوت، (وفى آخر) فإنه للبقر ولسقوف بيوتنا، (وفى ثالث) لصناعتنا وقبورنا، (وفى رابع) فإنه لقبتهم وبيوتهم، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إلا الأذخر» (٣).

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن على (عليه السلام): «إن رسول (صلى الله عليه وآله) نهى أن ينفر صيد مكه، وأن يقطع شجرها، وأن يختلى خلاها، ورخص فى الأذخر وعصى الراعى فيه».

وعنه (عليه السلام) أيضاً: «من أصبتموه اختلى الخلاء أو عضد الشجر أو نفر الصيد يعنى

ص: ٦٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠١ باب ١٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢

٢- سوره يوسف: الآيه ٩٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٥ باب ٨٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١، وص ٢٧٦ ح ٤

فى الحرم أجل لكم سلبه وأوجعوا ظهره بما استحل فى الحرم» (١).

وصحيح زراره وموثقته، عن أبى جعفر (عليه السلام): «حرم الله حرمة بريداً فى بريد أن يختلى خلاها ويعضد شجرها إلا عودى الناضح» (٢).

أقول: الخلا مقصوداً الحشيش، ومعنى يختلى خلاها اختلاؤه أى قلعه، والظاهر أن الحشيش أعم من الرطب واليابس، ولذا فسره الجوهرى باليابس، والقاموس بالرطب، ويعضد أى يقطع.

والظاهر أن العباس (رضوان الله عليه) لو لم يكن قال ما قال، لقاله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، إلا أنه استعجل، ومن الممكن أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) ما كان يستثنيه، إذ لا يلزم ذكر الخاص مع العام وإنما كان يستثنى بعد ذلك.

وصحيح جميل أو المرسل إليه قال: رآنى على بن الحسين (عليه السلام) وأنا أفلع الحشيش من حول الفساطيط، فقال: «يا بنى إن هذا لا يقلع» (٣).

وصحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، قلت له: المحرم ينزع الحشيش من غير الحرم، فقال (عليه السلام): «نعم»، قلت: فمن الحرم، قال: «لا» (٤).

إلى غير ذلك من الروايات التى تأتى جملة أخرى منها.

ولا يخفى أن جعل هذا من تروك الإحرام إنما هو بالمناسبة، وإلا فهو من أحكام الحرم، إذ لا يجوز لكل من المحرم والمحل قلعه، كما يجوز للمحرم قلعه خارج الحرم، ولذا جعله محكى الدروس مسأله مستقلة، وإنما تبعنا نحن الأكثر

ص: ٦٧

١- الدعائم: ج ١ ص ٣١٠ فى ذكر دخول الحرم ..

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٤ باب ٨٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٢ باب ٨٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٢ باب ٨٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

حيث ذكروه هنا.

وفى المسأله فروع:

الأول: الظاهر عدم الفرق بين القلع والقطع والنزع، لجميعه أوبعضه، بيده أو وسيله، آليه أو حيوانيه، كان يعلم حيواناً بقلعه، وكذا لا فرق بين الشجر والحشيش، وبين الأوراق والأغصان، والأزهار والجذور، كل ذلك لإطلاق النص أو المناطق.

وكذلك لا فرق بين القطع وأقسام الإماتة بالنار أو الماء الحار أو الثلج، لأن المستفاد من النص احترامه، سواء كان القطع والقلع بغايه تنظيف المكان أو لأجل أن يكثر وينمو، أو لغير ذلك، ولا فرق بين أن يكون نبت فى سطح داره أو ساحتها أو غير ذلك.

أما لو نبت فى إنائه كالمزهرية ونحوها، فالأقرب جواز القطع، لأنه لا يسمى نبت الحرم، فإن النص منصرف عنه.

ولو قلعه لغرسه فى مكان آخر فهل يجوز أم لا، احتمالان، من انصراف النص إلى القلع النهائى، ومن الإطلاق، والأحوط عدم القلع.

الثانى: هل يجوز قلع وقطع اليابس، احتمالات، الجواز مطلقاً كما عن المنتهى وغيره، لأنه ميت فلم يبق له حرمه، والمنع مطلقاً لإطلاق النص، والتفصيل بين القلع الموجب لموت جذوره فلا يجوز، والقطع الذى يبقى جذوره فينمو من جديد، كما اختاره التذكرة.

لكن الأقرب الثانى، لما عرفت من الإطلاق، خصوصاً صحيح حريز وحسنه المشتملين على كل شىء ينبت فى الحرم.

الثالث: يجوز أخذ الكماه والفقع مما كان كالثمره الملقاه فى الأرض، كما نص عليه غير واحد.

نعم لو كان للكماه جذور لم يجز، ولذا أشكل فيه الجواهر.

وكذا يجوز الانتفاع بالغصن المكسور، والورق والزهر الساقطين، سواء كان بفعل آدمي أو غيره، بل عن المنتهى والتذكرة الإجماع على ذلك، إذا كان القاطع غير آدمي.

أما ما في صحيحه حريز وحسنه مما ظاهره الإطلاق، فهو منصرف إلى المتصل بالأرض.

ولو قلع إنسان عمداً أو سهواً أو جهلاً فهل يجب إرجاعه، لا يبعد ذلك، إذا كان فيه أمل الاتصال بالأرض ثانياً، للمناط.

نعم لو كسره أو نحوه مما لا أمل في اتصاله ثانياً، لم يكن بأس باستعماله، كما صرح به الجواهر.

ولا- يجب سقى الحشيش الماء لئلا يموت، لعدم الدليل على ذلك، فالأصل العدم، واحتمال الاحترام إلى هذا الحد فالمناط يشمل غير مقطوع به.

الرابع: إذا نبت النبات في ملك الإنسان جاز قطعه وقلعه ونزعه وغير ذلك على المشهور، بل في الجواهر: لا أجد فيه خلافاً محققاً^(١)، لكن في المستند استشكل بعضهم في أصل الاستثناء لضعف الروايات وهو عندى غير جيد^(٢)، انتهى.

وكيف كان، فالأقوى هو الاستثناء، لجمله من الروايات:

كموثقه حماد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في الشجرة يقلعها الرجل من منزله في الحرم، قال (عليه السلام): «إن بنى المنزل والشجرة فيه فليس له أن يقلعها، وإن كانت نبتت في منزله وهو له فليقلعها»^(٣).

ص: ٦٩

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٤١٧

٢- المستند: ج ٢ ص ٢١٤ س ٣١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٤ باب ٨٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

وصحيحته الأخرى، عنه (عليه السلام)، سألته عن الرجل يقلع الشجرة من مضربه أو داره في الحرم، فقال (عليه السلام): «إن كانت لم تزل قبل أن بنى الدار ويتخذ المضرب فليس له أن يقلعها، وإن كانت طرأت عليه فله قلعها» (١).

وحسن إسحاق، قلت لأبي جعفر (عليه السلام): الرجل يدخل مكة فيقطع من شجرها، قال: «اقطع ما كان داخلا عليك، ولا تقطع ما لم يدخل منزلك» (٢).

والظاهر من النص والفتوى كون المراد مطلق النبات، لا خصوص الشجر، ولذا كان المشهور ذلك، كما أن الظاهر عدم الفرق بين أقسام الملك.

ويدل عليه قوله (عليه السلام): «ما كان داخلا عليك»، بالإضافة إلى ذكر الضرب والمنزل، فما ذكره بعض من الاختصاص لأن الحكم خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلاّ بدليل وهو منتف في غير المنزل ونحوه، ليس كما ينبغي.

كما أن الظاهر أنه لا فرق بين ما إذا كان المنزل ونحوه ملكاً للإنسان أو لا، كما إذا جاز تصرفه فيه بإجاره أو إباحه أو ما أشبهه، لإطلاق المنزل والمضرب، فتعبير الشرائع بالملك تبعاً للمحكى عن ابني زهره والبراج محل إشكال.

كما أن الظاهر أنه لو غرسه بنفسه في المباح كان له قلعها، لأن المستفاد من النص أن الاعتبار بالملك في الجملة، سواء كان صاحب المنزل الذي نبت فيه بعده. وإن كان من نبت الله تعالى أو كان نبتاً له وإن كان في المباح.

ولذا كان المحكى عن النهاية والمبسوط والسرائر والمنتهى والتذكرة جواز

ص: ٧٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٤ باب ٨٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٤ باب ٨٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

قلع ما غرسه وإن لم يكن في ملكه، ولو زرعه إنسان لم يحرم قلعه من حيث الحرم وإن كان القالع غير مأذون له في قلعه.

ولذا قال في الجواهر: لو غصب بذراً أو شجراً وغرسه في الحرم، كان له قلعه من هذه الحيثية (١).

ولو كان منبت الشجر في الحرم وكان غصنه خارجاً لم يجز قطعه، ولو انعكس لم يجز قطعه ما دام في الحرم.

أما إذا رجع إلى خارج الحرم بسبب جاز قطعه.

وهل يجوز سحبه إلى الخارج ثم قطعه، مشكل.

ولو كان الشجر في مكة خارج الحرم فهل له قلعه أم لا، احتمالان، من أن الحرمه للحرم، ومن تعبير بعض الروايات بمكة، ولا يبعد الأول، وإن كان الأحوط الثاني.

ولو جاء بتراب من الخارج فنبت فيه في الحرم، فإن صار التراب جزءاً من الحرم لم يجز قلعه وإلا جاز، ولو جاء بتراب الحرم إلى الخارج فنبت فيه، جاز قلعه لأنه ليس من الحرم.

الخامس: الظاهر أنه لا فرق في عدم جواز قطع شجر الحرم وحشيشه بين أن يكون مؤذياً أو لا، كما في المستند، ونقله عن الخلاف والتذكرة لإطلاق الأدلة، واحتمال الانصراف إلى غير المؤذى مؤيداً بمادل على قتل الحيوان المؤذى غير بعيد.

ولا ينافي ذلك روايه الجعفریات، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «الحرم لا يختلى

ص: ٧١

خلاله ولا يعضد شجره ولا شوكة»^(١). لأن الكلام في المؤذى، وليس كل شوك مؤذياً.

ويجوز القلع للضرورة، لأنه ما من شيء حرمه الله إلا وقد أحله الله لمن اضطر إليه.

ولو كان مشيه يوجب كسر النبات لا بأس به، لانصراف الدليل عن مثله.

ولو قطع السيل أو غيره الشجر فالظاهر جواز استعماله، لعدم صدق أدله المنع، اللهم إلا أن يقال: إن حرمة باقيه ما دامت حيه للمناطق، والأحوط الترك.

ولو كان النبات مزاحماً لبناء المسجد أو الكعبة جاز قلعه، لأنه دخل على البيت ولم يدخل البيت عليه، لما يستفاد من الرواية هنا وفي باب من منع إعطاء بيته لتوسيع المسجد.

أما لو أراد بناء بيت وكان النبات مزاحماً، فالأحوط أخذه من جذوره مع تراب أطرافها ثم وضعها في موضع آخر.

السادس: يجوز قطع شجر الفواكه من الحرم، قال في المستند^(٢) (بعد استثنائه شجر الفواكه والنخل): وعلى استثنائه دعوى الإجماع عن الخلاف، والاتفاق عن المنتهى، ونسبه في المدارك والذخيره إلى قطع الأصحاب، وفي الجواهر: بلاخلاف أجده فيه^(٣)، ويدل عليه ما تقدم من الموثقه والمرسله.

ثم إن النخل يشمل الذكر والأنثى، والفواكه يشمل كل فاكهه، وما شك في أنه فاكهه أم لا، لا يجوز قلعه لدخوله في العام ولم يعلم خروجه بالاستثناء.

ص: ٧٢

١- الجعفریات: ج ٢ ص ٢٧١ سطر ١٨

٢- المستند: ج ٢ ص ٢١٤ السطر ما قبل الأخير

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٤١٩

أما إذا اعتاد أكله في مكان دون مكان، فالظاهر أن حكمه تابع لمكه، فإن كان فاكهه هناك جاز قلعه، وإن لم يكن فاكهه هناك _ أي لا تعد فاكهه في مكه وإن عدت فاكهه في غيرها _ لا يجوز قلعه، وإن اختلف أهل مكه في كونه فاكهه فالحكم للأغلب، وإن لم تكن أغلبه لم يجز قلعه، إذ ليس ذاك فاكهه بقول مطلق، والدليل منصرف إلى ما كان فاكهه بقول مطلق.

السابع: يجوز قطع الإذخر بلا- خلاف كما في الجواهر، وعن المنتهى والتذكرة الإجماع عليه، ويدل عليه جملة من الأخبار المتقدمة.

وفي خبر زراره، عن الباقر (عليه السلام): «رخص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في قطع عودى المحاله وهي البكره التي يستقى بها من شجر الحرم، والإذخر»^(١).

والظاهر أن جواز قلعه ليس خاصاً بالمحتاج إليه، بل حاله حال سائر الأعشاب في غير الحرم، لإطلاق الأدله، وقول عباس (رضوان الله عليه) في الروايه السابقه لا يكون مقيداً لإطلاق كلام الرسول (لى الله عليه وآله وسلم) ولسائر الروايات.

الثامن: يجوز قطع عودى المحاله، كما هو المشهور، وهو يكفى في جبر روايه زراره السابقه.

ويؤيده ما سيأتى من صحيح زراره، حيث ذكر عودى الناضح في نبات حرم المدينه، فإن المستفاد من النص والفتوى أن الحرمين لهما حكم واحد، واشتراط كونهما للبكره العظيمه المسماه بالمحاله _ كما في الجواهر _ غير لازم، بعد وحده المناط.

ص: ٧٣

ثم إن الظاهر أنه لا فرق في الاستقاء بين كونه بسبب الحيوان أو الآله لو حده المناط.

التاسع: لا يجوز قطع الراعى عصا لنفسه، للإطلاقات التي لا تقاومها روايه الدعائم التي استثنتها.

وفى روايه الجعفریات: «رخص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يعضد من شجر الحرم الإذخر وعصى الراعى ليسوق بها بغيره، وما يصلح بها من دلو»^(١).

كما لا يجوز قطع سائر ما يحتاج إليه الإنسان، كعمود الخيمة وحب الطبخ وما أشبهه، لعدم الدليل على الاستثناء، وإن احتمل أن المستثنيات السابقة من باب المثال، لكنه في غير مورده.

أما القطع للرزق الضروري لنفسه وعائلته فلا يبعد عدم البأس به، لمكان الضروره المحلله لذلك، ولو قطع حراماً جاز شراؤه منه، لأصاله جواز الاشتراء.

العاشر: لا إشكال في جواز ترك الإبل وغيره من الحيوان يرعى الحشيش، للأصل بعد عدم شمول أدله المنع له، بل الظاهر جواز قطعه لرعى الإبل، كما لم يستبعده المدارك، وإن أشكل عليه في الجواهر، وذلك للصحيح، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «يخلى عن البعير يأكل في الحرم ما شاء»^(٢).

وصحيح جميل ومحمد بن حرمان، قالا: سألتنا أبا عبد الله (عليه السلام) عن

ص: ٧٤

١- الجعفریات: ص ٧٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٦ باب ٨٩ من أبواب تروك الإحرام ح ١

النبت الذى فى أرض الحرم، فقال: «أما شىء تأكله الإبل فليس به بأس أن تنزعه»^(١).

ومنه يعلم، أن قول الإسكافى: لا- اختار الرعى، لأن البعير ربما جذب النبات من أصله، فأما إذا حصده الإنسان وبقي أصله فى الأرض فلا بأس به، ليس على ما ينبغى بعد إطلاق النص والفتوى والسيره القطعيه.

(الواحد والعشرون) من محرمات الإحرام: (تغسيل المحرم وتحنيطه بالكافور إذا مات) بلا إشكال ولا خلاف، وفى الجواهر بلا خلاف أجده فيه، بل عن التذكرة الإجماع عليه، ويدل عليه مستفيض الروايات:

كصحيح محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام)، عن المحرم إذا مات كيف يصنع به، قال: «يغلى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال، إلا أنه لا يقربه طيباً»^(٢).

وفى الرضوى: «إن عبد الرحمان مولى الحسن بن على (عليه السلام) ابن أبى طالب (عليه السلام) توفى بالأبواء ومعه الحسن (عليه السلام) والحسين (عليه السلام)، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عباس، فصنعوا به كما يصنع بالميت، غير أنه لم يمس طيب وخمر وجهه»^(٣)، إلى غيرها من الروايات.

ولا- يخفى أن هذا حكم المحرم وإن مات فى الحل، لا- من كان فى الحرم، فإذا أحل من إحرامه وحل له الطيب لزم غسله بالكافور وتحنيطه للأصل، كما أنه إذا شك فى أنه هل بقى على إحرامه، أو هل أحرم، كان اللازم بعد الفحص الاستصحاب.

ص: ٧٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٧ باب ٨٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٠ باب ٨٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٥ الباب ٦٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

والظاهر أنه لا- يمس طيباً مطلقاً فلا- خصوصيه للكافور، كما أن الظاهر أن سائر أحكام المحرم لا تترتب عليه، فلا بأس بتغطيه رأسه، ووجهها ورجلها للأصل، وإطلاق الصحيح السابق.

ومنه يعلم وجوب حمل خبر الجعفریات على الكراهه، فقد روى بسنده إلى الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، في الرجل يموت وهو محرم، قال (عليه السلام): «يغسل ويكفن ولا يغطي رأسه ولا يقربوه طيباً». قال أبو عبد الله (عليه السلام): وقد سألت أبا عن ذلك وقد ذكر له قول عائشه، فقال: قد مات ابن للحسين بن علي (عليه السلام) ومعه عبد الله بن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن جعفر فأجمعوا على أن لا يغطي رأسه ولا يقربوه طيباً»(1).

ولو حنطوه غفله أو جهلاً فالظاهر وجوب مسح ما كان يمكن مسحه عنه.

كما أن الغسل بماء الكافور باطل، فاللازم غسل آخر له بالماء القراح.

وإذا غسل بسدر وقراحين كان طاهراً، فلا يوجب مسه غسل المس _ كما أفتى بذلك الجواهر _ قال: وإن احتمل، بل قيل به.

أقول: لكن لا وجه له، وقد تقدم في باب تيمم الميت أنه يقوم مقام الغسل في التطهير كما تقدم الإشكال في أصل الكافور.

لبس المحرم السلاح

(الثاني والعشرون) من محرمات الإحرام: (لبس المحرم السلاح) على المشهور، خلافاً للمحقق والعلامة في بعض كتبهما فكرهاه، ونسبه المحقق إلى بعض آخر، كما تبعهما بعض آخر، والأقوى الأول، ويدل عليه جملة من الروايات:

ص: ٧٦

كصحيح ابن سنان، سألت أبا عبد الله (عليه السلام): أيحمل المحرم السلاح، فقال: «إذا خاف عدواً أو سارقاً فليلبس السلاح» (١).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً: «المحرم إذا خاف لبس السلاح» (٢).

وصحيح الحلبي، عنه (عليه السلام): «المحرم إذا خاف فلبس السلاح فلا كفاره عليه» (٣).

وخبر زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «لا بأس أن يحرم الرجل وعليه سلاحه إذا خاف العدو» (٤).

وخبر الدعائم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «وإذا احتاج المحرم إلى لبس السلاح لبسه» (٥).

والمقنع: «ولا بأس أن يلبس المحرم السلاح إذا خاف» (٦).

أما القائل بالكراهة فقد استدل له بالأصل، بعد حمل هذه الروايات على الكراهة، لكن لا مجال للأصل بعد الدليل، ولا وجه لحمل الظاهر على الكراهة، فالقول بالتحريم أقوى.

والمشهور أن المحرم إذا لبس السلاح فلا يحرم إشهاره أو كونه معه، خلافاً للمحكي عن الحلبيين فقالوا بتحريم إشهاره، وكأنه للمناطق، ولما روى الخصال عن علي (عليه السلام) في حديث الأربعمائه: «لا تخرجوا بالسيوف إلى الحرم» (٧).

ص: ٧٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٧ باب ٥٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٧ باب ٥٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٧ باب ٥٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٧ باب ٥٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٥- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٥ سطر ١٢

٦- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٣ الباب ٤٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٧- الخصال: ج ٩ ص ٦١٦ في حديث الأربعمائه السطر ٨

وصحيح حريز، عن الصادق (عليه السلام): «لا ينبغي أن يدخل الحرم بسلاح إلا أن يدخله في جوارق أو يغييه» (١).

وخبر أبي بصير: «لا بأس أن يخرج بالسلاح من بلده، ولكن إذا دخل مكة لم يظهره» (٢).

وفيه: إن الأخبار بين ما لا دلالة له، وبين ما لا يعتمد على سنده، ولذا قال في الجواهر: ولا ريب في أنه أحوط وإن كان الأقوى عدم الحرمه (٣).

ثم إنه لا إشكال ولا خلاف في جواز لبس السلاح إذا كانت ضروره، من حيوان أو سارق أو عدو أو ما أشبهه، لإطلاق دليل الضروره، وللأخبار الخاصه في المقام، وحيث لا فرق بين الخوذه والددع وغيرهما، أما إذا لم تكن ضروره إلى ستر الرأس للرجل فاللازم الاقتصار على القدر الضروري إذ ستر الرأس محرم آخر.

وهل يحرم غير اللبس كما إذا حمل الرمح أو السيف في القراب بيده، قيل نعم، لأنه مسلح والمناطق المستفاد من الروايات السابقه حرمه التسلح مطلقاً، وقيل لا، لأن المنهى عنه اللبس وهذا ليس لبساً، والأحوط الأول وإن كان لا يبعد الثاني، وعليه فلو جلس في الدبابه أو الطائره الحربيه كان مثل أخذ السلاح بيده، ولو شك في كون شيء سلاحاً أم لا كالسكين الكبيره المعده لقتل الحيوان ونحوه فالأصل الجواز، لعدم القطع بتحقيق الموضوع.

ولو ظهر أنه لم يكن ما يخشى منه لم يكن بلبسه السلاح بأس، إذ المعيار الخوف وقد كان حاصلًا، وقد ذكرنا بعض فروع الخوف في كتاب الصلاه في باب صلاه الخوف والمطارده مما ينفع المقام فراجع.

ص: ٧٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٥٨ باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطواف ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٥٩ باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطواف ح ٢

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٤٢٣

مكروهات الإحرام

مكروهات الإحرام أمور:

(الأول): الإحرام فى الثوب الأسود، بلا إشكال ولا خلاف فى أصل المرجوحه.

وعن المبسوط والنهائيه والخلاف والوسيله عدم جوار الإحرام فيه، لكن ابن إدريس حمل عدم الجواز فى كلام بعضهم على الكراهه.

وكيف كان، فالمشهور هو الأقوى، للأصل بعد عدم نهوض ما دل على المنع على التحريم.

ففى موثق الحسين بن المختار، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): يحرم الرجل فى الثوب الأسود، قال: «لا يحرم فى الثوب الأسود ولا تكفن به الميت»^(١)، وإنما نحمل الروايه على الكراهه لأمر:

الأول: إرداف الإحرام بالتكفين، والإجماع قائم على جواز تكفين الميت فى الأسود.

الثانى: ما دل على جواز الإحرام فى كل ثوب يصلى فيه، مع الإجماع على جواز الصلاه فى الأسود، بل فى الجواهر الإجماع بقسميه عليه.

الثالث: إن الملاحظ لروايات النهى عن لباس السود يرى أن المراد اتخاذه شعاراً، كما ذكرنا تفصيلاً ذلك فى كتاب الصلاه، وهذا موجب لوهن الروايات

ص: ٧٩

الناهيه ما كان منها مطلقاً أو خاصاً.

ثم إنه لا- فرق بين أن يكون أسود بالذات أو بالصبغ، ومنه يعلم أنه يشكل تخصيص الشرائع حيث قال: الإحرام في الثياب المصبوغة بالسواد.

(الثاني): الظاهر كراهه أن يكون ثوب الإحرام ذا لون يوجب الشهره، أو ذا لون شديد.

ويدل على الأول: خبر أبان بن تغلب، سأل أبا عبد الله (عليه السلام) أخى وأنا حاضر عن الثوب يكون مصبوغاً في العصفر ثم يغسل، ألبسه أنا وأنا محرم، فقال (عليه السلام): «ليس العصفر من الطيب، ولكن أكره أن تلبس ما يشهرك بين الناس» (١).

ونحوه خبر ابن هلال، عنه (عليه السلام) أيضاً.

وخبر عامر بن جذاعة، سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن مصبغات الثياب يلبسها المحرم، قال: «لا- بأس به إلا- المفدومه المشهوره» (٢).

وعلى الثاني: حسن الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «لا تلبس المحرمه الحلوى ولا الثياب المصبغه إلا ثوباً لا يردع» (٣).

قال الوافي في المحكى عنه: لا- يردع أى لا- ينفض أثره على ما يجاوره، يقال به ردع من زعفران أو دم، أى لطح وأثر، وردعه فارتدع أى لطحه به فتلطح.

أقول: فإن شدة اللون توجب الردع، بخلاف ما إذا غسل وخف، وفي المنجد: ردعاً بالشىء لطحه به، وردعه بالزعفران لطحه به. لكن ظاهر الحديث

ص: ٨٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٠ باب ٤٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٩ باب ٤٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٣ باب ٤٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

إرادته معنى الوافى، كما فى صحيح الحسين بن أبى العلاء، سأل الصادق (عليه السلام) عن الثوب يصيبه الزعفران ثم يغسل فلا يذهب، أحرم فيه، قال: «لا بأس به إذا ذهب ريحه لو كان مصبوغاً كله إذا ضرب إلى البياض وغسل فلا بأس» (١).

ولا ينافى ذلك صحيح على بن جعفر (عليه السلام) سأل أخاه (عليه السلام) يلبس المحرم الثوب المشبع بالعصفر، فقال (عليه السلام): «إذا لم يكن فيه طيب فلا بأس» (٢)، إذ عدم البأس لا ينافى الكراهه.

وربما قيل بكراهه مطلق اللون، فعن ابن حمزه كراهه الإحرام بالثياب المفدومه والمصبوغه بطيب غير محرم عليه، قال فى الجواهر: ولم نقف على ما يشهد له.

أقول: يمكن أن يكون مستنده خبر الدعائم، عن الباقر (عليه السلام): «يتجرد المحرم فى ثوبين أبيضين فإن لم يجده فلا بأس بالصبغ ما لم يكن بزعفران أو ورس أو طيب» (٣).

وكذلك المحرمه لا تلبس مثل هذا الصبغ، فإن ظاهر هذا الخبر كراهه مطلق اللون، والتسامح يقتضى كفايه الفتوى فى الكراهه.

ثم إن المراد بالمفدومه المحمره الشديده الإحمرار، فان الفدام _ كما فى المنجد _ الأحمر المشيع حمره.

ولا ينافى الكراهه فى مطلق اللون خبر خالد بن أبى العلاء، قال: رأيت أبا جعفر (عليه السلام) وعليه برد أخضر وهو محرم (٤).

وخبر أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: سمعته وهو يقول: «كان علياً (عليه السلام)

ص: ٨١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٢ باب ٤٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٠ باب ٤٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٥ فى ذكر ما يحرم على المحرم

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣٧ الباب ٢٨ من أبواب الإحرام ح ١

محرمًا ومعه بعض صبيانه وعليه ثوبان مصبوغان، فمر عمر بن الخطاب فقال: يا أبا الحسن ما هذان الثوبان، فقال له علي (عليه السلام): ما نريد أحداً يعلمنا السنه إنما هما ثوبان صبغا بالمشق يعنى الطين»(١).

إذ العمل لا- ينافى الكراهه كما حقق فى محله، إما لأنهم (عليهم السلام) كانوا يعلمون حكمه الكراهه فعلمهم كان فى مورد لا حكمه لها فيه، وإما أن الكراهات الخفيفه التى لا مبغوضيه فيها لا تنافى مقام التأدب أمام الله سبحانه.

ثم الظاهر عدم الفرق فى الملون كونه ذاتياً أم بواسطة الصبغ ونحوه لوحده الملاك، كما لا فرق بين أن يكون كل ثوب الإحرام ملوناً أو بعضه للإطلاق.

(الثالث): إنه يكره النوم على كل ما يكره الإحرام فيه، كما عن ابن حمزه.

وعن النهايه والمبسوط والتهذيب والجامع والتذكرة والتحرير كراهه النوم على الفراش المصبوغ، وإنما استظهرنا الكراهه للتسامح، وإلا- ففى الجواهر قال: لم نظفر إلا- بخبر أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه السلام): «يكره للمحرم أن ينام على الفرش الأصفر والمرفقه الصفراء»(٢)، أى المخده.

ونحوه خير المعلى بن خنيس، عن الصادق (عليه السلام).

وهل يكره اللحاف كذلك، احتمالان، من صدق الفرش عليه أحياناً. وروايه عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يلبس لحافاً ظهرته حمراء وباطنته صفراء، قد أتى له سنه أو سنتان، قال (عليه السلام): «ما لم يكن له

ص: ٨٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢١ باب ٤٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٤ باب ٢٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

ريح فلا بأس، وكل ثوب يصنع ويغسل يجوز الإحرام فيه، وإن لم يغسل فلا» (١).

وفيه: إن الفراش لا يصدق على اللحاف، والمناط غير مقطوع به، والرواية بصدد اللباس لا الغطاء الذي فيه الكلام.

(الرابع): يكره الإحرام في الثياب الوسخة، وإن كانت طاهره بلا إشكال ولا خلاف، لجمله من الروايات.

كصحيح ابن مسلم، سأل أحدهما (عليه السلام) عن الرجل يحرم في ثوب وسخ، قال (عليه السلام): «لا، ولا أقول إنه حرام، لكن تطهيره أحب إلى وطهوره غسله» (٢).

وفي روايه الدعائم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «يتجرد المحرم في ثوبين نقيين أبيضين» (٣).

وفي روايه الرضوى، عنهم (عليهم السلام): «والبس ثوبيك للإحرام جديدين كانا أو غسيلين بعد ما يكونا طاهرين نظيفين، وكذلك تفعل المرأة» (٤).

لكن في دلالة الأخيرين نظر، إذ ليس ترك كل مستحب مكروهاً، كما قرر في محله.

وهل يغسل ثوبه إذا توسخ بعد أن أحرم فيه، لمحجوبيه النظافه مطلقاً، أو لا لفضل أن يكون الناس في الحج شعثاً غبراً، ولأنه يوجب كسر النفس وتذكر أن الإنسان شيء هين فلا يدخل الكبر قلبه، احتمالان، وإن كان الثاني أقرب لبعض الروايات:

كصحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليه السلام): «لا يغسل الرجل ثوبه الذي

ص: ٨٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٣ باب ٤٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٧ باب ٣٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٥

٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٢ الباب ٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١

يحرم حتى يحل فيه وإن توسخ، إلا أن تصيبه جنبه أو شئ فيغسله» (١).

نعم لا إشكال في جواز غسله، كما هو المشهور، وإن كان المحكى عن الدروس المنع عن غسله. وفيه: إنه لا نسلم ظهور الخبر في المنع.

وفي الرضوى: «ولا بأس بغسل ثيابك التي أحرمت فيها إذا اتسخ، أما إذا تنجس فلا إشكال في غسله» (٢).

فعن الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يحول ثيابه، قال: «نعم»، وسألته يغسلها إن أصابها شئ، قال: «نعم إذا احتلم فيها فيغسلها» (٣).

(الخامس): يكره تحويل المحرم ثيابه، فعن الحلبي في حديث، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ولا بأس يحول المحرم ثيابه»، قلت: إذا أصابها شئ يغسلها، قال: «نعم إن احتلم فيها» (٤)، المحمول على الكراهة بقريته روايه الحلبي السابقه.

ولعل سر ذلك أن تحويل الثياب كتغسيله، مثل طرح القمل منه، إلى غير ذلك، كله ينافي ما قصد من الحج من كسر النفس والذل والخضوع الذي جعل الحج له ولغيره، فإن الحج عباده ماديه روحيه، وكلما كان أقرب إلى تطهير النفس كان أفضل.

(السادس): لبس الثياب المعلمه كالثوب المحوك من لونين أو ألوان، وكالمنقش بعد الحياكه، وهذا هو المشهور.

ص: ٨٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٧ باب ٣٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٢ الباب ٢٩ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١١٨ باب ٣٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١١٧ باب ٣٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

ففى الصحيح، عن الصادق (عليه السلام)، قال: لا بأس أن يحرم الرجل فى الثوب المعلم وتركه أحب إلى إذا قدر على غيره ((١)).

ومنه يعلم أن تقييد المبسوط المعلم بالإبريسم لم يظهر وجهه.

ولا يعارض ما ذكرناه صحيح الحلبي، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحرم فى ثوب له علم، فقال: «لا بأس به» ((٢))، إذ ذلك لا ينافى الكراهه.

كما لا يعارضه صحيح ليث المرادى، سأل الصادق (عليه السلام) عن الثوب المعلم هل يحرم فيه الرجل، قال: «نعم إنما يحرم الملحم» ((٣)). فإنه محمول على شدة الكراهه، فلا ينافى الكراهه فى المعلم.

ثم الظاهر أن الكراهه عامه للرجل والمرأه، وإن كان فى الرجل أشد، أما العموم فلأدله الاشتراك فى التكليف، وأما الأشديه فى الرجل فلروايه سماعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال (عليه السلام): «أما الخز والعلم فى الثوب فلا بأس أن تلبسه المرأه وهى محرمه» ((٤)).

(السابع): الظاهر كراهه لبس الثياب الملحمه حتى للمرأه التى يجوز لها لبس المخيط، أو إذا قلنا بعدم حرمه المخيط للمحرم، أو إذا كان الملحم بدون خياطه، وذلك لصحيح ليث المتقدم فى السادس المحمول على الكراهه، لما تقدم فى الثالث من روايه عمار فى اللحاف، فإن الملحم هو اللحاف.

وفى روايه الحميرى، كتب رجل إلى الرضا (عليه السلام) يسأله عن مسائل

ص: ٨٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٨ باب ٣٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٩ باب ٣٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١١٨ باب ٣٩ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١١٩ باب ٣٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

وأراد أن يسأله عن الثوب الملحم يلبسه المحرم ونسى ذلك، فجاء جواب المسائل، وفيه: «لا بأس بالإحرام في الثوب الملحم» (١).

وفي روايه الراوندى عنه (عليه السلام) قريب منه، وفي أسفل الكتاب منه (عليه السلام): «لا بأس بالملحم أن يلبسه المحرم» (٢).

وفي روايه محمد بن المثنى، قول الصادق (عليه السلام): «إنما يكره الملحم» (٣).

فما عن المقنع من قوله: لا يجوز أن يحرم في الملحم، كأنه نقل لنص الروايه السابقه.

(الثامن): استعمال الحناء للزينه، فإنه مكروه عند الأكثر، كما نقله الجواهر عن كشف اللثام والمدارك وغيرهما.

وفي المستند: استعمال الحناء للزينه مكروه على الأظهر الأشهر، كما صرح به جماعه، لكن حكى عن المقنع والاقتصاد والمختلف والشهيد الثانى وآخرين القول بالحرمة. لكن المشهور هو الأقوى، لصحيح عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الحناء، فقال (عليه السلام): «إن المحرم ليمسه ويداوى به بصره وهو طيب وما به بأس» (٤).

أما القائل بالحرمة، فقد استدل بما تقدم من التعليلات فى الخاتم والحلى، ولا يخفى ما فيه، إذ النص الصريح لا يسقط بأمثال هذه الأمور، غايه الأمر دلالة تلك على الكراهه بمعونه خبر الكنانى: سأل الصادق (عليه السلام) عن امرأه خافت الشقاق

ص: ٨٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٠ باب ٤١ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢١ باب ٤١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٢ باب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٠ باب ٢٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

فأرادت أن تحرم هل تخضب يدها بالحناء قبل ذلك، قال (عليه السلام): «ما يعجبني أن تفعل» (١).

فإن المستفاد عرفاً من الجمع بين الروايات كراهه الحناء مطلقاً، لزينه كان أو غيرها، للرجل والمرأة، قبل الإحرام بحيث يبقى أثره أو بعده.

لكن عن الشيخ والحلي ويحيى بن سعيد والفاضل في بعض كتبه اختصاص الكراهه بالمرأة، لاختصاص النص بها وغلبه استعمالها وقوه تهيجه الشهوه، وفيه ما ذكره الجواهر من أنه غير واضح بعد قاعده الاشتراك.

ثم إنه لا دليل على كراهه مجرد المس بدون التزيين.

كما أن الظاهر أنه لا فرق في الكراهه بين تزيين شعر الرأس أو اللحية أو اليد أو الرجل أو غيرها للإطلاق.

(التاسع): النقاب للمرأة، والمراد به ما ليس ستراً، لما تقدم أنه من محرمات الإحرام.

ويدل على الكراهه صحيح العيص، عن الصادق (عليه السلام): «المرأة المحرمه تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقفازين، وكره النقاب» (٢).

وخبر يحيى بن أبي العلاء، عن الصادق (عليه السلام): «إنه كره للمحرمه البرقع والقفازين» (٣).

في المقنع: «ويكره النقاب»، ولا بأس أن تسدل الثوب على وجهها إلى

ص: ٨٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٠ باب ٢٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٩، وص ١٢٩ باب ٤٨ ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

طرف الأنف قدر ما تبصر، والكراهه هو فتوى غير واحد، كالصدوق في المقنع، وكالجمل والعقود، والمحقق في الشرائع، والعلامة في بعض كتبه وغيرهم، خلافاً لآخرين، حيث ذهبوا إلى التحريم عملاً بالأخبار المتقدمة في تحريم تغطيه المرأة وجهها.

لكن الظاهر أنه لا منافاه بين حرمة الستر، وبين كراهه النقاب، إذ النقاب نوع من الإسدال الذي قد عرفت هناك جوازه، وما دل على النهي عن النقاب لا بد أن يحمل النهي فيه على الكراهه، أو يحمل النقاب على الستر، وقد اضطرب كلام جملة من الفقهاء في ذلك، والمسألة مشكله والاحتياط سبيل النجاه.

(العاشر): دخول الحمام، فالمشهور فيه الكراهه، لخبر عقبه بن خالد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن المحرم يدخل الحمام، قال (عليه السلام): «لا يدخل»^(١).

فقد ادعى التذكرة _ كما في المستند _ الإجماع على عدم التحريم، وكذا قال الجواهر الإجماع بقسميه على عدم الحرمة^(٢).

ويدل عليه صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس أن يدخل المحرم الحمام ولكن لا يتدلك»^(٣).

ولا يخفى أن المراد بدخول الحمام دخوله لأجل الاستحمام لا لعمل مع الملابس، لأنه المنصرف من دخول الحمام.

ولا فرق بين أن يكون دخوله لأجل واجب أو مستحب أو اعتباطاً، كما إذا دخل لغسل الجنابه، أو غسل الجمعة، إذ

ص: ٨٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦١ باب ٧٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٩

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٤٣٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٦١ باب ٧٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

لا- منافاه بين الكراهه وبين الوجوب والاستحباب، كما حقق في محله، ولا- فرق أن يكون الحمام حمام الدار أو حماماً عمومياً للإطلاق.

(الحادى عشر): تدليك الجسد فى الحمام، كما هو المشهور، ويدل عليه ما تقدم من صحيح معاويه.

وصحيح يعقوب بن شعيب، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يغتسل، قال: «نعم يفيض الماء على رأسه ولا يدلكه» ((١)).

والخبران محمولان على الكراهه، للإجماع على عدم الحرمة كما فى الجواهر، لكن يشترط أن لا يكون مدمياً ولا مسقطاً للشعر، وإذا كان معرضاً لذلك تجنب ذلك.

ثم إنه لا فرق أن يكون الدلك بنفسه، أو بواسطة آله، أو بواسطة طفل، أو حيوان، وكذا إذا أمر إنساناً بذلك.

والظاهر أنه لا فرق بين شدة إمرار اليد أو خفته للإطلاق.

كما لا فرق بين الدلك باليد أو بجزء آخر من جسده، مع خرقه أو بدونها، لتسميه كليهما ذلكاً، ولا فرق فى هذا الحكم بين الرجل والمرأه.

والظاهر كراهه أن يدلك الإنسان جسم الصبى المحرم للمناط.

ولا فرق فى كراهه التدليك بين أن يكون من على الشعر كما فى الرأس واللحية، أو بدون الشعر.

كما لا فرق بين أن يكون بحائل أو غير حائل، فى الحمام أو غيره، كل ذلك لإطلاق النص أو مناطه، كما لا يخفى.

(الثانى عشر): تلييه من يناديه، بأن يقول فى جواب من يناديه: لبيك، بلا- إشكال ولاخلاف، فقد أرسلوا المسأله إرسال المسلمات، وذلك لصحيح حماد

ص: ٨٩

عن الصادق (عليه السلام): «ليس للمحرم أن يلبى من دعاه حتى يقضى إحرامه»، قلت كيف يقول، قال: «يقول يا سعد»^(١).

وفى المرسل الذى رواه الصدوق: «إذا نودى المحرم فلا يقول لبيك، ولكن يقول يا سعد»^(٢).

لكن عن ظاهر التهذيب التحريم، وكأنه لظاهر ما تقدم، وفيه بالإضافة إلى الإجماع على الجواز كما فى الجواهر، يمنع الظهور المذكور لما عن الصادق (عليه السلام): «يكره للرجل أن يجيب بالتلبية إذا نودى وهو محرم»^(٣).

وعن أبى جعفر (عليه السلام): «لا بأس أن يلبى المحرم»^(٤).

بل لعل الكراهه هى الظاهره من التعليل فى روايه النوادر لعلى بن أسباط، عن على بن الحسين (عليه السلام) أنه قال: «إذا أحرم الرجل فناده الرجل فلا يجيبه بالتلبية، لأنه قد أجاب الله بالتلبية فى الإحرام»^(٥).

ثم الظاهر أنه لا- بأس بالإجابة بما معناه التلبية بلغه أخرى، إذ المنصرف المنع عن هذا اللفظ، كما أنه يكره أن يقول (لبيّن) أو (لييكما) أو يقول للغائب (لييك) كما فى الزيارة: (لييك داعى الله) أو ما أشبه ذلك، لشمول الإطلاق أو المناط للكل.

أما قراءة الشعر والنثر المشتمل على ذلك، مثل (لييك يا أحمد المختار لبيكا)

ص: ٩٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٨ باب ٩١ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٨ باب ٩١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢ الفقرة الثانية

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٨ باب ٩١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢ الفقرة الأولى

٤- الفقيه: ج ٢ ص ٢١١ فى التلبية ح ٥

٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٦ باب ٧١ من أبواب تروك الإحرام ح ١

فيما إذا لم يقصد التلبيه، فالظاهر أنه غير مشمول للدليل.

ثم إنه إذا خرج من الإحرام وإن كان أراد إحرام الحج مثلاً، لا بأس بالتلبيه، لقوله (عليه السلام): «حتى يقضى إحرامه».

ولا يستحب أن يقول المحرم (يا سعد)، لأنه من باب المثال، لا أنه أمر، فهو إرشاد محض، وإن كان ربما احتتمل استحبابه، لظهور الأمر في المولويه، وكيف كان فليس بواجب قطعاً.

(الثالث عشر): استعمال الرياحين، فإنه مكروه على المشهور، فقد ذهب إلى الكراهه الإسكافي والشيخ والحلي والمحقق والعلامة في أكثر كتبه وغيرهم، كما نقل عنهم المستند.

خلافاً للمفيد والمختلف والمنتهى والتذكرة والتحرير والمدارك وغيرهم فحرموه.

والأقوى الأول، أما الجواز فلأصل، ولصحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس أن تشم الإذخر والقيصوم والخزامى والشيخ وأشباهه وأنت محرم»^(١).

وخبر الساباطي، عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن المحرم يأكل الأترج، قال: «نعم»، قلت: فإن ريحه طيبه، فقال (عليه السلام): «إن الأترج طعام ليس من الطيب»^(٢).

وصحيح ابن سنان السابق في الحنا^(٣)، مما ظاهره أن أكل طيب لا بأس به، وإنما ما يسمى في العرف طيباً.

ص: ٩١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠١ باب ٢٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٢ باب ٢٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٠ باب ٢٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

وأما الكراهه فلصحيح حريز: «لا يمس المحرم شيئاً من الطيب ولا الريحان ولا يتلذذ به، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليصدق بقدر ما صنع بقدر شبعه يعنى من الطعام» (١١).

ونحو منه حسنته.

وحسن معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «لا ينبغي للمحرم أن يتلذذ بريح طيبه» (٢).

وصحيح ابن سنان: «لا تمس ريحاناً وأنت محرم» (٣).

ورواه البرقي، رفعه إلى حريز، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يشم الريحان، قال (عليه السلام): «لا» (٤).

فإن الجمع بين الطائفتين يقتضى حمل الثانيه على الكراهه، ويحمل التصديق على الاستحباب، ولا ينافى ذلك لزوم الكفاره فى الطيب، لأن الكلام مستعمل فى عموم المجاز.

ومنه يعلم أن استدلال المانعين بهذه الأخبار ممنوع، كما أن القول بالحرمة مطلقاً إلا الأمور المخصوصه المذكوره فى الروايه، كما اختاره المسالك وبعض من تأخر عنه، لا وجه له، بعد كونه خلاف الظاهر من الجمع بين الروايات، خصوصاً بعد قوله (عليه السلام) فى نفس الروايه: «وأشباهه»، بالإضافة إلى ما ادعاه الجواهر من أنه خلاف الإجماع المركب.

ثم إن الريحان مفهوم واضح عرفاً، وهى النباتات الطيبه الريح.

أما الطيب فهو ما يسمى بهذا الإسم عرفاً كالعطر، كما أن الأوراد أمثال الورد الأحمر والمحمدى (صلى الله عليه وآله) وما أشبهه خارجه عن الريحان، داخله

ص: ٩٢

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٥ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٢ باب ٢٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

فى العطور، ولىس كل ورد كذللك، بل جملة منها ملتحقه بالريحان.

ولوشك فى أن شيئاً ريحان أو عطر ولم يدلّه الفحص على أحدهما، كان أصل جواز الاستعمال فيه محكماً.

ولا يخفى أن الاستعمال أعم من الأكل والشم والتمريخ وغيرها، وقد أطل جملة من الفقهاء كالعلامه والجواهر وغيرهما الكلام حول ذلك، فمن أراد الاطلاع فليرجع إليهم.

(الرابع عشر): الاحتباء، وهو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعها به مع ظهره ويشد عليهما، وقد يكون باليدين، وهو مكروه فى حالة الإحرام، كما صرح به الدروس والمستند.

ويدل عليه ما رواه حماد بن عثمان، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، أنه قال: «يكره الاحتباء للمحرم ويكره فى المسجد الحرام»^(١١)، وعليه فإذا احتبى المحرم فى المسجد الحرام كان جمعاً بين مكروهين.

(الخامس عشر): المصارعه، كما ذكر كراهتها الدروس والمستند وغيرهما، وذلك لبعض الروايات الظاهره فى ذلك، خلافاً لعنوان الوسائل قال: لا يجوز للمحرمين أن يقتتلا ولا يضطربعا^(١٢)، وظاهره أن الاقتتال غير الاضطراب، ولا شك فى حرمة ذاتاً وأشديتها للمحرم، فقد سأل الراوى أبى عبد الله (عليه السلام)، عن رجلين اقتتلا وهما محرمان، قال: «بئس ما صنعنا»^(١٣).

وصحيحه على بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته

ص: ٩٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٩ باب ٩٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٩ باب ٩٤ من أبواب تروك الإحرام

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٠ باب ٩٤ من أبواب كفارات الصيد ح ١

عن المحرم يصارع هل يصلح له، قال (عليه السلام): «لا يصلح له مخافه أن يصيبه جراح أو يقطع بعض شعره»^(١).

(السادس عشر): إنشاد الشعر، كما يظهر من الجواهر والوسائل وغيرهما.

فعن حماد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «يكراه روايه الشعر للصائم وللمحرم وفي الحرم وفي يوم الجمعة وأن يروى بالليل»، قال: قلت: وإن كان شعر حق، قال (عليه السلام): «وإن كان شعر حق»^(٢).

وقد ذكرنا في كتابنا (الدعاء والزياره) استثناء المواعظ والمدائح والمراثي لهم (عليهم السلام) وغير ذلك من هذه الكليه.

(السابع عشر): كلما كان معرضاً لسقوط الشعر أو الجرح، ذكره الجواهر^(٣) مستفيداً من روايه علي بن جعفر في المصارعه.

(الثامن عشر): قال في الجواهر: في الدروس كراهه غسل الرأس بالسدر والخطمي، وخطبه النساء، والمبالغه في السواك، وفي ذلك الوجه والرأس في الطهاره، والهدر من الكلام، والاعتسال للتبرد، بل عن الحلبي تحريمه^(٤)، انتهى.

ولا بأس بالقول بالكراهه لفتوى الفقيه.

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٠ باب ٩٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٨١ باب ٩٤ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٤٣٧ سطر ٤

٤- الجواهر: ج ٨ ص ٤٣٦ _ ٤٣٧

(مسألة ١): تقدم في الشرح وجوب الإحرام لكل من يريد دخول مكة واستثناء الحطاب ونحوه، أما من يريد دخولها لقتال، فقد اختلفوا في أنه هل يجوز أن يدخلها محلاً أم لا، على قولين:

الأول: جواز الدخول محلاً، كما عن الشيخ في المبسوط، وابن ادريس في السرائر، بل عن المدارك إنه قول مشهور بين الأصحاب.

الثاني: عدم الجواز، كما هو ظاهر من لم يستثن هذا، كالشيخ في غير المبسوط.

استدل للأول: بأن النبي (صلى الله عليه وآله) وأصحابه دخلوها بلا إحرام في عام الفتح، وحيث إنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أسوه بنص الآية لزم اتباعه، بل في بعض النصوص إنه (صلى الله عليه وآله) دخلها وعليه المغفر والسلاح.

وللثاني: بالروايات التي تجعل ذلك خاصاً بالنبي (صلى الله عليه وآله) وأصحابه في يوم الفتح.

كروايه معاوية بن عمار: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم فتح مكة: «إن الله حرم مكة يوم خلق السماوات والأرض وهي حرام إلى أن تقوم الساعة، لم تحل لأحد قبلي ولا تحل بعدى، ولم تحل لى إلا ساعه من نهار»^(١).

وروايه كليب الأسدي: عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استأذن الله عز وجل في مكة ثلاث مرات من الدهر، فأذن له فيها ساعه من النهار ثم جعلها حراماً ما دامت السماوات والأرض»^(٢).

وروايه بشير النبال، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث فتح مكة، قال:

ص: ٩٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦٨ باب ٥٠ من أبواب الإحرام ح ٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٦٨ باب ٥٠ من أبواب الإحرام ح ٩

«إن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: إلا أن مكة محرمة بتحريم الله، لم تحل لأحد كان قبلي ولم تحل لى إلا ساعه من نهار إلى أن تقوم الساعه» (١١)، الحديث.

وهذا القول أقرب، إذ لا مجال للأسوه بعد النص الصريح، فما عن المنتهى من احتمال كون المعنى: حلت لى ولمن هو مثلى، بعيد كما قاله الجواهر، بل بعيد جداً لأنه خلاف نص الروايات.

والظاهر أن النبي (صلى الله عليه وآله) وأصحابه لم يكونوا مضطرين إلى ترك الإحرام وإن كانوا مضطرين إلى ترك بعض محرمات الإحرام كلباس المخيط والسلاح وستر الرأس، وكان من السهل لهم أن يلبوا مع محرمات الإحرام المحلله للضرورة، ثم إذا دخولها طافوا وصلوا وسعوا وقصروا وطافوا طواف النساء وصلوا صلاتها.

ومنه يعلم أنه لو اضطر الإنسان لقتال أعداء الله فى دخول مكة وجب عليه الإحرام وإتيان الأعمال إن أمكن.

نعم إن لم يمكن جاز الدخول بغير إحرام للضرورة، فإنه «ما من شىء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه»، وظاهر الأحاديث المتقدمه عدم الحليه الاختياريه إلا للرسول (صلى الله عليه وآله) لما عرفت من أنه (صلى الله عليه وآله) لم يكن مضطراً لترك الإحرام.

ويتحقق صورته الاضطراب بما إذا تمكن من دخول الحرم لكن لم يتمكن من دخول المسجد والمسعى، كما إذا تجمهر الأعداء فى داخلهما ولا يمكن إزالتهم بسهولة مما يجعل الإحرام والبقاء عليه مده الحرب عسراً وحرماً.

ولا يخفى أن الحكم المذكور للحرم لا لمكة، وإنما جاء مكة فى الروايات والفتاوى من باب المثال، ويمكن أن يكون

ص: ٩٦

الحكم لمكه أيضاً، إذا كانت أوسع من الحرم بعدم التنافي بين دليلى مكه والحرم.

وقد ذكرنا فى مسأله إتمام المصلى فى مكه ما ينفع المقام، فراجع.

ثم لا- يخفى أن الله تعالى جعل زماناً للسلام ومكاناً للسلام، فإن البشر من طبيعتهم الحرب، والحرب تنهك القوى، كما أنها تؤجج العداوات، فلا بد من زمان ومكان يوجب السلام ليرجع كل إلى تفكيره المعقول وتذوب فيه العداوه، وذلك الزمان هو ثلث السنه، وذلك المكان هو الحرم، بالإضافة إلى أن الحرم له أحكام خاصه توجب إشاعه السلام وتذكره الإنسان بنقاء الإنسانيه وصفائها.

والكلام فى هذا المقام طويل نكتفى منه بهذا القدر، والله المستعان.

ص: ٩٧

سواء كانت لأجل الإحرام، أو لأجل الحرم، ونقدمها بشيء من أحكام الصيد حلاً وحرمة، فى الحرم وفى الحل، وما يتعلق بذلك من أحكام الصيد:

الصيد كما فى الشرائع: هو الحيوان الممتنع، وزاد فى محكى القواعد كلمه (بالأصالة) لإخراج ما كان أهلياً ثم توحش، كالإبل والبقر الممتنعين بالعرض، فإنه يجوز قتلها إجماعاً كما فى الجواهر، وعن المسالك.

كما أن القيد المذكور يدخل ما صار أهلياً بعد ما كان متوحشاً كالظبي، فلا يجوز قتله إجماعاً كما فى الجواهر، وعن المسالك. بل عن الراوندى أن التعريف بذلك مذهبنا.

وقد اختلف فى شموله للمحرم أم لا، فالمحكى عن الشيخ فى المبسوط والمحقق فى النافع، بل عن بعض نسبه إلى الأكثر، يشترط أن يكون حلالاً، قالوا: وما دل على حرمة صيد الحرام إنما هو بدليل خارجى، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: (حَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمَّتُمْ حُرُمًا) (١) إذ المتبادر أكله.

وبجملة من الروايات الظاهره فى حرمة الأكل، كقوله (عليه السلام): «لا تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام» (٢).

لكن الأقرب العموم، لظاهر الصيد، فإنه يعم

ص: ٩٩

١- سورة المائدة: الآية ٩٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٥ باب ٢ من أبواب ... ح ١

الحرام والحلال بدليل التبادر، وما ذكر له من الأدلة كالمنسوب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام):

صيد الملوك أرناب وثعالب

فإذا ركبت فصيدى الأبطال

ونحوه قرائن خارجيه، لا أنها مستندات، لإمكان المناقشه إذ الاستعمال أعم.

والحاصل: إن الصيد هو الحيوان الممتنع بالأصالة، حلالاً كان أم حراماً، والذي يهون الخطب ورود الدليل فى الصغريات، ولو اشتبه ففى الشبهه المصداقيه تجرى البراءه، كما أن فى الشبهه المفهوميه يتمسك بالعمومات.

ثم إن هناك أشياء يحرم صيدها، لكنها ليست لأجل دخولها فى مفهوم الصيد، بل لأجل دليل خارجى، فكل صيد حرام وليس كل حرام صيد، كما هو واضح، لكن ربما يمنع العموم من طرف الصيد أيضاً، لما دل على جواز قتل النسر ونحوه مما هو صيد قطعاً، فبينهما عموم من وجه، وما يقال من عدم صدق الصيد عليه منظور فيه.

قال الصادق (عليه السلام) فى صحيح معاويه: «إذا أحرمت فائق قتل الدواب كلها، إلا الأفعى والعقرب والفاره، فإنها توهى السقاء، وتحرق أهل البيت، وأما العقرب فإن نبي الله (صلى الله عليه وآله) مَدَّ يده إلى الجحر فلسعته عقرب فقال: لعنك الله لا برأ تدعين ولا- فاجراً، والحيه إذا أراذتك فاقتلها و'ن لم تردك فلا- تردها، والكلب العقور والسبع إذا أراذاك فاقتلها، وإن لم يريداك فلا تردهما، والأسود الغدر فاقتله على كل حال، وارم الحدأه والغراب رمياً عن ظهر بعيرك» (١).

ص: ١٠٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

وفى صحيح حريز: «كلما خاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرهما فليقتله، ولو لم يردك فلا ترده»^(١).

وخبر محمد بن الفضل، سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن المحرم وما يقتل من الدواب، فقال: «يقتل الأسود والأفعى والفاره والعقرب وكل حيه، وإن أَرادك السبع فاقتله، وإن لم يردك فلا- تقتله، والكلب العقور إن أَرادك فاقتله، ولا بأس للمحرم أن يرمى الحدأه»^(٢).

وخبر حنان بن سدير، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقتل الفاره فى الحرم والأفعى والعقرب والغراب إلا بقع ترميه فإن أصبته فأبعده الله، وكان يسمى الفاره الفويسقه، وقال: إنها توهى السقاء وتضرم البيت على أهله»^(٣).

وحسن الحلبي: «تقتل فى الحرم والإحرام الأفعى والأسود الغدر وكل حيه سوء والعقرب والفاره وهى الفويسقه، وترجم الغراب والحدأه رجماً فإن عرض لك اللصوص امتنعت منهم»^(٤).

وحسن ابن العلاء، عن الصادق (عليه السلام): «يقتل المحرم الأسود الغدر والأفعى والعقرب والفاره، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) سماها الفاسقه والفويسقه ويعذب الغراب، وقال: اقتل كل واحد منهن يريدك»^(٥).

ص: ١٠١

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٨ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ١٠
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٨ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ١١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٧ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٧ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

وخير أبي البختری، المروى عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «يقتل المحرم ما عدا عليه من سبع وغيره، ويقتل الزنبور والعقرب والحيه والنسر والذئب والأسد وما خاف أن يعدو عليه من السباع والكلب العقور» (١).

ومرسل المقنعه، قال: سئل عن قتل الذئب والأسد، فقال: «لا بأس بقتلهما للمحرم إن أراده، وكل شيء أراده من السباع والهوام فلا حرج عليه في قتله» (٢).

وخير غياث بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس بقتل المحرم الزنبور والنسر والأسود الغدر والذئب وما خاف أن يعدو عليه، وقال: الكلب العقور هو الذئب» (٣).

إلى غير ذلك من النصوص الداله على حرمة مطلق الصيد، سواء كان حراماً أم حلالاً.

قال في المستند بعد نقل العموم عن جماعه: مضافاً إلى عموم صحيحه ابن عمار المتقدمه المتضمنه للفظ الدواب كلها، والنهي فيها، وفي الآتيه عن قتل ما لم يرده من الحيوانات المحرمه المذكوره فيها، وما دل على حرمة قتل الوحش والطيير مطلقاً في الحرم، والنهي عن قتل غير الإبل والبقر والغنم والدجاج في الحرم، وحرمة ذبح كل ما أدخل في الحرم حياً، ووجوب تخليه سبيل الصقر في الحرم، كما يأتي في باب مسائل الحرم، بضميمه الإجماع على اتحاد حكم الحرم والإحرام

ص: ١٠٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٨ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ١٢

٢- المقنعه: ص ٦٩

٣- الوسائل: ص ٩ ص ١٦٨ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٨

فى تحريم الصيد، بل دلالة صححه حرىز عليه (١١))، انتهى.

ويجوز للمحرم صيد البحر ولا كفاره فيه بالكتاب والسنة والإجماع، وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً فى المسألة التاسعة من مسائل الصيد، فراجع.

إذا عرفت هذا نقول فى هذا الباب مسائل:

ص: ١٠٣

١- المستند: ج ٢ ص ٢٠٦ س ٢١

(مسألة ١): إذا قتل المحرم نعامه، ذكراً أو أنثى، كبيراً أو صغيراً، بأيه كيفية قتلها، أعطى كفارته بدنه، ومع العجز عن البدنه فض ثمنها على البر، بلا إشكال ولا خلاف فى شىء من هذين الأمرين وغيرهما إلا عن الحلبيين، كما سيأتى فى المسألة الآتية، بل فى أولهما الإجماع.

ويدل عليه صحيحه محمد بن مسلم وزاره، عن الصادق (عليه السلام): «فى محرم قتل نعامه عليه بدنه، فإن لم يجد فإطعام ستين مسكيناً، فإن كان قيمه البدنه أكثر من إطعام ستين مسكيناً لم يزد على إطعام ستين مسكيناً، وإن كان قيمه البدنه أقل من إطعام ستين مسكيناً، لم يكن عليه إلا قيمه البدنه» (١).

وصحيحه حريز، عن الصادق (عليه السلام)، فى قول الله عز وجل: (مَثَلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ) (٢): «فى النعامه بدنه، وفى حمار الوحش بقره، وفى الظبى شاه، وفى البقره بقره» (٣).

وفى روايه يعقوب بن شعيب: المحرم يقتل نعامه، قال (عليه السلام): «عليه بدنه من الإبل»، قلت: يقتل حمار وحش، قال: «عليه بدنه»، قلت: فالبقره، قال (عليه السلام): «بقره» (٤).

وصحيحه سليمان بن خالد، عنه (عليه السلام): «فى الظبى شاه، وفى البقره بقره، وفى الحمار بدنه، وفى النعامه بدنه، وفيما سوى ذلك قيمته» (٥).

وعن أبى بصير، عنه (عليه السلام) قال: سألته عن محرم أصاب نعامه أو حمار

ص: ١٠٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٥ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٧

٢- سورة المائدة: الآية ٩٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٨١ باب ١ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٢ باب ١ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٨١ باب ١ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

وحش، قال (عليه السلام): «عليه بدنه»، قلت: فإن لم يقدر على بدنه، قال: «فليطعم ستين مسكيناً»، قلت: فإن لم يقدر على أن يتصدق، قال: «فليصم ثمانية عشر يوماً، والصدقه مد على كل مسكين»^(١).

ثم إن البدنه تشمل الذكر والأنثى، والذكر يسمى جزوراً، والأنثى تسمى ناقه، وذلك لأن جملة من اللغويين صرحوا بذلك، وكذلك صرح بذلك جملة من الفقهاء:

كما عن العين، والنهاية الأثيرية، وتهذيب الأسماء للنووي، والتحرير له، والمغرب والمعرب وغيرهم، بل عن مجمع البحرين نسبتته إلى جمهور أهل اللغة، وحكى الفتوى به من النهاية والمبسوط والسرائر.

بل فى روايه أبى الصباح، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن قول الله عز وجل فى الصيد (من قتله)^(٢)؟ قال (عليه السلام): «فى الظبى شاه، وفى حمار الوحش بقره، وفى النعامه جزور»^(٣).

لكن فى المستند جعل الأحوط الأنثى، وهو وإن كان كذلك إلا أنه لا معين له.

ثم هل تشمل البدنه البقره، احتمالان، من أن جملة من اللغويين صرحوا بالتعميم، كما عن الصحاح والديوان والمحيط وشمس العلوم والقاموس، ومن أنها الإبل خاصة، كما عن الزمخشري، بل لأنه المنصرف من البدنه، وهو الظاهر من الآيه حيث قال سبحانه: (فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا)^(٤)، فإن الإبل ينحر

ص: ١٠٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٣ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- سورة المائدة: الآيه ٩٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٣ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٤- سورة الحج: الآيه ٣٦

فيستقط على جنبه، بخلاف البقره فإنها تذبج.

بل كون المراد به الإبل هو المشهور بين الفقهاء، وهو الظاهر _ كما قيل _ من الروايات التي ذكرت البدنه للنعامه والبقره للبقره.

الأحوط الثاني، وإن كان لا يبعد الأول، إذ الانصراف بدوى فى قبال قول اللغويين، والآيه فى صدد أصل الحكم فلا تنفى ما عداها، فإن قيام القرينه على إرادته أحد المعنيين من المشترك لا- يوجب أن لا- يكون اللفظ مشتركاً، والمقابله فى الروايات لا دلالة لها، إذ للبقره بقره، وللنعامه إبل أو بقره، وجمعهما النص فى لفظ: (البدنه).

ثم الظاهر عدم اعتبار السن، ولا الذكوره والأنوثة، ولا الصحه والمرض، ولا الكمال والنقص، ولا أقسام كل من الصيد والكفاره، فيصح أن يذبج بدنه سنهأ أقل من سن الصيد وبالعكس، ويصح المذكر من المؤنث وبالعكس، والصحيح من المريض وبالعكس، والكامل من الناقص وبالعكس، كما أنه لا فرق بين أقسام الإبل والبقر وأقسام النعامه، كل ذلك لإطلاق الأدله.

نعم يلزم أن لا- يكون الفداء بحيث ينصرف عنه النص، مثل ما إذا كان كسيراً كل أعضائه أو مريضاً غايه المرض، بحيث لا يستفاد من لحمه.

قال فى الجواهر: مقتضى إطلاق النص والفتوى أجزاءها معه (أى مع السن المعترف فى الهدى) وافقت النعامه فى الصغر والكبر وغيرهما أم لا(1)، انتهى.

وفيه إنه لا دليل على لزوم السن المعترف فى الهدى هنا، إذ إطلاق النص والفتوى قاض بكفايه الاسم.

ص: ١٠٦

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ١٩٣ سطر ٤

أما ما ذكره العلامة في التذكرة من اعتبار أن لا يكون الفداء أصغر سناً، واعتبار الذكر للذكر والأنثى للأنثى، مستدلاً بقوله تعالى: (مثل ما قتل) ففيه: إن الظاهر من المثل أصل الحيوان لا خصوصياته، وإلا لزم المماثلة في القيمة وفي اللون وغير ذلك، ولا يلتزم بذلك حتى نفس العلامة (رحمه الله).

ص: ١٠٧

(مسألة ٢): مع العجز عن البدنه يفض ثمنها على البر، بلا إشكال ولا خلاف، إلا ما يحكى من الحلبيين فإنهما قالا بالانتقال إلى الصوم مع العجز عن البدنه، وإلا ما يحكى عن أبي الصلاح وابن زهره فإنهما قالا بالانتقال إلى التصديق بالقيمه.

وكأن الأولين أرادوا العجز عن العين والقيمه، وإلا فهو مخالف للكتاب والسنة والإجماع الذى ادعاه فى الجواهر، والآخرين فهما من الفض على البر المثال، أو استندا إلى صحيح بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «عدل الهدى ما بلغ يتصدق به» (١).

ولكن كون ما فى الروايات مثلاً خلاف الظاهر، والصحيحه مطلقه يلزم تقييدها بسائر الروايات الآتية، ولو بقرينه الشهره المحققه والإجماع المنقول.

أما حد العجز فالظاهر أنه من لم يقدر عليها فى أيام الحج، لأنه المنصرف من الإطلاق، فإذا قدر فى بلده البعيد، أو فى السنه الثانيه، أو بإرسال ثمنه إلى مكان آخر، لم يكن ذلك منافياً لصدق العجز، وفى صحيحه أبي عبيده الآتية إشاره إليه.

ومنه يعلم أن احتمال قياس المقام بما إذا لم يجد الهدى فى أيام منى، حيث يودع ثمنها عند من يذبحه بقيه أيام ذى الحجه لا وجه له، ويبدأ وقت الكفاره من حين الصيد، لأنه زمان وجوبها، وينتهى الزمان الموجب للبدل بصدق العجز، فإذا قدر فى الطريق أو كان له بلد قريب جداً كجده مثلاً صدق أنه قادر عليه.

ولا يشترط فى العجز من وقت الصيد، فلو كان قادراً فى وقته ثم

ص: ١٠٨

عجز كان محكوماً بذلك الحكم.

وإذا لم يذبح مع قدره جهلاً أو عمداً أو غيرهما، ثم جاء إلى بلده، فالظاهر وجوب الذبح، أما إذا عجز عن البدنه ثم لم يفيض الثمن وجاء إلى بلده وقدر عليها في بلده، فهل اللازم البدنه أو الفض، احتمالان، من أنه فاتته فريضه البدنه فيقضيهما كما فاتته، ومن أنه انتقل إلى الفض بسبب العجز، فاللازم البدل، لكن الظاهر الأول، لأن المستفاد من النص والفتوى أنه بدل، فإذا أمكن المبدل منه لم تصل النوبه إلى البدل.

ولو عجز ففض الثمن ثم قدر في أيام الحج سقطت البدنه للعجز المحقق للموضوع، ولا- يقال: إنه لم يكن عاجزاً واقعاً، إذ المنصرف من النص والفتوى العجز حال إرادته الإعطاء.

نعم لو علم بأنه يحصل على البدنه لم يكف الفض، لعدم صدق العجز عرفاً على العجز المعلوم أنه موقت.

ولو عجز فأعطى بعض القيمة ثم قدر، فالظاهر كفايه إتمام الإعطاء، لتحقق الموضوع الموجب لسقوط البدنه، وإن كان الاحتياط في الرجوع إلى البدنه، خصوصاً إذا لم يعط إلا لعدد قليل.

ثم الظاهر أن الواجب الإطعام بما يسمى طعاماً، لإطلاق الآيه والروايه، وذهب إليه بعض الفقهاء كالمبسوط والخلاف والوسيله والجامع، كما يحكى عنهم، وتبعهم غيرهم، واختاره المستند والجواهر، خلافاً للعلامه في التذكره(1)، حيث قال: إن الطعام المخرج الحنطه والشعير والتمر والزبيب، قال: ولو قيل يجزى كل ما يسمى طعاماً كان حسناً، وخلافاً لمن خصصه بالبر، وكان مستند التخصيص

ص: ١٠٩

١- التذكره: ج ١ ص ٣٥٢ س ٤

بالغلات أنه المنصرف من الإطعام، وفيه نظر واضح.

كما أن مستند البر ما رواه الزهري، عن علي بن الحسين (عليه السلام)، قال (عليه السلام) له: «كيف يكون عدل ذلك صياماً يا زهري»، قال: قلت: لا- أدرى، فقال: «يقوم الصيد قيمه عدل ثم تفض تلك قيمه على البر، ثم يكال ذلك البر أصواعاً فيصوم لكل نصف صاع يوماً»^(١).

ومثله ما عن الفقه الرضوي (عليه السلام).

إلا أن كون البر مثلاً أقرب إلى ذهن العرف عن تقييد مطلقات الكتاب والسنة به.

ثم الظاهر أن اللازم إما إشباع البطن، وإما إعطاء مد، وإعطاء المد هو فتوى غير واحد كالصدوق والعماني وغيرهما، وذلك لورود المد في بعض الروايات، خلافاً لآخرين حيث قالوا بإعطاء كل إنسان مدين، بل ربما قيل إن هذا هو الأشهر، لورود ذلك في بعض الروايات، لكن اللازم حمل المدين على الأفضل كما هو مقتضى الجمع، أما ما عن كشف اللثام من احتمال الجمع بينهما باختلاف قيمته فإن وقت بمدين تصدق بهما، وإلا فبمد، فهو خلاف الجمع العرفي بين الطائفتين، كما هو واضح.

وتظهر نتيجة الاختلاف بين المد والمدين فيما إذا كانت قيمته ستين مداً مثلاً فإنه يعطيها لستين على الأول، ولثلاثين على الثاني، وفيما إذا كانت قيمته مائة وعشرين مداً مثلاً، فإنه يعطي لستين لكل واحد مداً على الأول، ولكل واحد مدين على الثاني.

ثم تبادل البدنه بإطعام ستين مسكيناً يكفي وإن كانت

ص: ١١٠

قيمه البدنه أضعاف أضعاف هذا المقدار، لإطلاق النص والفتوى، كما سيأتى فى أن الزائد من قيمه له، فلا يقال: إن الستين إنما هو فى زمان تساوى قيمه البدنه لإطعام ستين، كما هو واضح.

وإذا أعطى الأمداد للمساكين، تخيروا بين الأكل وبين صرفها فى سائر أمورهم، لعدم الدليل على وجوب الأكل، بل إطلاق النص يقتضى كفايه الإعطاء لهم.

ويشترط فى الفقير الإيمان كما ذكر فى كتاب الزكاه، لأنه المنصرف من الإطلاق، والظاهر أنه يجوز إعطاؤهم الثمن إذا اشتروا به طعاماً، كما أن الظاهر كفايه إطعام الكبار والصغار معاً على ما ذكروا فى باب الكفارات.

أما الروايات الواردة فى المقام فهى بين ما توجب المد وبين ما توجب المدين، ففى صحيحه أبى عبيده، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفى من موضعه الذى أصاب فيه الصيد، قوم جزأوه من النعم دراهم، ثم قومت الدراهم طعاماً، لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً» (١).

وصحيح زراره، ومحمد بن مسلم، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى محرم قتل نعامه، قال: «عليه بدنه، فإن لم يجد فإطعام ستين مسكيناً»، قال (عليه السلام): «فإن كانت قيمه البدنه أكثر من إطعام ستين مسكيناً لم يزد على إطعام ستين مسكيناً، وإن كانت قيمه البدنه أقل من إطعام ستين مسكيناً لم يكن عليه إلا قيمه البدنه» (٢).

ص: ١١١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٣ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٥ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٧

ونحوه مرسل جميل، عنه (عليه السلام) (١١).

وخبر على بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه موسى (عليه السلام)، سألته عن رجل محرم أصاب نعامه ما عليه، قال: «عليه بدنه، فإن لم يجد فليصدق على ستين مسكيناً، فإن لم يجد فليصم ثمانية عشر يوماً» (١٢).

وروايه تحف العقول، عن الجواد (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «وإن كان من الوحش فعليه في حمار الوحش بقره، فكذلك في النعام بدنه، فإن لم يقدر فإطعام ستين مسكيناً، وإن لم يقدر فليصم ثمانية عشر يوماً» (١٣).

وخبر أبي بصير قال: سألته (عليه السلام) عن محرم أصاب نعامه أو حمار وحش، قال (عليه السلام): «عليه بدنه»، قلت: فإن لم يقدر على بدنه، قال (عليه السلام): «فليطعم ستين مسكيناً»: قلت: فإن لم يقدر على أن يتصدق، قال: «فليصم ثمانية عشر يوماً، والصدقه مد على كل مسكين»، قال: وسألته عن محرم أصاب بقره، قال (عليه السلام): «عليه بقره»، قلت: فإن لم يقدر على بقره، قال (عليه السلام): «فليطعم ثلاثين مسكيناً»، قلت: فإن لم يقدر على أن يتصدق، قال: «فليصم تسعة أيام» (١٤).

وصحيح ابن حماد، عن الصادق (عليه السلام): «من أصاب شيئاً فداؤه بدنه من الإبل فإن لم يجد ما يشتري به بدنه فأراد أن يتصدق، فعليه أن يطعم ستين مسكيناً لكل مسكين مد، فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوماً»

ص: ١١٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٣ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٤ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

٣- تحف العقول: ص ٣٣٣

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٣ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

لكل عشرة مساكين ثلاثة أيام» (١١).

وخبر ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سألته عن قول الله عز وجل: (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ) (٢) الآية ما هو، قال (عليه السلام): «ينظر الذى هو عليه جزاء ما قتل، فإذا أن يهديه، وإما أن يقوم فيشترى طعاماً فيطعمه المساكين، فيطعم لكل مسكين مداً، وإما أن ينظر كم يبلغ عدد ذلك من المساكين ليصوم لكل مسكين يوماً» (٣).

وخبر داود الرقى، عن الصادق (عليه السلام): «فيمن عليه بدنه واجبه فى فداء إذا لم يجد بدنه فسبع شياه، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً» (٤).

وخبر الدعائم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «فى المحرم يصيب نعامه عليه بدنه هدياً بالغ الكعبه، فإن لم يجد بدنه أطعم ستين مسكينا، فإن لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوماً» (٥).

وفى الرضوى (عليه السلام) مثله (٦).

هذه جملة من الروايات الواردة فى الباب، والجمع بينهما يقتضى إعطاء مد لكل مسكين، والأفضل إعطاء مدين.

أما خبر داود المشتمل على سبع شياه فلم يوجد عامل به، كما اعترف به فى الجواهر، وإلا كان اللازم القول بالتخيير بين الشياه وبين إطعام ستين مسكينا

ص: ١١٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٦ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١١

٢- سورة المائدة: الآية ٩٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٦ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٤ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٥- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٧ ذكر جزاء الصيد يصيبه المحرم سطر ١٣

٦- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٦ الباب ٢ من أبواب الكفارات ح ٢

جمعا بين الدليلين، ولعل سبع شياه يعادل طعام ستين مسكينا.

ثم إن إطعام الستين بدون زياده وإن زاد الثمن مقتضى النص وإجماع الخلاف كما حكى عنه، كما أن كفايه إطعام الناقص إذا كان الثمن أقل من الستين، هي مقتضى الإطلاق النص وعدم الخلاف.

ثم إنه إذا لم يقدر على البدنه لا لعدمها، بل لأنه لا يملك قيمتها الغاليه، رجع إلى الإطعام فالصيام للمناط.

بقي شيء، وهو أن ظاهر الآية: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ) (١١٤)، اعتبار حكم العدلين في مثليه الجزاء، ولذا كان المحكى عن الطبرسى في جامع الجوامع، والمقداد في آيات الأحكام، وكذلك الوجيز: يحكم به رجلان عدلان فقيهان.

وحكى أيضاً عن مجمع البيان أنه حكاه عن ابن عباس.

والظاهر عدم اعتبار الفقاهه، إذ إطلاق الآية يمنعها، ولا ربط لها بما يكون عرفياً، والمراد بيحكم: الشهاده كما هو واضح، لا الحكم الذى هو من شؤون القاضى.

نعم أشكل على أقوال هؤلاء بأمرين:

الأول: إنه لا- مورد للآيه الكريمه، لأن المنصوص من الكفارات حكمه ما جاء فى النص، وغير المنصوص حكمه ضمان القيمه، وفيه: إنه لا- يسلم ضمان القيمه مطلقاً، بل اللازم المثل إن حصل، وإن لم يحصل فالقيمه، والمماثله ليست حقيقه حتى يقال إن الحيوانات المصيده لا مماثل لها حقيقه.

الثانى: إن قراءه الأئمه (عليهم السلام): «ذو عدل»، وفسر بالنبي (صلى الله عليه وآله) والإمام (عليه السلام) فلا مجال لحكم العدلين، وفيه: قد تحقق فى موضعه عدم تحريف القرآن، والتفسير بالنبي والإمام من باب أنهم الفرد الأظهر من ذوى عدل

ص: ١١٤

فإذا حكما بشيء لم يبق مجال لذوى العدل، لأنهما أعرف بمراد الله سبحانه، وأعرف بالمماثلة العرفيه، وإذا لم يحكما بشيء كان مجال حكم ذوى عدل.

ويدل عليه ما رواه زراره، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: (يحكمم به ذوا عدل منكم) قال: «ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) والإمام من بعده، فإذا حكم به الإمام فحسبك» (١).

فالمراد بذوى: النبى والإمام كل فى وقته، وظاهر هذه الروايه أن الإمام (عليه السلام) صدق أنه (ذوا) بصيغه التثنيه.

كما أنه الظاهر مما رواه محمد بن مسلم، عنه (عليه السلام) فى تفسير الآيه، قال: يعنى رجلاً واحداً يعنى الإمام، فقد صدق الإمام (عليه السلام) أن الآيه (ذوا)، فما فى بعض الروايات من أخطاء النساخ.

مثل ما رواه زراره، سأل أبا جعفر (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (يحكمم به ذوا عدل)، فقال: «العدل رسول الله (صلى الله عليه وآله) والإمام من بعده»، ثم قال: «هذا مما أخطأت به الكتاب» (٢).

لابد وأن يراد به أخطئوا فى قراءه (ذوا) المفسره بالعدلين فى قبال النبى والإمام، فهو مثل من أفتى برأيه فأصاب، فقد أخطأ، فألخطأ باعتبار القراءه المفسره، لا فى أصل القراءه، وهذا وإن كان خلاف المنصرف إلى الذهن فى بادى النظر، إلا أنه لا بد من الذهاب إليه لبعض القرائن الداخليه، مثل قوله تعالى (منكم)، والخارجيه المذكوره فى مسأله عدم تحريف القرآن.

ص: ١١٥

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ١٩٨

٢- الكافي: ج ٤ ص ٣٩٧ باب نوادر ح ٥

أما ما فى الدعائم، قال: روفنا أن رجلاً من أصحاب أبى عبد الله (علفه السلام) وقف على أبى حنيفة وهو فى حلقه يفتى الناس وحوله أصحابه، فقال: يا أبأ حنيفة ما تقول فى محرم أصاب صيدا، قال: عليه الكفاره، قال: ومن يحكم عليه بها، قال أبو حنيفة: ذوا عدل، كما قال الله تعالى، قال الرجل: فإن اختلفا، قال أبو حنيفة: يتوقف عن الحكم حتى يتفقا، قال الرجل: فأنت لا ترى أن تحكم فى صيد قيمته درهم وحدك حتى يتفق معك آخر، وتحكم فى الدماء والفروج والأموال برأىك. فلم يحر أبو حنيفة جواباً غير أن نظر إلى أصحابه فقال: مسأله رافضى (١).

فمن المعلوم أنه كان إلزاماً لأبى حنيفة، وإلا فنفس الرجل المستشكل أيضاً ملتزم بصحه فتوى فقيه واحد فى الأموال والدماء والفروج، وقد أطال الجواهر الكلام فى المقام، وفيه مواقع للنظر كما يظهر لمن راجعه.

ص: ١١٤

١- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٦ ذكر جزاء الصيد يصيبه المحرم

(مسأله ۳): لو عجز عن إطعام الستين، إما لعدم الفقير أصلاً، أو لعدم حصول هذا العدد، أو لعدم قدرته على المال، فإن كان يرجو زوال العذر قريباً صبر، وإلا لم يكف إطعام الأغنياء، ولا بعض العدد مرات، ولا الإطعام بدون حد الشبع إطعاماً في الجملة، إذ الظاهر من الأدلة ولو بمناسبه حكم سائر الكفارات لزوم كونهم فقراء، كما أن ظاهرها لزوم المغايره في العدد، فلا يكفي ثلاثين مرتين، ولزوم الاشباع لا دون ذلك.

ولو لم يشبع الفقير بالمد لم يكلف بالأزيد، كما أنه إذا مسك دون أكله المد لم يكلف بإعطاء زائده له أو فقير آخر.

وكيف كان فلو عجز عن الإطعام وصل الأمر إلى الصيام، كما أنه إذا عجز عن البدنه وصل الأمر إلى الإطعام مرتباً، لأنه ظاهر النصوص السابقة، بل حكى عن الأكثر.

وفي الجواهر لعله المشهور، بل عن ظاهر المبسوط الإجماع عليه، خلافاً لما عن الخلاف وجمل الشيخ وابن ادريس والعلامة في جملة من كتبه حيث قالوا بالتخيير، لظاهر الآيه وروايه العياشى.

لكن اللازم حملهما على الروايات، اللهم إلا- أن يقال: إنه يقع التعارض بين ظاهر روايات الترتيب وبين صحيح حريز، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كل شىء في القرآن أو، فصاحبه بالخيار يختار ما شاء، وكل شىء في القرآن فمن لم يجد فعليه كذا، فالأول الخيار» (١).

فالأمر دائر بين تخصيص هذه الصحيحه بتلك الروايات، وبين حمل تلك الروايات على الأفضليه، فلا يقال: بلزوم حمل الآيه وروايه العياشى على الروايات، لكونهما ظاهرين والروايات نص، والظاهر يحمل على النص.

ص: ١١٧

والظاهر الذى عليه الأكثر عدم اعتبار التتابع فى الصوم، كما لا يلزم الدفعه فى الإطعام، لإطلاق الأدله، ولخصوص خبر سليمان بن جعفر الجعفرى، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان أيقضيها متفرقه، قال (عليه السلام): «لا بأس بتفريقه قضاء شهر رمضان، إنما الصيام الذى لا يفرق كفاره الظهر وكفاره الدم وكفاره اليمين» (١).

فإن ظاهر الحصر عدم التتابع فيما سواها، خلافاً للمحكى عن المفيد والمرضى وسلاخ حيث أوجبوا التتابع، واستدلوا لذلك بظهور الكتاب والسنة والفتاوى بأنه كفاره، والأصل فيها اعتبار التتابع.

وفيه: إن هذا الوجه الاعتبارى لا يقاوم ما ذكرناه، ولذا اختار المستند والجواهر عدم التتابع.

بقى الكلام فى أنه إذا لم يقدر على الإطعام فما هو تكليفه، والكلام فى أمور:

الأول: فى أن أصل الصوم كم يوماً.

الثانى: فى أنه إذا عجز عن المقدر ما ذا يصنع.

الثالث: فى أنه لو كان كسر فى الطعام على تقدير الإطعام فما هو تكليفه فى بدله.

أما الأول: فالمشهور أن الصوم هو ستون يوماً، وفى المستند نقل عن التبيان والغنيه والكنز الإجماع عليه، وفى الجواهر عن فقه القرآن أنه المروى عن ائمتنا (عليهم السلام)، لكن عن العماني والصدوق أن الواجب ثمانيه عشر يوماً، وهذا هو الأقرب بالنظر إلى الصنائه، وإن كان الأول أحوط.

وجه قول المشهور خبر الزهرى، وصحيحه أبى عبيده، وصحيحه ابن مسلم المتقدمات، ووجه

ص: ١١٨

القول المختار صحيح ابن عمار، وموثقه أبي بصير، وروايات أبي بصير، وعلى بن جعفر، وتحف العقول.

ومقتضى الجمع بين الطائفتين حمل الستين على الأفضل، لا- تقييد الثمانية عشر بما إذا لم يقدر على الستين، وحيث إن مبنى المشهور التقييد المذكور لم تكن شهرتهم مقوية لروايات الستين، إذ التقييد اجتهاد منهم، ومن المعلوم أن الاجتهاد إذا تبين عدم موافقته للموازن لا يوجب جبراً ولا كسراً.

الثاني: لو عجز عن صيام ثمانية عشر، فالظاهر أنه يصوم ما يقدر عليه لدليل الميسور، واحتمال السقوط رأساً لاحتمال الارتباطية لا وجه له، بعد ظهور العدد في عدم الارتباطية، والعجز إنما يكون إذا كان عاجزاً إلى آخر العمر لا بصدق أنه عاجز في الجملة.

إذ ليس في المقام لفظ العجز حتى يرجع في معناه إلى العرف، بل المرجع قاعده الامتثال عقلاً، ومنه يعلم وجه الفرق بين العجز عن صيام ثمانية عشر يوماً، وبين العجز عن البدنه أو الإطعام، حيث إن الموضوع فيهما مذكور في الروايات فالمرجع العرف، فتأمل.

الثالث: حيث عرفت أن بدل الإطعام صيام ثمانية عشر يوماً لم يبق مجال لمسأله أنه لو كان ثمن البدنه يساوي إطعام عدد صحيح مع بعض العدد، كما إذا كان ثمنها يساوي خمسين مداً ونصف مد، فهل الواجب أن يصوم خمسين يوماً، أو واحداً وخمسين يوماً باعتبار أن الصوم لا يتبعص.

لكن غير واحد من الفقهاء عنون هذه المسأله باعتبار أن في بعض الروايات دلالة على أن قدر الصيام بمقدار إمداد الطعام، كما في صحيح أبي عبيده: «صام لكل نصف صاع يوماً»^(١).

وخبر

ص: ١١٩

ابن سنان: «ليصوم لكل مسكين يوماً»(١).

نعم، كما قلنا بأن مقتضى الجمع بين روايات الستين والثمانيه عشر حمل الأولى على الاستحباب كذلك مقتضى الجمع في المقام حمل روايات الزيادة على ثمانيه عشر، الذي هو مقتضى: «لكل مسكين يوماً» على الاستحباب.

وعليه فإذا كان كسر في المد تخير بين أن يصوم للكسر يوماً، أو لا يصوم.

ص: ١٢٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٤ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١٢

(مسألة ٤): الظاهر أن حكم فراخ النعام حكم كبارها، في أن على من صادها بدنه، مخيراً بين الكبير والصغير.

وذلك لإطلاق الأدلة السابقة، بالإضافة إلى خصوص صحيح أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في قوم حجاج محرمين أصابوا فراخ نعام فأكلوا، قال: «عليهم مكان كل فرخ أكلوه بدنه يشتركون فيها على عدد الفراخ وعلى عدد الرجال» (١).

والظاهر أن المراد بالاشتراك أنهم يجمعون بين أنفسهم المال الكافي لعدد الكفاره، ووجهه أنهم اشتركوا في الصيد والذبح والأكل، وإن كان من الجائر أن يعطى كل واحد بدنه بنفسه، سواء كان أكل أكثر من فرخ أو أقل.

وفي المسألة قولان آخران:

الأول: إن عليهم صغار الإبل، كما عن الأحمدي والمقنعه والخلاف والكافي والمراسم وجمل العلم والعمل والسرائر وغيرهم، واستدلوا لذلك بمرسله النهايه والمبسوط والسرائر، وفي الشرائع أن بها روايه، لكن في الجواهر لم نقف عليها، كما اعترف به غير واحد، كما استدلوا بقوله تعالى: (مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ) (٢).

وفي كلا الأمرين نظر، إذ جواز الصغار لا يدل على تعيينها، كما أن الآية لا تدل على المماثله من هذا الحيث، كما تقدم وجهه.

الثاني: إن عليهم كبار الإبل، واستدل لذلك بإطلاق بدنه الظاهره في الكبيره، مع عدم ثبوت المرسله، وفيه: إن البدنه اسم يشمل الصغير، وإن كان أصل التسميه باعتبار عظم البدن، كما أن الجزور اسم باعتبار أنه يجرز وإن لم يجرز حتى

ص: ١٢١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٠ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٢- سورة المائده: الآية ٩٥

مات، مضافاً إلى احتمال أن البدنه باعتبار عظم بدنه ولو كان صغيراً، قبال بدن سائر الحيوانات.

وكيف كان، فالأقوى ما ذكرناه، تبعاً لما يظهر من المشهور، وإن نسب إليهم لزوم الصغار.

ثم الظاهر أنه إذا عجز هنا عن البدنه تبدل إلى قيمه ثم الصيام، كما في الكبير لإطلاق الأدله.

ثم لا يخفى أنه إذا كانت قيمه الإبل مختلفه من جهه اختلاف أنواعها أو اختلاف أسنانها، جاز له أن يأخذ بأدناها قيمه في الفض على الطعام، لإطلاق الأدله، كما كان يجوز له اشتراء أدناها قيمه في صوره الإمكان.

ثم إنه لو رمى جماعه الصيد فشك أحدهم مثلاً هل أنه كان شريكاً في القتل أم لا، فالأصل عدم الكفاره، كما لو شك في أنه هل قتل بسهمه أو بسهم غيره، أو أنه هل قتله في حاله إحرامه أو قبل إحرامه، أو أن المقتول هل كان نعمه أم لا، فيما إذا لم يكن للطرف الآخر من التريد أيضاً كفاره، ففي الكل تجرى أصاله عدم الكفاره في صوره الفحص واليأس.

(مسألة ٥): فى بقره الوحش إذا قتلها المحرم بقره أهليه، بلا- إشكال ولا- خلاف، وفى الجواهر لا أجد خلافاً فيه، وفى المستند الإجماع عليه. وذلك لجمله من الروايات السابقه فى البدنه، مثل صحيحه حريز، وموثقه أبى بصير، وروايه الكنانى.

وفى حمار الوحش بقره، كما عن الأكثر، بل عن الغنيه الإجماع عليه، وعن المقنع أن فيها بدنه لصحيحتى يعقوب وسليمان بن خالد، وروايه أبى بصير، وردّ بالشهره المحققه وبظاهر الكتاب، حيث إن البقره شبيهه بالحمار لا البدنه، وباحتمال أن يراد من البدنه البقره، كما تقدم أن جماعه من اللغويين قالوا بأن البدنه شامله لهما.

هذا ولكن الأقرب التخيير بين البقره والإبل، لأنه مقتضى الجمع بين الدليلين، والأدله الخاصه مقدمه على الظاهر البنائى من الكتاب، والتخيير هو مذهب الإسكافى وجماعه من المتأخرين وقد اختاره المستند.

ولا يخفى أن الفروع التى ذكرناها فى النعامه آتية هنا أيضاً.

ثم إنه إذا عجز عن الفداء _ بالمعنى المتقدم للعجز فى البدنه _ فض قيمه البقره على مطلق الطعام، لا البر خاصه، لما سبق من كفايه مطلق الطعام، وأطعمه ثلاثين فقيراً لا- أكثر، بلا إشكال ولا خلاف، كما فى المستند والجواهر، وذلك لبعض النصوص المتقدمه.

وخصوص صحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «من كان عليه شىء من الصيد فداؤه بقره، فإن لم يجد فليطعم ثلاثين مسكيناً، فإن لم يجد فليصم تسعه أيام»^(١).

وإذا أراد أن يعطى عروضاً أعطى كل فقير مداً، ولا يجب إعطاء كل

ص: ١٢٣

فقير مدين لما تقدم فى النعامه.

وهنا أيضاً _ كما فى النعامه _ إذا نقص الثمن عن ثلاثين اكتفى بما أمكن، وإذا زاد لم تجب الزيادة، بلا- خلاف كما فى المستند، بل عن الخلاف الإجماع عليه، وفى الجواهر أرسله إرسال المسلمات، وكأنه لفهم المناط القطعى عرفاً.

ومن ادعى من الفقهاء دلالة الأخبار عليه، كأنه أراد هذا المناط الذى ذكرناه.

وإذا عجز عن الإطعام صام قبال كل مسكين يوماً، أى ثلاثين يوماً، فإن عجز عن الثلاثين فتسعه أيام، كما عن الأكثر كذا فى الجواهر، والأشهر كما فى المستند، وإجماعاً كما عن الغنيه.

لكن الأظهر، وفاقاً لغير واحد أنه إذا عجز عن الإطعام صام تسعه أيام، لكونه مقتضى الصحيح السابق.

وقد تقدم وجه كلام المشهور فى النعامه، وتقدم رده فراجع.

ويأتى فى هذا المقام _ أى قتل البقره والحمار الوحشيين _ جمله من الفروع التى ذكرناها فى مسأله النعامه كما لا يخفى.

ولو تردد فى أنه هل قتل نعامه أو بقره وحش مثلاً، أعطى بقره على ما استظهرناه هناك من كفايه البقره للنعامه، أما على مذهب من يرى وجوب البدنه هناك فهل المحكم العلم الإجمالى، أو يكفى أحدهما (البدنه أو البقره) لقاعده لا ضرر، احتمالان.

أما لو وصل الأمر إلى الإطعام والصيام، فالظاهر كفايه الأخذ بالقدر المتيقن وإجراء البراءه عن الزائد فتأمل.

(مسألة ٦): في قتل الطيبي شاه، بلا إشكال ولا خلاف، بل في المستند بالكتاب والسنه والإجماع، وعن ابن زهره كما في الجواهر عدم الخلاف فيه، وعن المنتهى الإجماع عليه.

ويدل عليه بعض ما تقدم، ففي خبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام)، قلت: فإن أصاب ظيباً، قال: «عليه شاه»، قلت: فإن لم يقدر، قال (عليه السلام): «إطعام عشرة مساكين، فإن لم يجد ما يتصدق به فعليه صيام ثلاثة أيام» (١).

وخبر سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام): «في الطيبي شاه، وفي البقره بقره، وفي الحمار بدنه، وفي النعامه بدنه، وفيما سوى ذلك قيمته» (٢).

والرضوى (عليه السلام): «وإن كان الصيد ظيباً فعليك دم شاه» (٣).

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «في المحرم يصيب ظيباً إنه عليه شاه» (٤).

إلى غيرها من الروايات.

ثم الظاهر أنه لا فرق في الطيبي بين الذكر والأنثى، والكبير والصغير، والصحيح والمريض، والكامل وغير الكامل، وكذلك لا فرق بين مختلف أقسامه.

ولا يبعد دخول الأقسام المشابهه للطبي في الحكم أيضاً، مثل الإيل والوعيل وغيرهما، لأن الشاه شبيهه لكل منها، ولا فرق في الشاه بين الضأن والمعز، والذكر والأنثى كما في الجواهر، للمشابهه ووحده المناط، وإن كان الأحوط الضأن، إلى غير ذلك من التقسيمات كالكبير والصغير وغيرها.

فإن عجز عن الفداء

ص: ١٢٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٤ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٨١ باب ١ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٦ الباب ١ من أبواب الكفارات ح ١

٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٨ سطر ٩

وقد تقدم معنى العجز فى النعامه، أطلع عشره مساكين إطعاماً أو إعطاءً لكل مسكين مداً على المختار، خلافاً لمن أوجب مدين، وقد تقدم الكلام فى ذلك.

ويدل على الإطعام، بالإضافة إلى الآيه والإجماع، بعض الروايات السابقه.

وصحيح معاويه: «ومن كانت عليه شاه فلم يجد فليطعم عشره مساكين، فمن لم يجد صام ثلاثه أيام» (١).

والرضوى (عليه السلام): «فى الظبى إطعام عشره مساكين، وإن لم تقدر صمت ثلاثه أيام» (٢).

وفى موضع آخر منه: «ومن كان عليه شاه فلم يجد فإطعام عشره مساكين، فإن لم يجد فصيام ثلاثه أيام فى الحج» (٣).

وفى روايه الإمام الجواد (عليه السلام): «وإن كان ظبياً فعليه شاه، فإن لم يقدر فإطعام عشره مساكين، فإن لم يقدر فصيام ثلاثه أيام» (٤).

ثم إن بقيه الأحكام هنا كما تقدم فى النعامه من الترتيب وعدم الزيادة عن عشره مساكين، وعدم الزيادة على قيمه إذا نقصت عن طعام عشره، إلى غير ذلك.

أما من ذهب إلى أنه إذا لم يقدر على الإطعام صام عن كل مسكين يوماً، فإن عجز صام ثلاثه أيام فقد تقدم فى نظيره أنه خال عن الشاهد، وإن نسبه المستند إلى الأشهر.

وقد تقدم حكم ما لو شك فى أنه هل أصابه أم لا، وأن الأصل البراءه بعد الفحص، وحكم ما لو شك أنه قتل ظبياً، أو ما هو أكبر منه فى الفداء،

ص: ١٢٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٦ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١١

٢- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٦ الباب ٢ من أبواب الكفارات ح ٧

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٦ الباب ٢ من أبواب الكفارات ح ٧

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٨ باب ٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

فإن الحكم هنا كالحكم فى سابقه، لوحده المناط.

والظاهر أنه لو قتل أحد المذكورات التى فيها الفداء وكان حاملاً أو فى بطنه بيض فتلف، لم تزد كفارته، للأصل، وإطلاق الأدله مع غلبه حمل الانثى بالبيض أو الجنين، ومع ذلك لم ينبه فى الروايات وجوب زياده الكفاره.

واحتمال شمول أدله الفرخ والبيض لمثل المقام، خلاف المنصرف.

نعم لو كان الحيوان الذى صاده صاحب أفرخ فى بطنه ظاهر بعضه، كما هو فى بعض الحيوانات كذلك، شمل الدليل للأم والفرخ، لكن بناءهم أن ما ليس فيه نص الضمان، وسأتى الكلام فيه.

ص: ١٢٧

(مسألة ٧): فى قتل الثعلب والأرنب شاه، وادعى عدم الخلاف فيه المستند، وفى الجواهر بلا خلاف أجده فيه، وعن ظاهر الغنيه الإجماع عليه، وعن التذكرة والمنتهى نسبه إلى علمائنا فى الأرنب، وفى المقام جملة من الروايات:

كصحيح الحلبي، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الأرنب يصيبه المحرم، فقال (عليه السلام): «شاه هديا بالغ الكعبة» (١).

وصحيح أحمد بن محمد، سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن محرم أصاب أرنباً أو ثعلباً، فقال (عليه السلام): «فى الأرنب شاه» (٢).

وخير أبى بصير، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل ثعلباً، قال (عليه السلام): «عليه دم»، قلت: فأرنباً، قال: «مثل ما فى الثعلب» (٣).

والرضوى (عليه السلام): «فى الثعلب والأرنب دم شاه» (٤).

وفى المقنع مثله.

وفى الجعفریات، عن الصادق (عليه السلام) قال: «فى الضبع شاه، وفى الأرنب شاه، وفى الثعلب شاه» (٥).

إلى غيرها من الروايات الواردة فى الأرنب.

وأخبار الثعلب وإن كانت ضعيفه، إلا أن الإجماع المنقول وعدم الخلاف والشهرة المحققين يكفيان فى الجبر، بالإضافة إلى أن الشاه مثل عرفاً.

ولعل سكوت الإمام فى صحيح أحمد عن الثعلب لظهوره، حيث إنه إذا

ص: ١٢٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٩ باب ٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٩ باب ٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٠ باب ٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٧ الباب ٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٧ الباب ٤ من أبواب كفارات الصيد ح ١

كان في الأرنب الشاه كانت الشاه في الثعلب أولى.

ثم إنهم اختلفوا في أنه هل لفدائهما بدل أم لا، ذهب إلى الأول الشيخان وسلار والقاضي وابن حمزه والحلبى ويحيى بن سعيد، وإلى الثانى الصدوقان وابن الجنيد وابن أبى عقيل والمحقق وغيرهم على ما حكى عن بعضهم.

وفى المستند أنه لو لم يجد الشاه فهما كالظبى فى البديل على الأظهر الأشهر الأحوط، لصحاح الحذاء ومحمد وابن عمار، ومرسله ابن بكير.

وكذلك يدل عليه صحيح معاويه، هذا بالإضافة إلى أن وجود البديل فى كثير من أقسام الصيد كما تقدم وسيأتى يشرف المطلع على القطع بوجوده هنا أيضاً.

ثم إن الظاهر أن فى قتل الضبع وما أشبهه من الحيوانات الشبيهه بالشاه أيضاً شاه، لإطلاق الآيه وبعض المؤيدات الأخر، ولا يعارض ذلك صحيح سليمان بن خالد المتقدم، حيث قال (عليه السلام) بعد ذكر الظبى والبقره والحمار والنعامة: «وفيما سوى ذلك قيمته»^(١)، إذ لو قلنا بأن الأبدال على سبيل التخيير لم يدل الصحيح إلا على التسهيل فى الفض، كما أنه لا ينافيه سائر الروايات الواردة فى الأشباه مثل الأرنب والثعلب وغيرهما مما سيأتى، فتأمل.

ولو الثعلب أو الضبع أراد المحرم بسوء أو أراد غيره، جاز قتله ولا كفاره، لما تقدم من الروايات الداله على قتل كل حيوان أراده، فإن ظاهره أنه هدر فلا حرمه ولا كفاره.

ومنه يعلم أن الحكم كذلك فى ما لو أراد حمار الوحش أو بقرته أو غيرهما الإنسان بسوء، فإنه هدر ولا كفاره.

ص: ١٢٩

(مسألة ٨): فى كسر بيض النعام أقوال:

الأول: التفصيل بين ما علم أن فيه فرخاً يتحرك، ففى كل بيضه بكره من الإبل، وبين ما لم يعلم، فاللازم أن يرسل فحل الإبل فى عدد ما كسره من البيضة من الإناث، بشرط أن يكون الفحل المرسل بقدر كفايه تلك الإناث، فما نتج هدى لبيت الله الحرام، وهذا القول هو المشهور، بل عن غير واحد الإجماع عليه.

الثانى: إن فى كسر بيض النعام مطلقاً إرسال الفحولة فى الإناث، فما نتج فهدى، وهذا هو المنسوب إلى الإسكافى والصدوق فى بعض كتبه والمفيد والسيد والديلمى.

الثالث: إنه إذا تحرك الفرخ أرسل الفحولة فى الإناث فالنتج هدى، وبدون التحرك فلكل بيضه شاه، وهذا هو المحكى عن الصدوقين فى بعض كتبهما.

الرابع: ما عن المقنع أنه إن أصاب البيضة شاه، وإن وطأه أو فدغه فعليه إرسال الفحولة.

وهناك بعض الأقوال الأخر الشاذة.

أما القول الأول: فقد استدل لتفصيله بأنه مقتضى الجمع بين ما دل على أن فيه البكره مطلقاً، وبين ما دل على أن فيه الإرسال مطلقاً، قال: وهذا الجمع لدلاله بعض الروايات عليه.

أما ما دل على أنه فيه البكره مطلقاً، فهو صحيحه سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام): «إن فى كتاب على (عليه السلام) فى بيض القط بكاره من الغنم إذا أصابه المحرم، مثل ما فى بيض النعام بكاره من الإبل» (١).

ص: ١٣٠

وأما ما دل على أن فيه الإرسال مطلقاً فهي جملة من الروايات:

كصحيح الكنانى، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال فى حديث: فى رجل وطأ بيض نعام فقدعها وهو محرم، قال (عليه السلام): «قضى فيه على (عليه السلام) أن يرسل الفحل على مثل عدد البيض من الإبل، فما لرح وسلم حتى ينتج كان الإنتاج هدياً بالغ الكعبه»(١).

وصحيحه الآخر عنه مثله، إلا أن فيه زياده قوله (عليه السلام): «ما وطأته أو أوطأته بعيرك أو دابتك وأنت محرم فعليك فداؤه»(٢).

ومرسل الشيخين فى التهذيب والمقنعه: إن رجلاً سأل أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقال له: يا أمير المؤمنين إني خرجت محرماً فوطأت ناقتى بيض نعام فكسرتة هل على كفاره، فقال له: «امض فاسأل ابنى الحسن عنها»، وكان بحيث يسمع كلامه، فتقدم إليه الرجل فسأله، فقال له الحسن (عليه السلام): «يجب عليك أن ترسل فحوله الإبل فى إنائها بعدد ما انكسر من البيض، فما نتج فهو هدى لبيت الله تعالى، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): «يا بنى كيف قلت ذلك، وأنت تعلم أن الإبل ربما أزلقت أو كان فيها ما يزلق»، فقال (عليه السلام): «يا أمير المؤمنين (عليه السلام) والبيض ربما أمرق أو كان فيه ما يمرق»، فتبسم أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال له: «صدقت يا بنى، ثم تلى: (ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)»(٣)»(٤).

وصحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «من أصاب بيض نعام وهو

ص: ١٣١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٦ باب ٢٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٥ باب ٢٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٣- سورة آل عمران: الآية ٣٤

٤- المقنعه: ص ٦٨ س ٣١. التهذيب: ج ٥ ص ٣٥٤ الباب ٢٥ فى الكفاره عن خطأ المحرم ح ١٤٤

محرم فعليه أن يرسل الفحل في مثل عدد البيض من الإبل، فإنه ربما فسد كله وربما خلق كله، وربما صلح بعضه وفسد بعضه، فما نتجت الإبل فهدياً بالغ الكعبه» (١).

وخبّر علي بن أبي حمزه، سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل أصاب بيض نعامة وهو محرم، قال (عليه السلام): «يرسل الفحل في الإبل في عدد البيض»، قلت: فإن البيض يفسد كله ويصلح كله، قال (عليه السلام): «ما نتج من الهدى فهو هدى بالغ الكعبه، وإن لم تنتج فليس عليه شيء، فمن لم يجد إبلا- فعليه لكل بيضه شاه، فإن لم يجد فالصدقه على عشرة مساكين لكل مسكين مد، فإن لم يقدر فصيام ثلاثة أيام» (٢).

وفى روايه ابن شهر آشوب، قال علي (عليه السلام): «عليك بكل بيضه جنين ناقه، أو ضراب ناقه، فلما سئل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن ما قاله علي (عليه السلام)، قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «قد قال علي (عليه السلام) بما سمعت، ولكن هلم إلى الرخصه، عليك بكل بيضه صوم يوم أو إطعام مسكين» (٣).

وهذه الروايه تؤيد ما دل على التخيير بين المثل والطعام والصيام، كما تقدم الكلام فيه في النعامه.

وأما ما دل على الجمع بين الطائفتين، فهي صحيحه على بن جعفر، سأل أخاه (عليه السلام)، عن رجل كسر بيض نعامة، وفي البيض فراخ قد تحرك، فقال (عليه السلام): «عليه لكل فرخ تحرك بعير ينحره في المنحر» (٤).

ص: ١٣٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٤ باب ٢٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٥ باب ٢٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٩ باب ١٧ من أبواب كفارات الصيد سطر ٤

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٦ باب ٢٤ من أبواب كفارات الصيد ح ١

كما أنه استدلل لهذا الجمع بما تقدم من روايتي الحسن (عليه السلام) والصادق (عليه السلام)، حيث إن ظاهرهما كسر البيض المجرد من الفرخ المتحرك.

أقول: هذا الجمع غير ظاهر، إذ صحيحه على لا- تدل على التقييد، فإن الإمام (عليه السلام) أجاب بمثل سؤال السائل، ومن الواضح أن مثل ذلك لا- مفهوم له، فإنه من قبيل مفهوم اللقب، والروايتان في مقام بيان عدم معلوميه الإنتاج، فكما أنه لا يعلم إنتاج البيض بالفرخ الكامل، كذلك لا يعلم إنتاج الإرسال بأولاد كامله، فلا دلاله فيهما على التفصيل فتبقى الطائفتان.

ومن المعلوم أن الجمع العرفي بينهما جواز كلا- الأمرين: إعطاء البكره والإرسال، فإن العرف يرى أن الإرسال هو اللازم وأن البكره الفرد الأفضل، ولعل القول الثاني أراد ما ذكرناه، لا أنه لا يكتفى بالبكره، لأنه بعيد جداً.

وأما القولان الآخرا فشدوذهما وضعف سند دليلهما غالباً يوجب عدم الاهتمام بشأتهما، وإن كان يستدل لأولهما بما في الرضوى، قال (عليه السلام): «فإن أكلت بيض النعامه فعليك دم شاه، وكذلك إذا وطأتها، فإن وطأتها وكان فيها فرخ يتحرك فعليك أن ترسل فحوله من البدن على عددها من الإناث قدر عدد البيض فما نتج منها فهو هدى لبيت الله تعالى» (1).

وخبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «في بيضه النعامه شاه، فإن لم

ص: ١٣٣

١- المستدرک: ج ٢ ص ١٣٠ الباب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

يجد فصيام ثلاثة أيام، فمن لم يستطع فكفارته إطعام عشرة مساكين إذا أصابه وهو محرم»^(١).

فإن الجمع بنى هاتين الروایتين وصحيحه الحذاء، وبين مطلقات الإرسال ينتج ما ذكره الصدوقان بقريته خبر محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «وإذا أصاب المحرم بيض نعام ذبح عن كل بيضه شاه بقدر عدد البيض، فإن لم يجد شاه فعله صيام ثلاثة أيام، فإن لم يقدر فإطعام عشرة مساكين، وإذا وطأ بيض نعام فقدغها وهو محرم وفيها أفراخ تتحرك فعليه أن يرسل فحوله من البدن على الإنثا بقدر عدد البيض، فما لقح وسلم حتى ينتج فهو هدى لبيت الله الحرام، فإن لم ينتج فليس عليه شيء»^(٢).

أما القول الرابع: فلا دليل عليه إلا بتكلف، وكأنه فهم أن ما ذكره في المقنع هو مضمون الروايات.

وفي الدعائم، خبر عن علي (عليه السلام) ^(٣)، فصلّ تفصيلاً لم يفت به أحد.

وكيف كان، فالمعتمد هو ما رجحناه، والله سبحانه العالم.

ص: ١٣٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٥ باب ٢٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الفقيه: ج ٢ ص ٢٣٤ في ما يجب على المحرم في أنواع ما يصيب سطر ٨

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٧

(مسألة ٩): لو عجز عن الإرسال وجبت البكرة، لما تقدم من التخيير بينهما، مع أنها أفضل الفردين، فإذا لم يقدر على المفضل لزم الأفضل، لأنه فرد ولا تصل النوبة إلى غيرها.

فإن عجز عنها أيضاً فعن كل بيضه شاه بلا إشكال ولا خلاف، ونسبه إلى المشهور كل من المستند والجواهر، وعن المدارك ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، وذلك لخبر أبي حمزة المتقدم المجبور بعمل الأصحاب.

ولو عجز عن الشاه أطعم عشره مساكين، ولو عجز صام ثلاثة أيام على المشهور، للخبر المذكور، خلافاً للصدوق حيث جعل على من لم يجد الشاه صيام ثلاثة أيام، فإن لم يقدر أطعم عشره، وذلك لخبري أبي بصير وابن الفضيل، ولعل المقنع المفتى بذلك أخذه من الروايتين أو من غيرهما، فالمعروف أنه متون الأخبار، وخلافاً لابن زهره فإن المحكى عنه أنه لم يذكر الإطعام أصلاً.

والظاهر لزوم القول بالتخيير بين الشاه والإطعام والصيام على ما ذكرناه سابقاً، لظهور الآية في التخيير، وحمل الروايات الدالة على الترتيب على الفضل، بقربنه الصحيحه المروي عن الصادق (عليه السلام) المتقدمه، أولى من حمل الروايات على ظاهرها، وجعل الصحيحه مخصصه _ كما سبق الكلام في ذلك _ لكن لم أجد هنا من قال بذلك، بل مقتضى ما ذكرناه أن التخيير جار بين الإرسال والإطعام والصيام.

ويؤيده ما تقدم من روايه ابن شهر آشوب، وإن كان ما فيها من صيام يوم أو إطعام مسكين غير معمول به أصلاً(١).

ثم إنه قد تقدم أن لمن وجب عليه الإطعام إعطاء كل مسكين مداً أو إطعامهم

ص: ١٣٥

طعاماً متوسطاً أو إعطاء المال لأن يطعموا، إلى آخر ما ذكرناه هناك.

ثم لا فرق بين وطئ الإنسان نفسه البيض، أو وطئ دابته أو سيارته أو ما أشبهه، للإطلاق والمناط، كما لا فرق بين العلم بصحة البيض وعدم العلم بصحتها.

أما إذا علم بفسادها أو بأن الفرخ ميت فيها لم يجب عليه شيء، كما صرح به الجواهر وغيره، وذلك لأصالة العدم بعد انصراف الأدله إلى ما ذكرناه.

ولو كسر البيض فخرج منها فرخ فعاش فلا شيء عليه، لانصراف دليل الكفاره عنه.

ولو لم يعلم أن البيض للنعامه أم لا، فإذا احتمل أنها لغير ذى الكفاره كالأفعى، فإن الظاهر أنه كما يجوز قتله يجوز كسر بيضه، وكذلك ما أشبهها، فلا شيء عليه بعد الفحص إن أمكن للأصل.

وإذا تردد بين حيوانين فى كليهما كفاره، ففيه احتمالان، وجوب الكفارتين للعلم الإجمالى، وإحداهما فقط، لدليل «لا ضرر»، فيقرع بين إعطاء إحداهما.

ويشترط أن تكون الفحوله المرسله كافيه لتسفيد عدد الأنتى الذى هو بعدد البيضه، وكذا يشترط رؤيه السفاد أو العلم به، وأن تكون الأنتى قابله للحمل، كل ذلك للانصراف، وصرح ببعضها المدارك والجواهر وغيرهما.

ولو ولدت الأنتى توأمًا فهل اللازم كلاهما للإطلاق، أو أحدهما فقط للانصراف، احتمالان، والأول أحوط، والثانى مقتضى الأصل.

والإطعام للمساكين هو المنصرف من النص والفتوى، وبهما تفسر الآيه الكريمه، فالقول بأنه يصرف فى مصالح الكعبه، كما عن المسالك ونسبه إلى ظاهر الأخبار والفتاوى محل نظر، ولا يشترط فى الشاه الكمال كما تقدم فى البدنه.

والظاهر أن البقره لا- تكفى عن الشاه، إذ لا- دليل على ذلك، وإن احتمل لأنه أحسن للفقراء، لكن فيه إنه لا- دليل على أن الأحسن جائز فى المقام، وإلا فإعطاء اللباس للفقير أحسن من إشباع بطنه.

ص: ١٣٧

(مسألة ١٠): في كسر بيض القطاه يتخير بين الإرسال وبين بكره من الغنم، فحال البيض هنا بالنسبة إلى الغنم حال البيض في النعامه بالنسبة إلى الإبل، وذلك لورود الأخبار هنا كما هناك.

ففي صحيح سليمان بن خالد، ومنصور بن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قالوا: سألتناه عن محرم وطأ بيض القطاه فشدخه، فقال (عليه السلام): «يرسل الفحل في مثل عده البيض من الغنم كما يرسل الفحل في عده البيض من الإبل» (١).

وفي روايه ابن رباط المرسله، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن بيض القطاه، قال: «يصنع فيه في الغنم، كما يصنع في بيض النعام في الإبل» (٢).

وفي روايه سليمان بن خالد، عنه (عليه السلام) قال: «في كتاب علي (عليه السلام) في بيض القطاه كفاره مثل ما في بيض النعام» (٣).

وفي خبر محمد بن الفضل المتقدم: «فإن وطأ بيض قطاه فشدخه فعليه أن يرسل فحوله من الغنم على عددها من الإناث بقدر عدد البيض فما سلم فهو هدى لبيت الله الحرام» (٤).

ومثلها ما عن المقنع.

فإن الجمع بين هذه الروايات الداله على الإرسال، وبين صحيح سليمان

ص: ١٣٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٨ باب ٢٥ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٨ باب ٢٥ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٨ باب ٢٥ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٤- الفقيه: ج ٢ ص ٢٣٤ باب ١١٩ ما يجب على المحرم في أنواع ما يصيب من الصيد

ابن خالد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «في كتاب علي (عليه السلام): في بيض القطاه بكاره من الغنم إذا أصابها المحرم مثل ما في بيض النعام بكاره من الإبل إذا أصابه المحرم»^(١)، التخيير الذي ذكرناه.

والمراد بالبكاره الصغيره، ومن المعلوم أن الكبير مجز بطريق أولى، هذا بالإضافة إلى أن التخيير هو مقتضى تشبيه المقام ببيض النعامه حيث قد عرفت أن هناك التخيير.

أما مضمرة سليمان بن خالد، عن رجل وطأ بيض قطاه فشدخه، قال (عليه السلام): «يرسل الفحل في عدد البيض من الغنم، كما يرسل الفحل في عدد البيض من الإبل، ومن أصاب بيضه فعليه مخاض من الغنم»^(٢)، فإن صدره مثل الروايات السابقه، وذيله مجمل هل المراد بيضه مجهوله، أو بيضه واحده من القطاه مقابل بيوض كثيره، أو بيضه واحده من النعامه ومن القطاه، أو غير ذلك، فلا يمكن العمل به.

وبما ذكرناه تبين أن سائر الأقوال في المسائل وإن كان بعضها مشهوراً خلاف الصنائه.

أما ما ذهب إليه علي بن بابويه من أن الإرسال فيما إذا تحرك الفرخ، وأن الإرسال يكون في المعز، فكأنه استند إلى الرضوى (عليه السلام) قال: «في بيض القطاه إذا أصبته قيمته، فإن وطأته وفيها فراخ يتحرك فعليك أن ترسل الذكران في المعز على عددها من الإناث على قدر عدد البيض، فما نتج كان هدياً لبيت الله»^(٣)، لكن ضعف سنده يوجب عدم العمل به.

ص: ١٣٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٧ باب ٢٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٨ باب ٢٥ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٣٠ الباب ١٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

نعم قد تقدم أنه لا فرق بين المعز والضأن في المقام، لأن الدليل أو المناط يشملهما، كما أنه لا فرق بين كل أقسامهما، كما سبق في مسأله النعام، ويأتي في المقام فروع مسأله بيض النعام.

أما إذا خرج النعام أو القطاه عن القشر وأخذ الفرخ يدرج كان بحكم الكبير منهما، كما تقدم في أنه لا فرق في كل واحد من الصيد والفداء بين الكبير والصغير.

ولو كان بعض الفرخ خارجاً فوطأه، فالظاهر أنه بحكم الفرخ، لانصراف البيض إلى غير المفقوس، وسيأتي بعض أحكام الفرخ.

ولو اشتبه فرضاً أنه بيض نعام أو قطاه يأتي في كفارته الاحتمالين السابقان، من الجمع بين الكفارتين ومن كفايه إحداهما بالقرعه.

ص: ١٤٠

(مسأله ١١): المشهور أنه إذا عجز من الفداء بالإرسال والبكره من الغنم أطعم عن كل بيضه عشره مساكين، ومع العجز عنه صام ثلاثه أيام، وذلك لأن في بعض الروايات السابقه تشبيه بيض القطاه ببيض النعام، بضميمه ما تقدم في بيض النعام من عشره مساكين وصيام ثلاثه أيام.

ثم إنه ألحق غير واحد ببيض القطاه بيض الحجل والدراج، واستدلوا لذلك بالمشابهه، بتقريب أن الآيه دلت على أن الجزاء بالمثل، إذ لا خصوصيه للقطاه، وحيث ثبت أن في بيض القطاه فديه خاصه ثبت تلك في بيضهما للمشابهه.

أقول: هذا لا بأس به لفهم العرف من اللفظ أو المناط على شرط أن لا يكون بيضهما ملحقاً ببيض الحمام، لصدق الحمام عليها أو وجود مناطه فيهما، وسيأتى تفصيل الكلام في ذلك هناك إن شاء الله تعالى.

(مسألة ١٢): فى قتل المحرم فى الحل للحمام شاه كما هو المشهور، بل عن الخلاف والتذكرة والمنتهى الإجماع عليه، والظاهر أن كل أشباه الحمام من الطير حكمه ذلك، بل وكذا سائر أقسام الطير الأكبر من الحمام إلى قدر الطبى.

ثم اختلفوا اختلافاً كبيراً فى المراد بالحمام، هل هو المطوق بأى لون كان طوقه، أو الذى يهدر، أو الذى يعب الماء عباً أى يشير به وهو واضح منقاره فيه شرباً مستمراً ولو لفترات كما يشرب الأنعام، فى قبال ما يشربه قطره فقطره كالعصفور، وبعضهم ذهب إلى الجمع بين صفتين أو بين الصفات، أو قسم بأن جعل كل واحد من أقسام الحمام، وقد أكثر الجواهر فى نقل الأقوال، لكن الظاهر عدم الحاجة إلى ذلك لأمرين:

الأول: التبادر الموجود فى أذهان العرف إلى النوع المعروف، وصحة السلب عن غيره، خصوصاً بعد تضارب الأقوال، فكلمة كان داخلاً فى التبادر كان محكوماً بحكمه، وكلمة لم يكن كذلك لم يكن محكوماً بذلك، ولو شك فى قسم كان الأصل عدم كونه محكوماً بذلك الحكم، إلا إذا كان الشك مقروناً بالعلم الإجمالى على ما تقدم من أن فيه احتمالين.

الثانى: إن الحمام وإن ورد ذكره فى أخبار كثيرة، إلا أن الظاهر أن حكم غيره حكم الحمام، فلا فائده مهمه من تحقيق ذلك، فإن أشباه الحمام لها حكم الحمام، كما هو المحكى عن الصدوقين والمدارك والذخيره وفى المستند وغيرهم، ففى صحيحه سليمان: «من أصاب قطاه أو حجله أو دراجه أو نظيرهن فعليه دم»^(١)، والدم منصرف إلى الشاه، بالإضافة إلى ذكر الشاه فى أخبار الحمام الموجب لفهم

ص: ١٤٢

إرادتها من الشاه في الصحيحه، ومثله في الدلاله موثق الكنانى، وخبر الدعائم، وخبر الجواد (عليه السلام)، وصحيحه زواره الآيات.

وكيف كان، فمن الروايات الواردة فى الحمام حسن حريز، عن الصادق (عليه السلام) قال: «المحرم إذا أصاب حمامه ففيها شاه، وإن قتل فراخه ففيه حمل، وإن وطأ البيض فعليه درهم» (١).

وموثق الكنانى، عنه (عليه السلام): «فى الحمام وأشباهها إن قتله المحرم شاه، وإن كان فراخاً فعدلها من الحملان» (٢).

وخبر أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سألته عن محرم قتل حمامه من حمام الحرم خارجاً من الحرم، قال: فقال (عليه السلام): «عليه شاه»، إلى أن قال: قلت: فمن قتله فرخاً من حمام الحرم وهو محرم، قال: «عليه حمل» (٣).

وخبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «فى حمام مكه الطير الأهلئ من غير حمام الحرم، من ذبح طيراً منه وهو غير محرم فعليه أن يتصدق بصدقه أفضل من ثمنه، فإن كان محرماً فشاه عن كل طير» (٤).

وخبره الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً قال: سمعته يقول: «فى حمام مكه الأهلئ غير حمام الحرم، من ذبح طيراً وهو غير محرم فعليه أن يتصدق، وإن كان محرماً شاه عن كل طير» (٥).

وخبره الثالث، عنه (عليه السلام) أيضاً، أنه قال: «فى محرم ذبح طيراً إن عليه

ص: ١٤٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٣ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٣ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٤ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٩
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٣ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٥
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٤ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ١٠

دم شاه يهريقه، فإن كان فرخاً فجدى أو حمل صغير من الضأن»(١).

وخبر سليمان بن خالد، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أغلق بابه على طائر، فقال: «إن كان أغلق الباب بعد ما أحرم فعليه شاه، وأن عليه لكل طائر شاه، ولكل فرخ حملا، وإن لم يكن تحرك فدرهم، وللبيض نصف درهم»(٢).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وفى الحمامه وأشباهاها من الطير شاه»، وقال (عليه السلام): «فى فراخها فى كل فرخ حمل»(٣).

وفى الخبر المروى عن الإمام الجواد (عليه السلام): «إن المحرم إذا قتل صيداً فى الحل وكان الصيد من ذوات الطير، وكان الطير من كبارها فعليه شاه، وإن أصابه فى الحرم فعليه الحرام مضاعفاً، وإذا قتل فرخاً فعليه حمل فطم من اللبن، وإذا قتله فى الحرم فعليه الحمل وقيمه الفرخ»(٤).

وصحيحه زراره: «إن أصاب المحرم فى الحرم حمامه إلى أن يبلغ الطبى، عليه دم يهريقه ويتصدق بمثل ثمنه»(٥).

وجمله من هذه الأخبار أمثال صحيحه سليمان وموثقه الكنانى وخبرى الدعائم والجواد (عليه السلام) وصحيحه زراره، تشمل سائر أشباه الحمام.

نعم قال فى الشرائع: فى كل واحد من القطا والحجل والدراج حمل قد فطم ورعى(٦)، وفى الجواهر بلا- خلاف أجده فيه، لكن فى المستند وسوس فى

ص: ١٤٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٤ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٦
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٥ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ١١
- ٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٨ سطر ١٦
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٧ باب ٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٤
- ٦- الشرائع: ص ٢١٥ فى الكفاره

ثبوت عدم الخلاف فى الحجى والدراج، قال: فإن ثبت الإجماع وإلا فحكمهما حكم مطلق الطير(١).

أقول: الظاهر أن التفصیل بین الثلاثة و بین سائر الطيور التى هى تشبه الحمام لا وجه له، بعد ما تقدم أن ما ذكرناه من الشاه تشمل الكبير والصغير.

أما ما فى صحيح سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وجدنا فى كتاب على (عليه السلام) فى القطاه إذا أصابها المحرم حمل قد فطم من اللبن وأكل من الشجر»(٢).

ومثله خبر المفضل بن صالح، عن الصادق (عليه السلام) (٣)، فلا منافاه لها مع الأخبار الداله على أن نظيرات الحمام لها شاه، وإنما تدل على كفايه الشاه الصغيره، وإثبات ذلك لا ينفى جواز الشاه الكبيره، ولا أن غير القطاه له نفس الحكم أيضاً.

ثم الظاهر من صحيح زراره، بل من الآيه المباركه، أن كبار الطير أيضاً محكوم بنفس حكم الحمام، وهما فى الدلاله على إثبات ذلك أقوى من دلاله مفهوم اللقب _ فى الروايات الناصه على أن أشباه الحمام حكمها حكم الحمام _ على عدم الشاه فى الطير الكبير، كما هو واضح.

ص: ١٤٥

١- المستند: ج ٢ ص ٢٩٦ السطر ما قبل الأخير

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٠ باب ٥ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٠ باب ٥ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

(مسألة ١٣): لو قتل المحل في الحرم الحمام، ففيه قولان:

الأول: إنه يجب عليه إعطاء درهم كفاره، وهذا هو المشهور كما نسبه الجواهر إليهم.

الثاني: إعطاء قيمته، سواء كانت أزيد من الدرهم أو أقل أو مساوياً، والظاهر من إطلاق المستند أن هذا هو المشهور^(١)، قال: من قتل في الحرم صيداً وإن كان محلاً- فعليه التصديق بقيمته على الأظهر الموافق للأكثر كما في الذخيره والمدارك، بل بلا خلاف كما في المفاتيح، وباتفاق الأصحاب كما في شرحه، وفي المدارك بل قيل إنه إجماع، ثم ذكر المستند بعض الروايات التي وردت في باب قتل الحمام كما ذكر غيرها.

استدل للقول الأول: بالروايات الناصه على الدرهم، لكن فيه: إن ذلك من باب أنه كان في زمن الروايه قيمه الحمام درهم، بقرينه جمله من الروايات الداله على لزوم إعطاء قيمته، وهذا أظهر عرفاً من روايات الدرهم بعد أن كان بينهما عموم من وجه، وجعل العكس أظهر باعتبار أن الدرهم قيمه شرعيه خلاف المتفاهم عرفاً.

ففي صحيح صفوان: «من أصاب طيراً في الحرم وهو محل فعليه قيمه، درهم يشتري به علفاً لحمام»^(٢).

فإن العرف يرى التصرف في الدرهم بقرينه قيمه، لا العكس، كما أنه إذا قال المولى لعبده: أعط قيمه ما كسرت من آنيه الناس ديناراً، رأى العرف ما

ص: ١٤٦

١- المستند: ج ٢ ص ٣١٩ س ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٦ باب ١٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

ذكرناه لا عكسه، حتى إذا تبين أن المولى اشتبه في قيمه وأنها دينار ونصف، رأى العرف لزوم أن يعطى العبد ديناراً ونصفاً.

وخبر محمد بن الفضل، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن رجل قتل حمامه من حمام الحرم وهو محرم، قال (عليه السلام): «عليه قيمتها وهو درهم يتصدق به، أو يشتري به طعاماً لحمام الحرم، وإن قتلها وهو محرم في الحرم فعليه شاه وقيمه الحمامه» (١).

وصحيحه منصور بن حازم، قال: حدثني صاحب لنا ثقه، قال: كنت أمشي في بعض طرق مكة فلقيني إنسان فقال: اذبح لنا هذين الطيرين فذبحتهما ناسياً وأنا حلال، ثم سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، قال: «عليك الثمن» (٢).

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في حمام مكة من ذبح منه طيراً وهو غير محرم، فعليه أن يتصدق بصدقه أفضل من ثمنه» (٣). وهذا محمول على الاستحباب بلا إشكال، جمعاً بين الأدلة.

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل أغلق باب بيت على طير من حمام الحرم فمات، فقال (عليه السلام): «يتصدق بدرهم، أو يطعم به حمام الحرم» (٤).

وخبر حماد بن عثمان، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أصاب طيرين واحداً من حمام الحرم، والآخر من غير حمام الحرم، قال (عليه السلام): «يشتري

ص: ١٤٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٦ باب ١٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٦
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٧ باب ١٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٨
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٣ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٧ باب ١٦ من أبواب كفارات الصيد ح ١

بقيمه الذى من حمام الحرم قمحاً فيطعمه حمام الحرم ويتصدق بجزء الآخر»(١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام): سألته عن رجل أهدى له حمام أهلى جىء به وهو فى الحرم، فقال: «إن أصاب منه شيئاً فليتصدق بثمنه نحواً مما كان يسوى فى قيمه»(٢).

ورواه فى محكى الفقيه: «فليتصدق مكانه بنحو من ثمنه»(٣).

وصحيح صفوان، عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام): «من أصاب طيراً فى الحرم وهو محل فعليه القيمة، درهم يشتري به علفاً لحمام الحرم»(٤).

وصحيح محمد بن مسلم، سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أهدى له حمام أهلى وجىء به وهو فى الحرم ومحل، قال (عليه السلام): «إن هو أصاب منه شيئاً فليتصدق مكانه بنحو من ثمنه»(٥).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، سألته عن رجل أهدى له حمام أهلى وهو فى الحرم، فقال (عليه السلام): «إن أصاب منه شيئاً فليتصدق مكانه من ثمنه نحواً مما كان يسوى فى قيمه»(٦).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً، سأله عن طائر أهلى أدخل الحرم حياً، فقال: «لا يمس، إن الله تعالى يقول: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا)»(٧).

ص: ١٤٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٤ باب ٢٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٠ باب ١٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٣- الفقيه: ج ٢ ص ١٦٨ باب ٦٥ من أبواب تحريم صيد الحرم ح ١١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٣ باب ٢٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٩ باب ١٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٠ باب ١٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٧- سورة آل عمران: الآية ٩٧

وفى الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، إنه قال: «إذا أصاب الحلال صيداً فى الحرم فعليه قيمته»^(١).

إلى غيرها من الروايات.

ثم إنه لا يستشكل فى المقام بأنه إذا كان الحمام أهلياً لم يكن بأس فى صيده وذبحه وما أشبهه، لأن الصيد خاص بالوحشى كما تقدم فى محرمات الإحرام.

لأنه يقال: قد سبق فى المسألة السابعه من فصل محرمات الإحرام أن الميزان هو الممتنع بالأصالة، وإن صار أهلياً، والحمام ممتنع بالأصالة كما هو واضح، ولا ينقض ذلك بالدجاج لورود النص فى حليته.

ثم الظاهر أن حكم سائر الطيور الأ-كبر من الحمام والمشابه للحمام حكم الحمام فى ما ذكر من قتله فى الحرم للمحل، وكذا بالنسبه إلى قتل المحرم له فى الحل، أو فى الحرم، للمناط المستفاد من الروايات المتقدمه فى وحده أحكام جميعها، إذ لا يرى العرف فرقاً بين حكم الحمام، قتله محرم أو محل، فى الحل أو الحرم، وبين حكم سائر مثل الحمام إلى الطبى، بعد ورود الروايات التى سبقت فى المسألة السابقه.

نعم من يرى الفرق بين الحمام وغيره لا بد له من التماس دليل آخر.

ص: ١٤٩

١- الدعائم: ج ١ ص ٣١١ فى ذكره دخول الحرم والعمل فيه

(مسأله ۱۴): إذا قتل المحرم في الحل فرخ الحمام، فالمشهور أن عليه حملاً، وقال في محكى المدارك: إن عليه حملاً أو جدياً، وهذا هو الظاهر وإن قال في الجواهر: إنى لم أجد له موافقاً، إلا أن المستند وهو قبل الجواهر وافق السيد، وهو الظاهر من عنوان الوسائل للباب، وذلك لأمرين:

الأول: ما تقدم من عدم الفرق بين الضأن والمعز، وقد تقدم من نفس الجواهر دعوى عدم الفرق، فإذا كان لا فرق بين الشاه والمعز في ما فيه الشاه المذكوره في النص، لأجل المناط ونحوه، كذلك كان الأمر فيما فيه الحمل.

الثاني: إنه جواز كليهما هو مقتضى الجمع بين صحيح حريز وخبر أبى بصير وخبر الكنانى وغيرها، وبين صحيح ابن سنان، قال (عليه السلام): «فإن كان فرخاً فجدى أو حمل صغير من الضأن» (۱).

ثم إنك حيث عرفت سابقاً عدم الفرق لا في الصيد ولا في الفداء بين الكبير والصغير مما يسمى باسم الفداء وباسم الصيد، كان اللامزم صحه الحمل في كبير الحمام، وصحه الشاه في الفرخ، ولم أجد من تعرض لعدم الصحه في أى من المقامين، وكأن الروايات والفتاوى إنما خص الحمل بالمقام لأجل قوه المشابهه، حيث قال سبحانه: (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) (۲)، وإلا فلا خصوصيه كما عرفت.

ثم إن المحكى عن أبناء بابويه وحمزه والبراج والفاضل وصف الحمل بأن يكون فطم ورعى الشجر، ولعله لعدم صدق الحمل بدون ذلك، أو لوروده في

ص: ۱۵۰

۱- الوسائل: ج ۹ ص ۱۹۴ باب ۹ من أبواب كفارات الصيد ح ۶

۲- سورة المائده: الآيه ۹۵

أخبار قتل القطاه كما تقدم، بعد فهم عدم الخصوصية، وفي كلا الأمرين نظر، إذ الصدق لا يتوقف على ذلك، وما في أخبار القطاه لا بد أن يحمل على الفضل، بقرينه إطلاقات الشاه والدم والمثل في الآية الكريمة التي تقيدها بالحمل الفطيم أصعب من حمل الفطيم على الفضيله.

أما رعى الشجر في أخبار القطاه، فلا شك أنه من باب المثل، لوضوح أن أكله الشعير ونحوه كاف حتى على القول بلزوم فطمه، ولذا أطلق كثير من الفقهاء الحمل، هذا كله فيما إذا كان فرخ الحمام.

أما فرخ غيره فالظاهر أن حكمه ذلك أيضاً ما بين الحمام إلى ما فوق _ لا في الطير الأصغر من الحمام، فإنه سيأتي حكمه _ وذلك لظهور وحده الحكم في صغيرها كوحده الحكم في كبيرها.

وقد تقدم أن الحمام وما أشبهه، وما كان أكبر منه كلها في صيدها الشاه، فكما كان الحمام في الروايات مثلاً، حسب ما يفهم من بعض الروايات التي ذكرت (نظيرها) أو (إلى الطيبي) كذلك يكون (فرخ الحمام) مثلاً، ولذا كان المحكى عن المفيد والمرضى وحده الحكم في فرخ الحمامه وشبهها.

ثم إنه لا- ينبغي الإشكال في كفايه الحمل في قتل المحرم فرخ الحمامه في الحل، كما هو عنوان المسألة، ولكن من القريب أن يكون الحمل واجباً تخييرياً بينه وبين نصف درهم، وذلك لإطلاق صحيحه حفص، عن الصادق (عليه السلام) قال: «في قيمه الحمامه درهم، وفي الفرخ نصف درهم، وفي البيض ربع درهم»^(١).

ص: ١٥١

وصحيحه ابن الحجاج، عنه (عليه السلام) قال: «فى الحمامه درهم، وفى الفرخ نصف درهم، وفى البيض ربع درهم»^(١).

وقد أفتى المفيد والمرضى وسلاّر أن فى فرخ الحمامه نصف درهم، فإذا جمع بين هاتين الصحيحتين، وبين ما دل على أن فى فرخ الحمام حمل، كان مقتضى القاعده التخيير، ولا بعد فى ذلك، كما لا بعد فى كون الدرهم للحمامه، إذ قيمه الشاه كانت فى تلك الأزمنه درهماً، كما يدل عليه خبر عروه البارقي، فكان الشارع اكتفى فى الفداء بعين الشاه أو قيمتها.

أما ما صنعه الجواهر تبعاً لغيره، وتبعه غيره، من حمل الصحيحتين على الذى يصيد وهو فى الحرم حال كونه محلاً، بشهاده ابن الحجاج، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن فرخين مسرولين ذبحتهما وأنا بمكه، فقال لى: «لم ذبحتهما»، قلت: جاءتنى بهما جاربه من أهل مكه فسألتنى أن أذبحهما، فظننت أنى بالكوفه ولم أذكر الحرم، فقال: «عليك قيمتها» قلت: كم قيمتها، قال: «درهم وهو خير منهما»^(٢).

فلا يخفى ما فيه، إذ لا دلالة فى الصحيحه على الخصوصيه، فما المانع على وحده الدرهم فى كل من المحرم فى الحل، والمحل فى الحرم.

وكيف كان، فلا إشكال عند المشهور فى أن المحل فى الحرم إذا ذبح الفرخ عليه نصف درهم، وذلك للصحيحه المتقدمه، لكن ربما يناقش فيه بأن نصف الدرهم من باب القيمه، لا أن له خصوصيه، وقد تقدم عدم تسليم

ص: ١٥٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٦ باب ١٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٦ باب ١٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٧

القيمه الشرعيه كما ذكره بعض، وعليه فالاحتياط في مراعاة القيمه في كل زمان لا ينبغي تركه.

ويؤيده ما سيأتي في المسأله التاليه من أن صيد المحرم في الحرم يوجب الشاه أو القيمه خصوصاً ما في صحيح الحلبي حيث قال (عليه السلام): «درهم أو شبهه»^(١) في تقديره لثمن الحمامه، وفي خبر محمد: «شاه وقيمه الحمامه»^(٢)، إلى غيرهما من الروايات، والله العالم.

ص: ١٥٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٦ باب ١٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

(مسألة ١٥): لو صاد المحرم طيراً وما هو أكبر عنه، كبيراً كان أو فرخاً، وكان في الحرم، فعليه الأمان، أى الشاه أو الحمل، والدرهم أو نصفه على المشهور، بل عن شرح الجمل للقاضى الإجماع عليه، وعلى ما ذكرناه من الاحتياط يكون عوض الدرهم أو نصفه القيمه، ويدل على الحكم بالإضافة إلى قاعده تعدد المسبب بتعدد السبب، حيث اجتمعت الحرمتان (الإحرام والحرم) جملة من الروايات:

كصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن قتل المحرم حمامه في الحرم فعليه شاه وثمان الحمامه درهم أو شبهه يتصدق به أو يطعمه حمام الحرم»^(١).

وخبر محمد بن الفضل، عن الصادق (عليه السلام): «وإن قتلها وهو محرم في الحرم فعليه شاه وقيمه الحمامه»^(٢).

وصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «إذا أصاب المحرم في الحرم حمامه إلى أن يبلغ الظبي فعليه دم يهريقه ويتصدق بمثل ثمنه، وإن أصاب منه وهو حلال فعليه أن يتصدق بمثل ثمنه»^(٣).

وخبر أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام)، عن رجل قتل طيراً من طيور الحرم وهو محرم في الحرم، فقال (عليه السلام): «عليه شاه وقيمه الحمامه درهم يعلف به حمام الحرم، وإن كان فرخاً فعليه حمل وقيمه الفرخ نصف درهم يعلف به حمام الحرم»^(٤).

ص: ١٥٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

وموثقه أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام) أيضاً، سأله عن محرم قتل حمامه من حمام الحرم خارجاً من الحرم، قال: «عليه شاه»، قلت: فإن قتلها فى جوف الحرم، قال (عليه السلام): «عليه شاه وقيمه الحمامه»، قلت: فإن قتلها فى الحرم وهو حلال، قال: «عليه شاه»^(١)، الحديث.

وهذا هو المراد بالمضاعفه فى الصحيح المروى عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن أصبت الصيد وأنت حرام فى الحرم، فالفداء مضاعف عليك، وإن أصبته وأنت حرام فى الحل فقيمه واحده، وإن أصبته وأنت حلال فى الحرم فإنما عليك فداء واحد»^(٢).

وقوله (عليه السلام) فى الموثق: «وإن أصبته وأنت محرم فى الحرم فعليك الفداء مضاعفا»^(٣).

وذلك أولاً: لأنه الظاهر من الروايتين، وليس مجازاً، إذ المراد مضاعفه أصل الكفاره لا خصوصياتها.

وثانياً: إن الروايات السابقه قرينه عليه، ويؤيده الرضوى فإنه ذكر مره المضاعفه وذكر مره الفداء والقيمه فى نسختين منه، قال (عليه السلام): «فإن أصبته وأنت محرم فى الحرم فعليك دم وقيمه الطير درهم»^(٤).

وفى نسخه أخرى، قال (عليه السلام): «ومتى أصبته وأنت حرام فى الحرم فالفداء عليك مضاعف»^(٥).

ص: ١٥٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤١ باب ٤٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٧ باب ٣١ من أبواب كفارات الصيد ح ٥
- ٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٣١ الباب ٣١ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٣١ الباب ٣١ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

ومنه يتبين أن قول الإسكافي بتضاعف الفداء لا وجه له.

كما أن بما تقدم ظهر أن قول المرتضى بوجوب الفداء والقيمة مضاعفه، وقول العماني بوجوب الشاه خاصة، لا وجه لهما.

وإن استدل للأول: بأن الواجب إعطاء قيمه كفاره وقيمته للمالك.

وللثاني: بإطلاق الآيه والروايه بوجوب المثل والشاه.

إذ يرد على الأول: إن ظاهر المرتضى قيمته كفاره.

وعلى الثاني: إن المطلق لا بد وأن يقيد بالأدله الخاصه كسائر المطلقات.

ص: ١٥٦

(مسألة ١٦): الظاهر أنه لو قتل المحرم فى الحرم الصيد كان جزاؤه مضاعفاً، لانتهاكه حرمة الإحرام وحرمة الحرم، سواء كانت الكفاره فديه أو قيمه، كما أن الظاهر أن هذا الحكم يسرى إلى كل كفاره كان صوماً أو إطعاماً، والكلية المذكوره قال بها ابن إدريس، وقال: إن ناقدى أصحابنا أطلق القول بالتضعيف.

نعم العلامه فى المختلف نقل عن الشيخ فى المبسوط والنهايه والتهذيب أنه استثنى ما إذا وصلت الفديه إلى البدنه فلا تتضاعف، وبه قال المحقق، أما وجه الإطلاق فهو جمله روايات وقد تقدمت جمله منها فى مسأله الحمام، وبهذه المناسبه ذكر الحدائق والجواهر المسأله هنا، وإلا كان محلها مكانا آخر.

كما أنه يدل على الإطلاق جمله من الروايات:

مثل المروى عن الإمام الجواد (عليه السلام) فى قصه يحيى بن الأكرم، فانه بعد أن ذكر حكم ذوات الطير، وأنه إن قتله المحرم فى الحرم فعليه الجزاء المضاعف، قال (عليه السلام): «وإن كان من الوحش، وكان حمار وحش فعليه بقره، وإن كان نعامه فعليه بدنه، وإن كان ظيباً فعليه شاه، وإن كان قتل من ذلك فى الحرم فعليه الجزاء مضاعفاً هدياً بالغ الكعبه» (١).

وروايه المفيد فى المقنعه، قال (عليه السلام): «المحرم لا يأكل من الصيد وإن صاده الحلال، وعلى المحرم فى صيده فى الحل فداء وعليه فى الحرم قيمه مضاعفه» (٢)، الحديث.

ص: ١٥٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٧ باب ٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- المقنعه: ص ٧٠ سطر ٣٤

والمراد من القيمة الفداء بقريته الصدر، إلى غيرهما من الروايات، والتي منها ما رواه معاوية بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: في محرم اصطاد طيراً في الحرم فضرب به الأرض فقتله، قال: «عليه ثلاث قيمات، قيمه لإحرامه، وقيمه للحرم، وقيمه لاستصغاره إياه»^(١).

هذا بالإضافة إلى أن تعدد السبب يوجب تعدد المسبب، والأصل عدم التداخل.

أما من استثنى البدنه، فقد استدلل له بخبر حسن بن علي بن فضال، عن رجل سماه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الصيد مضاعفه ما بينه وبين بدنه فليس عليه التضعيف»^(٢).

وروايه الكافي، عن حسن بن علي، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إنما يكون الجزاء مضاعفاً فيما دون البدنه حتى يبلغ البدنه، فإذا بلغ البدنه فلا تضاعف لأنه أعظم ما يكون، قال الله عز وجل: (وَمَنْ يُعْظَمِ اللَّهَ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ)»^(٣) «(٤)».

وهاتان الروايتان تقيدان المطلقات، والتي منها حسنه معاوية، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «وإن أصبته وأنت حرام في الحرم فعليك الفداء مضاعفاً»^(٥).

وحيث إن روايه الكافي حجه، كان لا بد من الاستثناء، وإن كان الأحوط المضاعفه حتى في البدنه، وقد احتاط الجواهر وغيره بالمضاعفه، والله العالم.

ص: ١٥٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٢ باب ٤٥ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٣ باب ٤٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٢
- ٣- سوره الحج: الآيه ٣٢
- ٤- الكافي: ج ٤ ص ٣٩٥ ح ٥
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٧ باب ٣١ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

(مسألة ١٧): في كسر بيض الحمام اختلفت الروايات والفتاوى، أما الروايات فهي طوائف:

الأولى: ما أطلق أن فيه ربع درهم، كصحيح حفص، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الحمامه درهم، وفي الفرخ نصف درهم، وفي البيض ربع درهم»^(١).

ومثله صحيح ابن الحجاج.

وإطلاقهما من حيث الإحرام والحرم، وتحرك الفرخ وعدم تحرك الفرخ.

الثانية: ما أطلق فيه درهم، وهو صحيح حريز، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وإن وطأ المحرم بيضه فكسرها فعليه درهم يتصدق به بمكة ومنى»^(٢).

وإطلاقه من حيث التحرك وعدم التحرك، ومن حيث المحرم كان في الحرم أم لا.

الثالثة: ما دل على أن فيه قيمه البيضه إذا كان في الحرم، مثل ما رواه يزيد بن خليفة، قال: كان في بيتي مكمل فيه بيض من حمام الحرم فذهب غلامى فاكب المكمل وهو لا- يعلم أن فيه بيضاً فكسره فخرجت، إلى أن قال: فلقيت أبا عبد الله (عليه السلام) فأخبرته، فقال (عليه السلام): «عليه ثمن طيرين يطعم به حمام الحرم»^(٣).

وإطلاقه من حيث التحرك وعدمه، ومن حيث إنه كان محرماً أم لا.

الرابعة: ما دل على أن فيه حملاً أو جدياً، كصحيح الحلبي قال: كان حرك الغلام مكتملاً فكسر بيضتين في الحرم فسألت أبا عبد الله (عليه السلام)، فقال

ص: ١٥٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٦ باب ١٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٤ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٧

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٠ باب ٢٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

(عليه السلام): «جديين أو حملين» (١).

وإطلاقه من حيث التحرك وعدمه، ومن حيث إنه كان محرماً أم لا.

الخامسة: ما دل على التفصيل بين التحرك فالشاه، وعدم التحرك فالقيمه، مع كون الكاسر محرماً.

مثل صحيحه على بن جعفر، أنه (عليه السلام) سأل أخاه (عليه السلام) عن رجل كسر بيض الحمام، وفي البيض فراخ قد تحركت، قال (عليه السلام): «عليه أن يتصدق عن كل فرخ قد تحركت بشاه، ويتصدق بلحومها إن كان محرماً، وإن كان الفراخ لم تتحرك تصدق بقيمته ورقاً يشتري به علفاً يطرحه لحمام الحرم» (٢).

وإطلاقه من حيث أن كان محرماً أم لا.

السادسة: ما دل على أن المحرم في الحرم عليه نصف درهم، كخير يونس، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أغلق بابه على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض، قال (عليه السلام): «إن كان أغلق عليها قبل أن يحرم فإن عليه لكل طير درهماً، ولكل فرخ نصف درهم، وللبيض لكل بيضه ربع درهم، فإن كان أغلق عليها بعد ما أحرم، فإن عليه لكل طائر شاه، ولكل فرخ حملاً، وإن لم يتحرك فدرهم والبيض نصف درهم» (٣).

وإطلاقه شامل للتحرك وعدمه، فإن قوله (عليه السلام): «وإن لم يتحرك» ظاهره عدم تحرك الفرخ الخارج من البيض.

وهذه الروايات أقرب وجوه الجمع بينها أنه لو تحرك الفرخ كان عليه الشاه حملاً أو غيره إذا تحقق الإحرام أو الحرم، فإن روايه الحمل وإن

ص: ١٦٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٩ باب ٢٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٤ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٨

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٧ باب ١٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

كانت مطلقه من حيث التحرك، إلا أنها تقيّد بما دل على أن الشاه كفاره البيض في صورته التحرك، وإن لم يتحرك الفرخ فإن كان محرماً في الحرم أو لا فعليه قيمه.

وهذا هو المراد بروايه الثمن وبروايه الدرهم وبروايه القيمه وبروايه نصف الدرهم، فإن القيمه قد تكون درهماً، وقد تكون نصف درهم، وإن كان في الحرم من غير الإحرام فعليه ربع درهم، كما في الروايه السادسه ويحمل عليها الطائفه الأولى، وإن كان الأحوط ربع القيمه.

وبهذا يظهر الإشكال في الأقوال الأخر التي منها قول الشرائع: (على المحرم درهم). حيث إنك قد عرفت أن عليه القيمه درهماً أو أقل أكثر، (لأن ما ذكرناه هو مقتضى الجمع بين الدرهم ونصف الدرهم والقيمه كما وردت في الروايات).

وعلى قوله الآخر حيث قال: (ولو كان محرماً في الحرم لزمه درهم وربع) حيث إنك قد عرفت أن المحرم عليه القيمه فقط، سواء كان في الحرم أم لا (1)، والله سبحانه العالم.

المختار في الجمع بين الروايات:

تحرك الفرخ: شاه، حمل أو غيره.

لم يتحرك: المحرم في الحرم أو لا: القيمه

لم يتحرك: الحرم بدون الإحرام: ربع درهم.

الشرائع:

ص: ١٦١

١- صورته الروايات: ١- محرم: ربع درهم. ٢- محرم: درهم. ٣- حرم: ثمن. ٤- حرم: حمل. ٥- محرم: ألف- تحرك: شاه
ب- لم يتحرك: قيمه. ٦- حرم: ألف- غير محرم: ربع. ب- محرم: نصف

تحرك الفرخ: حمل.

لم يتحرك: محرم خارج الحرم: درهم.

لم يتحرك: محل في الحرم: ربع درهم.

لم يتحرك: محرم في الحرم: درهم وربع.

ثم الظاهر أن غير الحمام من الطيور المشابهة له أو الأكبر منه حال بيضها حال بيضه الحمام، لما يستفاد من روايات (نظيرهن) و(إلى الطيب) من وحده الحكم السارى فى الفرخ والبيض، كما يسرى فى نفس الطير.

ص: ١٤٢

(مسأله ١٨): لا- فرق فى الأحكام التى ذكرناها للحمام وبيضه وفرخه، ولما أشبه الحمام فى الأ-كبر منه، بين الأهلى _ أى المستأنس _ والوحشى، والمملوك وغير المملوك، كل ذلك لإطلاق الأدله، ودلاله بعض الروايات على الحمام المملوك بصوره خاصه، وقد تقدم فى باب حرمة الصيد ما ينفع المقام.

وإذا قتل المحرم أو من فى الحرم الصيد المملوك فعليه ما تقدم، بالإضافة إلى كونه ضامناً لمالكه، لمطلقات أدله الضمان.

كما أن الظاهر أن عليه التعزير إن كان عامداً، لأنه مقتضى التعزير لكل حرام، كما أن عليه الاستغفار والتوبه.

ثم إن الظاهر أنه لو كان الطير من الحرم، تخير فى ثمنه بين اشتراء العلف لحمام الحرم وبين الصدقه، كما ذكره بعض، وإن ذكر آخرون أن عليه اشتراء العلف فقط، وقد نقل الجواهر عن التذكره والمنتهى عدم الخلاف فى اشتراء العلف.

وكيف كان، فيدل على ما ذكرناه من التخيير جمله من الروايات، التى منها ما تقدم من صحيح الحلبى وخبر محمد بن الفضيل، ولا يضر بذلك خبر حماد، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل أصاب طيرين أحدهما من حمام الحرم، والآخر من غير حمام الحرم، قال: «يشترى بقيمه الذى من حمام الحرم قمحا فيطعمه حمام الحرم ويتصدق بجزء الآخر»^(١). فإنه لا يدل إلا على الأفضليه بعد جمعه مع الروايات السابقه.

ولا يشترط أن يكون من حمام المسجد أو مكه، بل يكفى مطلق الحرم، لإطلاق الأدله.

وما فى حسن الحلبى من ذكر لفظ «مكه» فهو من جهه أنها بعض الحرم، كما

ص: ١٦٣

لا يشترط القمح، لإطلاق الأدلة التي لا يقيدتها خبر حماد، لأنه من باب المثال حسب ما يفهم العرف.

أما لو كان الطير من غير الحرم تعين الصدقه بقيمته، بل في الجواهر إن النص والفتوى متطابقان على ذلك.

ثم الظاهر أنه لا فرق بين إطعام المملوك من الطير وغيره، ولا بين كونه حماماً أو غيره، وذلك لإطلاق النص، وما تقدم من وجود مناط الحمام في غيره من الطيور، كما لا فرق بين أن تكون الكفاره لأجل الحمام أو لطير آخر.

نعم لا يطعم سائر أقسام الحيوان المحرم على المحرم أو في الحرم، لأن الأدلة لا تدل على جواز ذلك.

ولو لم يمكن إطعام الطير أو التصدق رجع إلى الآخر.

ولو لم يكن له مال ليفعل ما يجب عليه، فالظاهر كفايه الاستغفار، لا أنه يبقى في ذمته إلى المستقبل، لأن الاستفادة من روايات ذوات الأبدال عدم البقاء في الذمه، بالإضافة إلى انصراف أدله المقام إلى الكفاره في نفس الحج، لا بعد أشهر وسنوات، فتأمل.

والظاهر أنه لو كان حمام الحرم سبباً لأذيه الناس جاز طرده، لما استفاد من روايات باب حرمة الصيد إلا العادي، وقد تقدم بعض رواياته هناك، فراجع. وعليه فلا يطعم مثل هذا الطير.

ثم إن الظاهر أنه لا يجوز أن يجهض الطائر بيضه الموجب لفساده، ولو فعل كان عليه كفاره إفساد البيض لإطلاق الأدلة.

بل يحرم الإجهاض وإن لم يفسد البيض، لما رواه عبد الله بن سنان، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام)، عن قول الله عز وجل: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) (١)؟

ص: ١٦٤

قال: «من دخل الحرم مستنجباً به كان آمناً من سخط الله، ومن دخله من الوحش والطيور كان آمناً من أن يهاج أو يؤذى يخرج من الحرم»^(١).

إلى غيرها من الروايات المشعرة بذلك.

ص: ١٦٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٥ باب ٨٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

(مسألة ١٩): المشهور أن فى العصفور والقبره والصعوه _ وهى عصفور صغير له ذنب طويل يرمح به _ مدّ من طعام، خلافاً للصدوقين، فأوجب لكل طائر عدا النعامه شاه، وللإسكافى فأوجب فى العصفور والقمرى وما جرى مجراهما قيمته، وفى الحرم قيمتين.

استدل المشهور بمرسل صفوان المنجبر بالشهره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «القبره والعصفور إذا قتله المحرم فعليه مد من طعام»^(١).

أما الصدوقان فقد استدلا بصحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «فى محرم ذبح طيراً أن عليه دم شاه يهريقه، فإن كان فرخاً فجدى أو حمل صغير من الضأن»^(٢).

ومثله فى الدلاله الرضوى.

كما استدل الإسكافى بخبر سليمان بن خالد المروى، عن الكافى والشيخ، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) بما فى القمرى والدبسى والسمانى والعصفور والبلبل، قال (عليه السلام): «قيمه، فإن أصابه وهو محرم فقيمتان ليس فيه دم شاه»^(٣).

وفى مكان آخر: (الدنجى) مكان «الدبسى».

أقول: لا يخفى أن المرسل مخصص للصحيح، وحيث إن المرسل حجه صح التخصيص، إلا أن المدارك قدم الصحيح على أصله، أما روايه الكافى فقد ردها الجواهر بقصور السند، لكن حيث إن الرواى له الكافى، فالظاهر جواز العمل به والتخير بين المد والقيمه، واللازم القول بأنه إذا كان محرماً فى الحرم فعليه قيمتان، لأن إطلاق المرسل مقيد بهذا.

ص: ١٦٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٢ باب ٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٤ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

٣- الكافى: ج ٤ ص ٣٩٠ ح ٧

ثم الظاهر أن سائر الطيور الصغیره حالها حال ما ذكرناه من التخيير بين المد والقيمه، فإن المنتهى والتذكره والدروس ألحقوا بالطيور الثلاثه المذكوره ما أشبهها، بل نسبه الأولان إلى أكثر علمائنا، كما نقله الحدائق عنهم، وذلك للمناط فى هذه الثلاثه.

والصعوه، وإن لم تكن مذكوره فى النص، إلا أنها نوع من العصفور، فإنه بعد أن لم يكن فى الصغر من الحمامه شاه بدلاله خبر سليمان وظاهر قول الجواد (عليه السلام): «وكان الطير من كبارها فعليه شاه»، والشاه ليست مثلاً للصغير من الطير، فلا يشملها قوله تعالى: (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) (١) كان المناط والذى ملا كه فهم العرف محكماً.

ومنه يعلم أن فتوى المستند بأن فى غير الثلاثه والقطاه دم شاه، محل نظر، ومما تقدم ظهر أن الحكم عام لفراخ هذه الطيور الأصغر من الحمام، لإطلاق الأدله، ولا يبعد أن يكون حكم البيض هنا القيمه، كما تقدم فى بيض الحمام، لفهم وحده الملاك، فتأمل.

ثم إنه لو شك فى أن الطائر من شبه الحمام أو الأصغر منه، كان الحكم العلم الإجمالى، بناءً على جريانه فى المالىات، لكن قد تقدم الإشكال فى ذلك، وعليه يكون بعد الفحص وبقاء الشك مخيراً بين الكفارتين أو نصفهما.

ص: ١٦٧

(مسأله ٢٠): فى قتل كل واحد من القنفذ والضب واليربوع جدى على المشهور، بل قال فى الجواهر: لا أجد فيه خلافاً بين المتأخرين، خلافاً للحليين، فإنهم أوجبوا فيها حملاً قد فطم ورعى من الشجر، وعن ابن زهره الإجماع عليه (١).

أقول: ولا بأس بالقول بجواز كليهما، لما تقدم من وحده الأمر فيهما، ويدل عليه الآيه المباركه والروايه.

ففى صحيحه مسمع، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى اليربوع والقنفذ والضب إذا أصابه المحرم فعليه جدى، والجدى خير منه، وإنما جعل عليه هذا لكى ينكل عن قتله غيره من الصيد» (٢)، فإن المماثله حاصله بين المذكورات وبين الحمل، كما أن العلتين «الجدى خير» و«إنما جعل» كليهما موجودتان فى الحمل.

وفى الرضوى، قال (عليه السلام): «وفى اليربوع والقنفذ والضب جدى، والجدى خير منه» (٣).

وفى الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وفى الضب جدى، وفى اليربوع جدى، وفى القنفذ جدى» (٤).

أقول: والحمل وإن كان جائزاً، إلا أن الأولى الجدى للروايات والشهره.

ثم إن الجدى ما صدق عليه عرفاً فليس له عمر خاص، بل عن جماعه أنه جدى من حين الولاده، وإن قال آخرون باعتبار عمر خاص فيه، ولا بأس بالأكبر من الجدى، لوضوح أنه من باب أقل الواجب، كما تقدم مثله فى الحمل،

ص: ١٦٨

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٤٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩١ باب ٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

٣- فقه الرضا: ص ٢٩ س ٢٦

٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٨ فى ذكر جزاء الصيد يصيبه المحرم سطر ١٥

والظاهر أن أشباه الثلاثة لها حكمها فى الجدى، كما عن السيد والشيخين وبنى إدريس وحمزه وسعيد والمحقق الثانى وغيرهم، ومال إليه الرياض، وذلك للمماثلة فى الآيه المباركه والعتين فى الروايه، فالقطه وابن عرس وما أشبه لها حكم الثلاثة.

أما ابن آوى فالظاهر أنه من قبيل الأرنب والثعلب.

ثم إنه لو لم يجد الكفاره فهل لها بدل أم لا، احتمالان، من المناط فى سائر ما له بدل، ومن الأصل، والأول أحوط، وإن كان الثانى أقرب.

ص: ١٦٩

(مسأله ٢١): فى قتل العظايه، وهى من كبار الوزغ، كف من الطعام، كما أفتى بذلك الصدوق والشيخ والمختلف والدروس وآخرون، لصحيحه ابن عمار: محرم قتل عظايه، قال (عليه السلام): «كف من طعام»^(١).

ودلالتها كسندها لا غبار عليها.

أما عدم فتوى الأكثر به، كما فى المستند واختاره هو، فليس بشيء، قال: لقصور الصحيحه عن إفاده الوجوب^(٢).
وفيه: إنه لا قصور لها.

ثم إن صغار الوزغ يلحق بالقنفذ ونحوه على الأحوط، وإن كان من المحتمل أنه لا شيء فيه، لأنه أصغر من القنفذ.

وأما احتمال القيمه، فالظاهر أنه لا وجه له، وإن كان ربما يستدل لذلك بقول الصادق (عليه السلام) فى صحيحه سليمان: «وفى ما سوى ذلك قيمته»^(٣). إذ هو منصرف عن مثل الوزغ الذى لا قيمه له عرفاً، وإن كان فى بعض البلاد الكافره وفى وقت الاضطرار كصنعه دواءً وما أشبه يمكن أن تكون له قيمه.

ص: ١٧٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٢ باب ٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- المستند: ج ٢ ص ٢٩٩ س ٨

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٨١ باب ١ من أبواب كفارات الصيد ح ١

(مسألة ٢٢): فى قتل الجراد فى الإحرام الفداء بكف من طعام أو تمره، مخيراً بينهما، وفاقاً للمحكى عن التهذيب والمبسوط والتحرير والتذكرة والمنتهى والشهيدى وغيرهم.

وذلك للجمع بين صحيح محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن محرم قتل جراده، قال (عليه السلام): «كف من طعام، وإن كان كثيراً فعليه شاه» (١).

وبين صحيح زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى محرم قتل جراده، قال: «يطعم تمره، والتمره خير من جراده» (٢).

وصحيح معاوية، عنه (عليه السلام) أيضاً، قلت: ما تقول فى رجل قتل جراده وهو محرم، قال (عليه السلام): «تمره خير من جراده» (٣).

ومرسل حريز، عنه (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «يطعم تمره، والتمره خير من جراده» (٤).

وقال جمع منهم الغنيه والمراسم والمقنعه والشرائع والنافع والقواعد بتعين الكف من الطعام، وقال آخرون منهم الفقيه والنهائيه والمقنعه والخلاف والمهذب والنزهه والجامع ورساله على بن بابويه والسراىر بتعين التمره، ووجه كليهما ضعيف بعد صحه سند الطرفين، ووجود «جراداً» فى صحيح ابن مسلم فى بعض النسخ لا يضر، بعد كون المراد منه الجنس الشامل للواحد أيضاً.

ثم الظاهر أنه إن قتل جراداً كثيراً عليه دم، للصحيحه، والكثره عرفيه فلا تشمل

ص: ١٧١

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٢ باب ٣٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٢ باب ٣٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٢ باب ٣٧ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٢ باب ٣٧ من أبواب كفارات الصيد ح ١

مثل الاثنتين والثلاثة وما أشبهه، خصوصاً بضميمه ما رواه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن محرم قتل جراداً كثيراً، قال: «كف من طعام، وإن كان أكثر فعليه شاه»^(١).

ولا فرق في الجراد بين ما استقل بالطيران وغيره، ولا بين قتله بنفسه أو ببعيره أو بوسيله أخرى، كما لو أشعل ناراً فسقطت فيها، لإطلاق الدليل.

ثم إنه ربما يقال بأنه لا فرق بين أن يقتلها أو يأكلها أو يفعلهما معاً، وذلك لأن الدليل شامل للقتل، والأكل يلحق به من جهة ما يستفاد من روايات الصيد من حرمة أكله، وقد أفتى بذلك ابن الجنيد، لكن جعل كفارته دمًا، استناداً إلى روايه عروه الحنط، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل أصاب جراده فأكلها، قال: «عليه دم»^(٢).

لكن في الحدائق أن المتأخرين ردوا هذه الروايه من جهة ضعف السند.

أقول: وهو كذلك، فمنتهى الأمر القول باستحباب الدم، هذا ولكن في الحكم في الأكل بدون القتل تردد، وإن كان الاحتياط لحوقه بالقتل.

قال في الجواهر: المتجه إلحاق أكل الجراد بقتلها في التصديق بتمره، خصوصاً بعد قوله: «وتمره خير من جراده»^(٣).

ولو كان الجراد مؤذياً جاز قتله ولا كفاره، لما عرفت في فصل محرمات الإحرام.

ولو أصاب الجراد وأطلقها بدون أذيه لم يكن عليه شيء، وأما إذا أخذها وأعطاهما لغيره فقتلها لم يستبعد أن تكون عليه الكفاره إن كان الفاعل مختاراً، للمناط.

ص: ١٧٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٢ باب ٣٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٢ باب ٣٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٣- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٤٦

أما إذا كان آله فلا شك في الكفاره، لأن فعلها فعله، وقد تقدم حرمه الدلاله على الصيد.
ثم إنه قد تقدم أن الحرمه فى قتل الجراد إذا أمكن اجتنابه، وإلا لم يكن حراماً ولا كفاره حينئذ.

ص: ١٧٣

(مسألة ٢٣): حيث تقدم جواز قتل القمل وإلقائه، فالظاهر أن ما ورد من الكفاره فيها محمول على الاستحباب.

ففى صحيح حماد، سأل الصادق (عليه السلام) عن المحرم بين القملة عن جسده فيلقئها، قال (عليه السلام): «يطعم مكانها طعاماً»^(١).

ومثله خبر ابن مسلم، عنه (عليه السلام) أيضاً^(٢).

وصحيح الحسين بن أبى العلاء: «المحرم لا ينزع القملة من جسده، ولا من ثوبه متعمداً، وإن قتل شيئاً من ذلك خطأً فليطعم مكانها طعاماً قبضه بيده»^(٣).

وخبر ابن مسكان، عن الحلبي، قال: حككت رأسى وأنا محرم فوقع منه قملات، فأردت ردهن فنهانى، وقال: «تصدق بكف من طعام»^(٤).

وهذه الأخبار محمولة على الاستحباب، لصحيح ابن عمار، سئل الصادق (عليه السلام) عن المحرم يحك رأسه فيسقط عنه القملة والثنتان، فقال (عليه السلام): «لا شىء عليه ولا يعود»^(٥).

وفى صحيحته الأخرى، عنه (عليه السلام) قال: «لا شىء فى القملة، ولا ينبغى أن يتعمد قتلها»^(٦).

وخبر مره مولى خالد، أنه سأله (عليه السلام) عن المحرم يلقى القملة، فقال

ص: ١٧٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٣
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٤
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٥
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٨ باب ١٥ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٦

(عليه السلام): «ألقوها، أبعدها الله تعالى غير محموده ولا مفقوده» (١).

ورواه أبى الجاورد، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل قتل قمله وهو محرم، قال: «بئس ما صنع»، قال: فما فداؤها، قال (عليه السلام): «لا فداء لها» (٢).

بل وخبر الجعفریات، بسنده إلى على (عليه السلام)، أنه سئل عن محرم قتل قمله، قال: «كل شيء يتصدق به فهو خير منها، التمره خير منها» (٣).

ثم إن المشهور حكموا بأن حكم قتلها حكم إلقائها، خلافاً لما عن الشيخ فى المبسوط، حيث جوز قتلها وأوجب الفداء فى رميها دون قتلها.

ثم إنه إذا جاز قتلها ورميها لم يفرق أن يكون من نفسه أو من غيره.

أما إذا لم يجز وأوجب الكفاره، فالظاهر أن الحكم شامل لما إذا رماه أو قتله ولو من محل لإطلاق الأدله، ومن القتل العمدى إذا جعل فى رأسه ما يقتله فى حال الإحرام، وإن كان الجعل قبل حال الإحرام.

أما إذا كان الجعل فى حال الإحرام والقتل بعد الإحرام لم يكن بذلك بأس، فهو كما إذا نصب شبكه فى حال الإحرام تصيد بعد الإحرام، حيث لا شيء عليه.

وإذا قلنا بعدم جواز الإلقاء لم يكن منه ما إذا نزع ثيابه التى كان فيها القمل، أما إذا غسل نفسه أو ثوبه فقتل القمل عمداً، فالظاهر أنه ملحق بالقتل العمدى.

ص: ١٧٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٦ باب ١٥ من كفارات الصيد ح ٨

٣- الجعفریات: ص ٧٥

(مسألة ٢٤): المحكى عن المبسوط والوسيله والإصباح أن فى قتل البطه والأوزه والكركى شاه، وكأنه لصحيح ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «فى محرم ذبح طيراً إن عليه دم شاه يهريقه» (١).

لكنك قد عرفت سابقاً عدم اختصاص الحكم بهن، بل كل ما كان بمقدار الحمام أو أكبر منه له حكم واحد، وقد حكى عن ابن حمزه دعوى وجود الروايه فى الكركى، فإن كانت فهى مؤيده لإطلاق ما ذكرناه. لكن فى الجواهر أنه لم يعثر على الروايه.

وذهب جماعه منهم على بن بابويه وابن حمزه إلى وجوب كبش فى قتل الأسد، وقيده بعضهم بما إذا لم يرده، ونفى آخرون فيه الكفاره بخصوصه.

استدل الأولون بما رواه الكافى، عن سعيد المكارى، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل قتل أسداً فى الحرم، قال (عليه السلام): «عليه كبش يذبحه» (٢).

ورده الآخرون بالأصل وضعف الروايه.

أقول: لا إشكال فى عدم الكفاره إن أراد الأسد، أما إذا لم يرده، فالروايه لكونها فى الكافى مشكل ردها، فالأحوط العمل بها، والظاهر أن حكم المحرم ذلك أيضاً، لمفهوم ما يأتى فى أحكام الحرم من الصحيحه الداله على أنه يجوز للمحرم قتل ما يجوز قتله للمحل فى الحرم.

ومنه يعلم الإشكال فى قول المستند (٣) بأن غايه ما يدل عليه الروايه ذبح الكبش للحرم لا للإحرام، فتأمل.

ص: ١٧٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٤ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

٢- الكافى: ج ٤ ص ٢٣٧ باب صيد الحرم ح ٢٦

٣- المستند: ج ٢ ص ٢٩٩ س ١٨

(مسألة ٢٥): في قتل الزنبور كف من طعام إن كان متعمداً في قتله ولم يكن أرادته، وإلا فلا شيء.

ويدل عليه صحيح معاوية قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل محرم قتل زنبورا؟ قال: أن كان خطأ فلا شيء عليه، وإن كان متعمداً يطعم شيئاً من الطعام (١).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) قال: سألته عن محرم قتل زنبوراً، قال: «إن كان خطأ فليس عليه شيء»، قلت: لا بل متعمداً، قال: «يطعم شيئاً من طعام»، قال: قلت: إنه أرادني، قال: «إن أرادك فاقتله» (٢).

وعن صفوان بن يحيى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) وأبا الحسن (عليه السلام) عن محرم قتل زنبوراً، قال: «إن كان خطأ فليس عليه شيء»، قال: قلت: والقمل، قال: «يطعم شيئاً من طعام» (٣).

والرضوى (عليه السلام): «وإن قتلت زنبوراً تصدقت بكف من طعام».

وفي بعض نسخه: «ومن قتل زنبوراً فعليه شيء من الطعام، فإن كان أرادته فليس عليه شيء» (٤).

والدعائم، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «ومن قتل عظامه أو زنبوراً وهو محرم، فإن لم يعتمد ذلك فليس عليه شيء، وإن تعمد أطعم كفاً من طعام، وكذلك النمل والذره والبعوض والقراد والقمل» (٥).

ص: ١٧٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٢ باب ٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٢ باب ٨ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٢ باب ٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٣
- ٤- المستدرک ج ٢ ص ١٢٨ الباب ٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٢
- ٥- الدعائم: ج ١ ص ٣١٠

وفى المقنع مثل الرضوى (١١).

ومقتضى هذه الروايات وجوب كف أو شيء من الطعام، وحيث إن الروايات فيها المعتمد وجب العمل بها، والشيء يقيد بالكف حملاً للعام على الخاص.

لكن عن المفيد والسيد أن فى قتل الزنبور تمره، وفى قتل زنابير كثيره مدأ من طعام أو من تمر.

وعن الإسكافى إن فيه كفاً من طعام أو تمر، وعن جماعه منهم الحلّى أن مع العمد فيه كفاً من طعام ولا شيء مع الخطأ، إلى غير ذلك من الأقوال.

وما لا يوافق الروايات من هذه الأقوال كأنه فهم منها أن الشيء يشمل التمره، أو تمسك بقوله (عليه السلام) فى الروايات السابقه: «تمره خير من جراده»، والمد باعتبار اشتماله على تمرات كثيره قبال أنه قتل زنابير كثيره، لكن الظاهر لزوم كف لكل زنبور، لأنه مقتضى السببيه.

أما ما ذكره المستند من أن شيئاً من الأخبار لا يثبت الوجوب، فلا يخفى ما فيه، ولذا اختار الحدائق وغيره الوجوب، أما ما تقدم فى محرمات الإحرام من قتل الزنبور فلا بد أن يقيد ما فى هذه الأخبار.

ثم الظاهر أن المراد من هذه الأخبار الزنبور المتعارف لا النحل.

ثم الظاهر أن فى قتل سائر الهوام إن أرادته أو أخطأ فى قتله لم يكن عليه شيء، للأصل والمناط وما سيأتى.

وأما إذا قتله عمدًا بدون قصد، فالأحوط التمره، لروايات الجراد المعلله، أو

ص: ١٧٨

كف من طعام لروايات الزنبور، بعد استفاده وجوب شىء عليه من مرسل المقنعه: «وكل شىء أرادته من السباع والهوام فلا حرج عليه فى قتله»^(١).

بل وصحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «إذا أحرمت فاتق الدواب كلها إلا الأفعى»^(٢)، الحديث.

بل وغيرهما أيضاً من بعض الروايات الأخرى.

ثم إنه لا بأس بالقول باستحباب كفاره كف من طعام، لما ذكر فى خبر الدعائم، من باب التسامح.

ص: ١٧٩

١- المقنعه: ص ٧٠ سطر ٢٧

٢- الوسائل: ص ٩ ص ١٦٦ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

(مسأله ٢٦): ما لا تقدير لفيديته يجب مع قتله قيمته، قال في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به غير واحد (١)، وفي الحدائق صرح الأصحاب به وظاهرهم الاتفاق عليه، وفي المستند بلا خلاف فيه يعلم.

واستدلوا لذلك بأميرين:

الأول: تحقق الضمان ومع عدم تقدير للمضمون شرعاً فيرجع إلى القيمة كغيره، وفيه نظر واضح، إذ أي دليل دل على إطلاق الضمان فالأصل عدمه.

الثاني: صحيحه سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام) قال: «في الطيبى شاه، وفي البقره بقره، وفي الحمار بدنه، وفي النعامه بدنه، وفيما سوى ذلك قيمته» (٢).

أقول: لا يبعد إرادته الحيوانات السائمه غير الطيور والهوام وأمثالهما من هذه الصحيحه، إذ قد عرفت في المسائل السابقه أحكام الطيور والهوام، بالإضافة إلى أن الهوام لا قيمه لها غالباً.

ومنه يعلم خروج حكم البيض أيضاً، وقد ذكرنا سابقاً حكمه، وعليه فما في الجواهر تبعاً للشرائع من أن حكم البيوض القيمه، محل نظر.

ثم الظاهر أن هذه الروايه أخص مطلقاً من الآيه، فاللازم تخصيصها بها، لكن ربما يقال بأنه لا تعارض بينهما، إذ مقتضى الجمع بينهما التخيير بين القيمه والمثل، إلا أن الأحوط القيمه، والقيمه يعينها العرف، والظاهر كفايه الواحد فيه إذا كان من أهل الخبره إذا كان ثقه، إذ اعتبار

ص: ١٨٠

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٤٨

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٨١ باب ١ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

التعدد والعدالة في أهل الخبره غير ظاهر الوجه، ولو اختلف أهل الخبره أخذ بنصفي القولين وثلث الثلاثه وهكذا، ويحتمل التخيير لأنهما حجتان فكلاهما طريق، ويحتمل جواز الأخذ بأقلهما لأصالة البراءه عن الزائد.

ثم إنه لو وجب على إنسان الشاه كفاره فلم يجدها أطعم عشره مساكين، فإن لم يجد صام ثلاثه أيام، فإن لم يقدر استغفر الله سبحانه إذا كان عن ذنب، وإلّا لم يعلم وجوب الاستغفار، اللهم إلّا أن يقال: إن الاستغفار عن نقص لا عن ذنب، ولذا حكى عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «إني استغفر الله كل يوم سبعين مره من غير ذنب»، فإن لوازم الجسم نوع من عدم اللياقه الاضطرارى في جنب الله سبحانه.

ففى صحيح ابن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «من كان عليه شاه فلم يجد فليطعم عشره مساكين، فمن لم يجد فصيام ثلاثه أيام» (١).

أما الاستغفار فهو مقتضى القاعده فى الذنب، دون ما سواه، بل الواجب الاستغفار على ذنب الصيد المحرم على كل حال، وكونه بدلاً عن الكفاره المفقوده غير ظاهر الوجه، وإن ذكره بعضهم.

ثم إنه لو لم يقدر على القيمه الكامله أو الشاه، بأن تمكن من بعض الشاه ولو لحمًا، لم يستبعد وجوبهما، لقاعده الميسور. وكذلك بالنسبه إلى عشره مساكين وثلاثه أيام.

وهل القيمه التى تقدمت لما سوى المذكورات فى صحيحه سليمان، تعطى للفقير أو يطعم بها الفقير، الأحوط الثانى، وإن كان لا يبعد التخيير لإطلاق الدليل، نعم لا شك فى أنه لا يعطى

ص: ١٨١

ولا يطعم غير الفقير لانصراف الدليل عنه.

ثم إنه قد تقدم في بعض المسائل السابقه أن المعيار في عدم الوجدان في القيمه وعدم الإمكان في الصيام العرف، والعرف يرى أن اعتبار العجز إنما هو في الأزمنه القريبه من الحج لا إلى آخر العمر.

ص: ١٨٢

(مسأله ٢٧): الظاهر أنه يجزى فداء المعيب عن الصحيح إذا صدق عرفاً، للإطلاق، وكذا المريض عن السليم، والمماثله فى الآيه فى أصل الشئ لا فى خصوصياته، لأنه المنصرف من الآيه.

نعم لابد وأن لا يكون شديد المريض بحيث ينصرف عنه الدليل، خصوصاً إذا أوجب مرضاً فى الأكل وكان ضاراً.

وكذا يجزى القسم المردى من التمره والبر ونحوهما فى الطعام للإطلاق، نعم اللازم أن لا يكون شديد الرداءه بحيث ينصرف عنه الدليل.

ولو كان المعيب ناقصاً نقصاً من أصل الحيوان، كما لو كان مقطوع اللية أو اليد والرجل لم يجز للانصراف.

ولا إشكال فى أنه يجزى الصحيح عن المعيب، ولا فى كفايه المماثل فى العيب، كما لو فدى الأعور بالأعور، والأعرج بالأعرج، بل فى الجواهر بلا خلاف أجده إلا من أبى على الظاهر.

نعم ينبغى عدم الإشكال فيما إذا كان الحيوان مريضاً شديد المرض، بحيث إنه لو كان فداؤه مريضاً لم ينتفع به لأنه ضار، لم يكف لانصراف الدليل عنه.

أما المماثله فى الذكوره والأنوثة واللون والسمن والهزال والكبر والصغر وأمثال ذلك فلا ينبغى الإشكال فى عدم اعتبارها بعد الصدق.

كما لا ينبغى الإشكال فى كفايه الشاه والصخل فى كل مكان ورد الحمل والجدى فيه، لوضوح أنه من باب أقل المجزى، بل فى الجواهر أنه لا خلاف عندنا فيه.

ثم الظاهر أنه لا إشكال فى صحه كون الفداء حاملاً إذا لم يكن الصيد حاملاً بل وإن كان حاملاً، لإطلاق المماثله، وإن كان الصيد حاملاً بتوأم والفداء حاملاً بواحد، أو كان الصيد حاملاً والفداء فارغاً، فالظاهر الكفايه، لإطلاق الأدله، بعد كثره حمل الصيد ولو كان فيه كفاره زائده لزم التنبيه، فعدم التنبيه

دليل العدم.

ومنه يعلم أن ما ذكره جمع من اعتبار المماثلة في الحمل، فإذا كان الصيد حاملاً وجب فداء حامل، محل منع.

وعن المدارك احتمال أجزاء غير الماخض قوياً، لعدم تأثير هذه الصفة في زياده اللحم، بل ربما اقتضت نقصه فلا يضر وجودها كاللون.

أقول: قد عرفت أن هذا الاحتمال هو الأقرب لإطلاق الدليل، وأما احتمال أن يجب في الصيد الحامل فداء ان له ولولده فالأصل منعه، بعد عدم شمول الإطلاق للجنين في البطن.

ومنه يعلم أن الطير لو كان في بطنه بيض، لم يجب فداء البيض، وإن كان الأحوط فداؤه، لاحتمال شمول أدله فداء الصيد والبيض له، بل قال في الشرائع: إذا أصاب صيداً حاملاً فألقت جنيناً حياً ثم ماتا بالإصابة فدى الأم بمثلها والصغير بالصغير (١)، وشرحه الجواهر بقوله: بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل في المدارك نفيه بين العلماء، بل ولا إشكال بوجوب الأمر بالفداء (٢)، انتهى.

فإن ثبت إجماع أو أن العرف رأى شمول الإطلاق للجنين فهو، وإلا فقد عرفت الإشكال في وجوب الزائد عن فداء واحد، وإن كان أحوط خصوصاً في فرض الشرائع.

ثم الظاهر أن وقت التقويم في القيمي وغيره وقت الضمان، لأنه وقت التعلق بالذمه، والله سبحانه العالم.

ص: ١٨٤

١- الشرائع: ص ٢١٦ في أحكام الصيد والكفاره

٢- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٥٣

(مسألة ٢٨): قالوا توجب الضمان ثلاثه أشياء: مباشرة الإلتاف، واليد، والسبب، بلا إشكال ولا خلاف فى الجملة، ويدل على ذلك النص والإجماع فى الجملة، كما سيأتى طى المسائل الآتية.

أما المباشرة فإنه كما يجب قتل الصيد فديته، كذلك يوجب أكله الفديه بلا خلاف ولا إشكال، وفى الجواهر: تطابق على ذلك الكتاب والسنة والإجماع بقسميه (١).

وقبل الشروع فى المطلب لا بد من بيان أمرين:

الأول: إن الظاهر أن غير الأكل من سائر الاستعمالات، كما إذا قتله وليس جلده أو تدهن بدهنه أو ما أشبه ذلك لا يوجب الفديه، وذلك للأصل بعد عدم دلالة الدليل عليه، وإن كان الظاهر أنه حرام للإشعار فى الروايات عليه، مثل قوله (عليه السلام): «يستحل من أجلك» (٢)، وقوله (عليه السلام) «يدفنه» (٣)، وغيرهما.

الثانى: هل إن أكل المحرّم من الصيد كالضب، وأكل المحرّم من الحيوان المحلل فى الأصل كأكل خصيه الطيبى أو شرب دمه، فى حكم أكل لحمه أم لا، احتمالان، من أنه أولى بالفديه من أكل الحلال بالأصل عرفاً، ومن أن المنصرف من الأدله أكل المحلل، فالأصل عدم الفديه فى الأكل غير المحلل، وهذا لعله الأقرب، وإن كان الأول أحوط.

ولو تحول اللحم أو نحوه من الصيد من أصله بالاستحاله، كما إذا جعل رماداً دواءً مثلاً وأكله، فهل له نفس حرمة وفديه أكل الصيد، احتمالان، من سلب الصدق وانصراف الأدله، ومن

ص: ١٨٥

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٥٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٨ باب ١٧ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٠ باب ٥٥ من أبواب كفارات الصيد ح ١

أنه أكله حقيقه، والأحوط الثانى.

ومثله ما لو طبخه فشرّب الماء المطبوخ معه، لا نفس اللحم.

إذا عرفت ذلك نقول: قد اختلفوا فى الفديه التى تجب بأكل الصيد على قولين:

الأول: إنه يلزمه فداء آخر، وهو المحكى عن الشيخ والحلى والفاضل والشهيدى وغيرهم، بل نسب إلى الأكثر وإلى المشهور.

الثانى: إنه يلزمه قيمه ما أكل، وهو المحكى عن الخلاف والقواعد والإرشاد والشرايع وغيرهم، وقد أشكل فى كلا القولين المدارك قال: ولو تخيل الإجماع على ثبوت أحد الأمرين لأمكن القول بالاكْتفاء بفداء القتل تمسكاً بمقتضى الأصل (١)، ويؤيده صحيح أبان الآتى حيث لم يذكر شيئاً غير الفداء، قال فى الجواهر: وقد سبقه إلى هذا أستاذة الأردبيلى، بل منع الإجماع (٢).

أقول: لكن الروايات المتواتره تدل على لزوم أمرين، بالإضافة إلى اقتضاء تعدد السبب لتعدد المسبب، وبهذه الأدله ترفع اليد عن ظهور صحيح أبان إن سلم له ظهور، والأقرب هو القول المشهور، ويدل عليه متواتر الروايات، مثل الروايات المستفيضه الآتیه فى مسأله اضطرار المحرم إلى أكل الصيد أو الميتة، حيث ذكرت أنه يأكل الصيد ويفديه، وظاهره وجوب الفديه المتعارفه لا قيمه.

وصحيح أبى عبيده، سأله (عليه السلام) عن مُحل اشترى لمحرّم بيض نعامه

ص: ١٨٦

١- المدارك: ص ٥٣٦ سطر ٧

٢- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٦٠

فأكله المحرم، فقال (عليه السلام): «على الذى اشتراه للمحرم فداء وعلى المحرم فداء»، قلت: وما عليها، قال: «على المحل جزاء قيمه البيض لكل بيضه درهم، وعلى المحرم جزاء لكل بيضه شاه» (١).

وصحيح زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام): «من أكل طعاماً لا ينبغى له أكله وهو محرم متعمداً فعليه دم شاه» (٢).

ومرفوعه محمد بن يحيى: «عن رجل أكل من لحم صيد لا يدرى ما هو وهو محرم عليه دم شاه» (٣).

وصحيح على بن جعفر، سأل أخاه (عليه السلام) عن قوم اشتروا ظيباً فأكلوا منه جمعاً وهم حُرْم ما عليهم، فقال (عليه السلام): «على كل من أكل منهم فداء صيد، على كل إنسان منهم على حدته» (٤).

وخبر يوسف الطاطرى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): صيد أكله قوم محرمون، قال: «عليهم شاه شاه، وليس على الذابح إلا شاه» (٥).

ومرسله ابن أبى عمير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قلت له: المحرم يصيد الصيد فيفديه أو يطعمه أو يطرحه، قال: «إذاً يكون عليه فداء آخر»، قلت: فما يصنع به، قال (عليه السلام): «يدفنه» (٦).

وروايته الأخرى، عنه (عليه السلام)، قلت: أيأكله، قال: «لا»، قلت:

ص: ١٨٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٧ باب ٢٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٩ الباب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٠ باب ٥٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٩ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢١١ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٨

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥١ باب ٥٥ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

فيطرحه، قال: «إذا طرحه فعليه فداء آخر»، قلت: فما يصنع به، قال: «يدفنه»^(١).

وخبر الحرث بن المغيرة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن رجل أكل من بيض حمام الحرم وهو محرم، قال: «عليه لكل بيضه دم وعليها ثمنها وفديتها» إلى أن قال: «إن الفداء لزمته لأكله، والجزاء لزمه لأخذ بيض حمام الحرم»^(٢).

وصحيح أبان بن تغلب، سئل عن الصادق (عليه السلام) عن محرمين أصابوا فراخ نعام فذبحوها وأكلوها؟ فقال (عليه السلام): «عليهم مكان كل فرخ أصابوه وأكلوه بدنه، يشتركون فيهن على عدد الفراخ وعدد الرجال»، قال: فإن منهم من لا يقدر على شيء، فقال: «يقوم بحساب ما يصيبه عن البدن ويصوم لكل بدنه ثمانية عشر يوماً»^(٣).

فإن ظاهره لزوم بدنات على عدد الفراخ، وبدنات على عدد الرجال الذين أكلوا، ويؤيده قوله (عليه السلام): «ويصوم لكل بدنه» فإن ظاهره أن على كل رجل بدنات، بدنه لذبحه وبدنه لأكله من هذا، وبدنه لأكله من ذاك.

وموثقه أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن قوم محرمين اشتروا صيداً فاشتركوا فيه، فقالت رفقه لهم: اجعلوا لي فيه بدرهم، فجلعوا لها، فقال (عليه السلام): «على كل إنسان منهم شاه»^(٤).

وهذه الروايات داله على قول المشهور، وخفاء دلالة بعضها وضعف سند بعضها لا يضر بعد وجود المعتمد الدال فيها.

ص: ١٨٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٠ باب ٥٥ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٦ باب ١٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٠ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٠ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

أما القول الثانى: فقد استدلل له بروايات، بالإضافه إلى أصل عدم تعدد الفداء، ففى موثق ابن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وأى قوم اجتمعوا على صيد فأكلوا منه، فإن على كل إنسان منهم قيمته، فإن اجتمعوا فى صيد فعليهم مثل ذلك» (١).

وحسن منصور بن حازم، أو صحيحه، عن الصادق (عليه السلام)، قال له: أهدى لنا طير مذبوح بمكه فأكله أهلنا، فقال: «لا يرى به أهل مكه بأساً»، قال: فأى شىء تقول أنت، قال: «عليهم ثمنه» (٢).

والرضوى: «ومتى اجتمع قوم على صيد وهم محرمون فعلى كل واحد منهم قيمته» (٣).

ويرد عليهم أن المراد بالموثقه الفداء بقريته ذيلها، وبهذه القرينه وقريته سائر الروايات يحمل الثمن والقيمه فى الروايتين الأخيرين على ذلك أيضاً، وعلى هذا فلا مجال لاحتمال التخيير بين القيمه والفداء، كما لا يبقى وجه لقول المدارك وأستاذه، وأن صحيحه أبان لا بد من تقييدها بما تقدم، فتأمل.

ثم الظاهر أن موضوع المسأله كون القتل والأكل للمحرم فى الحل، لا فى الحرم، وإلا فيتضاعف الجزاء لو كان محرماً فى الحرم، وذلك لإطلاق أدله القتل وأدله الأكل وأدله الحرم، وهذا هو الذى اختاره الجواهر تبعاً لغيره، قال: فيأتى على قول المصنف إذا قتل فى الحرم وأكل وهو محرم فداء

ص: ١٨٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٩ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٥ باب ١٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٧

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٧ الباب ٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

وقيمتان، وإن كان فى الحل فداء وقيمه (١)).

وفى المستند: الأقوى وجوب دم شاه فى أكل لحم الصيد مطلقاً (٢)).

لكن ظاهر النصوص السابقة تكرر الفداء أيّما ما كان، فإن كان الفداء بقره فبقره، وإن كان بدنه فبدنه، وإن كان شاه فشاه، وقد صرح بذلك فى صحيح أبان، ولا وجه لقول كاشف اللثام (٣) أن تكون البدنه هنا لتضاعف الجزاء، لأنه خلاف الظاهر.

نعم لا بأس بالقول بأن ما ليس فداؤه حيوانا يكون فداء أكله الشاه، لخبر الطاطرى المتقدم، بل ولا إشعار غيره فتأمل.

ثم إنه لو لم يقدر على الفداء للأكل، شاه كانت الفداء أو غيرها، كان الحكم كما سبق فى المسائل السابقة بالنسبه إلى الأبدال، لوحده المناط لدى العرف.

ص: ١٩٠

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٦٠

٢- المستند: ج ٢ ص ٣٠١ السطر ٢٠

٣- كاشف اللثام: ج ١ ص ٣٩٧ س ٥

مسألة ٢٩ صور في الصيد وأحكامها

(مسألة ٢٩): لو رمى صيداً فله صور خمس.

الأولى: ما إذا لم يصبه.

الثانية: ما إذا شك في الإصابه وعدمه.

الثالثة: ما إذا أصابه ولم يؤثر فيه.

الرابعة: ما إذا أصابه وشك في أنه أثر فيه أم لا.

الخامسة: ما إذا أصابه وأثر فيه.

قال في المستند، بعد ذكر أربع صور الأولى: فلا شيء عليه بالأصل وبالإجماع في الأول، وبلا خلاف إلا من القاضى كما قيل في الثانى، وبلا- خلاف مطلقاً كما قيل، بل بالإجماع المحكى عن جماعه فى الثالث، وعلى الأقوى وفقاً لظاهر المدارك فى الرابع، وظاهر الشرائع والتحرير التوقف فيه، كل ذلك للأصل الخالى عما يصلح للمعارضه، مضافاً فى الثالث إلى روايه أبى بصير (١)، انتهى.

أقول: ظاهر الروايات الموجبه للكفاره العلم بتحقيق موضوع الإصابه، فإذا لم يعلم كان مجرى للبراءه، بالإضافة إلى أنه مقتضى القاعده.

نعم لا بد من التحقيق مع الشك، لما ذكرناه فى موضعه من لزوم الفحص فى الشبهات الموضوعيه.

ثم إن القاضى كما عرفت توقف فى الثانى، وكأنه لما لأجله توقف الفاضلان فى الرابع.

قال فى الجواهر مازجا مع المتن: وكذا يضمن الفداء كاملاً لو أصابه ولم يعلم أنه أثر فيه أو لا، كما فى القواعد وغيرها ومحكى النهايه والسرائر، ثم نقل عن

ص: ١٩١

الغنيه والجواهر(١) الإجماع على الفداء، وعن المهذب ما يفهم منه الإجماع، ثم نسب إلى النافع والتحرير نسبه القول بالفداء إلى القيل مشعراً بتمريضه، وتردد هو أولاً ثم اختار الفداء ولو من باب شدة الاحتياط في مراعاة الحرم والإحرام.

أقول: والظاهر البراءة، إذ الاحتياط لا مجال له مع الأصل، واحتمال الإجماع موهون بذهاب من عرفت إلى العدم، مضافاً إلى أنه محتمل الاستناد إلى التعليل في روايه أبي بصير _ التي هي دليل آخر للقول بالفداء _ وهي ما رواه عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن محرم رمى صيداً فأصاب يده فعرج، فقال (عليه السلام): «إن كان مشى عليها ورعى وهو ينظر إليه فلا شيء عليه، وإن كان الطبي ذهب على وجهه وهو رافعها فلا يدرى ما صنع فعليه فداه لأنه لا يدرى لعله قد هلك»(٢)، وأنت ترى عدم دلاله التعليل على مذهبه، فالقول بالعدم هو الأقوى.

وأما الصورة الخامسة: وهي ما إذا رماه فجرحه فله شقان:

الأول: أن يراه بعد ذلك وقد طاب أو تعيب.

الثاني: أن لا يراه ويحتمل هلاكه.

ففى الأول أقوال: ضمان الأرش كما فى الشرائع وعن القواعد، وربع الفداء كما عن النافع، وربع القيمة كما عن النهاية والمبسوط والمهذب والإصباح والسرائر والجامع.

وهنا قول رابع وهو تصدق بشيء مع الجرح فى غير يده ورجله، كما عن والد الصدوق والمفيد والحلى والديلمى وابن

ص: ١٩٢

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٦٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢١ باب ٢٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

والأقرب أنه في كسر اليد والرجل التخيير بين ربع الفداء أو ربع قيمة الصيد، للتصريح بكل منهما في النص، ولا أظهره لأحدهما على الآخر ليرجع إليه، وهذا التخيير هو الذي يقتضيه (المماثلة) في الآية، فإذا ماثل شيء شيئاً كان ربع هذا مثل ربع ذاك.

أما ما في سوى ذلك من الجراح، مثل فقاء عينه وجدع أنفه وصلم أذنه وسائر جروحه، فالأرش لأنه مقتضى المماثلة المذكوره، ولازم التخيير في اليد والرجل التخيير هنا أيضاً، أي بين أرش الصيد وأرش الفداء المشابه له، وإن كان أرش نفس الصيد أولى.

ففي صحيح علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، سألته عن رجل رمى صيداً وهو محرم فكسر يده أو رجله فمضى الصيد على وجهه فلم يدر الرجل ما صنع الصيد، قال: «عليه الفداء كاملاً إذا لم يدر ما صنع الصيد، فإن رآه بعد أن انكسر يده أو رجله وقد رعى وانصلح فعليه ربع قيمته» (١).

وخبره الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً قال: سألته عن رجل رمى صيداً انكسر يده أو رجله وتركه فرعى الصيد، قال (عليه السلام): «عليه ربع الفداء» (٢).

وخبر أبي بصير، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل رمى ظيياً وهو محرم فكسر يده أو رجله، فذهب الظبي على وجهه فلم يدر ما صنع، فقال (عليه السلام): «عليه فداؤه»، قلت: فإنه رآه بعد ذلك مشى، قال: «عليه ربع ثمنه» (٣).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا رمى المحرم الصيد فكسر

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢١ باب ٢٧ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٢ باب ٢٨ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٢ باب ٢٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

يده أو رجله، فإن تركه قائماً يرعى فعلية ربع الجزاء»^(١).

أما ما فى الرضوى من التصديق بشىء فى الجرح، فهو محمول على الأرش، إذ غالباً ما لا يعلم الأرش بالضبط أو لا يكون له أرش عند العرف فاللازم التصديق بشىء، لأنه مضمون، وإن كان ربما يقال إنه إذا لم يكن له أرش فالأصل البراءة.

قال فى فقه الرضا (عليه السلام): «فإن رميت ظيماً فكسرت يده أو رجله فذهب على وجهه لا يدري ما صنع فعليك فداؤه، فإن رأيت بعد ذلك يرعى ويمشى فعليك ربع قيمته، وإن كسرت قرنه أو جرحته تصدقت بشىء من الطعام»^(٢).

الثانى: أن لا يراه بعد التعيب ويحتمل أنه هلك، وفى هذا الحال يلزمه الفداء الكامل، بلا إشكال ولا خلاف، بل عن المنتهى والانتصار وشرح الجمل للقاضى والخلاف وغيرهم الإجماع عليه، ويدل عليه ما تقدم من الروايات.

أما روايه السكونى التى عبر عنها الجواهر بالقويه، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن على (عليهم السلام)، فى المحرم يصيب الصيد فيدميه ثم يرسله قال: «عليه جزاؤه»^(٣)، فلا دلالة فيها على ما نحن فيه، إذ «جزاؤه» مجمل.

ثم لو قام عنده ما هو حجه كالشهادة أنه لم يهلك لم يكن عليه الفداء الكامل، لأن ظاهر النص والفتوى أنه لم يدر ما صنع الصيد.

ولا ينبغى الإشكال فى أن الرمى فى الروايات والفتاوى من باب المثال، وإلا فحال كسره أو جرحه بيده أو بإلقائه من شاهق، أو إلقاء شاهق عليه له نفس الحكم.

ولو أمر غيره

ص: ١٩٤

١- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٩ فى ذكر الصيد يصيبه المحرم

٢- فقه الرضا: ص ٢٩ س ٢١

٣- الجواهر: ج ٢ ص ٢٦٧، والوسائل: ج ٩ ص ٢٢٢ الباب ٢٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

فإن كان آله كان عليه الكفاره، وإلا فهو داخل في الدلاله.

وهل المراد بكسر يده أو رجله واحده منهما، أو يشمل الحكم حتى في كسر كل الأربع، الظاهر الأول، ففي كسر كل يد ورجل ربع القيمه.

ولو لم يقدر على القيمه فالظاهر أن حكمه حكم من لا- يقدر على الجزاء للمناط، ومع عدم القدره مطلقا فالظاهر أنه لا شىء عليه، إذ مع العمد فلاستغفار محتاج إليه على كل حال، وبدون العمد فلا دليل على الاستغفار فالأصل عدمه.

ولو كسر رجل أو جناح طائر، أو جرحه كان عليه الجزاء، فإن كان الطائر فيه الشاه، كما في الحمام ونظائره إلى الأكبر منه، كان حكمه حكم الصيد، لوحده المناط في كل ما ذكرناه، وإن كان أصغر من الحمام كان في كسر جناحه أو رجله ربع المد، أو ربع القيمه، وفي جرحه بالنسبه، وذلك لجريان مناط المقام هنا أيضاً.

ومنه يعلم حال فعل الكسر والجرح بما فيه الحمل والجدى، كما يعلم حال كسر وجرح سائر الصيد، إذ العرف يستفاد من روايات المقام وحده المناط.

وكذلك يعلم ما إذا كان الكسر والجرح في الحرم فقط، أو في الإحرام فقط، أو حال كونه في الإحرام وفي الحرم، لإطلاق الأدله المتقدمه والمناط في بعض الأدله الأخر.

(مسأله ٣٠): روى الشيخ عن أبي بصير بسند ضعيف، أنه قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في محرم كسر أحد قرني الغزال في الحل، قال (عليه السلام): «عليه ربع قيمه الغزال»، قلت: فإن كسر قرنيه قال: «عليه نصف قيمته يتصدق به»، قلت: فإن هو فقاً عينه، قال: «عليه قيمته»، قلت: فإن كسر إحدى يديه، قال: «عليه نصف قيمته»، قلت: فإن هو كسر إحدى رجليه، قال: «عليه نصف قيمته»، قلت: فإن هو قتله، قال: «عليه قيمته»، قلت: فإن هو فعل به وهو محرم في الحرم، قال: «عليه دم يهريقه وعليه هذه القيمه إذا كان محرماً في الحرم» (١).

وقد عمل بهذه الروايه القواعد وفوائد الشرائع والمبسوط والنهايه والوسيله والمهذب والسرائر والجامع والإرشاد، بل والمختلف في خصوص العين، بل نسبه غير واحد إلى الشهره، كما نقل عنهم الجواهر، لكن الروايه لا يمكن الاعتماد عليها، لعدم شهره محققه جابره، ولا- أنها في مثل الفقيه أو الكافي الذي ضمن صاحبه أن لا يودع فيه إلا ما هو حجه، ولذا ذهب غير واحد إلى الأرش في الأمور المذكوره مما لم يثبت فيه شيء آخر بدليل خاص، وإنما قالوا بالأرش لما سبق من أنه مقتضى المماثله في الآيه المباركه، فإن الأرش مثل، ولا يبعد أن يكون الجزاء منصرفاً إلى الأرش في قوى السكونى المتقدم، فإنه إذا قيل للإنسان أعط جزاء ما فعلت لا يتبادر منه إلا إعطاء مقدار خرابه.

أما الأخبار الأخر الوارده في المقام، فاللازم حملها على ما ذكر من المقدر في اليد والرجل، والأرش فيما سوى ذلك.

ص: ١٩٤

ففى صحيح الحلبى، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا كنت حلالاً- فقتلت الصيد فى الحل ما بين البريد والحرم، فإن عليك جزاءه، فإن فقت عينه أو كسرت قرنه أو جرحته تصدقت بصدقه»(١).

وفى خبر الخازنى، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم إذا اضطر إلى الميتة، إلى أن قال: وذكر: «أنك إذا كنت حلالاً وقتلت الصيد ما بين البريد والحرم، فإن عليك جزاءه، فإن فقت عينه أو كسرت قرنه، أو جرحته تصدقت بصدقه»(٢)، فإن الصدقة مطلقه محموله على ما تقدم.

وفى خبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن محرم كسر قرن ظبى، قال: «يجب عليه الفداء»، قال: قلت: فإن كسر يده، قال (عليه السلام): «فإن كسر يده ولم يرع فعلية دم شاه»(٣).

فإن الفداء يحمل على الربع، كما ذكر فى خبره المتقدم، والشاه تحمل على ما لم يره، كما تقدم.

ومما ذكرنا ظهر وجه المناقشه فى كثير من الأقوال المذكوره فى المقام، كما ظهر وجه الجمع بين الروايات.

ص: ١٩٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٨ باب ٣٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٠ باب ٤٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١٢، وص ٢٢٨ باب ٣٢ ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٣ باب ٢٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

(مسألة ٣١): لو اشترك جماعة في قتل صيد، ضمن كل واحد منهم فداءً، إجماعاً محققاً ومنقولاً، وقد نقل المستند والجواهر الإجماع المستفيض نقله فيه وفي الحدائق، وعن المدارك وغيره الإجماع عليه، ويدل على الحكم مستفيض الروايات:

كصحيح عبد الرحمان، سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجلين أصابا صيداً وهما محرمان، الجزاء بينهما أم على كل واحد منهما جزاء، قال: «لا، بل عليهما أن يجرى كل واحد منهما الصيد»، قلت: إن بعض أصحابنا سألني عن ذلك فلم أدر ما عليه، فقال: «إذا أصبتم بمثل هذا فلم تدرؤا فعليكم بالاحتياط حتى تسألوا عنه فتعلموا» (١).

أقول: المراد الاحتياط عن الجواب.

وصحيح زراره وبكبير، عن أحدهما (عليهما السلام)، في محرمين أصابا صيداً، فقال: «على كل واحد منهما الفداء» (٢).

وصحيح ضريس، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجلين محرمين رميا صيداً فأصاب أحدهما، قال (عليه السلام): «على كل واحد منهما الفداء» (٣).

ولعل المراد إصابه أحدهما إصابه شديده دون الآخر، أما أن يكون المراد أن الرمي دون الإصابه يوجب الفديه، فهو خلاف ظاهر الأدله.

إلى غيرها من الروايات، ومثله لو اشتركوا في الأكل، ويدل عليه جملة من الأدله قبل الإجماع المحقق.

ص: ١٩٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٠ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٠ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٧

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٢ باب ٢٠ من أبواب كفارات الصيد ح ١

مثل ما رواه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا اجتمع قوم على صيد وهم محرمون، في صيده أو أكلوا منه، فعلى كل واحد منهم قيمته» (١)، المراد به الجزاء بقريته الروايات الأخرى.

وما رواه أبو بصير، كما في كتب المشايخ الثلاثة: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوم محرمين اشتروا صيداً فاشتركوا فيه، فقالت رفيقه لهم: اجعلوا لى فيه بدرهم، فجعلوا لها، فقال (عليه السلام): «على كل إنسان منهم فداء» (٢).

وفي محكى الفقيه والتهذيب: «شاه» (٣).

وروايه الطاطرى، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): صيد أكله قوم محرمون، قال: «عليهم شاه شاه، وليس على الذى ذبحه إلا شاه» (٤).

إلى غيرها من الروايات.

ثم الظاهر تبعاً لغير واحد كالعلامة والشهيد وغيرهم، أنه لا فرق فى الحكم المذكور بين المحرمين والمحليين والمختلفين، فليزىم كلا منهم حكمه لو كان منفرداً.

قال فى الجواهر: فيجتمع على المحرم منهم فى الحرم الفداء والقيمة، وعلى المحل القيمة، ولو اشتركا فيه فى الحل لم يكن على المحل شىء وعلى المحرم الفداء (٥).

ونسب إلى ظاهر من ذكرنا سيما العلامة فى المنتهى، أنه لا خلاف فيه

ص: ١٩٩

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٩ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٠ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٥
 - ٣- التهذيب: ج ٥ ص ٣٥١ الباب ٢٥ من باب الكفارة عن خطأ المحرم وتعدية الشروط
 - ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢١١ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٨
 - ٥- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٦٨

بيننا إلا من الشيخ في التهذيب في المحل والمحرم إذا اشتركا في صيد حرمى الفداء كاملاً، وعلى المحل نصف الفداء(١)).

أقول: كأن الشيخ استند إلى خبر إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): كان يقول في محرم ومحل قتلا صيدا، فقال: «على المحرم الفداء كاملاً، وعلى المحل نصف الفداء».

وحيث قد عرفت أن الفداء يطلق على قيمه، بل هو الأصل في الفداء، لأنه جعل مماثلاً للصيد، كان لا بد من حمل الخبر المذكور على إرادته قيمه من نصف الفداء، وذلك بقريته أن نصف الفداء بمعنى الشاه غير معروف فكيف يصنع بنصفه الآخر، وإن أمكن بيعه أو أكله.

ويؤيد ما ذكرناه ما رواه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «في الصيد تصيبه الجماعه على كل واحد منهم الجزاء منفرداً»(٢))، فإن الظاهره أن كل واحد يعمل بتكليف نفسه.

ثم الظاهر إنه لا فرق في الاشتراك بين أن يكون بنسبه واحده في القتل والأكل، أو بنسب مختلفه مثلاً، كما إذا رمى اثنان ظيماً أصاب أحدهما رجله وهو لا يقتل، والثاني قلبه وهو يقتل، وكذا إذا أكل أحدهما مقدار مد من لحم الصيد وأكل الآخر مقدار نصف مد، وذلك لإطلاق الدليل مع تعارف الاختلاف.

والظاهر في الحكم من جهة القتل الدفعه العرفيه لا التعاقب، فإذا رماه أحدهما فكسر رجله فهرب، فرآه آخر فأخذه وذبحه بدون التواطى بينهما كان على الأول جزاء الكسر، وعلى الثاني الفداء الكامل، وذلك لأن نص الكسر شامل لأوليهما،

ص: ٢٠٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٢ باب ٢١ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الدعائم: ج ١ ح ٣٠٨ سطر ١٩ في ذكر جزاء الصيد يصيبه المحرم

ولا يشملُه نصوص المقام.

وهل الأكل الموجب للفداء الكامل هو الأكل مره أو ولو مرات، كما لو أخذ حصته من الصيد وأكله ظهرا وليلا، مقتضى القاعده تعدد المسبب بتعدد السبب، فإن المنصرف من دليل الكفاره الواحده وحده الأكل.

ولا فرق بين الصيد بالآله أو الكلب أو سائر الوسائل للمناط.

كما لا فرق فى الأكل بين أكل ما هو حرام من المذبوح، أو حلال، وبين الأكل والشرب من دمه مثلا، للإطلاق والمناط.

ولا فرق فى وجوب الأكل للكفاره بين أن يبقى فى معدته أو يستفرغه للإطلاق.

ص: ٢٠١

(مسألة ٣٢): لو كان محرماً في الحرم فصاد طيراً فقتله بضربه على الأرض، كان عليه دم وقيمتان، إحداهما للحرم والأخرى لاستصغاره، كما عن النهاية والمبسوط والسرائر والجامع والقواعد والوسيلة والمهذب والنافع وغيرهم، وكذا في الشرائع.

والأصل فيه خبر معاوية بن عمار، قال سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: في محرم اصطاد طيراً في الحرم فضرب به الأرض فقتله، قال (عليه السلام): «عليه ثلاث قيمات، قيمة لإحرامه، وقيمة لقتله، وقيمة لاستصغاره إياه» (١).

وهذا الخبر مجبور بالشهرة المحققة، بل عدم الخلاف في الحكم كما في الجواهر، وإن أشكل فيه المدارك استضعافاً للخبر، والظاهر أن المراد بالقيمة بالنسبة إلى الإحرام الدم، بالنسبة إلى ما فيه الدم، وقد تقدم أنه يعبر بالقيمة عن الدم، ولذا عبر غير واحد من الفقهاء بالدم وقيمتين، فإن قوله (عليه السلام) «قيمة لإحرامه»، مع قرينه الروايات الأخرى كاف في إرادته الدم من القيمة، ولعل وجه التعبير بالقيمة ليشمل جزاء ما فيه الدم وما ليس فيه دم.

إذ قد تقدم أن الطير الأصغر من الحمام ليس فيه الدم، بخلاف ما يشبه الحمام الأكبر منه.

ثم الظاهر أنه ضمير «استصغاره» راجع إلى الطير، لا إلى الحرم، فيشمل المحرم في الحل والمحل في الحرم، فكلمة كان الطير محترماً كان استصغاره موجباً للعداء، وإذا ضربه على الأرض فلم يقتل كان عليه ثمن استصغاره لوجود العله، وهل المناطق قصد الاستصغار، فإذا ضرب به الأرض لأمر آخر كالخوف

ص: ٢٠٢

ممن يراه وقد صاد تخليصاً لنفسه وفراراً عن تبعته، أو المناط ضربه الأرض، الظاهر الأول.

وعليه فإذا ضرب به الحائط، أو ضرب شيئاً عليه، أو سحقه بحذائه كان له ذلك الحكم، ولو ضرب به الأرض بعد القتل فالظاهر أن الحكم موجود لو جود العله.

وهل يتعلق الحكم إلى غير الطير، غير بعيد، لفهم العرف وحده المناط، فأشكال الجواهر فيه لا وجه له.

ثم إن المحكى عن الأكثر التعزير مع ذلك، وهو مقتضى القاعده، لأنه في كل معصيه، بالإضافة إلى خبر حمران، قال لأبي جعفر (عليه السلام): محرم قتل طيرا فيما بين الصفا والمروه عمداً، قال (عليه السلام): «عليه الفداء والجزاء ويعزر»، قال: قلت: فإن قتله في الكعبه عمداً، قال: «عليه الفداء والجزاء ويضرب دون الحد، ويقال للناس كى ينكل غيره»^(١).

ثم إن مقتضى المسأله السابقه أنه لو اشترك جماعه في الضرب على الأرض لطير واحد، كان على كل واحد جزاء استصغاره، ولو ألجأ الطير إلى الفرار فضرب نفسه بحائط أو نحوه فمات، لم يكن عليه جزاء الاستصغار للانصراف، فلا شيء لانصراف النص عن مثله.

ص: ٢٠٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤١ باب ٤٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

(مسأله ٣٣): لو رمى الصيد وهو حلال، فأصابه وقد أحرم، لم يضمنه، كما أفتى به الشرائع وغيره، وفي الجواهر بلا خلاف أجده بين من تعرض له ولا إشكال، وذلك لأنه فعله حال الحل، والأصل عدم الضمان، فهو مثل ما لو رمى طائراً بدون قصد استملاكه فأخذه إنسان ثم أصابه الرمي فإنه لم يضمن، وإن ملكه الغير قبل الإصابه، وكذا لو رمى كافراً حربياً فأسلم ثم أصابه الرمي، وسيأتي تفصيل هذه المسأله في كتاب القصاص.

نعم لو قدر على رد الرمي وجب عليه الضمان، لأنه يعد فعله حال إحرامه وحال إسلام الكافر.

نعم في رمى الصيد ثم ملكه غيره قبل الإصابه يشكل القول بضمانه، لأنه فعل ذلك حلالاً ولم يدل دليل على انقلاب الحكم.

ولو انعكست المسأله فرماه محرماً فأحل قبل الوصول أشكل الضمان، لأنه قتله في حال كونه حلالاً، ولا دليل على حرمه بمجرد الرمي حال الإحرام.

مسألة ٣٤ حكم المحرم لو شرب لبن ظبيه في الحرم

(مسألة ٣٤): أفتى جمع من الأصحاب كالشيخ والمحقق وجماعه ممن تبعهما بأن من شرب لبن ظبيه في الحرم وهو محرم لزمه دم شاه وقيمه اللبن، وأشكل في المدارك في الحكم بأنه لا مستند له، إلا روايه يزيد بن عبد الملك، عن الصادق (عليه السلام) في رجل مر وهو محرم في الحرم فأخذ ظبيه فاحتلبها وشرب لبنها، قال: «عليه دم وجزاؤه في الحرم» (١).

قال: وفي طريق الروايه صالح بن عقبه وهو مجهول أو مطعون، وحيث تسقط الروايه فاللائزم إعطاء القيمه لأنه مما لا نص فيه، وفيه القيمه.

أقول: يرد عليه أولاً: بأن المشهور عملوا بالروايه وهي تجعلها حجه.

وثانياً: بأن الحكم على وفق القاعده، فقد استدل له في محكي التذكرة بأنه شرب ما لا يحل له شربه، إذ اللبن كالجاء من الصيد فكان ممنوعاً منه، فيكون أكلاً. لما لا يحل له أكله، فيدخل في قول الباقر (عليه السلام): «من نتف إبطه» إلى أن قال: «أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله وهو محرم، ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، ومن فعله متعمداً فعليه دم شاه»، فإن مناط الأكل موجود في الشرب أيضاً بلا إشكال، لفهم العرف وحده الملاك فيهما.

هذا بالنسبه إلى الشاه، وأما بالنسبه إلى القيمه فلأن اللبن جزء الصيد، فكان عليه قيمته.

ومنه يعلم أن إشكال الجواهر في استدلال العلامه محل منع، هذا بالإضافة إلى أن ظاهر المحكى عن الحلّى العمل بالروايه، وهو مؤيد لحجيتها لأنه لا يعمل إلا بالخبر الحجه، ولذا عمل بالحكم الحدائق وغيره.

ص: ٢٠٥

نعم ينبغي الكلام في جملة من الفروع، مثل أنه هل ينسحب الحكم إلى البقره وحمار الوحش وغيرهما، احتمالان، وإن كان الظاهر وحده الملاك.

وهل ينسحب الحكم إلى ما لو شرب بدون الاحتلاب، لا يبعد ذلك، إذ المنصرف أن الجزء لأجل الشرب، وعليه فلو حلبها بدون شرب، بل أشربه طفل الغزاه فلا كفاره عليه.

ولو كان محرماً بدون كونه في الحرم، أو كان في الحرم بدون الإحرام، كانت عليه كفاره واحده، كما ذهب إليه بعض، لظهور النص والفتوى أن الحكم بالجمع لمكان الإحرام والحرم.

أما لو حلب فأتلف اللبن فلم يبعد وجوب الكفاره عليه، ولو حلب فشربه غيره كانت الكفاره على الغير لا على الحالب.

والأحكام المذكوره وإن كان بعضها مورد التأمل، إلا أن الأقرب ما ذكرناه، خصوصاً وأن الكفاره موافقه للاحتياط.

وأما لو شرب لبن حيوان حرام اللحم جهلاً أو استسهالاً أو غفله، فهل ينسحب الحكم إليه، الأصل البراءة، والاحتياط الانسحاب، وإن كان الأول غير بعيد.

مسأله ٣٥ هل يخرج الصيد عن الملك بالإحرام

(مسأله ٣٥): تقدم أن موجبات الضمان ثلاثه، وقد سبق الكلام فى المباشرة، والكلام الآن فى الصيد، فقد اختلفوا فى أن الإنسان لو كان معه صيد فأحرم، هل يخرج الصيد عن ملكه، كما صرح به الشيخ والمحقق والعلامة وغيرهم، بل عن الأكثر، بل عن جواهر القاضى ومنتهى العلامة وغيرهما الإجماع عليه.

أو أنه لا- يخرج عن ملكه، بل يجب عليه إرساله، كما عن الإسكافى والشيخ فى بعض كتبه، وتبعهما غير واحد من المتأخرين منهم المستند.

وهذا هو الظاهر، للأصل والاستصحاب، بعد عدم تماميه ما استدل به للقول الأول، فإنهم استدلوا لذلك بأمور:

الأول: إنه كما لا يملك الصيد ابتداءً لا يملكه استدامه، وفيه إنه لا دليل على الملازمه المذكوره.

الثانى: قوله تعالى: (وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبُرِّ) (١)، وفيه: إن الصيد فى الآيه ليس ذاتاً، بالإضافة إلى أن ظاهرها الابتداء لا الاستمرار.

الثالث: إنه لو كان باقياً فى ملكه، جاز له أن يتصرف فيه تصرف الملاك فى أملاكهم، والحال أنه يجب عليه إطلاقه، لخبر أبى سعيد المكارى، عن الصادق (عليه السلام): «لا يحرم أحد ومعه شىء من الصيد حتى يخرجه عن ملكه، فإن أدخله الحرم وجب عليه أن يخليه، فإن لم يفعل حتى يدخل الحرم ومات لزم الفداء» (٢).

ويؤيده حسنه بكير بن أعين، سألت أباً جعفر (عليه السلام)، عن رجل أصاب ظيباً فأدخله الحرم فمات الظبى فى الحرم، فقال (عليه السلام): «إن

ص: ٢٠٧

١- سورة المائدة: الآيه ٩٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣ باب ٣٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

كان حين أدخله الحرم خلى سبيله فلا شىء عليه، فإن أمسكه حتى مات فعليه الفداء»^(١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، أنه سئل عن رجل دخل إلى الحرم ومعه صيد أله أن يخرج به، قال (عليه السلام): «لا قد حرم عليه إمساكه إذا دخل الحرم»^(٢)، ولذا اشتهر بينهم وجوب إرساله، بل عن الغنية الإجماع عليه.

وفيه: إن غايه ما تدل عليه الروايات وجوب الإرسال، ولا تلازم بين الأمرين، خصوصاً بعد ما يأتي فى مسأله الاضطرار إلى أكل واحد من الميتة أو الصيد المصرحه بأولويه أكل الصيد، لأنه ماله بخلاف الميتة.

قال فى الجواهر: وتظهر الفائده فيما لو أخذه آخذ وجنى عليه، فعلى المختار من أنه ليس ملكا له، لا- ضمان بخلاف القول الآخر^(٣).

أقول: ويظهر أيضاً فى بيعه وسائر العقود عليه.

ولو مات الصيد تحت يده ضمن على قول من يرى زوال ملكه عنه، كما صرح به غير واحد، قالوا لكونه مضمون بالدخول تحت اليد العاديه فكان كالمغصوب، بل عن منتهى العلامة أن عليه الإجماع منا، ومن القائلين بوجوب الإرسال.

أقول: الإجماع غير محقق، والعله المذكوره غير تامه، لأن كونه مضمونا أول الكلام، وعليه فالأصل البراءه عن الضمان إذا لم يكن سببا للتلف، وعلى هذا فاللازم الاقتصار على موضع النص، وهو ما إذا كان موته فى الحرم، كما يدل عليه الخبران السابقان، لكن الاحتياط فى الضمان مطلقا.

ص: ٢٠٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣١ باب ٣٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣١١ ذكر دخول الحرم والعمل فيه، سطر ١٢

٣- الجواهر: ج ٢ ص ٢٧٥

أما دعوى الجواهر الإجماع على الضمان مطلقاً، ففيه إنه مخدوش صغرى وكبرى، كيف وظاهر المستند وغيره اختصاص الضمان بالموت فى الحرم.

ثم لو قتله أحد فى الحرم، فهل على الصائد الفداء، أو على القاتل، احتمالان، من إطلاق الخبرين، ومن انصراف النص إلى كون موته حتف أنفه لا بسبب يضمه، وإلا لزم أن يكون على الصائد فداء إن أماته الصائد بنفسه فتأمل.

ولو لم يمكنه إرساله ومات فهل لا يضمه، كما اعترف به جماعه، بل فى الجواهر لا أجد فيه خلافاً كما اعترف به فى الرياض، لانصراف النص، أو يضمه، كما جعله التذكرة أحد الوجهين، واحتاط استحباباً فى الجواهر.

احتمالان، الأقرب الضمان، خصوصاً إذا كان عالماً عامداً فى إدخاله الحرم، فإن انصراف النص لا وجه له.

ولو لم يرسله حتى أحلّ فلا شىء عليه، سواء كان أدخله الحرم أو لا، لأن القول بشىء عليه إنما هو من انسحاب الحكم من موضوع إلى موضوع آخر.

نعم إذا صاد من صيد الحرم، لزمه أحكام صيد الحرم.

ولو لم يرسله هو بعد دخوله الحرم، وإنما أرسله مرسله قهراً، أو انفلت الصيد لم يكن عليه شىء، إذ الإرسال الموجود فى النص والفتوى طريقي.

ولو أدخله الحرم فعدى عليه أو على آخر فقتله لم يضمه، لدخوله فى قتل المؤذى، وقد تقدم فى محرمات الإحرام عدم البأس بقتل المؤذى.

ولو أدخله الحرم ثم أخرجه، فعن المسالك وجوب إعادته إليه للرواية، ونوقش بمنع كونه من صيد الحرم بمجرد الإدخال وهى فى محلها.

ولو كان الصيد بيده وديعه أو عاريه، فالظاهر عدم جواز إرساله، لانصراف النص والفتوى إلى ما ليس بملك لآخر،

والأحوط دفعه إلى مالكه أو وليه العام أو الخاص.

أما قول المسالك: فإن تعذر أرسله وضمن، فلا يخلو من نظر، قاله في الجواهر، وهو في محله.

ولو كان الإرسال ضرراً على الصيد، كأن يفتسه حيوان، أو على نفسه لأنه يحرسه مثلاً كالفهد، أو على غيره لأنه يفتسه مثلاً، لم يجز إرساله، لانصراف النص والفتوى عن ذلك.

ومثله لو كان يموت جوعاً وما أشبه كالفراخ ونحوه.

ثم إنه لو كان الصيد نائياً عنه لم يزل ملكه عنه، بلا إشكال ولا خلاف، ولم يجب الأمر بإرساله، وفي المستند بلا خلاف كما صرح به جماعه، ويعدل عليه بالإضافة إلى الأصل بعد انصراف الروايات السابقة عن ذلك، صحيح جميل، سأل الصادق (عليه السلام) عن الصيد يكون عند الرجل من الوحش في أهله أو من الطير يحرم وهو في منزله، قال (عليه السلام): «وما به بأس لا يضره»^(١).

وصحيح ابن مسلم، سأله (عليه السلام) أيضاً، عن الرجل يحرم وعنده في أهله صيد إما وحش وإما طير، قال (عليه السلام): «لا بأس»^(٢).

وإطلاق النص شامل لما إذا كان أهله عنده، كما إذا كان بيته قريب الميقات فأحرم ومر على بيته، أو أحرم في بيته الذي هو الميقات، والروايات السابقة منصرفه عنه.

ثم الظاهر أنه يصح له إجراء العقود على الصيد الذي في بيته، أو في ملكه في حالة الإحرام وفي الحرم، لإطلاق أدله العقود من دون دليل ينافيه، وقد

ص: ٢١٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٩ باب ٣٤ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٠ باب ٣٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

صرح بذلك المنتهى والتحرير والمسالك وغيرهم في محكى كلامهم.

وكذلك يجوز له أمره بقتله وذبحه للأصل بعد انصراف أدله المنع عن مثل ذلك، بل لا يبعد وجود السيره، فإن أصحاب الطيور الذين أكلهم منه إذا سافروا ذبح أهلهم الطيور وأكلوه على عادتهم السابقه، وهم يفعلون ذلك بموافقه أصحاب الطيور، وكذلك بالنسبه إلى أكلهم لبيض الطيور واحتلاب الوحش كالغزال، إلى غير ذلك ولم ينقل من أحد انكار ذلك.

قال فى الجواهر: وكما لا يمنع الإحرام استدامه ملك البعيد لا يمنع ابتداءه، أى للبعيد، فلو اشترى صيداً أو اتهبه أو ورثه، انتقل إلى ملكه أيضاً، ولعله للأصل وإطلاق الأدله، لكن عن بعض المنع فى الأول، وعن ظاهر الشيخ المنع فى الثانى ((١))، انتهى.

لكن فى المستند أن الأكثر قالوا بعدم دخوله فى ملكه ((٢)).

أقول: الظاهر جواز الانتقال مطلقاً، وذلك للأصل بعد عدم شمول الأدله للبعيد.

استدل القائلون بالمنع بأمور:

الأول: الملاك، لوحده حكم البعيد والتقريب، وفيه عدم العلم بالملاك، بل يعرف من مسأله عدم انطلاق صيده البعيد عن ملكه بمجرد إحرامه، عدم الملاك.

الثانى: الآيه الكريمه: (وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ) ((٣))، وفيه: إن ظاهر الآيه المصدر بقريته قوله تعالى: (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) ((٤)).

ص: ٢١١

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٧٧

٢- المستند: ج ٢ ص ٣٠٢ السطر ١

٣- سورة المائده: الآيه ٩٦

٤- سورة المائده: الآيه ٢

الثالث: بعض الروايات، مثل روايه أبي الربيع، عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن رجل خرج إلى مكة وله في منزله حمام طياره فألفها طير من الصيد وكان مع حمامه، قال: «فلينظر أهله في المقدار، أى فى الوقت، الذى يظنون أنه أحرم، يحرم فيه ولا يعرضون لذلك الطير ولا يفزعونه ويطعمونه حتى يوم النحر، ويحل صاحبه من إحرامه» (١).

وصحيحه الحذاء: «من اشترى بيض نعامة لرجل محرم فعلى الذى اشتراه فداء» (٢).

وفى روايه أبى بصير: «إن قوماً محرمين اشتروا صيداً على كل إنسان منهم فداء» (٣).

وبعض الروايات السابقة الداله على أن على المشترين فى شراء الصيد الكفاره، مع أن الغالب أن بعضهم يتولى الاشتراء لا كلهم.

وفى الكل ما لا يخفى، فروايه أبى الربيع محموله على الاستحباب، بقريته ما فيه من حكم الأهل مع أنهم ليسوا بمحرمين ولا يرتبط الصيد بهم، ومن الأمر بإطعامه مع أن إطعام الصيد ليس بلازم، هذا بالإضافة إلى ضعف سنده.

والروايات الأخر ظاهره فى كون اشترائهم للصيد لطير عندهم لا لطير بعيد عنهم، وعليه فالقول بإطلاق صحه الانتقال هو المتعين، خصوصاً والسيره جاريه بالإرث لكثرة من يموت أقرباؤهم ويورثونه الحمام ونحوه، ولم يعلم من أحد القول بأنه لا ينتقل الطير إلى الحاج.

ص: ٢١٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٩ باب ٣٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٢- كما فى المستند: ج ٢ ص ٣٠٠ السطر ١٨، والوسائل: ج ٩ ص ٢١٧ الباب ٢٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٥، ولكن ذكره عن أبى عبيده

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٠ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

ثم إنه لم ينقل من أحد خروج أجزاء الصيد كجلده أو لحمه أو ما أشبهه عن ملك الإنسان عند إحرامه، فالأصل بقاؤه في ملكه بعد عدم شمول الأدلة المتقدمة على تقدير دلالتها على خروج الكلا، والله العالم.

ص: ٢١٣

(مسألة ٣٦): لو أمسك المحرم صيداً وذبحه محرم آخر أو محل آخر، وجب على الممسك الكفاره بلا إشكال ولا خلاف، بل عن الخلاف والتذكرة الإجماع على كفارتين إذا كانا محرمين، وفي المستند الإجماع عليه ظاهراً.

قال في الجواهر: لألويته من الضمان بالدلالة والمشاركة في الرمي بدون إصابه.

ولو كانا في الحرم تضاعف الفداء بلا إشكال، وأرسله غير واحد إرسال المسلمات، وذلك لقاعده الكفاره والقيمه في الذبح في الحرم، لكن ذلك ما لم يبلغ بدنه، لما تقدم من أن الكفاره إذا وصلت إلى البدنه لم يكن فيها تضاعف.

ولو كانا في الحرم، لكن أحدهما كان محلاً، تضاعف الفداء على المحرم لا المحل، لأن المحل ليس عليه إلا كفاره الحرم فقط، ولو أمسك الطير محل في الحل فذبحه محرم في الحل، كان على المحرم كفاره واحده لإحرامه، ولا شيء على المحل إلا التعزير لأنه إعانه على الإثم.

ولو نقل المحل في الحرم بيضاً من موضعه ففسد بسبب ذلك ضمنه، كما صرح به الشرايع ونقله الجواهر عن غير واحد.

وكذا إذا أطار الأيم الحاضن له ففسد، أو سبب إفساده بأمر آخر، وذلك لأن أخبار الكسر تشمله بالمناط، بل عن المسالك الأقوى الضمان ما لم يتحقق خروج الفرخ منه سليماً، فلو جهل الحال ضمنه أيضاً، وهو المحكى عن ظار الدروس، وكأنه لمناط ما تقدم فيمن رمى صيداً فأصابه فغاب فلم يعرف حاله.

لكن لا يبعد أن يكون الحكم احتياطاً، لأن المناط غير مقطوع به.

ولو أحضن البيض طيراً أو وسيلة آليه فخرج الفرخ سليماً لم يضمه كما في الشرائع، وفي الجواهر إنه صرح به غير واحد للأصل.

أما إذا كسره فخرج فاسداً فلم يبعد ضمانه، إذ إطلاق أخبار الكسر يشملها.

ولو عمل الأعمال المذكوره محرّم في الحل كان الحكم كذلك.

ولو عملها محرّم في الحرم كان الجزاء كما سبق في أخبار البيض من الكسر والإفساد.

ولو حَضَن البيض طائراً آخر فلما خرج الفرخ قتله كان ضامناً، لأنه هو السبب فيضمّنه.

ولو ترك البيض الأم لم يجب على المحرم حفظه للأصل.

ولو توجه حيوان لأكل البيض أو الطير لم يجب على المحرم طرد المودى للأصل.

ولو كان البيض حراماً، كان له كل أحكام الحلال، لإطلاق الأدله، واحتمال انصراف الأكل ونحوه إلى الحلال بدوى.

فلو كان النعامه جلاله، أو كان بيض الغراب الأسود فأكله، كان عليه الضمان.

ولو شك في أن البيض للدجاجة فيجوز أكله أو الحمام مثلاً فحصى، فإن لم يأت الفحص بنتيجه جاز كسره وأكله للأصل، وإن كان الاحتياط الترك.

والظاهر أن بيض الحيوان لا- يكون حراماً لكسر المحرم إياه، وذلك للأصل، ولو قلنا إن الحيوان إذا ذبحه المحرم يكون ميتة، كما تقدم الكلام في ذلك في بحث محرمات الإحرام.

أما إذا أصطاد المحرم الحيوان فذبحه المحل فلا يكون ميتة بلا إشكال، للأصل بعد عدم الدليل عليه، بل في الجواهر بلا خلاف فيه ولا إشكال، بل هو موضع وفاق كما في المدارك، للأصل والصحاح المستفيضه.

ولو علم بأنه كسر البيض أو ذبح الحيوان أو يعلم أنه فعله في حال كونه حلالاً له ذلك كما لو كان في حاله عدم الإحرام وكان في الحل، أو أنه في حال كونه حراماً عليه بأن كان محرماً أو في الحرم فإذا لم يكن علم إجمالى ولا أصل يقتضى التحريم أو الكفاره، كان الأصل الحليه وبراءه ذمته.

(مسألة ٣٧): تقدم الكلام في موجبين من موجبات الضمان، أما الموجب الثالث فهو السبب، فلو أغلق على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض، فلا شك في ضمانه في الجملة، وإنما اختلفوا في أن نفس الإغلاق سبب ولو مع سلامه الحمام وفرخه وبيضه، كما في الحدائق نسبتة إلى الشيخ، وإن قال الجواهر: إنا لم نتحققه بل المحقق خلافه، وكذا نقل هذا القول من النافع والتلخيص.

أو أن الإغلاق المتعقب للهلاك سبب، كما عن المشهور؟

قولان، مستند كل منهما الروايات الواردة في المقام.

ففى خبر يونس أو موثقه، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أغلق بابه على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض، فقال: «إن كان أغلق عليها قبل أن يحرم، فإن عليه لكل طير درهما، ولكل فرخ نصف درهم، ولكل بيضه ربع درهم، وإن كان أغلق عليها بعد ما أحرم، فإن عليه لكل طائر شاه، ولكل فرخ حملاً، وإن لم يكن تحرك فدرهم، وللبيض نصف درهم» (١).

والصحيح عن إبراهيم بن عمر اليماني، وسليمان بن خالد، قال: قلنا لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أغلق بابه على طائر، فقال: «إن كان أغلق الباب بعد ما أحرم فعليه شاه، وإن كان أغلق الباب قبل أن يحرم فعليه ثمنه» (٢).

ورواه الصدوق بزياده: «فمات» فى السؤال.

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، فى رجل أغلق باب

ص: ٢١٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٧ باب ١٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٧ باب ١٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

بيت على طير من حمام الحرم فمات، قال: «يتصدق بدرهم، أو يطعم به حمام الحرم»^(١).

وخبر الواسطي، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قوم أغلقوا الباب على حمام من حمام الحرم، فقال (عليه السلام): «عليهم قيمه كل طائر درهم يشتري به علفا لحمام الحرم»^(٢).

وروايه الكيدري في شرح نهج البلاغه، عند قوله في خطبه الشقشقيه: (فقام رجل من السواد فناوله كتابا فيه مسائل) إلى أن قال، ومنها حج جماعه ونزلوا في دار من دور مكه وأغلق واحد منهم باب الدار، وفي الدار حمامات فمتن من العطش قبل عودهم إلى الدار فالجزاء على أيهم يجب، فقال (عليه السلام): «على الذي أغلق الباب ولم يخرج الحمامات ولم يضع لهن ماء»^(٣).

والظاهر أن قول المشهور هو الأصح لقوه التقييد في روايات موت الحمام على الإطلاق في الروايه المطلقه.

ويؤيده ما تقدم من أن أخذ الصيد ليس فيه كفاره إذا أطلقه، بالإضافة إلى وضوح أن الحجاج في الليالي الشتويه يغلقون أبواب الغرف وفيها الحمام أحيانا، ولا يخطر ببال أحد من المتشرعه حرمة ذلك فضلاً عن الكفاره.

ثم إنه لا فرق في كون الموت بسبب الجوع أو العطش أو الحر أو البرد أو غير ذلك.

نعم لو مات الحمام لحضور أجله بدون مدخلية لغلق الباب، لم يكن عليه

ص: ٢١٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٧ باب ١٦ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٣ باب ٢٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٨ الباب ١٥ من أبواب كفارات الصيد ح ١

شئ، لانصراف النص عن مثله.

وكذا لو صاده إنسان أو حيوان، بحيث لم يكن لغلق الباب مدخلية فيه.

ولو لم يمت ولكنه مرض فعل حراماً مع العمد، لكن لا كفاره عليه.

ولا- فرق بين باب البيت أو باب القفص، كما لا فرق بين غلق الباب، أو فعل شئ سبب عدم خروج الحمام، كما إذا ربط عند الحمام هره فخاف منها فلم يخرج.

ثم الظاهر أن الكفاره واجبه للمحل في الحرم، وللمحرم في الحل، وتجتمعان على المحرم في الحرم، كما هو مقتضى القاعده، ولذا حمل الجواهر صحيح الحلبي وروايه الواسطي على المحل.

كما أن الظاهر أن الحكم ليس خاصاً بالحمام، بل عام لكل صيد، لأن الحكم فيه على وفق القاعده.

والحكم كذلك لو كان الغلق سبباً للموت لا من جهة منع الحمام عن الخروج، بل من جهة عدم إمكان المطعم للحمام لإطعامه.

ص: ٢١٨

(مسألة ٣٨): لو نفر حمام الحرم، فهل عليه شيء، قال جمع منهم الشيخان وابناء بابويه والبراج وحمزه وإدريس وسلاار والفاضل وغيرهم إنه إن عاد الحمام فعليه شاه واحده، وإن لم يعد فعن كل حمامه شاه، بل عن كشف اللثام نسبته إلى أكثر الأصحاب، وعن المسالك اشتهر بينهم حتى كاد يكون إجماعاً.

لكن عن التهذيب في شرح عبارته المقنعه المتضمنه للحكم المزبور، قال: ذكر ذلك علي بن الحسين بن بابويه في رسالته، ولم أجد بذلك حديثاً مسنداً (١)، وكأنه لذا نسبه المحقق إلى القيل.

وعن ابن الجنيد ومن نفر طيور الحرم كان عليه لكل طائر ربع قيمته (٢).

أقول: لم يثبت نص معتمد في الحكم، وإنما منتهى الأمر ظاهر كلام الشيخ في التهذيب من أن به حديثاً غير مسند.

والرضوى، قال (عليه السلام): «وإن نفرت حمام الحرم فرجعت فعليك في كلها شاه، وإن لم ترها رجعت فعليك لكل طير دم شاه» (٣).

وفي الحدائق: إن علي بن الحسين أخذ هذا من الرضوى (٤).

ولعل أنه مصدر الفتوى، حيث نسب هذا القول المدارك إلى المفيد، وإلا فقد عرفت أن آخرين أيضاً ذكروه.

وكيف كان، فالحكم بذلك إنما هو احتياط، لعدم وجدان خبر صحيح بذلك، منتهى الأمر أن عليه روايه ضعيفه وشهره لم يعلم وصولها إلى حد الجبر الموجب

ص: ٢١٩

١- التهذيب: ج ٥ ص ٣٥٠ باب ٢٥ في الكفاره ح ١٣٠

٢- كما في الحدائق: ج ١٥ ص ٢٨٨

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٣٢ الباب ٤٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٤- الحدائق: ج ١٥ ص ٢٨٨

للفتوى بذلك.

وفى المقام فروع.

الأول: لا فرق فى التنفير أن يكون بعمد أم لا للإطلاق، كما لا فرق بين أن يكون بنفسه أو بآله لذلك أيضاً، ويراد بالتنفير ما إذا كان مع تحقق النفرة، أما إذا كان بدون تحققها لم يكن شىء، لانصراف التنفير إلى ما كان مع النفرة.

الثانى: هل الحكم عام للأهلى أم خاص بالوحشى، الإطلاق يقتضى الأول، والانصراف الثانى، ولا يبعد أن يكون الثانى أقرب.

الثالث: هل الحكم عام لكل طير ولكل صيد أم خاص بالحمام، احتمالات، والاحتياط فى التعميم، لاحتمال المناط، لكن يكون بالنسبة إلى الصيد الذى ليس فيه شاه، مع عدم العود ما فيه من بدنه ونحوها، ومع العود كفاره أخرى مناسبة.

الرابع: الظاهر أن المراد بالتنفير من مكان الحمام إلى مكان بعيد فى الجملة، كما هو العاده فىمن ينفر حماما.

والمراد بالرجوع ما يسمى رجوعا، وان كان إلى مكان قريب من محله، كما لو نفره من يمين الكعبه فرجعت إلى يسارها، فما فى الجواهر تبعا لغيره من استظهار كون التنفير والعود من الحرم إليه، لا وجه له، ومنه يظهر منع إرادته التنفير من مكان من المسجد إلى مكان قريب آخر منه، لأنه خلاف المنصرف من النص والفتوى.

الخامس: لو رجع الحمام ثم ذهب ولم يستقر، فهل يعد رجوعا أم لا، احتمالان، كما أنه لو كان فى الهواء يريد النزول فنفره فذهب بعيداً فهل هو تنفير، احتمالان.

ص: ٢٢٠

السادس: لو شك في العدد، فالأصل كونه أقل، ولو رجح لكن بعد يوم وما أشبهه، فالظاهر أنه داخل في الرجوع، فلا يلزم الرجوع فوراً.

السابع: لو اشترك في التنفير جماعه، ففيه احتمالان، من المناطق في اشتراك جماعه في القتل، فعلى كل واحد كفاره، ومن أن الأصل عدم تعدد الكفاره، فإن السبب الواحد يقتضى مسبباً واحداً، والأول أقرب، وعلى هذا فلو اشترك في التنفير جماعه محلين في الحرم، أو محرمين في الحل، أو مختلفين فعلى كل حكمه.

الثامن: لو كان التنفير من مصلحه الحمام، كما لو أن طيراً جارحاً يريد صيده، فالظاهر جوازه وعدم كفاره على المنفر، لانصراف الأدله عن مثله.

التاسع: لو نفره فقتل، فهل عليه كفارتان أو كفاره واحده، لا يبعد الأول لتعدد السبب.

العاشر: الظاهر أنه لو كان السير يوجب التنفير كالطواف حول الكعبه أو ما أشبه ذلك، ولم يكن للإنسان مجال آخر أو كان فيه حرج ونحوه، لم يكن على المنفر كفاره، لانصراف النص والفتوى عن ذلك.

وهل منه ما أوجب وساخه الدار مما كان في طرده النظافه، لا يبعد ذلك، لانصراف الدليل.

أما إذا أغلق بابه حتى لا يدخل غرفته فليس ذلك من التنفير.

وفي المقام مسائل كثيره نكتفى منها بهذا القدر.

(مسألة ٣٩): إذا رمى اثنان صيداً فأصاب أحدهما وأخطأ الآخر، فعلى كل واحد منهما فداء، قال فى الحدائق على المشهور، وقال فى الجواهر بلا- خلافاً أجده فيه، بل ولا- إشكال عدا ما عن الحلّى فلا شىء على المخطئ، لكن العلامة والمحقق فى بعض كتبهما لم يذهبا إلى إطلاق الفداء على المخطئ.

ويدل عليه صحيح ضريس بن أعين، سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجلين محرّمين رميا صيداً فأصابه أحدهما، قال: «على كل واحد منهما الفداء» (١).

وخبر إدريس بن عبد الله، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن محرّمين يرميان صيداً فأصابه أحدهما، الجزاء بينهما أو على كل واحد منهما، قال: «عليهما جميعاً، يفدى كل واحد منهما على حده» (٢).

ثم إنه لو تعدد الرماه فالظاهر تعدى الحكم إليهم جميعاً.

ولو كان محل فى الحرم، ومحرّم فى الحل، كان على كل واحد منهما حكمه.

ولو كانا محرّمين أو محلّين فى الحرم، أو محرّمين فى الحل، فعلى كل كفارته، للمناط المستفاد من النص والفتوى، فما جعله الحدائق أظهر من عدم تعدى الحكم إلى المحلّين إذا رميا الصيد فى الحرم محل نظر.

ولو رمى الصيد إنسان واحد فلم يصبه، فهل عليه الكفاره للمناط فى المقام، أم لا للأصل، احتمالان، وإن كان الثانى أقرب.

ولو رميا صيدين هذا ظيباً وذاك ظيباً آخر مثلاً، فأصاب أحدهما ظيبه، ولم

ص: ٢٢٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٢ باب ٢٠ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٢ باب ٢٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

يصب الآخر كان لكل منهما حكمه.

ولو أراد الرامي رمى الأصفر فأصاب الأحمر، أو أراد رمى الحمام فأصاب الغزال، كان المعبر الصيد لا القصد.

ولو رمى قاصداً الهواء، أو شيئاً لا كفاره فيه، فأصاب ما فيه الكفاره، وجبت عليه لإطلاق أدله الصيد.

وسياتى انسحاب حكم الكفاره إلى الجاهل وغيره.

ولو أصاب الرمي لكن لم يؤثر فيه، احتمل أنه لم يكن على الرامي شيء، والظاهر الوجوب من جهة مناط الروايتين، والله العالم.

ص: ٢٢٣

(مسأله ٤٠): إذا أوقد جماعه ناراً فوق صيد فيها لزم كل واحد منهم فداء، إذا كان قصدهم من الايقاد الاصطياد، وإلا لزمهم فداء واحد، قال في الجواهر: بلا خلاف بين من تعرض له كالشيخ والفاضلين والشهيدین وغيرهم (١).

أقول: وهو الظاهر من إرسال غير واحد له إرسال المسلمات، والأصل في ذلك بالإضافه إلى أنه لو كان مع القصد كان من قبيل التعاون على صيد حيوان مما تقدم أنه يوجب الكفاره على كل واحد منهم، صحيح أبي ولاد الحنات قال: خرجنا مع سته نفر من أصحابنا إلى مكه فأوقدنا ناراً عظيمة في بعض المنازل أردنا أن نطرح عليها لحماً نكبيه وكنا محرمين، فمر بنا طير صاف مثل حمامه أو شبهها فاحترق جناحاه فسقط في النار فمات فاغتمنا لذلك، فدخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) بمكه فأخبرته وسألته فقال: «عليكم فداء واحد تشتركون فيه جميعاً إن كان ذلك منكم على غير عمد، وإن كان ذلك منكم تعمداً ليقع فيها الصيد فوقعت، ألزمت كل رجل منكم شاه»، قال أبو ولاد: وكان ذلك منا قبل أن ندخل الحرم (٢).

والظاهر أن الحكم ليس خاصاً بإيقاد النار، بل يشمل كل ما أوجب هلاك الطائر، كما إذا هيثوا ماده مهلكه كالتيزاب للمنات.

كما أن الظاهر عدم اختصاص الحكم بالطير، بل يشمل كل صيد، ولو كان هناك بيض ففسد بسبب النار، ولو كانوا محلين في الحرم أو محرمين في الحل، كان لكل

ص: ٢٢٤

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٨٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١١ باب ١٩ من أبواب كفارات الصيد ح ١

حكمه، كما قال بذلك جمع من الأصحاب لاستفاده ذلك من فحوى هذا الصحيح ونصوص التضمين بالدلالة للمحرم والمحل في الحرم، فقول المدارك هو جيد مع القصد بذلك إلى الاصطیاد، أما بدونها فمشكل لانتفاء النص كتعليق الحدائق عليه بأنه جيد، محل منع.

ولو قصد بعضهم دون الآخر كان لكل حكمه، سواء كان غير القاصد واحداً أو أكثر، وتساوى غير القاصد للقاصد لا بأس به بعد دلاله الدليل ولو بالمناط عليه.

ولو لم يمت الصيد، كان مثل ذلك، كما إذا قطع عضواً منه أو جرحه لشمول تلك الأدلة له، ولو شك في أنه مات أم لا، كان حكمه حكم من رمى الغزال ثم غاب عنه لوحده المناط.

ولا يشترط أن يكون السقوط وقت إيقادهم بل وإن كان بعد ذلك، كما إذا ناموا فلما قاموا رأوا سقوط الصيد في بقايا النار لإطلاق الدليل، والحكم سار في الجراد أيضاً، ولو رأوا حيواناً ميتاً فلم يعلموا أنه بسبب نارهم أم لا، فالأصل عدم الكفاره.

ولو كان إيقاد النار معرضاً لموت الصيد أو نقصه وجرحه أشكال جوازه.

مسأله ٤١ لورمى صيداً فقتله أو جرحه

(مسأله ٤١): لورمى صيداً فقتله أو جرحه أو اضطرب فقتل أو جرح صيداً آخر أو أفسد بيضاً، كان عليه جزاء الجميع، وفي الجواهر أنه بلا- خلاف ولا- إشكال، وذلك لأنه سبب الإلتلاف كالدلاله، ولا فرق بين كونه محرماً في الحل أو في الحرم، أو محلاً في الحرم، فعلى كل واحد منهم حكمه.

وكذلك لو كان يهدم عماره، أو يقوض خيمه فسقطت على صيد فمات أو جرح، وكذا إذا لم يجرح المرمى ولم يقتل لكنه خاف من الرمي ونحوه فاضطرب وقتل آخر.

ص: ٢٢٦

(مسألة ٤٢): الظاهر أن المحرم يضمن ما أتلفه دابته من الصيد، سواء كان راكباً أو سائقاً أو قائداً، أو تركها بدون تحفظ، أما لو حفظها فهربت وأتلفت فليس بضامن.

أما الضمان في الصور الأربع، فيدل عليه بالإضافة إلى أنه السبب فيشملة ما دل على ضمان السبب، جملة من الروايات.

كصحيح أبي الصباح الكناني، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما وطأته أو وطأه بعيرك أو دابتك وأنت محرم فعليك فداؤه» (١).

وصحيحه ابن عمار في المحرم: «ما وطأت من الدبا إذا وطأه بعيرك فعليك فداؤه» (٢).

وفي صحيحته الأخرى: «ما وطأ بعيرك وأنت محرم فعليك فداؤه» (٣).

وأما ما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من قوله: «العجماء جبار»، يعني ما أتلفه فهو هدر، فقد قيل إنه غير معتمد السند ولا واضح الدلالة، وإطلاق الأدلة السابقه يشمل ما ذكرناه، بالإضافة إلى أن المقام أخص.

نعم يستثنى منه صورته قتله الجراد فيما لم يمكنه تنكب الطريق، لجملة من الروايات الواردة على عدم الضمان حينئذ، وأما لو حفظها فهربت وتلفت، فأصالة عدم الضمان محكمه بعد انصراف الأدلة المذكوره عنه، قال في الجواهر: ومنه يظهر عدم الضمان لو أتلفت الدابة بلا تفريط من صاحبها (٤).

ومما تقدم ظهر أنه لا فرق بين الدابة بكل أقسامها من بعير أو فرس أو

ص: ٢٢٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٩ باب ٥٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٩ باب ٥٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٩ باب ٥٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٤- الجواهر: ج ٢٠ ص ٢٨٨

حمار أو غيرها، سواء كانت للركوب أو للهدى، أو كان راعياً مثلاً يرعى الأغنام وغيرها.

ومنه يظهر حال سيارات اليوم وسائر المواصلات.

ولو كان راكباً وغيره يقود أو يسوق الدابة أو السياره فالظاهر أن الضمان على القائد والسائق لا الراكب، لأنه ليس بسبب فالأصل عدم ضمانه.

ولو سقطت الدابة فأتلفت صيداً فلا ضمان، كما عن المنتهى وأفتى به المستند للأصل بعد انصراف الأدله السابقه عنه.

والظاهر أن حكم المحرم فى الحل، والمحل فى الحرم، وما إذا اجتمعاً مثل سائر المقامات، وقد نسبه الحدائق إلى قطع الأصحاب، وذلك لما عرفت غير مره من المناط، ولو ضرب طير بنفسه على الدابه أو السياره فمات أو جرح لم يكن على الإنسان الضمان للأصل.

ومثله لو ضرب بنفسه على الإنسان أو الخيمه أو ما أشبهه، وإن كان مقتضى ما تقدم من سقوط الطير فى النار كون الكفاره على الإنسان، لكن المناط غير مقطوع به.

ولو حاربت بقره صائله مثلاً دابه الإنسان مما سبب جرحها أو كسرها أو موتها لم يكن عليه شىء، للأصل بعد انصراف الأدله عن مثله.

ولو اصطدمت سيارتان فمات بسبب ذلك الصيد الذى فيها كان ضمانه على من سبب الاصطدام.

ولو كان مع الإنسان دابه لغيره فأتلفت حيواناً كان حالها دابه الإنسان نفسه فى الضمان وعدمه، للأدله السابقه فى المستثنى منه والمستثنى، والله العالم.

(مسأله ٤٣): إذا أمسك المحرم أماً فمات طفلها، سواء كان الإمساك في الحل أو الحرم، وسواء كان الطفل في الحل أو الحرم، ضمن الطفل بلا إشكال، بل وبلا خلاف كما في الجواهر، لأن الممسك صار سبب الهلاك.

ولو أمسك محرمان أحدهما الأب والآخِر الأم، فصار عدم كونهما بجنب الأطفال سبباً لهلاكهما، فهل عليهما كفاره واحده لو حده السبب المقتضى لو حده المسبب، أو كفارتان للمناطق في قتل جماعه صيداً، وهذا هو الأقرب، ولا فرق في موت الطفل بين أن يكون بسبب الجوع والعطش أو لاصطياد هره أو طائر له حيث لم يدافع عنه أبواه.

نعم إذا كان القتل بسبب إنسان لم يكن لوجود أبويه وعدمهما مدخل في قتله له، كان ضمان الطفل على القاتل.

ثم إن المحل إذا أمسك أماً في الحل فمات طفله في الحرم كان الحكم كذلك، لأنه سبب قتل طفل محترم بالحرم.

أما لو أمسك المحل في الحرم أماً فمات طفله في الحل، فهل عليه الضمان لكون الإلتلاف لسبب في الحرم فصار، كما لو رمى من الحرم، ففي خبر مسمع، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل حل في الحرم رمى صيداً خارجاً من الحرم فقتله، قال: «عليه الجزاء، لأن الآفة جاءت الصيد من ناحيه الحرم»^(١)، أم لا للأصل بعد كون صيد خارج الحرم ليس محترماً، والتنظير بالروايه قياس، احتمالان، لكن الأقرب الأول للعله المنصوصه، ولذا اختار ثاني الشهيدین

ص: ٢٢٩

والجواهر الضمان.

ولا يخفى أنه لو كان الولد فى الحرم وكان الماسك محرماً كان عليه كفارتان على مقتضى القاعده.

ولو نفر إنسان صيد الحرم فخرج فقتله إنسان محل، كان على المنفر الكفاره حسب العله السابقه فتأمل.

نعم لو دخل الصيد الحرم بعد أن نفره ثم خرج ثانياً باختياره _ الذى لم يكن من ضغط المنفر _ لم يكن الضمان على المنفر، وكذا إذا خرج من الحرم فقتله حيوان مفترس أو سبب آخر.

ص: ٢٣٠

(مسألة ٤٤): لو أغرى المحرم كلبه بصيد فقتله ضمن، سواء كان فى الحل أو فى الحرم، ويتضاعف إذا كان فى الحرم، بلا خلاف ولا- إشكال كما فى الجواهر، وأرسله المستند وغيره إرسال المسلمات، ويدل على الحكم أنه من الاصطياد والإصابة الواردة فى الروايات.

ولو كان يعلم المحرم أو المحل فى الحرم أن استصحابه للكلب يوجب صيده للحيوانات ضمن لأنه السبب، ومثل الكلب الهره وكل حيوان صيود، أما إذا لم يكن الحيوان صيوداً، أو لم يكن صيوداً لهذا الصيد، وإنما اضطر إلى ذلك، كما إذا كان معه ديك فنقر عصفوراً فقتله، ففيه احتمالان.

هذا إذا لم يكن بإغراء المحرم أو فى الحرم، وإلا- كان عليه الضمان بلا- شبهه، وفى حكم الإغراء إذا أطلق كلبه وهو يعلم أنه يصيد، أو أطلق ديكه وهو يعلم أنه يقتل الصيد.

وكذا لو حل الصيد المربوط مما سبب أخذ الصائد له إذا كان بقصد بلا شبهه، وإذا كان بدون القصد والعلم للمناطق فى قتل الدابة للحيوان، ومن أوقد ناراً كما تقدم.

نعم أشكل هنا صاحب الجواهر، لأنه ليس سبباً إذا لم يقصد، ومقتضى ذلك أنه لو حفر بئراً بأى قصد كان فتردى فيها حيوان ضمنه. ومنه يعلم الإشكال فيما عن القواعد من أنه لو حفرها فى ملكه أو موات لم يضمن، ولو حفر فى ملكه فى الحرم، فالأقرب الضمان، لأن حرمة الحرم شامله فصار كما لو نصب شبكه فى ملكه فى الحرم، انتهى.

وعلى ما ذكرنا، لا- فرق فى كون الحفر مباحاً أو مستحباً، لأنه فعلة لمنفعة الناس، أو واجباً، كما لو توقف عليه حياه إنسان، فإن الواجب لا ينافى الضمان، واحتمال عدم الضمان لأنه ليس على المحسنين سبيل، غير وارد، إذ الأدلة الخاصة لا تدع مجالاً له، فإن من يوقد النار لأكله الواجب أو المستحب، ومن يسير على دابته لأداء الحج الواجب، ومن يأكل طعام الغير فى المخمصة

لئلا يهلك، وغيرهم كلهم محسنون، ومع ذلك عليهم الضمان فيما إذا سقط فيها صيد فاحترق، أو داست دابته على صيد فقتلته، وكذا بالنسبة إلى الغير الذى أكل طعامه، وهذا ليس تخصيصاً للآيه حتى يقال إنها غير قابله للتخصيص، بل إنه من باب الجمع بين الحقين.

والظاهر أنه لا يلزم إنقاذ الصيد من برائن حيوان يريد افتراسه، ولو أراد رمى المودى للصيد تبرعاً فنال الرمي الصيد ضمن، ولو أراد رمى الصيد فنال غيره، فالظاهر أنه لا ضمان، وإن كان ربما يحتمل الضمان، لأنه من قبيل ما إذا رميا صيداً فأصاب أحدهما ولم يصب الآخر، حيث تقدم أن على من لا يصيب الكفاره أيضاً، لكن الأصل العدم، والمناطق غير معلوم فتأمل.

ومما تقدم يعلم أنه لو وقع الصيد فى مهلكه فأراد تخليصه فهلك أو جرح بسبب تخليصه ضمنه، كما عن الخلاف والمبسوط والجامع والفاضل فى كثير من كتبه والشرائع وغيرهم، ولا وجه لإشكال الشهيد فى ذلك لأنه محسن، ولا لشك الجواهر من جهه كون المتيقن من الضمان هى صورته وضع اليد مع العدوان.

إذ يرد على الأول: ما عرفت.

وعلى الثانى: إن الدليل مطلق، خصوصاً بعد تأييد مثل من أوقد النار، ومن أهلكت دابته الصيد، فتأمل.

وكذا يعلم مما ذكرناه أنه لو نفر صيداً فهلك بمصادمه شىء، أو أخذ جارح له مما كان سببه التنفير، ضمن بلا خلاف كما فى الجواهر، بل عن المدارك نسبه إلى القطع فى كلام الأصحاب، لأنه السبب.

وكذا إذا مات أو جرح بآفه سماويه، كما عن الفاضل وغيره، لإطلاق الأدله والمؤيدات المتقدمه، وخصوص صحيح على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام):

«فى رءل أءرء ءمامه من الءرم علىه أن ىردها، فإن مات فعليه ءمنها ىءءق به» (١١).

ولو اضطر إلى الصىء لأكل ونءوه ءاز، لءنه ضامن إذ الاضطرار لا ىرفع الضمان فىءمله إطلاق الأدله.

ولو ءال بىن الصىء وبىن أن ىنام على بىوضه فلم ىفرء، لءنه لم ىفسء أىضاً لم ىضمن، إذ لا ءلىل على الضمان، فالأصل هو المءءم.

ص: ٢٣٣

١- الوسائل: ء ٩ ص ٢٠٤ باب ١٤ من أبواب كفاءرات الصىء ء ٢

(مسألة ٤٥): من أسباب الضمان ما إذا دل على الصيد فقتل، بلا إشكال ولا خلاف، بل عن الخلاف والغنية الإجماع عليه.

ويدل عليه صحيح الحلبي وحسنه، عن الصادق (عليه السلام): «لا تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام ولا أنت حلال في الحرم، ولا تدلن عليه محلاً ولا محرماً فيصطاده، ولا تشر إليه فيستحل من أجلك، فإن فيه فداءً لمن تعمدته» (١).

وصحيحه منصور بن حازم: «المحرم لا يدل على الصيد، فإن دل فقتل فعليه الفداء» (٢).

وحذف «فقتل» في بعض النسخ غير ضار بعد وجوده في نسخه الكافي والتهذيب.

وهكذا حكم الجرح لوحده المناط.

فإذا لم يترتب على الدلالة قتل ولا جرح فلا شيء عليه، خلافاً لظاهر المحكى عن جمل العلم والعمل وشرحه، والمراسم والمهذب، فأطلقوا الفداء بالدلالة، لكنه خلاف ظاهر النص، بل لم يعلم أنهم أرادوا الإطلاق ليكونوا مخالفين، وخلافاً لنص الجواهر حيث أوجب الفداء بأخذ الصيد، لكن فيه إن الأخذ وحده لا كفاره عليه، فإذا لم يكن لأخذه كفاره لم يكن للدلالة على أخذه كفاره بالأولى، مضافاً إلى الأصل، وعدم دلالة الصحيحتين على ذلك.

أما روايه الجعفریات، بسند الأئمة (عليهم السلام): «إن علياً (عليه السلام) سئل عن المحرم يصيد الصيد ثم يرسله، قال: عليه جزاؤه» (٣). فمجمل هل أن المراد جزاؤه في الآخرة، لأن عمله حرام، قال تعالى: (وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ

ص: ٢٣٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٨ باب ١٧ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٨ باب ١٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٣- الجعفریات: ص ٢٥٢

حُرْمًا)(١٧))، فإنه إما مطلق يشمل كل شيء من الصيد أخذاً وقتلاً وأكلًا وغير ذلك، أو المراد به المصدر لدلاله (فإذا حللتهم فاصطادوا)، وعلى كل حال فأخذه حرام، أو أن المراد أن عليه جزاءً في الدنيا، فلا يمكن التمسك به لإثبات الجزاء الدنيوى عليه.

ثم إن المدلول لو كان يرى الصيد بحيث لم يزد الدال شيئاً لم يكن على الدال شيء، لانصراف الدليل عن مثله.

ولو زاده الدال شيئاً، كما إذا كان المدلول يعلم أن الصيد يأتي إلى وكره بالليل، فقال له الدال: إنه يأتي بالنهار أيضاً، فصاده في النهار ثبت ضمانه، لصدق الدلاله، وكذا إذا كان يريد المدلول صيد الحمام على ماء فدلّه على وكره، فلما ذهب إلى وكره أخذ فرخه وبيضه بحيث لولا الدلاله لم يصدّهما، فإنه يجب على الدال الكفاره.

ولو دال إنساناً واحداً على صيد واحد كان عليه كفاره واحده.

أما لو دل متعدداً فصاد كل واحد، أو دل واحداً على متعدد، فإن لكل صيد كفاره، لقاعده تعدد المسبب بتعدد السبب، ومن دلاله الواحد على المتعدد ما إذا دلّه على وكره فيه فراخ وطيور وبيوض، ومثل ذلك سائر أقسام الصيد.

والظاهر أن الفداء الواجب هو فداء الأصل، فللنعامة إبل، إلى آخر ما هنالك، كما أن الظاهر اشتراط العمل، كما نص عليه في الصحيح، فإذا سلك السائق طريقاً فيه أو كار الصيد بغير قصد للدلاله فتبعه القافله مما سبب صيدهم لم يكن على السائق شيء.

قال في الجواهر: ومما ذكرنا يظهر لك الحال في جميع صور المسأله

ص: ٢٣٥

المرتقبه إلى اثنتين وثلاثين صوره:

لأن الدال والمدلول أما أن يكونا محليين، أو محرمين، أو بالتفريق، وعلى كل تقدير فإما أن يكونا في الحل، أو في الحرم، أو بالتفريق، فهذه ست عشره صوره. وعلى كل تقدير فإما أن يكون الصيد في الحل، أو في الحرم.

بل لو لو حظ مع ذلك اتحاد الدال والمدلول وتعددتهما زادت على ذلك(1)، انتهى.

ثم الدلاله تشمل الإنسان والحيوان، لصدق أنه استحل من أجله.

ص: ٢٣٦

١- الجواهر: ج ٢٠ ص ٣٩٣

(مسألة ٤٦): الحرم مكان خاص جعله الله آمناً، وله أحكام خاصة سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى، وبينه وبين مكة عموم من وجه، لأن الحرم مكان مخصوص لا يتغير، أما مكة فهي البناء والدور حول الكعبة، فقد يزيد وقد ينقص.

فعن ابن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الحرم وأعلامه؟ فقال (عليه السلام): «إن آدم لما هبط على أبي قبيس شكاً إلى ربه الوحشه، وأنه لا يسمع ما كان يسمع في الجنة، فأهبط الله عز وجل عليه ياقوته حمراء فوضعها في موضع البيت، فكان يطوف بها آدم فكان ضوءها يبلغ موضع الأعلام فيعلم الأعلام على ضوءها فجعله الله حرماً» (١).

وعن ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألت عن قول الله عز وجل: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) (٢)، البيت أم الحرم، قال: «من دخل الحرم من الناس مستجيراً به فهو آمن من سخط الله، ومن دخله من الوحش والطيور كان آمناً من أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم» (٣).

وعن زراره، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «حرم الله حرمة أن يختلى خلاله أو يعضد شجره إلا الإذخر أو يصاد طيره» (٤).

وفى الجواهر: إن تسميه الحرم بذلك، إما لأن آدم لما أهبط إلى الأرض خاف على نفسه من الشيطان فبعث الله ملائكة تحرسه فوقفوا في مواضع أنصاب الحرم فصار ما بينه وبين مواضعهم حرماً، وإما لأن الحجر الأسود لما وضعه الخليل

ص: ٢٣٧

١- علل الشرائع: ص ٤٢٠ الباب ١٥٩ من الجزء الثاني ح ١

٢- سورة آل عمران: الآية ٩٧

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٢ باب ١٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٤ باب ٨٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

فى الكعبه حىن بناها أضاء الحجر يميناً وشمالاً وشرقاً وغرباً، فحرم الله من حيث انتهى نوره (١١).

أقول: ولا منافاه بين ما فى الروايات وبين ما ذكره إن دل عليه دليل شرعى.

وكيف كان، فهذه الأعلام وضعت فى زمان آدم (عليه السلام)، وفى زمن إبراهيم (عليه السلام)، وفى زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفيما بعده (صلى الله عليه وآله) أيضاً.

وقد روى: إن قريش قلعت الأعلام فى زمن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فاشتد ذلك عليه فجاءه جبرئيل فأخبره أنهم سيعيدونها، فرآى رجال منهم فى المنام قائلاً يقول: حرم أعزكم الله به نزعتم أنصابه ستحطمكم العرب، فأعادوها، فقال جبرئيل للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم): يا محمد قد أعادوها، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): هل أصابوا، فقال: ما وضعوا فيها إلا بيد ملك، وقد أعاد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تجديدها فى عام الفتح.

ولا- يخفى أن الأعلام حجه للتلقى ولإخبار أهل الخبره، والظاهر لزوم مد خط بين العلامتين مستقيماً، وإن صار محاط الخطوط غير تام التربيع.

وهل الأعلام وضعت خارج الحرم أو داخل الحرم أو نصفها هنا ونصفها هناك، احتمالات، والبراءه تقتضى كونها خارجه إلا أن الاحتياط يقتضى باعتبارها داخله، خصوصاً وظاهر بعض الروايات أن الحرم دقيق جداً حتى أن الامام (عليه السلام) كان يضرب خبائه نصفه فى الحرم ونصفه خارجاً منه.

والظاهر أن الحرم يشمل هواء الحرم إلى المقدار المتعارف، أما ما فوق ذلك فلا يشمل أحكام الحرم، مثل فرسخ فوق الحرم، لعدم الصدق وانصراف الأدله.

ص: ٢٣٨

أما القبلة فقد دل الدليل أنها إلى عنان السماء، ولذا جاز الصيد في أجواء السماء خارج الصدق، بينما يصح التوجه إلى الخط الموازي للقبلة هناك، فلو كان بعيداً جداً عن الأرض بحيث يرى دورانها تغيرت قبلته حسب حركة الخط الموازي للقبلة كما هو واضح.

أما بالنسبة إلى أعماق الأرض، فالحرم صادق إلى بعد قريب لا يوجب سلب الصدق عرفاً، أما الزائد عن ذلك فليس بحرم لعدم الصدق.

ولو كان صيد بعضه في الحرم وبعضه خارجاً منه لم يجز صيده، بل ولا- أذيه الجزء الخارج منه، لصدق كونه في الحرم في الجملة، وقد تقدم في قطع شجر الحرم أنه لو كان أحد من الأصل والفرع في الحرم كفى في حرمة ما ليس في الحرم.

ص: ٢٣٩

(مسألة ٤٧): لا إشكال ولا خلاف في أنه يحرم من الصيد على المحل في الحرم ما يحرم على المحرم منه في الحل والحرم، بل في الجواهر الإجماع بقسميه عليه، وفي المستند بإجماع العلماء كافة محققاً ومحكياً في كلام جماعه، ويدل عليه متواتر الروايات:

كصحيحه ابن سنان: «ومن دخله من الوحش والطير كان آمناً من أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم» (١).

وموثقه زراره: «حرم الله حرمه، بريداً في برید، أن يختلى خلاه أو يعضد شجره إلا الإذخر أو يصاد طيره» (٢).

وصحيحه الحلبي، عن الصيد يصاد في الحل ثم يجاء به إلى الحرم وهو حي، فقال (عليه السلام): «إذا أدخله الحرم فقد حرم أكله وإمساكه» (٣).

وفي روايه أخرى: عن صيد رمى في الحل ثم أدخل الحرم وهو حي، فقال: «فإذا أدخله الحرم وهو حي فقد حرم لحمه وإمساكه»، وقال (عليه السلام): «لا تشتره في الحرم إلا مذبوحاً».

وفي أخرى: «لا تحملن شيئاً من الصيد وأنت حرام، ولا أنت حلال في الحرم، ولا تدلن عليه محرماً ولا محلاً فيصطاده، ولا تشر إليه فيستحل من أجلك، فإن فيه فداءً لمن تعمده» (٤).

ومرسله حرير: «كل ما دخل الحرم من الطير مما يصف جناحيه فقد دخل

ص: ٢٤٠

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٢ باب ١٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٤ باب ٨٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٥ باب ١٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٨٠ باب ٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١

مأمنه فخل سبيله»(١)).

وروايه ابن سنان: إن هؤلاء يأتوننا بهذه اليعاقب، فقال (عليه السلام): «لا تقربوها في الحرم»(٢)).

وروايه شهاب: «أما علمت أن ما أدخلت به الحرم حياً فقد حرم عليك ذبحه وإمساكه»(٣)).

وصحيحه أبي بصير: «لا يذبح في الحرم إلا الإبل والبقر والغنم والدجاج»(٤)).

وصحيحه حرير: «المحرم يذبح ما أحل للحلال في الحرم، أن يذبحه هو في الحل والحرم جميعاً»(٥)).

إلى غيرها من الأخبار.

ولو كان الصيد متولداً بين حرام وحلال، كالطير والدجاجه، والغنم والذنب مثلاً، تبع في حليته وحرمة في الحرم الاسم، فإن كان له اسم ثالث حرم لدخوله في المستثنى منه وعدم دخوله في المستثنى.

ومنه يعلم أنه لو شك أنه من المستثنى أو المستثنى منه لم يجز، لإطلاق أدله المستثنى منه بدون العلم بخروجه.

أما لحم الصيد فالظاهر جواز شرائه في الحرم. نعم لا يجوز أكله، ويدل عليه قوله (عليه السلام): «لا تشتريه في الحرم إلا مذبوحة»(٦)).

ص: ٢٤١

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٠ باب ١٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٦
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨١ باب ٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٦
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٠ الباب ١٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٧١ باب ٨٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٩ باب ٨٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٥ باب ١٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

وروايه ابن مهزيار، قال: سألته عن المحرم معه لحم من لحوم الصيد في زاده، هل يجوز أن يكون معه ولا يأكله ويدخل مكة وهو محرم، فإذا أحل أكله، فقال: «نعم، إذا لم يكن صاده»^(١).

أما سائر أجزاء الصيد، كما إذا كان معه شيء من جلد غزال ونحوه، فالظاهر أنه لا ينبغي الإشكال في جواز استصحابه واستعماله في حاله الإحرام، إذ الأصل بعد عدم شمول الأدلة له يشملها، بل لا يبعد دعوى السيره، إذ كثير من الحجاج معهم شيء من هذا القبيل، كريش الطائر في المنخده وغيره.

وكيف كان، فإذا قتل المحل صيداً في الحرم وجب عليه قيمه، وكذا لو قتل المحرم في الحل عليه الفداء، ولو قتل المحرم في الحرم فعليه الأمان، الفداء والقيمه إذا كان له فداء، وإلا تضاعفت قيمه، وقد تقدم الكلام في كل ذلك.

كما تقدم الكلام في أنه لو اشترك جماعة في قتل صيد وجب على كل واحد منهم فداء، فقد قال الصادق (عليه السلام) في خبر ابن عمار: «أى قوم اجتمعوا على صيد فأكلوا منه، فإن على كل إنسان منهم قيمته، فإن اجتمعوا في صيده فعليهم مثل ذلك»^(٢).

وعن بعضهم نفى الخلاف في ذلك، سواء كانوا محليين أو محرمين أو بالاختلاف، فلا ينبغي الإشكال فيما إذا كانوا محليين، واستشكل بعضهم لاحتمال إرادته المحرمين من الخبر، وأن الاشتراك في القتل ليس بأشد من اشتراكهم في قتل مؤمن، وفيه: إن الاحتمال لا يرفع الإطلاق، وما ذكر من قتل المؤمن قياس، وضعف الخبر مجبور بالشهره المحققه.

ص: ٢٤٢

١- التهذيب: ج ٥ ص ٣٨٥ الباب ٢٥ باب الكفاره عن خطأ المحرم وتعديه ح ٢٥٨

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٩ باب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

نعم لا- إشكال ولا- خلاف في جواز قتل المحل القمل والبرغوث والبق والنمل وما أشبه في الحرم، بل عن المدارك الإجماع عليه، لصحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس بقتل البق والقمل في الحرم».

وقال (عليه السلام): «لا بأس بقتل القملة في الحرم»^(١).

وفي صحيحه الآخر، عنه (عليه السلام): «لا بأس بقتل القمل والبق في الحرم»^(٢).

وقد تقدم في محرمات الإحرام الروايات الواردة في المستثنيات، كالأفعى والعقرب وكل مؤذ، وغير ذلك فراجع.

والظاهر أنه لا- يحل أذيه الصيد في الحرم، لإطلاق الأدله، وخصوص روايه محمد بن حمران: كنت مع علي بن الحسين (عليه السلام) بالحرم فرآني أوذى الخطاطيف، فقال: «يا بني لا تقتلن ولا تؤذهن، فإنهن لا يؤذين شيئاً»^(٣)، فإن الخطاف حيث لا يكون من الحيوانات المؤذيه لا يحوز أذيته في الحرم.

أما الحيوان المؤذى فتجوز أذيته بقدر قتله أو دفعه، أما ما فوق ذلك اعتباطا فالظاهر أنه لا يجوز، كما إذا نتف ريش غراب أو صلم أذن فار مثلا، لإطلاق أدله عدم أذيه الحيوان الذى يكون في الحرم، لما يستفاد من الروايات من حرمة الحرم القاضيه بزياده احترام كل شىء فيه.

وكذا يجرى هذا الحكم بالنسبه إلى ما يجوز ذبحه، مثل الدجاج والأنعام الثلاثه، فإن أذيتهن غير جائزه وإن جاز ذبحهن، لوضوح عدم التلازم، بل يشمله قوله (عليه السلام): «فإنهن لا يؤذين شيئاً».

ص: ٢٤٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧١ باب ٨٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧١ باب ٨٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٢ باب ١٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

مسألة ٤٨ كراهه الصيد خارج الحرم للمحل مع قصد الحرم

(مسألة ٤٨): الظاهر أنه يكره على المحل خارج الحرم أن يقتل الصيد الذي فى الحل إذا كان قاصداً للحرم، وهذا هو الذى اختاره الفقيه والاستبصار والسرائر والشرائع والمتأخرون كافة، كما نسبه إليهم الجواهر، خلافاً للمحكي عن الخلاف والتهذيب والنهايه والمبسوط وجمع آخر، حيث قالوا بالحرمه والكفارہ.

ويدل على المشهور صحيح ابن الحجاج، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل رمى صيداً فى الحل وهو يؤم الحرم فيما بين البريد والمسجد فأصابه فى الحل فمضى برميته حتى دخل الحرم فمات فيه برميته هل عليه جزاؤه، فقال: «ليس عليه جزاء، وإنما مثل هذا مثل من نصب شركاً فى الحل إلى جانب الحرم فوقع فيه صيد فاضطرب حتى دخل الحرم فمات فليس عليه جزاء، لأنه نصب حيث نصب وهو له حلال، ورمى حيث رمى وهو له حلال، فليس عليه فيما كان بعد ذلك شىء بالشىء»، فقلت: هذا القياس عند الناس، فقال (عليه السلام): «إنما شبهت لك الشىء لتعرفه»^(١).

وصحيحه الآخر أيضاً، سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل رمى صيداً فى الحل فمضى برميته حتى دخل الحرم فمات، عليه جزاؤه، قال: «ليس عليه جزاؤه»^(٢)، فإنه مطلق يشمل ما أم الحرم وغيره.

وخبره عن الصادق (عليه السلام) فى الرجل يرمى الصيد وهو يؤم الحرم فتصيبه الرمية فيتحامل بها حتى يدخل الحرم فيموت فيه، قال: «ليس عليه شىء».

ص: ٢٤٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٥ باب ٣٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٥ باب ٣٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

إنما هو بمنزله رجل نصب شبكه في الحل فوقع فيها صيد فاضطرب حتى دخل الحرم فمات فيه» (١١).

وخبير الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «فيمن رمى صيداً في الحل فأصابه فيه فتحامل الصيد حتى دخل الحرم فمات فيه من رميته فلا شيء عليه» (٢٢).

أما القول الثاني، فقد استدلل له بالإضافة إلى الإجماع المحكى الذي لا حجية فيه، إذ كيف يتحقق الإجماع مع مخالفه المشهور، بجمله من الروايات.

مثل مرسل ابن أبي عمير، عن الصادق (عليه السلام): «كان يكره أن يرمى الصيد وهو يؤم الحرم» (٣٢).

وخبير علي بن عقبه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سأته عن رجله قضى حجه ثم أقبل حتى إذا خرج من الحرم فاستقبله صيد قريباً من الحرم، والصيد متوجه نحو الحرم فرماه فقتله ما عليه، قال (عليه السلام): «يفديه على نحوه» (٤٤).

وصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا كنت محلاً في الحل فقتلت صيداً فيما بينك وبين البريد إلى الحرم، فإن عليك جزاؤه، فإن فقأت عينه أو كسرت قرنه تصدقت بصدقه» (٥٥).

وهذه الروايات محمولة على الكراهة بقريته الروايات السابقة، أما أكل لحمه إذا مات في الحرم ففيه احتمالان، الجواز لأنه مقتضى الأصل، ولظاهر الأخبار المتقدمة، والمنع لحسن مسمع، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل حل

ص: ٢٤٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٥ باب ٣٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٢
- ٢- الدعائم: ج ١ ص ٣١١ في ذكر دخول الحرم والعمل فيه
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٤ باب ٣٠ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٤ باب ٣٠ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٨ باب ٣٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١

رمى صيداً فى الحل فتحامل الصيد حتى دخل الحرم، فقال: «لحمه حرام مثل الميتة»^(١).

وقد أفتى بذلك الشيخ فى جملة من كتبه، والقاضى وابن سعيد، وعن الشهيد الثانى أنه ميتة على كلا القولين، لكن فيه إنه خلاف ظاهر القائل بالجواز، ولذا قال الحدائق: الظاهر بعد قول الشهيد على تقدير القول بالجواز وظاهر الصحيحتين المذكورتين حل الصيد المذكور، كما هو قضيه التنظير بالشبك المنصوب إلى جانب الحرم^(٢).

أقول: لا- إشكال أن القول بالحليه أقرب، خصوصاً وأنه إذا جاز القتل ولم يجز الأكل كان إسرافاً، وإن كان الاجتناب أحوط، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٤٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٤ باب ٢٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الحدائق: ج ١٥ ص ٣٠٤

(مسألة ٤٩): يكره الاصطياد بين البريد والحرم، كما فى الشرائع وعن النافع والقواعد وغيرهما، وقد أرسله الجواهر إرسال المسلمات، ونقله الحدائق عن المشهور.

خلافًا للمقنعه حيث أوجب الفداء بذلك مما يستظهر منه التحريم، وكذا قال بالمنع الشيخ وابن حمزه والقاضى.

والأقوى المشهور، ويدل عليه الأخبار السابقة الموجبه لحمل الأخبار المانعه على الكراهه، ويؤيد أخبار الجواز مفهوم قوله تعالى: (حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا) (١)، وإطلاق قوله تعالى: (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) (٢).

ثم هل المنع كراهه أو تحريمًا بين طرف المسجد إلى البريد، كما هو ظاهر صحيح ابن الحجاج، أو بين طرف الحرم إلى البريد، أى مسافه أربعة فراسخ خارج الحرم، كما هو ظاهر صحيح الحلبي، احتمالان، وإن كان الأقوى الثانى، لأن المسجد قد يطلق على الحرم، قال سبحانه: (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (٣) مع أن المعراج لم يكن من داخل المسجد.

ثم الظاهر أن الأربعة تحسب من الضلع فى الأضلاع الأربعة، ومن محل الزاويه فى الزوايا الأربعة، فىكون المحاط للمضلع يكره فيه الصيد، لا أن المحاط لمربع لوحظ فى بعده ضلع الحرم حتى يكون البعد فى الزاويه أكثر من البريد، ولا أن المحاط لمربع لوحظ فى بعده مقعر زاويه الحرم حتى يكون البعد فى الضلع للحرم أقل من البريد.

ثم الظاهر أن الفداء فى المقام هو الفداء فيما إذا صاده فى الحرم، كما

ص: ٢٤٧

١- سورة المائدة: الآيه ٩٦

٢- سورة المائدة: الآيه ٢

٣- سورة الإسراء: الآيه ١

أن الظاهر أن الكسر والجرح ونحوهما له صدقه فقط لا أكثر، وإن كان لا يبعد أن يراد بالصدقه هنا في صحيح الحلبي نفس ما أريد في باب كسر وجرح الصيد في الحرم.

والصيد هنا شامل لكل أنواع الاصطياد مما كان محرماً في الحرم، لأنه المنصرف من النص حتى يشمل ما إذا رميا اثنان فأصاب أحدهما ولم يصب الآخر، وحتى كسر البيض أو سحق الدابه للصيد.

أما مصرف هذه الصدقه والفداء فمصرفهما في صيد الحرم، كما أن الإنسان لو كان محرماً وفعل ذلك فعليه الجزاء مضاعفاً، كما إذا فعله المحرم في الحرم، وهل محل هذا الفداء والصدقه محلها في صيد الحرم، أو مطلقاً، احتمالان، وإن كان الأحوط الأول، لكن حيث إن الحكم استجابي فالأمر سهل.

ثم إن الحرم بريد في بريد، ففي موثق زراره قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «حرم الله حرمه، بريداً في بريد، أن يختلو خلاه أو يعضد شجره إلا الإذخر أو يصاد طيره»⁽¹⁾ الحديث.

وحيث إن ظاهر ذلك الضرب، فالحرم ستة عشر فرسخاً، ولا حاجة إلى تحقيق مكان الزوايا الأربع بعد تحديد الحرم بالعلامات.

نعم مما يقطع به أن مقطع خطى البريد في الوسط ليس المسجد أو الكعبه، إذ يختلف امتداد الحرم من أطراف المسجد زياده ونقيصه، ولم يعرف السبب لذلك، مع أنك قد عرفت أن السبب أن ضوء الياقوته كانت يبلغ مواضع الأعلام، ولعل الجبال كانت مانعه عن زياده انتشار الضوء في جانب، أو أن

ص: ٢٤٨

الياقوته، كان لها مواضع مختلفه بعضها أكثر اشراقاً، أو غير ذلك.

ومن الجدير جداً أن يفرغ بعض أهل العلم والاطلاع لتأليف كتاب حول المحرم والحج ومكه، يحتوى على كل شئون ذلك المكان الطاهر، على ضوء الكتاب والسنة المطهره والتواريخ الصحيحه، على غرار (وفاء الوفا) والله سبحانه المستعان.

ص: ٢٤٩

(مسألة ٥٠): لو ربط صيداً في الحل، فدخل برباطه في الحرم لم يجز إخراجه، بلا خلاف فيه، كما في الجواهر، لكن ذلك إذا لم يكن من الصيد غير المحترم، وإلا- جاز كما هو واضح، ويدل على المستثنى منه قوله تعالى: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) (١)، فإن ظاهره الأيمن التشريعي، لكن الآية أخص من المدعى، فإن الإخراج قد ينافي الأيمن، كما إذا أخرج لرفع الصيد لا لأذاه.

وكيف كان، فظاهر النص والفتوى أن الإخراج للقيد أو للقتل أو ما أشبه غير جائز، أما الإخراج لإجل حفظه أو علاجه أو ما أشبهه جائز، كما إذا كان للصيد فرخ خارج الحرم إذا لم يخرج ماته الفرخ، أو كان فرخاً إذا لم يخرج لأمه أو تركه وشأنه مات أو صيد.

ويدل على الحكم بالإضافة إلى الآية، قول الصادق (عليه السلام)، في خبر محمد بن مسلم، حيث سأله عن ظبي دخل في الحرم، فقال: «لا يؤخذ ولا يمس، إن الله تعالى يقول: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) (٢)».

وخير عبد الأعلى بن أعين، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل أصاب صيداً في الحل، فربطه إلى جانب الحرم، فمشى الصيد بربطه حتى دخل الحرم، والرباط في عنقه، فجره الرجل بحبله حتى أخرجه، والرجل في الحل من الحرم، فقال (عليه السلام): «ثمنه ولحمه حرام مثل الميتة» (٣).

وقد علل الحكم في الحدائق بأنه بدخوله صار من صيد الحرم، وكأنه أخذه من المدارك، والظاهر أن التعليل المذكور تام، لأنه المستفاد عرفاً من

ص: ٢٥٠

١- سورة آل عمران: الآية ٩٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣١ الباب ٣٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٦ باب ١٥ من أبواب كفارات الصيد ح ١

الأدله، وعليه إذا قتله كان لحمه حراماً، كما أنه إذا باعه كان ثمنه حراماً، لأن صيد الحرم لا يباع.

نعم لو خرج هو بنفسه خرج عن كونه صيد الحرم.

وهل أن من الإخراج ما إذا وضع له طعاماً فخرج هو بنفسه، احتمالان، لكن الظاهر أنه ليس من مورد النص، ويؤيده ما إذا خرج المجرم من الحرم، حيث إنه يزول أمنه، وإن كان الإخراج بإغراء ونحوه، ومع ذلك فالاحتياط في الترك.

وأما مسه الوارد في روايه محمد، فالمراد به المس بسوء، كما هو المنصرف، أما مطلق المس فلا دليل على الحرمه إذا لم يكن فيه تهيج له، أما التهيج فهو حرام، لما تقدم في بعض النصوص السابقه.

وإذا أخرج الصيد وجب عليه إطلاقه، أما كونه يملكه أم لا، فقد تقدم أن فيه قولين واحتمالين، فراجع تفصيل ذلك.

ثم إنه لو أعرض المالك عنه بعد أن دخل الحرم، فخرج الصيد من الحرم وأخذه غيره ملكه، وكذا إذا مات في الحرم أو خارجه جاز لغيره الانتفاع بصوفه ونحوه، على إشكال فيما إذا مات في الحرم.

أما إذا لم يعرض عنه، فإن قلنا بزوال ملك المالك فلا إشكال، وأما إذا قلنا بعدم زوال ملكه فلا يملكه غيره، إلا إذا تحقق شرط زوال الملك الذي هو انسلا ب الملك عرفاً أو نحوه، ومحل المسأله غير هذا الكتاب.

مسأله ٥١ لو كان الصيد على شجره بعضها فى الحرم وبعضها خارجه

(مسأله ٥١): لو كان صيد على شجره بعضها فى الحرم وبعضها خارج، سواء كان أصلها خارجاً، أو كان فرعها خارجاً، فإن كان الصيد على الجزء الحرمى منه فواضح أنه لا يجوز اصطياده.

وأما إذا كان على الجزء الخارج فلا إشكال ولا خلاف فى أنه لا يجوز اصطياده وقتله.

وعن الرياض كما فى الجواهر عدم الخلاف فيه، بل عن الخلاف والجواهر للقاضى الإجماع عليه، وكذلك حكى الإجماع عن التذكرة والمنتهى، فيما إذا كان أصل الشجره خارج الحرم وكان بعضها فى الحرم (١).

ويدل على الحكم قوى السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن على (عليهم السلام) أنه سئل عن شجره أصلها فى الحرم وأغصانها فى الحل، على غصن منها طير رماه رجل فصرعه، قال: «عليه جزاؤه إذا كان أصلها فى الحرم».

ويؤيده صحيح معاويه: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شجره أصلها فى الحرم وفرعها فى الحل، قال: «حرم فرعها لمكان أصلها»، قال: قلت: فإن أصلها فى الحل وفرعها فى الحرم، قال (عليه السلام): «حرم أصلها لمكان فرعها» (٢).

والظاهر تغليب جانب الحرم مطلقاً، فإذا كان بعض الفروع فى الحرم كفى فى حرمه الصيد، وإن كان على فرع آخر فى الحل، وكان أصل الشجر فى الحل أيضاً.

وهل يتعدى الحكم إلى ما لو كان الصيد على بناء بعضه فى الحل

ص: ٢٥٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٧ باب ٩٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٧ باب ٩٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

وبعضه فى الحرم، احتمالان، وإن كان لا يبعد كونه كالصيد على الشجرة المذكوره.

نعم الظاهر أنه لا يحكم بهذا الحكم إذا كان على شىء بعضه فى الحرم، كما إذا كان على سياره كذلك، لأن المنصرف من النص الشىء الثابت، وكذلك إذا كان على جبل بعضه داخل وبعضه خارج، لأن الجبل فى حكم الأرض.

وإذا كان الصيد على السياره المذكوره مثلاً، لا إشكال فى جواز حركتها بحيث يصير كلها خارجاً، فإذا خرجت بكلها جاز الصيد المذكوره، ومن المحتمل أن يكون حاله حال ما إذا أهاج صيد الحرم فخرج منه، حيث تقدم فى بعض المسائل السابقه الإشكال فى اصطیاده، ولعل الأول أقرب، والله العالم.

ص: ٢٥٣

(مسأله ٥٢): لو صاد الإنسان في الحرم طائراً مقصوص الجناح، وجب حفظه حتى يكمل ريشه ثم يرسله، بلا إشكال ولا خلاف كما في الجواهر وغيره.

ويدل عليه صحيح حفص بن البختري، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، فيمن أصاب طيراً في الحرم، قال: «إن كان مستوى الجناح فليخل عنه، وإن كان غير مستوي فيقيه وأطعمه وسقاه، فإذا استوى جناحاه خلى عنه».

وصحيح زراره: إن الحكم سأل أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل أهدى له في الحرم حمامه مقصوصه، فقال (عليه السلام): «نيقها وأحسن علفها حتى إذا استوى ريشها فخل سبيلها».

وخبر مثنى، قال: خرجنا إلى مكة فاصطاد النساء قمريه من قمارى فخ حيث بلغنا البريد، فنتف النساء جناحها ثم دخلوا به مكة، فدخل أبو بصير على أبي عبد الله (عليه السلام) فأخبره، فقال (عليه السلام): «ينظرون امرأة لا بأس بها فيعطونها الطير تعلقه وتمسكه حتى إذا استوى جناحاه خلته».

وخبر كرب الصيرفي، قال: كنا جماعه فاشترينا طيراً فقصصناه ودخلنا به مكة، فعاب ذلك علينا أهل مكة، فأرسل كرب إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فسأله، فقال: «استودعوه رجلاً من أهل مكة مسلماً، أو امرأة مسلمه، فإذا استوى ريشه خلوا سبيله».

ثم إن الظاهر كفايه كون المودع عنده ثقه، فإنه المنصرف من «لا بأس بها»، خلافاً لما عن المنتهى، حيث اعتبر فيه العدالة، ولا دليل عليه، وهل يشترط إسلامه لظاهر خبر كرب، أو يكفي الوثوق وإن لم يكن مسلماً، لا يبعد الثاني،

وإن كان الأحوط الأول.

ولو لم يكن هناك ثقة يقبل الوديعة، فالظاهر أنه لا يجبر الثقة على ذلك للأصل، فإن تمكن الممسك من بقاءه بنفسه فهو، وإلا بأن كان حرجاً عليه خلى سبيله في مكان أماناً كالمسجد مثلاً.

ولا يبعد تعدى الحكم إلى سائر أقسام الصيد للمناط، إذ العرف لا يرى خصوصية للطائر.

ثم ما تقدم إنما هو حكم الطائر المحترم، أما غير المحترم فلا بأس بتركه كما هو واضح، كما أن الدجاجة ونحوها ليس لها احترام حرمي، وكذلك السباع.

ففي خبر ابن أبي عمير، عن الصادق (عليه السلام)، أنه سئل عن رجل أدخل فهداه إلى الحرم أله أن يخرج، فقال: «هو سبع، وكلما أدخلت من السبع الحرم أسيراً فلك أن تخرجه» (١).

وقريب منه خبر حمزه بن اليسع (٢).

ومن المعلوم أنه إذا لم يكن للسبع احترام، لم يكن يجب حفظه وتطبيبه، أما الصيد المحترم فهل يجب تطبيبه إذا رجا زوال آفته، لا يبعد ذلك، للمناط في الروايات السابقة، ولو يئس من برئه فالظاهر وجوب حفظه إلى أن يموت، لا أن يترك حتى يصاد أو يموت موتاً غير طبيعي.

ولو كان الآخذ للصيد المحترم هو الذي آذاه بنتف ريشه أو كسر يده مثلاً، وكان ذلك في حالة إحرامه أو في الحرم، لزم بالإضافة إلى حفظه حتى يطيب كفاره جنائته، لإطلاق أدله الكفاره.

ثم إنه لو خرج الطائر المقصوص الجناح أو الحيوان الكسير عن الحرم بنفسه، فالظاهر أنه يسقط بذلك التكليف، فلا حاجة إلى إعادته إلى الحرم وحفظه.

ص: ٢٥٥

١- الوسائل: ح ٩ ص ٢٣٦ باب ٤١ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ح ٩ ص ٢٣٧ باب ٤١ من أبواب كفارات الصيد ح ٦

نعم لو أخرجه لزم إرجاعه.

وقد تبين أنه لو خرج صيد الحرم بنفسه عن الحرم سقطت عنه حرمة الحرم، وهذا هو الذى اختاره محكى الخلاف والمبسوط والحلى وجماعه آخرين، خلافاً للمحكى عن النهايه والتهديب وحج المبسوط، والعلامه فى جملة من كتبه وثانى الشهيدين وسبطه وغيرهم، فقالوا بأنه لا يحل صيد حمام الحرم والإنسان الصائد فى المحل.

ويدل على ما اخترناه ما فى الصحيح، عن قول الله عز وجل: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) (١) قال: «من دخل الحرم مستجيراً كان آمناً من سخط الله تعالى، ومن دخله من الوحش والطيور كان آمناً من أن يهاج ويؤذى حتى يخرج من الحرم» (٢).

فإن ظاهره أنه لو خرج عن الحرم بنفسه لم يكن محترماً.

بل ومفهوم روايه مسمع، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل حل فى الحرم رمى صيداً خارجاً من الحرم فقتله، قال: «عليه الجزاء» (٣)، لأن الآفة جاءت الصيد من ناحيه الحرم.

أما القائل بالحرمه، فقد استدل له بما عن على، عن أخيه الكاظم (عليه السلام)، سأله عن الرجل هل يصلح له أن يصيد حمام الحرم فى الحل فيذبحه فيدخل الحرم فيأكله، قال: «لا يصلح أكل حمام الحرم على كل حال» (٤).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) قال: «لا يصاد حمام الحرم حيث كان، إذا علم أنه من حمام الحرم» (٥).

ص: ٢٥٦

١- سورة آل عمران: الآية ٩٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٢ باب ١٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٩ باب ٣٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٧٩ باب ٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢، وقرب الإسناد: ص ١١٧

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٣ باب ١٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

لكن الجمع العرفي بين الدليلين يقتضى حمل الروائتين على الكراهه، بل فى الجواهر أن المنسب من «لا يصلح» الكراهه.

نعم الحدائق أفتى بالحرمة، وتبعه المستند، قال: فى قولان أحوطهما بل اجودهما التحريم (١).

ثم على القول بالحرمة لابد وأن يصدق على الصيد أنه من صيد الحرم، وإلا فلو عبر صيد من الحرم لا يصدق عليه أنه من صيد الحرم، فلا ينبغى الإشكال فيه.

وفى حكم الصيد بيض الطير إذ لم يكن الطير من الحرم، فإذا أخرج حيوان بيض حمام الحرم أو باض هو خارج الحرم لم يكن للبيض حرمة.

نعم إذا أخرج إنسان أشكال أكله، لأن الواجب إرجاعه، وكذا إذا أخرج الطير، فتأمل.

ص: ٢٥٧

١- المستند: ج ٢ ص ٣١٩ س ٢٩

(مسألة ٥٣): لو نتف ريشه من حمام الحرم كان عليه صدقه كما هو المشهور، بل فى الجواهر بلا خلاف أجده فيه، وعن المدارك نسبتة إلى القطع به فى كلام الأصحاب، وكذلك قاله الحدائق، وظاهر المستند أن الحكم بذلك احتياط.

ويدل على ذلك روايه إبراهيم بن ميمون، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): فىمن نتف ريشه من حمام الحرم، قال: «يتصدق بصدقه على مسكين، ويعطى باليد التى نتف بها فإنه قد أوجعه» (١).

والخبر مجبور بما تقدم، وظاهرهم بل صريح جماعه منهم العمل بما فى الخبر، من لزوم كون الصدقه باليد الجانيه، ولا بأس به بعد انجبار الخبر كما عرفت، لكن عن الدروس عدم وجوب ذلك، وفيه نظر.

نعم إذا كان النتف بغير اليد كالأسنان مثلاً، لا دليل على لزوم كون الصدقه بها.

كما أنه لو لم يكن مسكين هناك واضطر إلى إعطاء الصدقه إلى المسكين بواسطه إنسان سقط هذا الواجب، لوضوح تعدد المطلوب.

ولو نتف أكثر من ريشه فلا يبعد تعدد الصدقه، لتعدد المسبب بتعدد السبب.

ولو أحدث بالنتف عيباً ضمن الأرش، كما هو المحكى عن الشهيد (رحمه الله) لما تقدم فى بعض المسائل السابقه، من أنه مضمون.

ومقتضى تعدد الكفاره بكونه محرماً فى الحرم تعددها هنا أيضاً.

والظاهر أن الحكم ليس خاصاً بالحمام، بل كل طير كذلك لوحده المناط، ولذا كان المحكى عن المقنعه والمراسم وجمل العلم والعمل التعبير بنتف ريش طائر من طيور الحرم.

كما أن الظاهر أن الحكم كذلك فى نتف الصوف

ص: ٢٥٨

والوبر من سائر أقسام الصيد، لظاهر قوله (عليه السلام): «لأنه أوجعه»، وعدم فهم العرف الفرق.

أما ما فى الجواهر من الأرش فلا يخفى ما فيه، خصوصاً وأنه كثيراً ما لا يكون فيه أرش.

ولا فرق فى وجوب الصدقه بين أن ينبت الشعر أو لا، كما لا فرق فى الصدقه بين القليل والكثير والنقد وغيره للإطلاق.

ولو مات الطير بسبب النتف كان كمن قتله بغيره، وهل تجب حينئذ الصدقه بالإضافة إلى الكفاره، احتمالان، والأحوط الجمع، خصوصاً إذا تباطأ موته بعد النتف.

وإيلام الحيوان بغير النتف حرام كما يظهر من التعليل، إلا أن لزوم الصدقه فيه محل تأمل.

ولو لم ينتف الريش لكن قصه كان حراماً، لكن لم يكن فيه صدقه للأصل، وإن كان اللازم القول بالإرش إن أوجبه القص للدليل المتقدم، والله العالم.

مسألة ٥٤ حكم من أخرج صيداً من الحرم

(مسألة ٥٤): من أخرج صيداً من الحرم وجب عليه إعادته بلا- إشكال ولا- خلاف، وفي الحدائق من غير خلاف يعرف، وفي الجواهر بلا- خلاف أجده فيه، ولو تلف قبل ذلك أو مات حتف أنفه ضمنه، بلا- إشكال ولا- خلاف أيضاً، بل في المستند الإجماع عليه.

ويدل على الحكمين صحيح علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، سأله عن رجل أخرج حمامه من حمام الحرم إلى الكوفة أو إلى غيرها، قال: «عليه أن يردّها، فإن مات فعليه ثمنها أن يتصدق به» (١).

ونحوه صحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) (٢).

وصحيحه زراره، عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن رجل أخرج طيراً من مكة إلى الكوفة، قال (عليه السلام): «يرده إلى مكة» (٣).

وخبر يونس بن يعقوب قال: أرسلت إلى أبي الحسن (عليه السلام): إن أخاً لي اشترى حماماً من المدينة فذهبنا بها معنا إلى مكة فاعتمرنا وأقمنا إلى الحج ثم أخرجنا الحمام معنا من مكة إلى الكوفة، هل علينا في ذلك شيء، فقال للرسول: «يذبح عن كل طير شاه» (٤).

وعن يعقوب، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أدخلت الطير المدينة فجائز لك أن تخرجه منها ما أدخلت، وإذا أدخلت مكة

ص: ٢٦٠

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٤ باب ١٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٤ باب ١٤ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٦ باب ١٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٨
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٦ باب ١٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٩

فليس لك أن تخرجه»(١١).

وهذه الروايات وإن ذكرت الطير والحمام، إلا أن المناط شامل لكل أنواع الصيد.

قال فى الحدائق(٢٢): إن الأصحاب قاطعون بتساوى أنواع الصيد فى هذا الحكم، وخبر يونس مجمل فى أن الشاه لموتها أو لإخراجها أو لإبقائها خارج مكة بأن لا يجب عليه ردها، وعليه فاللزام العمل بصحيح ابن جعفر، وإن كان من المحتمل التخيير بين الشاه والتمن جمعاً بين الروايتين.

ثم إنه لو لم يمكن الإرجاع لم يكن عليه شىء للأصل، وكذا لو كان الإرجاع محل خوف التلف.

وهل يلزم إرجاع بيضه الذى باضه أو فرخه الذى حصل خارج الحرم، احتمالان، من أنه تابع له، ومن الأصل، والأحوط الأول، ولو احتاج إعادته إلى أجره وجب إعطاؤها، إلا إذا كان ضرراً بالغاً أو عسراً أو حرجاً أو غير مقدور له.

والظاهر أن الميزان الإخراج من الحرم والإعاده إليه، فلا خصوصيه لمكة.

والإعاده يجب أن تكون إلى محل الأمن، لا- أن يتركه فى صحراء الحرم، حيث يخشى من صيده أو موته أو ما أشبهه، لأنه المنصرف من النص.

ثم إنه كما يضمن تلفه قبل العود، كذلك يضمن نقصه وعييه للمناط.

ولو اشتبه المطاردي بين عده حيوانات، كان مقتضى العلم الاجمالي إعادته الجميع وإن كان فيه نوع تأمل، وتفصيل بأنه إن كان ضرراً عليه اكتفى بالامثال الاحتمالي، وإلا وجبت الموافقه القطعيه منه.

ص: ٢٦١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٥ باب ١٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٢- الحدائق: ج ١٥ ص ٣١٢

(مسأله ٥٥): لو رمى المحل فى الحل سهماً فعبر الحرم وخرج إلى الحل فقتل صيداً، فالظاهر أنه لا تجب عليه الفداء للأصل، وقيل بأن عليه الفداء للتعليل فى خبر مسمع المتقدم بأن الآفة قد جاءت إلى الصيد من قبل الحرم، وفيه: إن ظاهر العله كون المنطلق الحرم لا المعبر.

ومنه يعلم أنه لو أرسل كلبه من الحل إلى الحل، لكنه عبر الحرم لم يكن عليه شيء، كما أفتى به الجواهر وغيره، وكذلك إذا عدا هو بنفسه من الحل إلى الحل، لكنه عبر الحرم فاصطاد صيداً لم يكن عليه شيء كما عن المنتهى.

ومثله ما لو اشترى البندقيه من الحرم، أو تحرك من الحرم وجاء إلى الحل للاصطياد.

ثم إنه لو كان بقاء الصيد فى الحرم ضرراً عليه، فالظاهر أنه يجوز إخراجه من الحرم، لكن اللازم حفظه لإرجاعه.

(مسألة ٥٦): يجتمع على المحرم في الحرم إذا قتل صيداً، أو فعل ما يوجب الكفاره، كقطع عضوه أو نتف ريشه أو غير ذلك، أمران: الكفاره لكونه محرماً، والقيمه لكونه في الحرم، فيجب الفداء والقيمه إذا كان له فداء خاص، أو القيمتان إذا لم يكن له فداء خاص على المشهور كما في الجواهر، وفي المستند على الحق المشهور، كما صرح به جماعه، بل نسب خلافه إلى النادر، انتهى.

وعن القاضي الإجماع عليه.

وفي المقام أقوال آخر:

الأول: ما عن ابن أبي عقيل من أنه ليس في قتل المحرم للحمامه في الحرم إلا شاه.

الثاني: ما عن المقنع من المضاعفه في الفداء.

الثالث: ما عن ابن إدريس من أنه إذا كان ذلك منه في الحرم وهو محرم عامداً إليه تضاعف ما كان عليه في الحل.

لكن المشهور هو الأقوى لدلاله متواتر الروايات عليه:

مثل روايه ابن الفضيل، عن أبي الحسن (عليه السلام)، عن رجل قتل حمامه من حمام الحرم وهو محرم، قال: «إن قتلها وهو محرم في الحرم فعليه شاه وقيمه الحمامه درهم»^(١).

وروايه أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن محرم قتل حمامه من حمام الحرم خارجاً عن الحرم، قال: «عليه شاه». قلت: فإن قتلها في جوف الحرم، قال: «عليه شاه وقيمه الحمامه»^(٢).

ص: ٢٦٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

وخبر الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن قتل المحرم حمامه في الحرم فعليه شاه وثمان الحمامه درهم أو شبهه يتصدق به أو يطعمه حمامه مكه، فإن قتلها في الحرم وليس بمحرم فعليه ثمنها» (١).

وخبر زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا أصاب المحرم في الحرم حمامه إلى أن يبلغ الطبي، فعليه دم يهريقه ويتصدق بمثل ثمنه أيضاً، فإن أصاب منه وهو حلال فعليه أن يتصدق بمثل ثمنه» (٢).

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل قتل طيراً من طير الحرم وهو محرم في الحرم، قال: «عليه شاه وقيمه الحمامه درهم يعلف حمام الحرم، وإن كان فرخاً فعليه حمل وقيمه الفرخ نصف درهم يعلف به حمام الحرم» (٣).

والرضوى (عليه السلام): «والمحرم في الحرم إذا فعل شيئاً من ذلك تضاعف عليه الفداء مرتين» (٤).

وقال (عليه السلام) في موضع آخر: «فإن أصبته وأنت محرم في الحرم فعليك دم وقيمه الطير درهم، وإن كان فرخاً فعليك دم ونصف درهم» (٥).

وخبر معاوية، عن الصادق (عليه السلام): «إن أصبت الصيد وأنت حرام في الحرم فالفداء مضاعف عليك، وإن أصبته وأنت حلال في الحرم فقيمه

ص: ٢٦٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٥- فقه الرضا: ص ٢٩ سطر ٢٨

واحد، وإن أصبته وأنت حرام في الحل، فإن عليك فداءً واحداً» (١).

وخبر الجواد (عليه السلام) في جواب مسائل يحيى بن أكثم: «إن المحرم إذا قتل صيداً في الحل وكان الصيد من ذوات الطير وكان الطير من كبارها فعليه شاه، وإن أصابه في الحرم فعليه الجزاء مضاعفاً، وإذا قتل فرخاً في الحل فعليه حمل فطيم من اللبن، وإذا قتله في الحرم فعليه الحمل وقيمه الفرخ، وإن كان من الوحش وكان حمار وحش فعليه بقره، وإن كان نعامه فعليه بدنه، وإن كان ظيباً فعليه شاه، وإن كان قتل من ذلك في الحرم فعليه الجزاء مضاعفاً هدياً بالغ الكعبه» (٢).

وخبر سليمان بن خالد، أنه سأله (عليه السلام) ما في القمري والدبسي والسمان والعصفور والببل، قال: «قيمه، فإن أصابه المحرم في الحرم فعليه قيمتان ليس عليه دم» (٣).

والروايات المتضمنه للمضاعفه يراد بها الدم والقيمه بالقرائن الداخليه والخارجيه.

أما خبر سليمان، فكأنه لأجل أنه يرى القيمه في المذكورات، وإن كان ذلك خلاف ما تقدم من لزوم الدم في الحمام وأضرابه، ولعله يكون مخيراً بين الدم والقيمه في الحمام وأضرابه.

وكيف كان، فهذه الروايه لا تقاوم متواتر الروايات والشهره المحققه، أما

ص: ٢٤٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤١ باب ٤٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٨ باب ٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٢ باب ٤٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٧

ما عن المنتهى والتذكرة من أنه يمكن أن يكون وجه هذه أنه لا مثل للمذكورات من النعم، ففيه ما لا يخفى.

وكيف كان فالظاهر لزوم أن تكون القيمة نقداً، لأنه المنصرف منها.

نعم لا ينبغي الإشكال في كفايه معادل القيمة علماً لحمام الحرم، إذ لا خصوصية لأن يعطى قيمه ثم يجعلها علماً.

ص: ٢٦٦

(مسألة ٥٧): إذا انتهى التضاعف إلى البدنه كما في النعامه فهل تتضاعف أيضاً، كما عن ابن إدريس وجمع المتأخرين، بل في المستند ادعى عليه الشهره، بل عن ابن إدريس نسبته إلى ما عدا الشيخ من الأصحاب مؤذناً بالاتفاق عليه، كما في الجواهر.

أو لا تتضاعف، كما ذهب إليه الشيخ والمحقق وآخرون، بل نسبة محكى المسالك إلى المشهور.

قولان، أقواهما ثانيهما، لروايه ابن فضال، عن الصادق (عليه السلام): «إنما يكون الجزاء مضاعفاً فيما دون البدنه، حتى يبلغ البدنه فإذا بلغ البدنه فلا تضاعف، لأنه أعظم ما يكون» (١).

ومثلها روايته الأخرى (٢)، والروايه صحيحه كما قاله الحدائق، ولو لم تكن صحيحه فهي حجه، لاستناد المشهور إليها، ولأنها في الكافي الذي ذكرنا غير مره حجه أخباره.

ولذا قال المستند: والقول بضعف المرسلتين لا اعتبار له عندنا (٣).

وقال في الجواهر: وإن أمكن القول بانجبار المرسلتين بما سمعته من الشهره، مضافاً إلى تبين ما في الكتب الأربع، فيصلحان للتخصيص والتقيد (٤).

ثم الظاهر أن المراد ببلوغ البدنه بلوغ نفسها، لا قيمتها، لأنه المنصرف من النص، فقول المسالك المراد ببلوغ البدنه بلوغ نفس البدنه أو قيمتها ممنوع.

ولو لم يملك البدنه وأراد الفض على البر أو الصيام يبقى على ما هو عليه فلا- تزداد قيمه فيما إذا فعله محرماً في الحرم، لأن المنصرف أن حكم البدل حكم المبدل.

ولا يخفى أن المراد بالبدنه الكبيره، ولذا كان التضاعف في إرسال الفحوله نصاً وإجماعاً، لكن هذا ليس استثناءً من المقام، بل من المسأله الآتية.

ص: ٢٦٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٣ باب ٤٦ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٣ باب ٤٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٣- المستند: ج ٢ ص ٣٠٣ س ٥

٤- الجواهر: ج ٢٠ ص ٣٢١

(مسأله ٥٨): إذا تكرر من المحرم قتل الصيد، فإن كان عن غير علم وعمد تكرر الكفاره مطلقاً، سواء كان عن جهل أو خطأ أو نسيان أو سهو بلا- إشكال ولا- خلاف، وفي المستند إجماعاً، وفي الحدائق بلا خلاف، وفي الجواهر بلا خلاف بل الإجماع بقسيمه عليه، بل المحكى منهما مستفيض أو متواتر.

ويدل عليه الإطلاقات والخصوصات، كصحيحه ابن عمار: في المحرم يصيد الصيد، قال (عليه السلام): «عليه الكفاره في كل ما أصاب»^(١).

وصحيحه الآخر: محرم أصاب صيداً، قال (عليه السلام): «عليه الكفاره»، قلت: فإن هو عاد، قال: «عليه كلما عاد كفاره»^(٢).

إلى غيرهما من الإطلاقات، فما دل على أنه لا كفاره في المره الثانيه، كما سيأتي مخصص بما ذكر.

ولا- فرق بين الجهل بالحكم أو بالموضوع، كما إذا جهل أن هذا صيد أو أن الصيد حرام في الإحرام، لأن ما يأتي من عدم الإعاده خاص بالعالم العامد.

هذا كله في غير العالم العامد، أما هو ففيه قولان:

الاول: عدم تكرر الكفاره، وإنما ينتقم الله من الذي صاد في المره الثانيه، وهذا هو المحكى عن الفقيه والمقنع والنهيه والتهذيب والاستبصار والمهذب والجامع والنكت والمسالك، بل أكثر المتأخرين، بل عن كنز العرفان نسبه إلى أكثر الأصحاب، وعن التبيان أنه ظاهر مذهب الأصحاب، وعن المجمع أنه ظاهر رواياتنا، خلافا لابن الجنييد وإدريس والمبسوط والخلاف والسيد والحلبى والعلامه في جمله من كتبه، وكنز العرفان وغيرهم،

ص: ٢٤٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٣ باب ٤٧ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٤ باب ٤٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

فقالوا بتكرار الكفار، والأقوى هو القول الأول لظاهر الآيه، ولجملة من الروايات:

مثل: صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه، ويتصدق بالصيد على مسكين، فإن عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاء، وينتقم الله منه والنقمة في الآخرة» (١).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام)، في محرم أصاب صيداً، قال: «عليه الكفاره»، قلت: فإن أصاب آخر، قال: «إذا أصاب آخر ليس عليه كفاره، وهو ممن قال الله عز وجل: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ)» (٢) (٣).

وقريب منهما، ما رواه العياشي، عن الحلبي، عنه (عليه السلام).

وخبر حفص الأعور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أصاب المحرم الصيد فقولوا له هل أصبت صيداً قبل هذا وأنت محرم، فإن قال نعم، فقولوا له: إن الله منتقم منك، فاحذر النقمة، وإن قال لا، فاحكموا عليه جزاء ذلك الصيد» (٤).

وفى خبر أبي عمير، الذي هو صحيح أو كالصحيح، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أصاب المحرم الصيد خطأً فعليه كفاره، فإن أصابه ثانياً خطأً فعليه الكفاره أبداً إذا كان خطأً، فإن أصابه متعمداً كان عليه الكفاره، فإن أصابه ثانياً متعمداً فهو ممن ينتقم الله منه، والنقمة

ص: ٢٦٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٤ باب ٤٨ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- سورة المائدة: ٩٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٥ باب ٤٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٥ باب ٤٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

فى الآخرة، ولم يكن عليه كفاره»(١).

ومثله روايه ثانيه عنه، غير مسنده إلى الإمام (عليه السلام)، وإنما رواه عن بعض الأصحاب(٢).

وخبر دعائم الإسلام، عن الصادق (عليه السلام): «إنه قال فى قوله الله عز وجل: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ)، قال (عليه السلام): «من قتل صيداً وهو محرم حكم عليه أن يجزى بمثله، فإن عاد فقتل آخر لم يحكم عليه، وينتقم الله منه»(٣).

وفى روايه الجواد (عليه السلام): «وإن كان ممن عاد فهو ممن ينتقم الله منه، وليس عليه كفاره، والنقمه فى الآخرة»(٤).

وفى المقنع، مثل روايه الدعائم.

وهذه الروايات كما تراها معتمده السند، صريحه الدلاله، مشهوره العمل بها، فلا بد من الذهاب إلى الحكم المتضمنه له.

أما القول الثانى فقد استدل عليه بإطلاق صدر الآيه؛ وبأنه قاعده كل سبب يحتاج إلى مسبب، وبإطلاق الروايات المثبتة للكفاره.

وبصحيح البزنطى، سئل الرضا (عليه السلام) عن المحرم يصيب الصيد بجهاله أو خطأً أو عمداً هم فيه سواء، قال (عليه السلام): «لا»، قلت: جعلت فداك ما تقول فى رجل أصاب الصيد بجهاله وهو محرم، قال: «عليه كفاره»، قال: فإن أخطأ، قال: «عليه كفاره»، قال: فإن أخذ ظيماً متعمداً فذبحه، قال: «عليه الكفاره»، قال: «جعلت فداك أأست قلت إن الخطأ والجهاله والعمد ليس

ص: ٢٧٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٤ باب ٤٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٤ باب ٤٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٢ عن بعض أصحابه

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٧ ذكر جزاء الصيد يصيبه المحرم

٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٧ الباب ٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

سواءً، فبأى شىء يفضل المتعمد الخاطيء، قال: «بأنه آثم ولعب بدينه»^(١). بتقريب أن العامد لو كان بينه وبين غيره فرق من جهه آخر، مثل عدم الكفاره عليه فى المره الثانيه، لزم بيانه، فعدم بيانه دليل العدم.

وربما أيد هذا القول بوجوه اعتباريه:

مثل أنه لو قتل جراده ثم نعامه، كان عليه كفاره جراده دون النعامه، مع أنه خلاف الذوق الشرعى، لأن الشارع يجعل لمرتكب الأشد عقاباً أشد، كالقوله والزنا، والجرح والقتل.

ومثل أنه يلزم أن يكون ذنب من يقتل جراده عقيب قتل نعامه أعظم من قتله للنعامه، لأن فى قتل النعامه يكفر وينتهى، وفى قتل الجراد له عقاب أخرى.

ومثل أنه فى المره الثانيه إن تاب فلا عقاب عليه، فيكون أقل شأناً من المره الأولى، لأنها تحتاج إلى توبه وكفاره، وإن لم يتب كان فى كليتها العقاب فتكون المره الأولى أشد أيضاً.

لكن لا يخفى أن شيئاً من الوجوه المذكوره لا تصلح لمقاومه الأدله السابقه، فضلاً عن التقدم عليها، إذ الآيه بقريته عدم ذكر الكفاره فى المره الثانيه ظاهره ظهوراً عرفياً فى عدم الكفاره، والقاعده مرفوعه بالدليل، والروايات مخصصه أو مقيده، والصحيح ليس فى مقام المره الثانيه، بالإضافة إلى أنه على تقدير كونه فى مقام الإطلاق لا بد من تقييده.

وأما الوجوه الاعتباريه، فبالإضافه إلى أنها لا تزيد على كونها استحسانات، أنه يرد:

على أولها: إن عقاب الشارع لمرتكب الأشد بعقاب أشد، إنما هو إذا لم يصادم مصلحه أهم، مثل عدم التشديد الدنيوى ليكون سبباً للنفره.

وعلى ثانيها: بأن قتل الجراده عصيان ثان، وهو أشد، ولا عبره بكبير جسم النعامه وصغر جسم الجراده.

ص: ٢٧١

١- التهذيب: ج ٥ ص ٣٦٠ الباب ٢٥ باب الكفاره عن خطأ المحرم وتعيده الشروط ح ١٦٦

وعلى ثالثها: بأنه إن لم يتب فعقاب الثاني أكثر من عقاب وكفاره الأول، وإن تاب فالعفو عن الثاني أعظم من العفو عن الأول، فالثاني عفواً وعقاباً أهم من الأول.

وفى المقام فروع:

الأول: هل عدم العقاب فى المره الثانيه بالإحرام أو جار فى المحل فى الحرم، احتمالان، من أن الدليل فى الإحرام، فى الحرم يبقى الحكم على قاعده تعدد المسبب بتعدد السبب، وهذا هو مختار المستند والجواهر تبعاً لثانى الشهيدين وغيره، ومن أنه لا خصوصيه للإحرام، لكن الأقرب الأول لنص الإحرام فى الروايات السابقه، وفى الآيه الكريمه والمناط غير مقطوع به.

وعلى هذا فإذا قتله محرماً فى الحرم مرتين كان فى المره الأولى كفارتان وفى المره الثانيه كفاره الحرم فقط.

الثانى: لو تعمّد أولاً وأخطأ ثانياً كان عليه فى كل مره كفاره، ولو انعكس بأن أخطأ أولاً وتعمّد ثانياً، فلا يبعد عدم الكفاره عليه فى الثانيه لإطلاق الأدله، وإن كان الاحتياط فى دفع الكفاره.

الثالث: مقتضى عدم تشريع الكفاره فى الثانيه أن إعطاءها لغو، لكن حيث أفتى بذلك جماعه كان لا بأس بها، ولو من باب التسامح فى أدله السنن.

الرابع: الظاهر أنه فى الإحرام الواحد وإن طال سنه فرضاً كفاره واحده، أما فى إحرامين وإن قربا فكفارتان، لأن المنصرف من الأدله الداله على عدم الكفاره فى المره الثانيه إنما هو بالنسبه إلى إحرام واحد، كما اعترف به الجواهر وغيره، ولا فرق بين الإحرامين المرتبطين كما فى المتمتع، وغير المرتبطين كما فى عمرتين مستقلتين.

الخامس: لا فرق فى عدم تعدد الكفاره مع العمد بين إعطاء الكفاره بعد

الأول وعدمه، لإطلاق أدله عدم الكفاره فى المره الثانيه.

السادس: لو رمى غزالين فى رميه واحده مثلاً، كانت عليه كفارتان، لعدم صدق «عاد»، ويؤيده ما إذا أغلق الباب على حمام الحرم حيث فى كل حمام شاه.

أما لو أغلق باباً فباباً مثلاً فهل هذه مره أو مرتان، احتمالان، وإن كان الأول أقرب.

ولو رمى غزالاً فلم يمت، ورمى ثانياً فمات، ثم مات الأول، فالظاهر أن الكفاره على الأول فقط، وإن تأخر موته، لصدق «عاد» على الثانى، وكذا لو رش غزاليت بالرشاش كانت الكفاره على الأول فقط، فإن الثانى «عاد» وإن لم يكن الفاصل بين الأول والثانى إلا لحظه فقط، فتأمل.

السابع: هل يشمل الحكم كسر بيضه وبيضه، وبتف ريش وبتف ريش، والكسر ثم الكسر، وهل يشمل القتل ثم الكسر، أو الكسر ثم القتل، احتمالان، من ظاهر الآيه وما فى بعض الروايات من القتل، ومن أن فى بعض الروايات «أصاب» الشامل للكسر، والثانى أقرب، والبيض يحتمل أن يلحق بذلك بالمناط، وستأتى روايه أبى عبيده، وأن فى كل بيضه شاه، لكن المسأله بحاجه إلى التفصيل فى مثل قتل الجراد حيث ورد النص على الفرق بين الواحد والكثيره، مع أن الكثيره تقتل مرات، وكذا فى مثل ما إذا احترق جناح الطائر أولاً ثم وقع فى النار فمات إذا كان الإشعال عمداً، حيث إن الموت بعد احتراق الجناح، فتأمل.

الثامن: لو رمى صيداً فمزقه السهم فقتل صيداً آخر، كان عليه فداءان، لأنه لا يصدق عليه «عاد»، ولذا أفتى بالتعدد الشرائع والجواهر وغيرهما، وكذا إذا رمى صيداً حاملاً فقتله وفرخه، أو رمى طيراً مثلاً فسبب ذلك قتله ومات بسببه فراخه وفسدت بيوضه.

التاسع: لا- فرق في قدر الكفاره بين العامد وغيره كما هو المشهور، بل في الجواهر أنه ظاهر النصوص والفتاوى، خلافاً للسيد المرتضى حيث قال بتضاعف الفداء في العمد، واستدل لذلك بالإجماع والاحتياط، وبأن عليه مع النسيان جزاءً والعمد أغلظ فتجب فيه المضاعفه.

وفيه: بالإضافة إلى أنه خلاف ظاهر النص والفتاوى، أنه لا- إجماع في المسأله قطعاً، والاحتياط لا وجه له بعد النص، والغلظه تكون في العقاب لا في الكفاره، ولذا قال في الحدائق إن ضعفه أظهر من أن يحتاج إلى مزيد بيان.

العاشر: من العمد الموجب لعدم الكفاره في المره الثانيه ما إذا أراد رمى طير مثلاً عمداً فأصاب طيباً، لأن ظاهر النص والفتوى كون العمد في أصل الصيد لا في خصوصياته، وإن كان في بعض المواضع لا يصدق العمد إلا بقصد الخصوصيات.

نعم إذا كان ما قصده هدرًا، كما إذا أراد قتل مؤذ فقتل حيواناً محترماً، أو مر السهم من المؤذى المقصود إلى حيوان محترم فإنه لا يكون من العمد.

(مسأله ٥٩): فى اشتراء بيض النعام وأكله صور، فإذا كان المشتري محلاً والأكل محرماً وكانا فى الحل فعلى المحرم عن كل بيضه شاه، وعلى المحل عن كل بيضه درهم، بلا إشكال ولا خلاف، وادعى الجواهر عدم الخلاف فيه، وعن المسالك الاتفاق عليه.

ويدل عليه صحيح أبى عبيده، سألت أبى جعفر (عليه السلام) عن رجل محل اشترى لمحرم بيض نعام، فأكله المحرم، فما على الذى أكله، فقال: «على الذى اشتراه فداء لكل بيضه درهم، وعلى المحرم لكل بيضه شاه»^(١). قالوا: وهذه الروايه تخالف القاعده الأوليه من جهات:

الأولى: إنه لم يفرق فى لزوم الدرهم على المحل بين أن يكون فى الحل أو فى الحرم، مع أن القاعده تقتضى عدم الكفاره على المحل فى الحل، منتهى الأمر إنه أعان على الإثم، لكن مثله موجود فى باب الكفارات، فإن المحل إذا أعان المحرم على الصيد أو شاركه فيه لم يكن عليه شىء.

الثانيه: إن القاعده تقتضى لزوم القيمه على المحل فى الحرم لا الدرهم، لكن عن المسالك إنه يمكن وجوب أكثر الأمرين عليه من القيمه والدرهم لو كان فى الحرم.

أقول: كأنه حمل الدرهم فى الصحيحه على المثال، لكن رده فى الجواهر بأن قوله مجرد اعتبار.

الثالثه: إن إطلاق الصحيحه يقتضى عدم الفرق بين كون المحرم فى الحل أو فى الحرم، مع أن القاعده تقتضى أن يجب عليه التضاعف فى الحرم بالشاه

ص: ٢٧٥

والقيمه، لكن عن الشهيد الثانى وسبطه فى المدارك عدم العمل بإطلاق الصحيحه، والقول بالتضاعف فى الحرم، وقال فى الحدائق لا ريب أنه أحوط.

أقول: لا ريب أنه أحوط، لكن الاحتياط غير لازم، لأن ظاهر الروايات المتقدمه فى مضاعفه القيمه كلها فى الصيد، فكون المناط المستفاد منها يكون له من القوه ما يوجب تقييد هذه الصحيحه غير معلوم، ولذا قال فى الجواهر: قد يقال بظهور الفتاوى فى عدم وجوب غير الشاه.

الرابعه: لا فرق فى وجوب الشاه على المحرم بين أن يكسر هو البيضه ويأكلها، أم يكسرها غيره ويأكلها هو، لإطلاق الصحيحه، وهذا أيضاً مخالف للقاعده المتقدمه فى أن فى كسر بيض النعام إرسال الفحول، فاللازم تخصيص تلك القاعده بهذه الصحيحه، لا تخصيص الصحيحه بالقاعده المذكوره، كما ارتكبه غير واحد، حيث قالوا بأن الشاه إنما هى فيما إذا كسر البيضه غيره وأكلها المحرم، وإلا فإن كسرها المحرم وأكلها وجب عليه أمران: الشاه وإرسال الفحول، وردهم الجواهر بأنه يمكن إخراج هذه المسأله بالنص والفتوى عن ذلك الإطلاق.

وفى المقام فروع:

الأول: لا فرق فى الحكم المذكور بين أن يأكلها المحرم نياً أو مطبوخاً، وأن يأكل بعضها أو كلها للإطلاق.

الثانى: لو أكلها محرمان كان على كل منهما شاه للإطلاق، بالإضافة إلى المناط فى ما تقدم من اشتراك جماعه فى الصيد، حيث إنه على كل واحد منهم كفاره.

الثالث: لو طبخه المحرم ولم يأكله، ففيه احتمالات، الشاه لأنه كالأكل، وإرسال الفحول لأنه بمنزله الكسر فى إفساد البيضه وإخراجها عن قابليه

الاستفراخ، والتفصيل بين كونها فاسده فلا شيء للأصل، وبين كونها قابله فأحد الأمرين من الشاه والإرسال، ويحتمل البراءة مطلقاً للأصل، لكن أقربها أن الطبخ كالكسر لوحده المناط.

الرابع: لو كسر المطبوخ أو غير المطبوخ محل فأكله المحرم لم يكن عليه شيء، وإنما الكفاره على المحرم فقط.

قال فى الجواهر: للأصل السالم عن معارضه النص، لكن لا يبعد وجوب الدرهم عليه للمناط، إذا لم يكن هو الشارى، وإذا كان هو الشارى لم يزد على الدرهم للأصل، فإذا أخذ المحل بيض النعام من وكره وكسره بدون اشتراء كان عليه درهم.

الخامس: لو اشترى المحل البيض وأعطاه لمحل، ثم المحل أكله، لم يكن على الشارى شيء للأصل، بعد ظهور الصحيحه فى أنه أعطاه للمحرم، كما أنه إذا أعطاه للمحرم ثم أحل فأكله، فإنه ليس على أى منهما شيء.

السادس: الظاهر لزوم قصد المحل لأكل المحرم له، فإذا أعطاه بقصد أن يضعه فى وكره مثلاً فأكله، لم يكن على المحل شيء، للأصل بعد انصراف النص إلى القاصد.

السابع: لو اشترى المحل، وطبخه وكسره المحرم، فأكله محرم ثان، فهل على المحرم الكاسر شيء، الظاهر لا للأصل، واحتمال وجوب الإرسال من جهه تلك النصوص لا وجه له، بعد ظهور تلك النصوص فى كسر البيض الصالح للإفراخ، وهذا هو الذى اختاره الجواهر، خلافاً لمحكى المسالك، حيث قال: فى وجوب الشاه أو القيمه أو الدرهم نظر.

الثامن: لو اشترى المحرم لمحرم آخر ففيه احتمالات:

الأول: إنه لا شيء عليه إلا الإثم للأصل، كما يظهر من الجواهر وإن تأمل فيه أخيراً.

الثاني: وجوب الشاه، جعله الحدائق أنسب بالقواعد، لأن المشتري شارك الأكل، فهو كما لو باشر أحدهما قتل الصيد ودل الآخر، حيث إن على كل منهما كفاره.

الثالث: وجوب الدرهم، لأولويته من المحل المشتري بإعطائه الدرهم، مع أصالة البراءة عن الزائد، وهذا احتمله المسالك قويا.

أقول: وهذا أقرب الوجوه، وإن كان الشاه محتملا، أما الأول فهو أبعد الوجوه.

التاسع: لو اشتراه المحرم فكسره وأكله، فقد احتمل وجوب الدرهم لشرائه، والإرسال لكسره، والشاه لأكله، وهذا غير بعيد، وإن كان في الدرهم نظر لعدم القطع بالمناط.

نعم الإرسال والشاه أدلتهما شامله للمقام، إلا أنك قد عرفت أن الصحيحه لا تدع مجالاً للإرسال.

العاشر: هل الدرهم على المحل لشرائه أو لإعطائه للمحرم، الظاهر الثاني، وعليه فلا فرق بين أن يشتريه أو يصل إليه بحيازه أو انتقال قهري كالإرث، أو معاملة أخرى كالهبة والصلح.

نعم لو انتقل إلى نفس المحرم بأحد الأسباب المذكورة لم يكن عليه شيء، إلا لكسره وأكله، أو أكله فقط، أي الشاه فقط، إذ لا دليل على الدرهم والإرسال كما تقدم وجه عدمهما عليه.

الحادى عشر: لو اشترى المحل بيض غير النعامه كبيض الحمام، وأعطاه للمحرم فأكله، فالظاهر أن على المحل قيمه لقوه احتمال أن يكون الدرهم على بيض النعامه من باب قيمه، ولأصالة عدم زياده، وإن كان الحكم بذلك أقرب إلى الاحتياط، لاحتمال جريان أصالة البراءه.

الثانى عشر: لو اشترى المحل الصيد وأعطاه للمحرم فأكله فهل عليه شىء، الظاهر لا للأصل، ولذا جعله الجواهر المتجه تبعاً لكشف اللثام.

ومما تقدم ظهرت أحكام الصور المختلفه للمسأله التى هى أن المشتري والآكل إما محرمان أو محلان أو مختلفان، وعلى كل حال إما هما فى الحرم أو فى الحل أو بالاختلاف، مع وضوح أنهما إذا كانا محلين فى الحل لم يكن على أى منهما شىء.

ص: ٢٧٩

(مسألة ٦٠): لو اضطر المحرم أو أكره إلى أكل الصيد لمخمصه أو دواء أو ما أشبهه، جاز أكله بلا- إشكال ولا خلاف، وفي الجواهر إجماعاً بقسميه ونصوصاً، قاله في الاضطرار تبعاً للشرائع، وإنما نقول بالإكراه من جهة الأدلة العامة.

ثم إن على المضطر الضمان، وفي الحدائق بلا خلاف، وفي الجواهر إجماعاً بقسميه ونصوصاً، وربما يناقش في الضمان بأن إلزام الشارع إلى أكله أو إجازته لأكله - فيما إذا لم يكن بحد الوجوب - ظاهر في عدم الضمان، مثل إجازته لقتل السبع ونحوه، ألا ترى أنه لو حرم المولى مال زيد ثم قال لعبده: أتلف مال زيد، كان المستفاد عرفاً منه أنه لا ضمان عليه، ولذا قالوا في ما إذا قتل المسلم لأن الكافر تترس به أو لأنه أراد قتله لم يكن عليه دية.

وربما يقال بالضمان لوجهين:

الأول: إن الصيد كان حراماً وموجباً للضمان، فإذا ارتفعت الحرمة للاضطرار أو الإكراه لم يكن وجه لارتفاع الضمان.

الثاني: إن المقام مثل أكل المخمصه لمال الناس، حيث ذكروا أن عليه الضمان جمعاً بين الحقين.

ويرد على الأول: إنه فرع وجود دليل على الضمان في الاضطرار والإكراه.

وعلى الثاني: إنه إن ثبت الضمان في أكل المخمصه لا- يقاس به المقام لأنه حق الناس، وفرق بين حق الله وحق الناس، هذا بالإضافة إلى إمكان المناقشة هناك، حيث إن إيجاب الشارع لأ- كله يستظهر منه عرفاً أنه لا ضمان عليه، بالإضافة إلى قوله تعالى: (حَقُّ مَعْلُومٍ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) (١)، فإن المضطر إلى أكله من أظهر أفراد المحروم، ومقتضى كونه حقاً أن لا بدل على المحروم، ومحل الكلام في ذلك غير ما نحن فيه.

ص: ٢٨٠

هذا كله حسب القواعد العامه، وإلا- ففي المقام روايات صريحه فى الضمان كما سيأتى، فاللازم القول به، كما ذهب إليه المشهور، بل قد عرفت دعوى الإجماع عليه.

ثم إنه لو اضطر أو أكره إلى أكل الصيد، سواء مع اصطياده أو أكل لحمه بدون الاصطياد، أو الميتة، قدم أكل الصيد، فإنه إذا تعارض حرامان قدم ما فيه ملاك أقل على ما فيه ملاك أكثر.

مثلاً دار أمره بين شرب الخمر وشرب الماء النجس قدم النجس، لأنه فيه ملاك واحد للحرمة، بخلاف الخمر فإنها حرام ونجسه.

أو ما كان حقاً لله تعالى على ما فيه حق للناس، لأن فى حق الناس حقين، حقاً لله الذى نهى عن التصرف فى مال الغير، وحقاً للناس، بخلاف حق الله، فإن فيه حقاً واحداً، كما إذا خلف مقداراً من المال يكفى لحجه الواجب أو لدينه أعطى دينه.

أو ما كان صغيره على ما كان كبيره، كما إذا دار أمره بين الزنا والقبله، لأنها صغيره _ بالنسبه _ بخلاف الزنا.

أو ما لم يكن من الدماء والفروج والأموال، كما إذا اضطر إلى الزنا أو شرب الخمر فإنه يقدم شرب الخمر.

وفى غير هذه الصور الأربع يقدم المهم حسب المركز فى أذهان المتشرعه، إذا لم يكن دليل خاص على أهميه أحدهما، كما إذا دار أمره بين النظر إلى جسد المرأه الأجنبية وبين القبلة، فإن المركز فى أذهان المتشرعه أن القبلة أعظم.

والموازن الأربع التى ذكرناها إنما هى أصول أوليه، وإلا- فيرد عليها نقوض ليس هنا موضع ذكرها، كما أن المركزيه فى أذهان المتشرعه ليس من باب أن الارتكاز دليل مقابل الأدله الأربعة، بل هو نوع من السنه، كما أن السيره كذلك، لكشفهما عن قول المعصوم، ولتفصيل الكلام فى هذه الأمور

محل آخر، وإنما الكلام الآن في أنه لو دار الأمر اضطراراً أو إكراهاً بين أكل الميتة وأكل الصيد، والأقوال في ذلك متعددة، إلا أن القول الأهم هي تقديم الصيد مطلقاً، أو إن أمكنه الفداء، وتقديم الميتة، والتخير، والأقوى الأول مطلقاً، ويدل عليه صحيحنا ابن بكير وزيارته، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل اضطر إلى ميتة أو صيد وهو محرم، قال: «يأكل الصيد ويفدى» (١).

وصحيحه الحلبي، عنه (عليه السلام) أيضاً، قال: سألته عن المحرم يضطر فيجد الميتة والصيد أيهما يأكل، قال (عليه السلام): «يأكل من الصيد، أما يحب أن يأكل من ماله»، قلت: بلى، قال: «إنما عيه الفداء، فليأكل وليفده» (٢).

وخبر منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام)، سألته عن محرم اضطر إلى أكل الصيد أو الميتة، قال: «أيهما أحب إليك أن تأكل من الصيد أو الميتة»، قلت: الميتة، لأن الصيد محرم على المحرم، فقال: «أيهما أحب أن تأكل من مالك أو الميتة»، قلت: الأكل من مالي، قال (عليه السلام): «فكل الصيد وأفده» (٣).

وخبر يونس بن يعقوب، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المضطر إلى الميتة وهو يجد الصيد، قال: «يأكل الصيد»، قلت: إن الله عز وجل قد أحل له الميتة إذا اضطر إليها ولم يحل له الصيد، قال: «أتأكل من مالك أحب إليك أو الميتة»، قلت: من مالي، قال: «هو مالك وعليك فداؤه»، قلت: فإن لم يكن عندي مال، قال: «تقضيه إذا رجعت إلى مالك» (٤).

ص: ٢٨٢

١- الكافي: ج ٤ ص ٣٨٣ باب المحرم يضطر إلى الصيد والميتة ح ٣

٢- الكافي: ج ٤ ص ٣٨٣ باب المحرم يضطر إلى الصيد والميتة ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٩ باب ٤٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٩

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٨ باب ٤٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

وعن دعائم الإسلام، عن الصادق (عليه السلام)، إنه سأل عن المحرم يضطر فيجد الصيد والميته أيهما يأكل، قال: «يأكل الصيد ويجزى عنه إذا قدر»^(١).

والرضوى: «وإذا اضطر المحرم فوجد صيداً وميته أكل من الصيد، لأن فداءه في ماله قائم، فإنما يأكل من ماله»^(٢).

وفي المقنع: «وإذا اضطر المحرم إلى صيد وميته فإنه يأكل الصيد ويفدى»^(٣).

والظاهر من هذه الروايات أن المقدم أكل الصيد، وإنما الفداء تكليف القادر عليه، فلا ربط لأكل الصيد باشتراطه به، حتى إذا لم يقدر لم يأكل الصيد وإنما يأكل الميته، خصوصاً وأن بعض أقسام الميته ضاره، و«لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»، بل يحرم أكل الضار، ففي الميته حرمتان، وفي الصيد حرمه واحده.

أما القائل بتقديم الميته، فقد استدل بخبر عبد الغفار، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم إذا اضطر إلى ميته فوجدها ووجد صيداً، قال (عليه السلام): «يأكل الميته ويترك الصيد»^(٤).

وخير إسحاق، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، إن علياً (عليه السلام) كان يقول: «إذا اضطر المحرم إلى الصيد والميته فليأكل الميته التي أحل الله له».

لكن هذين الخبرين لا يقاومان الأخبار السابقة لوجوه:

ص: ٢٨٣

١- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٩

٢- المستدرک: ج ٢ ص ١٣١ الباب ٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٣- المقنع: من الجوامع الفقهية ص ٢١ سطر ١٤

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٠ باب ٤٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١٢

منها: إن الروايات الأولى هي الموافقة للمشهور، حتى إن السيد المرتضى في الانتصار ادعى الإجماع على اختيار الصيد مع فدائه.

ومنها: إن هاتين الروايتين موافقتان لما عليه أكثر العامة ورؤساؤهم.

ومنها: إنها أقل عدداً وأضعف سنداً، إلى غير ذلك.

ومنه يعرف ضعف القول الثالث الذى ذهب إليه الصدوق فى الفقيه من التخيير، قال: لأن أبا الحسن الثالث (عليه السلام) قال: «يذبح الصيد ويأكله أحب إلى من الميتة»، فإن التخيير فرع التكافؤ المفقود فى المقام، بل فى دلالة ما رواه نظر إذ «أحب» يستعمل فى التعيين، كما يستعمل فى الأفضليه.

ثم إنه ظهر مما تقدم عدم الفرق فى أكل الصيد بين أن يتولى هو صيده وذبحه، أو يتولى هو الأكل فقط، لإطلاق أدله الجواز. نعم إن تولى هو الصيد والأكل لزم عليه كفارتان، وإن كانا فى الحرم زادت الكفاره، فإن ما دل على الكفاره آت هنا إلا أن الأكل والصيد وغيرهما فى المقام جائز فتأمل.

ولو دار الأمر بين الميتة وأكل البيض، أكل البيض، وكفر للمناط.

ولو دار بين أكل بيض حرام كبيض الجلال الذى لا كفاره فيه ذاتاً من جهه أنه ليس من الصيد، وأكل بيض حلال ذاتاً وإن حرم بالصيد، قدم الثانى لفحوى تقديم أكل الصيد على الميتة.

ولو دار أمره بين أكل الصيد وأكل البيض، قدم الثانى، إن كان لا بد له من ذبح الصيد وأكله، حيث إن البيض أقل حرمه فى مورد حرمتها معاً، لأنه قتل وأكل، وهنا أكل فقط.

نعم لو كان البيض كسر وأكل تساويا من جهة عدد الحرمة، وإن كان ربما يقال بأن أكل البيض أقل أهميه حسب المركوز فى أذهان المتشرعه.

ولو دار أمره بين ذبح الصيد وأكله، وبين أخذ لحمه فقط حيث ذبح قبله، قدم الثانى، لأنه أقل محذوراً.

وهل يفرق بين الحيوان الكبير والصغير، الظاهر أنه لا فرق إذا كان مذبوحاً، أما إذا لم يكن مذبوحاً فلا يبعد تقديم مثل الجراد على مثل النعامه، بل يتعين ذلك وشبهه إذا أمكنه كفاره الصغير، ولم يمكنه كفاره الكبير، بل إذا أمكنه كفاره أحدهما دون الآخر قدم ما يقدر على كفارته دون ما لا يقدر.

نعم لا يبعد تقديم أكل البيض على ذبح العصفور مثلاً، وإن احتاج الأول إلى كفاره أصعب من إرسال الفحوله، لأن المركوز فى أذهان المتشرعه أن البيض أقل أهميه من الذبح.

ثم إنه لا فرق فى البيض بين بيض النعامه وبيض العصفور مثلاً، إذ لا دليل على الفرق بين الكبير والصغير، واختلاف الكفاره لا يدل دلالة قاطعه على الأهميه، كما أنه لا فرق بين قتل النعامه أو قتل العصفور، وكذلك لا فرق بين لحمهما لو كان كلاهما مذبوحاً، وهكذا إذا كان كل من النعامه والجراده مقتولاً، وإن قلنا بتقديم أكل الجراد على النعامه إذا كان كلاهما حياً.

ولو دار الأمر بين ذبح حيوانين صغيرين كعصفورين، أو ذبح حيوان كبير كالحمام، لأنه لا يكفيه إلا أكل قدر عصفورين، قدم الثانى، لأن الاضطرار يرتفع بمخالفه، فلا اضطرار إلى مخالفه ثانيه.

وكذا لو دار بين الأكل من حيوانين أو من حيوان واحد.

ولو أمكن أن يشترك حاجان فى ذبحه، ويمكن أن يذبحه حاج واحد قدم الثانى، لعدم

الاضطرار إلى مخالفه حاج ثان.

ولا يجوز كسر رجل الصيد مثلا إذا اضطر إلى ذبحه، ولم يضطر إلى كسر رجله، لأنه مخالفه زائده.

والمسائل المتقدمه لا فرق فيها بين الإحرام وبين الحرم، كما لا فرق فيها بين أكل لحم الصيد أو ذبحه، أو أكل بيضه أو شرب لبنه، أو الاستفاده بشيء آخر منه، كالاستفاده من جلده لأجل برد أو غيره.

ص: ٢٨٤

(مسأله ٦١): إذا كان الصيد مملوكاً فعلى القاتل له كفاره وقيمه لمالكه.

قال في المستند: على ما يقتضيه قاعده الإلتلاف، وفاقاً للمحكى عن الخلاف والمبسوط والتذكرة والتحرير والمنتهى والدروس والمسالك والمحقق الشيخ على، وجماعه من المتأخرين بل أكثرهم، بل قيل إنه مذهب المتأخرين كافة، بل ظاهر المنتهى الاتفاق عليه.

وقال في الجواهر: لعموم ما دل على ضمان الأموال بالمثل أو القيمه، وظهور الكتاب والسنة في كون الفداء المزبور إنما هو من جهة الإحرام والحرم، خصوصاً بما لحظه قوله تعالى: (هدايا بالغ الكعبه) ونحوه مما أمر فيه بالصدقه به على المساكين ونحو ذلك، فتبقى حينئذ جهة المالىه على حالها في الاقتضاء كما وكيفاً، انتهى، وهو جيد.

أما ما ذكره الشرائع وغيره من أنه إن كان الصيد مملوكاً ففداؤه لصاحبه فلم يظهر وجهه، إلا احتمال أن يكون المراد أن الفداء الذى هو القيمه للمالك، من جهة أن الشىء لا يقوم مرتين، وحق الناس مقدم على حق الله، وفى الكل ما لا يخفى، ولذا أشكل عليهم فى المسالك بعده إشكالات أغلبها وجهيه، فراجع كلامه.

ثم إنه إذا جاز الصيد فإن أمكن إرضاء المالك وأمکن صيد مباح تخير بينهما، وإلا يمكن المباح لزم الإرضاء، وإن لم يرض كان كأكل المخمسه.

وإذا جاز الصيد للمضطر فهل يجوز لغيره الدلاله عليه أو مساعدته، احتمالان، من أنه إذا حل له لم تكن الدلاله مقدمه للحرام، مثل نظر الطبيب إلى جسم الأجنبي، ومن أن حليه الحرام لإنسان لا توجب حليته لغيره، والظاهر التفصيل بين ما إذا كان

يقدر المضطر على الصيد بنفسه لم يجز لغيره، لإطلاق أدله المنع، وبين ما إذا لم يقدر فإنه يجوز لغيره لأنه من التعاون على البر وقضاء حاجه المؤمن.

ومنه يظهر الحال فيما إذا احتاج المضطر إلى ذبح الغير لصيده.

نعم إذا كان هناك محل خارج الحرم يمكنه ذبح صيد المضطر أشكال فعله لمن في الإحرام أو في الحرم، مثل ما إذا كان هناك طبيبه للمرأه حيث لا يجوز للرجل النظر إليها، وذلك لأنه لا اضطرار حينئذ.

ولو تمكن المضطر من الصيد في الإحرام دون الحرم، أو في الحرم دون الإحرام، لم يجز الجمع بينهما، لأنه مضطر إلى هتك حرمه واحده، لا هتك حرمتين، وإذا دار بين هتك إحدهما فالظاهر التساوى، وإن كان الأحوط الإبقاء على حرمه الحرم.

ثم إن الفداء والقيمه لله سبحانه، بلا- إشكال ولا- خلاف عند من عرفت، إذا كان الصيد مملوكاً، وأما إذا لم يكن مملوكاً فبالضروره والإجماع بلا أى مخالف، وذلك لظاهر الآيه الكريمه، ومتواتر الروايات التى تقدمت فى خلال المباحث السابقه.

والواجب إطعام المساكين، أو حمام الحرم، ويشترط فى المساكين الإسلام والإيمان، كما يشترط فى حمام الحرم أن لا يكون مملوكاً للناس، ولا يأكل هو من الفداء، ويدل على اشتراط الإسلام والإيمان فى المساكين ما ذكر فى باب الكفارات، أما ما عن العلامه من لزوم أن يكونوا من فقراء الحرم ومساكينه، فلا- دليل عليه، إذ إطلاق الأدله يقتضى أكل كل مسكين ولو جاء من خارج الحرم.

وأما اشتراط أن لا يكون الحمام مملوكاً، فلأن المنصرف من النص ذلك.

وأما اشتراط أن لا يأكل هو فلظهور أدله كونه صدقه وفداءً فى ذلك، بالإضافة إلى بعض النصوص:

كروايه ابن مسكان، عن رجل أهدي هدياً فانكسر، قال (عليه السلام): «إن كان مضموناً والمضمون ما كان في يمين أو نذر أو جزاء فعليه فداؤه»، قلت: أياكل منه، قال: «لا إنما هو للمساكين» (١).

وروايه علي بن حمزه، عن رجل قبل امرأته وهو محرم، قال: «عليه بدنه وإن لم ينزل، وليس له أن يأكل منها» (٢).

وهل يجوز أكل واجب النفقه منه، احتمالان، من المناط في باب الخمس والزكاه، ومن إطلاق دليل إطعام المسكين، والثاني أظهر، إذ المناط غير مقطوع به، بل عدم جواز أكل نفسه أيضاً محل الكلام، فإنه وإن قال في المستند: إن عدم أكله منه لا خلاف فيه بل عليه الإجماع عن جماعه، إلا أن في جملة من الروايات دلالة على جواز أكله.

مثل صحيحتي ابن عمار وابن سنان، وحسنه الكاهلي، وروايه جعفر بن بشير، والجمع بين هاتين الطائفتين يقتضي جواز الأكل مع الكراهه.

نعم في ما إذا كان الواجب إطعام عدد من المساكين معيناً، لم يأكل هو منه لانصراف الأدله عن كونه أحدهم.

أما جمع المستند بين الطائفتين بأنه يجوز الأكل مع ضمان قيمه، ولا يجوز الأكل مجاناً، لما صرح بلزوم قيمه لو أكل، كما في صحيحه حريز وروايه السكوني، كجمع غيره بينهما بجواز الأكل مع الضروره دون غيرها، فلا يخفى

ص: ٢٨٩

١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٤٥ الباب ٤٠ من أبواب الذبح ح ١٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٧ الباب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٤

ما فيهما، إذ ظاهر الروايتين أنه لو أكل مع عدم جوازه لزمتم القيمة، لا أن ضمان القيمة يجوز الأكل، كما أن حمل المجوزه على الضروره خلاف الظاهر، ولا دليل عليه، فهو جمع تبرعى.

وكيف كان، فالقول بجواز الأكل أقرب، وإن كان خلاف الاحتياط.

ثم الظاهر أنه يجوز أن يطبخ الفداء ويطعم المساكين لحمًا خالصًا أو ثريدًا أو غير ذلك، للإطلاق.

كما يجوز أن يعطى كل مسكين مقداراً من اللحم يأكله.

ولا يصح أن يبيعه المسكين ويشترى به لباساً أو غيره، لأن ظاهر الأدلة الإطعام، كما لا يصح أن يعطى ثمنه لهم ليشتروا ما يشاؤون.

ولو لم يجد البدل أودع ثمنه عند من يشتريه إذا وجد، ولا يشترط أن يكون فى أشهر الحج للإطلاق، وهل يجوز أن يشتري فى بلده أو سائر البلاد مع قدره لاشترائه هناك، الظاهر الجواز لما سياتى من الروايات وللآيه الكريمه.

نعم إذا لم يجد هو بنفسه الهدى فلا يبعد عدم وجوب الإيداع، بل يشتري فى بلده، لأصالة عدم وجوب الإيداع، فيتمسك بإطلاق دليل الكفاره، ويؤيده أو يدل عليه ما يأتى من خبر زراره عن الباقر (عليه السلام).

نعم لا إشكال فى الكفايه إذا لم يقدر على الإيداع.

ثم إنه قد تقدم أن الصيد إذا كان مملوكاً لإنسان كان على القاتل مثله أو قيمته لمالكه، وهذا الحكم جار فيما إذا لم يقتل الصيد، بل كسر رجله أو ما أشبهه، فإن عليه الأرش لمالكه، كما أن ذلك إنما هو فيما إذا كان ملكاً لغيره، أما إذا كان ملكاً لنفسه فليس عليه إلا الكفاره المقرره شرعاً، كما هو واضح.

ويلزم تعدد المساكين الآكلين

للطعام، لأنه الظاهر من الأدلة، فلا يصح إعطاء الكفاره فى غير مثل التمره ونحوها لفقير واحد.

والمراد بالمسكين فى النصوص الفقير لا الأسوأ منه، فإنهما إذا اجتماعا افترقا، وإذا افترقا اجتماعا، كما قرر فى باب الزكاه.

ثم الظاهر أن أجره القصاب فى ذبح الإبل والبقر والغنم على من عليه الكفاره، لأنه المكلف بإعطائه الكفاره، فهى مثل أجرته فى منى، كما أن الظاهر أن جلد الحيوان المذبوح للفقير، فلا يحق له أن يتصرف فيه، لأنه المنصرف من الأدله.

ثم مقتضى الجمع بين الأدله أن فداء حمام الحرم للمحرم، وقيمته للمحل فى الحرم، ولهما للمحرم فى الحرم، يتخير فيه بين التصديق به أو اشتراء العلف لحمام الحرم، كما أفتى به المستند، وذلك لصحيحه الحلبى المصرحه بالتخير، فيحمل بسبب هذه الصحيحه مطلقات الأمر باشتراء العلف عن ظاهرها الذى هو التعيين. نعم يمكن القول إن اشتراء العلف أفضل من التصديق.

ثم إن العلف المشتري يجوز أن يكون من كل شىء يأكله الحمام، من حنطه أو خبز أو غيرهما.

والظاهر أنه لا يكفى اشتراء الماء مع احتياج الحمام إلى الماء، وإن كان لا يبعد للمناطق، أما صرفه فى علاج الحمام أو بناء عش له أو ما أشبهه، فالظاهر أنه لا يكفى، لعدم ظهور المناطق.

والمراد بحمام الحرم ما يتبادر منه، لا مطلق طير الحرم، وذلك للتبادر، وإن سميى بعض الأقسام الأخر أيضاً حماماً، وقد تقدم تحقيق ذلك فى بحث كفاره الحمام، وليس المراد حمام المسجد، بل حمام كل الحرم، لأنه لا وجه لتقييد الحرم بالمسجد، أما حمام مكه خارج الحرم فيشكل صرف الطعام له، لأنه ليس بحمام الحرم.

نعم فى روايه الحلبي: «يتصدق به أو يطعمه حمامه مكه»^(١)، وعليه فلا بأس به أيضاً، وإن كان الأحوط ملاحظه حمام الحرم، وإنما نحتاط بذلك لاحتمال انصراف مكه فى هذا النص إلى الحرم.

والظاهر أنه يلزم أن يعلم أكل حمام الحرم للطعام، فلا يكفى صب الطعام أمامه، للانصراف، فلو صب الطعام فأكله غير الحمام لا يكفى، ولا يجوز صب الطعام فى مكان هو معرض لاصطياد الحمام بسبب الطعام من هره أو غيرها، فلو فعل ذلك فاصطياد كان سبباً وعليه الكفاره.

وهل يجوز أن يتصدق ببعض الكفاره عن واحد، ويشترى الطعام ببعضها لآخر، احتمالان، من المناط، ومن احتمال انصراف إلى أحدهما، كما قالوا إنه لا يصح أن تكون نصفها زوجته ونصفها مملوكه فى باب النكاح، والله العالم.

ص: ٢٩٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٨ باب ١١ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

(مسألة ٦٢): اختلفت أقوال الفقهاء فى محل ذبح ونحر الفداء، وقد جمع الأقوال فى ذلك المستند، قال: الفداء إما للجنايه فى الحج أو العمره المتمتع بها أو المفرده، وعلى التقديرين إما فداء للصيد أو غيره.

١: فإن كان فداءً للجنايه بالصيد فى الحج، فذهب الأكثر إلى وجوب النحر بمنى أو الذبح، حكى عن والد الصدوق (رحمه الله) والخلاف والمبسوط والنهائه وفقه القرآن والفقيه والمقنع والمراسم والإصباح والإرشاد والغنيه وجمل العلم والعمل والمقنعه والكافى والمهذب والوسيله والجامع وروض الجنان، وفى السرائر والشرائع والنافع والقواعد والإرشاد، بل لا خلاف فيه أجده، وأوجه بعضهم حيث أصابه.

٢: وإن كان فداءً للصيد فى إحرام العمره، فذهب أكثر من ذكر أيضاً إلى وجوب ذبحه بمكه، وقال فى السرائر: وحكى عن الوسيله والراوندى بوجوب ذبحه فى العمره المتمتع بها بمنى، وعن الصدوق تجويز ذبح فداء الصيد فى عمره المتمتع بمنى.

٣: وإن كان فداءً لغير الصيد فى الحج، فإطلاق كلام جمع ممن ذكر يدل على وجوب ذبحه بمنى، ولكن كلام كثير منهم خال عن ذكره لاقتصارهم على جزاء الصيد.

٤: وإن كان فداءً لغير الصيد فى إحرام العمره، فكلام من ذكر فيه ككلامهم فى الحج بالنسبه إلى مكه، فبين مطلق بوجوب ذبح المعتمر بمكه، وبين مقتصر بذكر جزاء الصيد، إلا أن عن النهائه والمبسوط والوسيله والجامع وروض الجنان التصريح بجواز ذبح المعتمر كفاره غير الصيد بمنى.

وعلى هذا ففيه قولان: وجوب الذبح بمكه، والتخير بينه وبين منى.

أقول: الروايات الواردة في المقام فيها شيء من الاختلاف، فنذكرها أولاً لتعرف كيفية الجمع بينها.

ففي صحيح ابن سنان، المروى عن الكافي، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «من وجب عليه فداء صيد أصابه وهو محرم، فإن كان حاجباً نحر هديه الذي يجب عليه بمنى، وإن كان معتمراً نحرها بمكة قبالة الكعبة» (١).

وموثقه زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «في المحرم إذا أصاب صيداً فوجب عليه الفداء فعليه أن ينحره إن كان في الحج بمنى حيث ينحر الناس، وإن كان في عمره نحر بمكة، وإن شاء تركه إلى أن يقدم فيشتره فإنه يجزئ عنه» (٢).

وفي روايه الإرشاد، عن الجواد (عليه السلام): «إذا أصاب المحرم ما يجب عليه الهدى فيه، وكان إحرامه بالحج نحره بمنى، وإن كان إحرامه بالعمره نحره بمكة» (٣).

وروايه علي بن إبراهيم: «المحرم بالحج ينحر الفداء بمنى، والمحرم بالعمره ينحر الفداء بمكة» (٤).

وروايه الكرخي: «فإن كان هدياً واجباً فلا ينحره إلا بمنى، وإن كان ليس بواجب فلينحره بمكة إن شاء» (٥).

ص: ٢٩٤

١- الكافي: ج ٤ ص ٣٨٤ ح ٣

٢- الكافي: ج ٤ ص ٣٨٤ ح ٤

٣- الإرشاد، للمفيد: ص ٣٢٢ س ٩

٤- تفسير القمي: ج ١ ص ١٨٣

٥- الكافي: ج ٤ ص ٤٨٨ باب من يجب عليه الهدى ح ٣

وصحيحه حريز: «فإن قتل فرخاً وهو محرم فى غير الحرم فعليه حمل قد فطم، وليس عليه قيمته، لأنه ليس فى الحرم، ويذبح الفداء إن شاء بمنزله بمكه، وإن شاء بالحزوره بين الصفا والمروه» (١).

وصحيحه منصور، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، سأله عن كفاره العمره المفرده أين يكون، فقال: «بمكه إلا أن يشاء صاحبها أن يؤخرها إلى منى، ويجعلها بمكه أحب إلى وأفضل» (٢).

وصحيحه ابن عمار، سأله عن كفاره العمره أين يكون، قال: «بمكه إلا أن يؤخرها إلى الحج فيكون بمنى، وتعجيلها أفضل وأحب إلى» (٣).

وصحيحته الأخرى: «يفدى المحرم فداء الصيد حيث أصابه» (٤).

ومرسله أحمد، عن بعض رجاله، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «من وجب عليه هدى فى إحرامه فله أن ينحره حيث شاء إلا فداء الصيد، فإن الله عز وجل يقول: (هديا بالغ الكعبه)» (٥).

وموثقه إسحاق، عن الصادق (عليه السلام)، الرجل يجرح عن حجه شيئاً يلزم فيه دم، يجزيه أن يذبحه إذا رجع إلى أهله، فقال: «نعم» (٦).

وقريبه منها الثانيه والثالثه، إلا أن فى الأخيره: «يجرح عن حجه وعليه شىء» مقام «من يجرح عن حجه شيئاً».

ص: ٢٩٥

١- الفقيه: ج ٢ ص ٢٤٣ الباب ١١٩ ح ٨ ذكره عن محمد بن الفضيل

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٦ باب ٤٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

٣- الكافى: ج ٤ ص ٥٣٩ ح ٥

٤- الكافى ج ٤ ص ٣٨٤ ح ١

٥- الكافى: ج ٤ ص ٣٨٤ ح ٢

٦- الكافى ج ٤ ص ٤٨٨ ح ٤

أقول: يجرح بالجيم والراء والحاء، بمعنى: يكسب، ومنه تسمى الجارحه لليد ونحوها لأنها تكسب العمل.

وخبر دعائم الإسلام، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «من جزى عن الصيد إن كان حاجاً يجرى الجزاء بمنى، وإن كان معتمراً نحره بمكه»^(١).

والمقنع: «وكل من وجب عليه فداء شيء أصابه وهو محرم، فإن كان حاجاً نحر هديه الذى وجب عليه بمنى، وإن كان معتمراً نحره بمكه قبالة الكعبة»^(٢).

والرضوى: «وكلما أتيت من الصيد فى عمره أو متعه، فعليك أن تذبح أو تنحر ما لزمك من الجزاء بمكه عند الحزوره قبالة الكعبة موضع النحر، وإن شئت أخرته إلى أيام التشريق فتنحره بمنى»^(٣).

وقد روى ذلك أيضاً: «وإذا وجب عليك فى متعه وما أتيت مما يجب عليك فيه الجزاء من حج فلا تنحره إلا بمنى، فإن كان عليك دم واجب قلدته أو جللته أو أشعرته فلا تنحره إلا فى يوم النحر بمنى»^(٤).

أقول: قوله (عليه السلام): «فى عمره» أى المفرده، وقوله (عليه السلام): «أو متعه» أى عمره التمتع، وقوله (عليه السلام) فى «متعته» أى حج تمتع، وقوله (عليه السلام): «من حج» يعنى المفرده، قال فى الحدائق: فإن إطلاق العمره

ص: ٢٩٦

١- الدعائم: ج ١ ص ٣١٠

٢- المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ٢١ سطر ٢٠

٣- فقه الرضا: ص ٢٨ س ٧

٤- فقه الرضا: ص ٢٨ س ٨

على المفردة، والحج على حج الأفراد كثير في الأخبار، فلا منافاه بين فقرات الرضوى كما لا يخفى.

وصحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الأرنب يصيبه المحرم، فقال: «شاه، هديا بالغ الكعبة»^(١).

وفي جملة من روايات الإرسال: فهو هدى بالغ الكعبة، أو هدى بيت الله الحرام.

إذا عرفت مضمون الروايات، فالكلام الآن في الموارد الأربعة التي ذكرناها في الأول:

أما المورد الأول، وهو فداء الصيد في الحج، فالظاهر أنه مخير بين أن يذبحه بمنى أو بمكة أو عند أهله، خلافاً للمشهور، وذلك للجمع بين الآيه الظاهره في كونه في مكة، حيث قال تعالى: (هَدِيًّا بِالْبَلَدِ الْكَعْبَةِ) (٢)، وصحيحه حريز الداليتين على الذبح بمكة، وبين موثقات إسحاق الدالات على الذبح عند أهله، وبين صحيحه ابن سنان وموثقه زراره وغيرهما الداله على الذبح بمنى، ولا يعارض ما ذكرناه من التخيير إلا الشهره كما عرفت، ومثلها لا تكون حجه على الروايه، بعد وضوح أنهم فهموا الحكم ترجيحاً لا من جهه خلل في الروايات، بل يمكن أن يقال إن للتخيير شقاً رابعاً وهو الذبح في محل الصيد، وقد أوجب الحلبيان ذلك وجعله الأردبيلي أفضل.

ص: ٢٩٧

١- الفقيه: ج ٢ ص ٢٣٢ الباب ١١٩ من أبواب ما يجب على المحرم، ح ٦

٢- سورة المائدة: الآيه ٩٥

وذلك لصحيحه معاوية بن عمار، قال: «يفدى المحرم فداء الصيد من حيث صاد»^(١).

وصحيحه أبي عبيده، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في كفاره قتل النعام، قال (عليه السلام): «إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر في موضعه الذي أصاب فيه الصيد قوم جزاءه»^(٢).

بل قال الأردبيلي: يمكن فهم ذلك مما في روايه محمد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «فليتصدق مكانه بنحو من ثمنه»^(٣).

أقول: وقد أورد الحدائق عليه (رحمه الله) بجمله إشكالات، أوجهها أنها تعارض ما رواه الكافي عن أحمد بن محمد: «من وجب عليه هدى في إحرامه» إلى آخر الحديث المتقدم.

وفيه: إن مقتضى الجمع حمله على الأفضليه لا إسقاط تلك الروايات بهذه الروايه.

وأما رد الجواهر للأردبيلي بأنه مخالف لظاهر الكتاب والسنة مع أنه يمكن دعوى الإجماع على خلافه، ففيه ما قد عرفت من عدم المخالفه بعد ظهور الجمع عرفاً، وإلا- لكان مقاله المشهور مردوده أيضاً بمخالفتها لظاهر الكتاب، والإجماع المحتمل الاستناد ليس بحجه، فكيف بإمكان دعواه، والذي يظهر أن عمده ما أوقف أصحاب الحدائق والمستند والجواهر عن قول الأردبيلي هو كون

ص: ٢٩٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٩ باب ٥ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٣ باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٣- مجمع الفوائد والبرهان: ج ١ ص ٣٩٦ س ٢٩

وأما المورد الثاني: وهو مما كان فداء للصيد فى إحرام العمره، والظاهر التخيير بين ذبحه فى مكه أو فى منى.

أما مكه فلظاهر الآيه، وجمله من الروايات السابقه، كروايه الجواد (عليه السلام)، والمروى فى تفسير على بن إبراهيم، وصحيحه ابن سنان، وموثقه زراره، وغيرها.

وأما منى فلصحيحه ابن عمار، وجمله من المطلقات وغيرها، ولا يبعد جواز تأخير الذبح إلى بلده أيضاً، لذيل موثقه زراره، فإن ظاهره أن له أن يؤخر الاشتراء إلى بلده.

أما قول الشيخ من أن المراد بالإجزاء أنه لا- يجب عليه الشراء من حيث صاده، فهو خلاف الظاهر، إذ الكلام فى نحره كما لا يخفى.

وأما المورد الثالث: وهو فداء غير الصيد فى الحج، فالظاهر أن له أن يذبحه حيث شاء، وهذا هو الذى اختاره جمع منهم الأردبيلي والمدارك والحدائق وغيرهم.

ويدل عليه بالاضافه إلى الأصل، وجمله من المطلقات، خصوص مرسله أحمد بن محمد، وقد عرفت أنها حجه لاعتماد المشهور عليها، بالاضافه إلى كونها فى الكافى الذى ضمن حجيه ما فى كتابه، وموثقات إسحاق المتقدمات، ومن هذه الأخبار يظهر أن ما عين فيه منى أو مكه لزم أن يحمل على الفضل، كصحيح منصور وابن عمار المتقدمين، حيث ذكرا كلاً من منى ومكه.

وصحيح إسماعيل بن بزيع، عن الرضا (عليه السلام)، قال: سأله رجل عن

الظلال للمحرم من أذى أو شمس وأنا أسمع، فأمره أن يفدى شاه يذبحها بمنى (١).

ورواه في الفقيه بزياده: «ونحن إذا أردنا ذلك ظللنا وفدينا» (٢).

وصحيح علي بن جعفر، قال: سألت أخي أظلل وأنا محرم، فقال (عليه السلام): «نعم وعليك الكفاره». قال: ورأيت علياً إذا قدم مكة ينحر بدنه لكفاره الظل (٣).

فإن هذين الخبرين وإن دلا على مكة أو منى، إلا أن صحيح علي لا دلالة فيه على التعيين أصلاً، وصحيح إسماعيل وإن كان له ظهور إلا أنه لا بد من حمله على المثال أو الفضل بقريته سائر الروايات.

وأما المورد الرابع: وهو فداء غير الصيد في العمره، فالظاهر أن له أن يذبحه حيث شاء، وذلك للأصل، ومرسله أحمد وموثقه زراره حسب ما عرفت من دلالة ذيلها، بل لا يبعد دلالة موثقات إسحاق أيضاً حيث إن الحج يطلق على كل من الحج والعمره، وعليه فروايات الذبح في مكة أو في منى محموله على الفضل.

ثم إن إطلاقات الأدله السابقه تقتضى عدم الفرق في كفاره الحج بين حج التمتع أو القران أو الإفراد، الأصلى أو النيابى، الواجب والمستحب، كما تقتضى الإطلاقات المذكوره عدم الفرق في العمره بين عمره التمتع والعمره المفرده.

وقد تلخص مما ذكرناه أن الكفاره مطلقاً، كانت للصيد أو غيره، للحج أو العمره، يجوز أن تذبح في مكة أو منى أو مكان الصيد أو عند أهله، ومثل عند أهل مكان آخر، لوحده الملاك، وإن كان الأحوط اتباع المشهور، ولا يخفى أنا

ص: ٣٠٠

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٩٩

٢- الفقيه: ج ٢ ص ٢٢٩ باب ١١٨ ح ٣٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٧ باب ٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢

تركنا جملة من الاستدلالات وردودها، والاستدلال في كل بحث بحث ببعض الروايات المؤيدة أو المعارضه استغناءً عنها بما ذكرناه، ومن أراد تفصيلاً أكثر فليرجع إلى الكتب الثلاثة، والله سبحانه العالم.

وفي المقام فروع:

الأول: الظاهر من كلامهم أن مكة ومنى كل جزء منهما منحور ومذبح، ونسبه الحدائق إلى ظاهر الأخبار، لكن الأفضل تجاه الكعبة في الحزوره، والأفضل في منى عند المسجد.

ففي موثق إسحاق بن عمار: إن عباد البصرى جاء إلى أبي عبد الله (عليه السلام) وقد دخل مكة بعمره مبتوله وأهدى هدياً، فأمر به فنحر بمنزله بمكة، فقال له عباد: نحررت الهدى في منزلك وتركت أن تنحر بفناء الكعبة وأنت رجل يؤخذ منك، فقال (عليه السلام) له: «ألم تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نحر هديه بمنى، وأمر الناس فنحروا في منازلهم، وكان ذلك متسعاً لهم، فكذلك هو موسع على من ينحر الهدى بمكة في منزله، إذا كان معتمراً» (١).

الثاني: الظاهر أن سائر الكفارات غير ما ورد إطعام حمام الحرم به يجوز إعطاؤها في أى مكان شاء، لإطلاق الأدله، كما أنه في غير ما دل الدليل على مكان خاص للصوم، كقوله تعالى: (ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ) (٢) يجوز الصوم في أى مكان شاء، ولا خلاف في مكان الصوم، كما ذكره المستند، ونسبه إلى قول أيضاً، وكذلك يجوز تأخير الكفاره والصوم والإطعام إلى أى وقت شاء إذا لم يعد تهاوناً وتفويتاً، لإطلاق الأدله.

ص: ٣٠١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٨ باب ٥٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- سورة البقره: ١٩٦

نعم الأدله منصرفه عن صورته التهاون والتفويت، لكن عن الشهيد فى الدروس إنه الحق بالذبح صدقات الكفاره فى أن محلها مكه إن كانت الجنايه فى عمره، ومنى إن كان فى الحج.

قال فى المستند: ولا أرى عليه دليلاً.

أما صحیحنا منصور وابن عمار الدالتان على كون محل الكفاره مكه أو منى، فقد عرفت أنهما من باب الأفضل، ومنه يعلم وجه حمل صحیح حریز على الأفضل، قال: «فإن وطأ المحرم بیضه وكسرها فعليه درهم كل هذا يتصدق به بمكه ومنى»، فتأمل.

الثالث: فى الكفاره یصح أن يعطيها حياً للفقراء فيذبونها، ویصح أن يذبحها ويعطيها لهم لحمًا أو مطبوخاً كما تقدم، ویصح أن يكون الآخذ أى فقير كان، فما عن المنتهى بأن المصرف مساكين الحرم، إن أراد أهله فلا دليل عليه، وإن أراد كل من حضر فيه، فإن الإضافه يكفى فيها أدنى مناسبه، لم يكن بذلك بأس، لكنك قد عرفت جواز ذبحه فى أى مكان شاء.

أما الجنایات الحرمیه فمصرفها الفقراء مطلقاً، قال فى المستند: والأحوط صرفها أيضاً فى مساكين الحرم وإن لم يكن دليل على تعيينه.

ثم إن الطعام، فيما لم يكن دليل خاص على لزوم كونه شيئاً خاصاً، يكفى فيه كل طعام، لإطلاق الأدله.

أما ما ذكره العلامه فى بعض كتبه من لزوم كونه من الغلات الأربع، لم يدل عليه دليل، ولذا قال فى الحدائق: إن كلامه لا يخلو من إشكال.

(مسألة ٦٣): فيها أمور:

الأول: الأفضل دفن الصيد الذى يصيده، وإذا طرحه أعطى فداءً آخر، بل ذكر غير واحد وجوب ذلك، لما رواه خلاد السرى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى رجل ذبح حمامه من حمام الحرم، قال: «عليه الفداء»، قلت: فيأكله، قال (عليه السلام): «لا»، قلت: فيطرحه، قال (عليه السلام): «إذا طرحه فعليه فداء آخر»، قلت: فما يصنع به، قال (عليه السلام): «يدفنه»^(١).

وإنما حملنا هذا الحديث على الفضيله لما تقدم من روايه جواز الصدقه بالصيد على مسكين.

الثانى: إذا كسر رجل الصيد أو جرحه، فالظاهر أنه لا يلزم علاجه للأصل.

نعم لا يبعد استحبابه، لما روى عن عيسى (عليه السلام) من إطلاق قوله (عليه السلام): «الجراح وتارك المداواه سواء»^(٢)، فإن مناطه شامل للمقام، بالإضافة إلى أنه قد يستأنس له من ما دل على أنه لا يهاج ولا يؤذى، إلى غير ذلك.

الثالث: تقدم فى شرح العروه مسأله ما إذا لو خالف المملوك والطفل فصاد بعد إحجاج المولى والولى لهما، فلا داعى إلى إعادة الكلام فى المسأله هنا.

الرابع: الظاهر أنه يستحب الكفاره لمن أخذ الصيد ثم أرسله، لما رواه الجعفریات بسند الأئمه (عليهم السلام): «أن علياً (عليه السلام) سئل عن المحرم يصيد الصيد ثم يرسله، قال (عليه السلام): عليه جزاؤه»^(٣). وضعف الخبر يوجب حمله على الاستحباب.

ص: ٣٠٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٥ الباب ١٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- كما فى الكافى: ج ٨ ص ٣٤٥ ح ٥٤٥

٣- الجعفریات: ص ٢٥٢ سطر ١٨

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذا الكتاب، والله المستعان.

محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي (1).

ص: ٣٠٤

١- إلى هنا انتهى الجزء الخامس حسب تجزأه المؤلف (دام ظله)

فصل فى باقى المحظورات التى تجب عليها الكفارہ

مسأله ١ كفارہ الاستمتاع بالنساء

فصل

فى باقى المحظورات التى تجب عليها الكفارہ

وهى أمور، نذكرها فى ضمن مسائل:

(مسأله ١): الاستمتاع بالنساء موجب للكفارہ فى الجملة، فمن جامع زوجته فى حال الإحرام قبلاً أو دبراً عالماً عامداً فسد حجه، وترتب عليه بالإضافه إلى وجوب إتمامه، بدنه والحج من قابل، والتفريق بينهما فى الجملة، بلا إشكال ولا خلاف فى كل ذلك، بل فى الجواهر الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض كالنصوص، ذكره الجواهر بالنسبه إلى الثلاثة الأول.

قال فى المستند: أما وجوب إتمام الحج فلم أظفر على تصريح به فى خبر، ولكن الظاهر انعقاد الإجماع عليه.

أقول: فى كلامه نظر واضح، إذ جملة من الروايات الآتية تدل على الإتمام.

ففى صحيح معاوية، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل محرم وقع على أهله، فقال (عليه السلام): «إن كان جاهلاً فليس عليه شىء، وإن لم يكن جاهلاً فإن

ص: ٣٠٥

عليه أن يسوق بدنه، ويفرق بينهما حتى يقضيا المناسك ويرجعا إلى المكان الذي أصاب فيه ما أصابا، وعليه الحج من قابل»^(١).

وصحيح زراره: سأله عن محرم غشى امرأته وهي محرمة، فقال: «جاهلين أو عالمين»، فقلت: أجبني عن الوجهين جميعا، قال: «إن كان جاهلين استغفرا ربهما ومضيا على حجيهما ليس عليهما شيء، وإن كانا عالمين فرق بينهما من المكان الذي أحدثا فيه، وعليهما بدنه وعليهما الحج من قابل، فإذا بلغا المكان الذي أحدثا فيه فرق بينهما حتى يقضيا مناسكهما، ويرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا»، قلت: فأى الحجتين لهما، قال: «الأولى الذي أحدثا فيه ما أحدثا، والأخرى عليهما عقوبه»^(٢).

وصحيحته الأخرى: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): رجل وقع على أهله وهو محرم، قال (عليه السلام): «أجاهل أو عالم»، قلت: جاهل، قال: «يستغفر الله ولا يعود»^(٣).

وصحيح معاوية، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: في المحرم يقع على أهله، قال: «إن كان أفضى إليها فعليه بدنه والحج من قابل، وإن لم يكن أفضى إليها فعليه بدنه، وليس عليه الحج من قابل»^(٤).

وخبر علي بن أبي حمزة: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل محرم واقع أهله، فقال (عليه السلام): «قد أتى عظيما»، قلت: قد ابتلى، قال: «استكرهها»

ص: ٣٠٦

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢٥ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٧ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٩
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٤ الباب ٢ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٢ الباب ٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

أو لم يستكرهها»، قلت: أفتنى فيهما جميعاً، فقال: «إن كان استكرهها فعليه بدنن، وإن لم يكن استكرهها فعليه بدنه، وعليها بدنه، ويفرقان من المكان الذي كان فيه ما كان حتى ينتهيا إلى مكة، وعليهما الحج من قابل لا بد منه»، قال: قلت: فإذا انتهيا إلى مكة فهي امرأته كما كانت، فقال: «نعم هي امرأته كما هي، فإذا انتهيا إلى المكان الذي كان منهما ما كان افتراقاً حتى يحلا، فإذا أحلا فقد انقضى عنهما، إن أبي كان يقول ذلك»^(١).

وعن التهذيب، قال: وفي روايه أخرى: «فإن لم يقدر على بدنه فإطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد، فإن لم يقدر فصيام ثمانية عشر يوماً، وعليها أيضاً مثله إن لم يكن استكرهها»^(٢).

وصحيح جميل بن دراج، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن محرم وقع على أهله، قال (عليه السلام): «عليه بدنه» _ إلى أن قال: _ قلت: عليه شيء غير هذا، قال: «نعم عليه الحج من قابل»^(٣).

وصحيح معاوية، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفه أو قبل أن يأتي مزدلفه فعليه الحج من قابل»^(٤).

ونحوه حسنه أيضاً^(٥).

ومرسل الصدوق، عن الصادق (عليه السلام): «إن وقعت على أهلك بعد ما تعقد الإحرام وقبل أن تلبى فلا شيء عليك، وإن جامعت وأنت محرم قبل أن تقف بالمشعر فعليك بدنه والحج من قابل، وإن جامعت بعد وقوفك بالمشعر فعليك

ص: ٣٠٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٩ الباب ٤ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

٢- التهذيب: ج ٥ ص ٣١٨ الباب ٢٥ في الكفاره عن خطأ المحرم ح ٧

٣- التهذيب: ج ٥ ص ٣١٨ الباب ٢٥ في الكفاره عن خطأ المحرم ح ٩

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٥ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٧ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١٠

بدنه، وليس عليك الحج من قابل، وإن كنت ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليك» (١).

وصحيحه على، وفيها بعد تفسير الرفث بجماع النساء: «فمن رفث فعليه بدنه ينحرها» (٢).

وخبر دعائم الإسلام، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «من واقع امرأته في الحج، ولم يعلم أن ذلك لا يجوز، أو كانا ناسيين فلا شيء عليهما» (٣).

وفيه أيضاً: عن علي والباقر والصادق (عليهم السلام): «إن المحرم ممنوع من صيد أو جماع» إلى أن قال: «وإنه إن جامع متعمداً بعد أن أحرم وقبل أن يقف بعرفه فقد أفسد حجه، وعليه الهدى والحج من قابل، وإن كانت المرأة محرمة وطاوعته فعليها مثل ذلك» (٤).

وفيه أيضاً، وقالوا (عليهم السلام): «وإن استكرهها أو أتاها نائمه أو لم تكن محرمة فلا شيء عليها» (٥).

والرضوى، قال (عليه السلام): «الذى يفسد الحج ويوجب الحج من قابل الجماع للمحرم في الحرم» إلى أن قال: «فإن جامعته وأنت محرمة في الفرج فعليك بدنه والحج من قابل، ويجب أن يفرق بينك وبين أهلك حتى تؤديا

ص: ٣٠٨

-
- ١- الفقيه: ج ٢ ص ٢١٣ الباب ١١٦ في ما جاء على المحرم اجتنابه ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٩ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١٦
 - ٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٣ في ذكر ما يحرم على المحرم
 - ٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٣ في ذكر ما يحرم على المحرم
 - ٥- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٣ في ذكر ما يحرم على المحرم

المناسك ثم تجتمعان، فإن أخذتما على غير الطريق الذى كنتما أحدثتما فيه العام الأول لم يفرق بينكما، ويلزم المرأه بدنه إذا جامعها الرجل»(١١).

إلى غيرها من الروايات، والتي تأتي بعضها.

وقد استفيد من هذه الروايات أمور خمس:

الأول: إتمام الحج، فلا يوجب الجماع بطلانه مثل إبطال الحدث للصلاه.

الثانى: وجوب الحج من قابل.

الثالث: وجوب البدنه كفاره لهذا العمل.

الرابع: وجوب افتراقهما عن محل الجماع فى هذا الحج.

الخامس: وجوب افتراقهما عن محل الجماع فى الحج القادم.

والأمور الثلاثة الأول إجماعيه، بل عليها دعاوى الإجماع متواتره.

نعم قد اختلفوا فى التفريق، فالمشهور قالوا بوجوبه استناداً إلى الأوامر الصريحه فى ذلك، بل إن دعوى الشهره عليه مستفيضه. وعن الخلاف والغنيه والمدارك الإجماع عليه.

لكن المحكى عن ظاهر المبسوط والنهايه والسرائر والمهذب الاستحباب، فإنهم عبروا بلفظ (ينبغى) الظاهر فيه.

وعن المختلف التوقف فى وجوبه واستحبابه، وفى المستند أنه لا- دلالة فى شىء من الأخبار بكثرتها على الوجوب، بل غايتها الرجحان الموجب للحكم بالاستحباب بضميمه الأصل، وفيه إن الأخبار صريحه فى الوجوب.

ص: ٣٠٩

نعم ليس بلفظ الأمر أو لفظ «يجب» إلا الرضوى، وليس ذلك بشرط في استفاده الوجوب، كما قرر في محله.

وكيف كان، ففي المقام فروع:

الأول: الظاهر أنه لا فرق في الأهل بين الزوجه والأمه الدائمه والمنقطعه لإطلاق الأدله، وهذا هو المشهور عند من تعرض لهذه المسأله، ولكن ربما استشكل في المنقطعه لانصراف الدليل إلى الدائمه، وفيه إنه لو سلم الانصراف كان بدوياً، كما أنه استشكل بعض في الأمه لتبادر غيرها من الأهل والامراه.

قال في المستند: والاستشكال في ذلك في موقعه، فالأقوى عدم الإلحاق.

وفيه: إنه لا وجه للإشكال بعد الإطلاق، والانصراف لو سلم كان بدوياً.

الثاني: الظاهر أنه لا فرق بين القبل والدبر لصدق الجماع ونحوه عليهما، ومنه يعلم أن الإشكال بالنسبه إلى وطى الدبر كما نقله الشيخ في الخلاف عن بعض، ليس له وجه، وإن احتج له أولاً بالانصراف، وثانياً بصحيح ابن عمار، سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل وقع على أهله فيما دون الفرج، قال: «عليه بدنه، وليس عليه الحج من قابل»^(١). بدعوى أن الدبر دون الفرج، إذ يرد على الأول منع الانصراف، وعلى الثاني إن الفرج صادق على الدبر عرفاً وشرعاً ولغته، كما حكى عن النهايه والقاموس والمصباح.

الثالث: الظاهر أنه لا فرق بين الحج الواجب والمندوب، كما عن الشيخ والقاضى والحلى والمحقق والعلامه وتبعهم الجواهر وغيره، وذلك لإطلاق الأدله، وكذا لا فرق بين حج الإسلام والنذر والنيابى وغيرها، كل

ص: ٣١٠

ذلك للإطلاق، ولا مانع من أن يكون أصل الحج مستحباً، ومع ذلك إذا ارتكب فيه هذا المحرم وجب عليه الحج ثانياً عقوبه.

الرابع: لا فرق في الحكم المذكور بين الإنزال وعدمه للإطلاق، وبين أن يدخل هو فيها، أو تدخل هي فيه، للإطلاق أيضاً، ولكن الظاهر اشتراط الإدخال بمقدار الحشفه، وإلا كان من الإتيان دون الفرج الذى هو كالملاعبه كما قاله الجواهر، فما عن المنتهى من التردد فيه فاحتمل عمومه محل نظر، وقد تقدم فى باب الجنابه ما ينفع المقام. ولو شك فى أنه هل دخل المقدار المذكور أم لا، كان الأصل العدم.

الخامس: الظاهر عدم شمول الأدله المذكوره للزنا واللواط فاعلاً ومفعولاً ووطى البهيمه، كما اختار عدم الأحكام المذكوره على الثلاثه المستند وغيره للأصل، وكون الحكم فى المذكورات أفحش فالمناط آت فيها غير مفيد، إذ لعله ممن ينتقم الله منه.

وفى وطي البهيمه أشهر القولين العدم، كما عن المسالك، ومنه يظهر أن ما ذكره الجواهر تبعاً للفاضل وغيره من انسحاب الحكم إلى الزنا واللواط غير ظاهر الوجه.

السادس: الظاهر أنه لا فرق فى الأحكام المذكوره بين أن يكون محرماً بحج أو بعمره تمتع، وذلك لإطلاق الأدله، وقد صرح فى الحدائق بأنه لا فرق بين أن يكون محرماً بحج أو بعمره.

وعلى هذا لو ترك عمرته تلك وأتى بعمره جديده لم ينفع فى رفع الأحكام المذكوره عنه، إذا كان جامعاً فى إحرام العمره، لإطلاق الأدله، كما أنه إذا رفع يده عن الحج وأتم العمره فقط، لم ينفعه فى رفع الأحكام المذكوره،

بل يكون حاله حال من رفع يده عن بقيه مناسك الحج، إذا واقع بعد إحرام الحج.

ثم إنه لا فرق في الحج أن يكون قراناً أو إفراداً أو تمتعاً، لإطلاق النص الفتوى.

أما لو كانت عمره مفردة فهل يترتب على جماعه فيها الأحكام الخمسه، احتمالان، من أن ظاهر النص والفتوى أن تلك الأحكام إنما هي في ما إذا كان يحج بقريته ذكر المزدلفه وذكر الحج من قابل، إذ في العمره المفردة لا حاجه إلى التأخير إلى القابل، وبقريته انصراف الحج إلى ما كان فيه الحج، كالقران والإفراد وكالتمتع بقسميه العمره والحج، ومن وحده المناط في عمره التمتع والعمره المفردة فتترتب كل الأحكام الخمسه على من جامع في العمره المفردة، إلا- أن الظاهر كفايه العمره من جديد بدون تأخيرها، إذ لا وجه له كما عرفت، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك في مسأله مستقله.

السابع: الظاهر أنه إذا تكرر منه الجماع وجب عليه تكرر البدنه وتكرر الحج في الآتى، ويفرق بينهما في كل حج، وذلك لأصالة أن كل سبب يحتاج إلى مسبب، فتأمل.

الثامن: إذا كان الواطئ خنثى مشكلاً ترتبت الأحكام المذكوره عليه، على ما ذكروا من لزوم احتياطه بالإتيان بالتكليفين، واعتبار كل فرج له أصلياً للعلم الإجمالى، لكننا أشكلنا في ذلك لاستلزام ترتب كلا- التكليفين عليه في كل الأبواب عسراً وحرماً، فاللازم إما التخيير أو القرعه، والأحوط الثانى، لأنها لكل أمر مشكل.

ومنه يعلم حال ما إذا كان الخنثى موطوءاً في قبله، وأن المناط القرعه، فلا- يقال إن الواطئ يعلم بتوجه أحد التكليفين إليه بأن الشارع يقول له رتب

أحكام الجماع على الوطى الكائن بينك وبينه بسبب أحد قبله.

أما لو وطأ دبر الخنثى فلا إشكال فى ترتب الأحكام الخمسه، فما فى الجواهر من ترتب الأحكام على الوطى فى دبره لا فى قبله للأصل، لا يخلو فرعه الثانى _ أى الوطى فى قبله _ من نظر.

التاسع: لو أفسد حجه بالجماع، ثم لم يتم حجه عمدًا حتى انقلب عمره مفرده، فهل عليه الأمور المذكوره بناءً على عدمها فى العمره، احتمالان، من أنها فى الحج وهذا ليس بحج، ومن أنه لما أفسده كان حجاً فتعلقت به الأمور المذكوره، قد يقال بالأول، لأنه لم يكن حجاً واقعاً، وإن ظنه حجاً.

العاشر: إنه لو لم يرجع من ذلك الطريق لم يكن عليه الافتراق، وقد أفتى بذلك الصدوق والفاضل والشهيد وغيرهم، بأنه إن أخذنا فى غير طريق العام الأول لم يفرق بينهما، ومستندهم ظهور الروايات المتقدمه الداله على أنه إذا وصلا إلى ذلك المكان فرق بينهما، فى عدم هذا الحكم لو ذهبنا من طريق آخر، بالإضافة إلى تصريح الرضوى المعمول به على ذلك.

ومنه يعلم أن ما احتمله الشهيد الثانى من وجوب التفريق فى الطريقين ضعيف، كما ضعفه الذخيره، كما أنه ظهر أن حصر الحدائق دليل المسأله فى الرضوى ممنوع، لما عرفت من دلالة بعض الروايات الأخر عليه.

ثم الظاهر أن التفريق واجب عليهما وعلى غيرهما، لما فى النص من قوله (عليه السلام): «فرق».

(مسألة ٢): للجماع أربع صور:

الأولى: أن يكون قبل التلبيه ولو بعد التهيؤ، بأن لبس لباس الإحرام واغتسل وغير ذلك، وهذا لا يوجب شيئاً من الأحكام الخمسه المذكوره بلا إشكال ولا خلاف، بل في المستند إجماعاً محققاً ومحكياً مستفيضاً، وذلك لأنه لم يدخل في الحج بعد، لما تقدم في مسائل الإحرام أن بدون التلبيه لا ينعقد الإحرام، وقد تقدم في المرسله: «إن وقعت على أهلك بعد ما تعقد للإحرام وقبل أن تلبى فلا شيء عليك» (١).

أما لو جامع قبل إتمام التلبيه فالظاهر أنه كذلك لا شيء عليه، إذ الإحرام لا ينعقد إلا بتمام التلبيه، فحالها حال تكبيره الإحرام، حيث لا تنعقد الصلاه إلا بتمامها، كما حقق في محله، فإنه مقتضى كون التلبيه سبباً للظاهر في كونها بمجموعها كذلك.

الثانيه: ما إذا كان بعد الإحرام وقبل الوقوف بالمشعر، سواء كان قبل الوقوف بعرفه أو بعده قبل الوقوف بالمشعر، وهذا يوجب الأحكام الخمسه السابقه.

أما إذا كان قبل الوقوف بعرفه فبلا إشكال ولا خلاف، بل الإجماعات عليه مستفيضه، ويدل عليه الروايات المتقدمه.

وأما إذا كان بعد الوقوف بعرفه وقبل المشعر فترتب الأحكام الخمسه هو المشهور، بل المحكى عن الاكثر، بل عن المسائل الرسيه وجمل العلم والعمل والجواهر للقاضى والغنيه الإجماع عليه، خلافاً للمحكى عن

ص: ٣١٤

المفيد وسلار والحلبى، فلم يوجبوا الأحكام الخمسه، إلا إذا كان الجماع قبل عرفه.

والأصح الأول، لإطلاقات الأدله السابقه، ولا يرد عليه ما استدل به للقول الثانى بما روى من أن «الحج عرفه»، وفيه مع ضعف السند محتمل لكون المراد به أنه أعظم الأركان، كما قاله الجواهر، بل هذا هو الظاهر، فهو من قبيل قوله (عليه السلام): «من وقف بعرفه فقد تم حجه» الظاهر فى أنه أتى بالجزء الأعظم، وإلا فمن الضرورى أنه لم يتم حجه.

الثالثه: ما إذا جامع بعد الوقوف بالمشعر فلا قضاء فى العام القابل ولا فساد ولا تفريق، بلا إشكال ولا خلاف، بل فى المستند دعوى الإجماع المحقق والمحكى فيه، وفى الجواهر بلا خلاف أجده، بل بالإجماع بقسميه عليه، وكذا ادعى عدم الخلاف والإجماع على وجوب البدنه عليه.

ويدل على الحكمين جمله من الروايات:

مثل المرسله المتقدمه: «وإن جامع بعد وقوفك بالمشعر فعليك بدنه، وليس عليك الحج من قابل»^(١).

ومفهوم صحيح ابن عمار: «إذا واقع المحرم أهله قبل أن يأتى المزدلفه فعليه الحج من قبل»^(٢).

وقريب منه صحيحه الآخر^(٣).

وصحيح ابن عمار، عن رجل وقع على امرأته قبل أن يطوف طواف النساء، قال (عليه السلام): «عليه جزور سمينه، وإن كان جاهلاً فليس عليه شيء»^(٤).

ص: ٣١٥

١- الفقيه: ج ٢ ص ٢١٣ الباب ١١٦ فى ما جاء على المحرم اجتنابه ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٧ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١٠

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٥ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٤ الباب ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

وصحيحه زراره نحوه (١١))، إلا أنه ليس فيها قوله (عليه السلام): «إن كان جاهلاً» إلخ.

وروايه أحمد، عن رجل أتى امرأته متعمداً ولم يطف طواف النساء، قال (عليه السلام): «عليه بدنه وهي تجزى عنهما» (٢)).

وروايه سلمه: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل واقع أهله قبل أن يطوف طواف النساء، قال (عليه السلام): «ليس عليه شيء»، فخرجت إلى أصحابنا فأخبرتهم، فقالوا: اتفأك هذا ميسر قد سأله عما سألت فقال له: «عليك بدنه»، قال: فدخلت عليه، فقلت له: جعلت فداك إني أخبرت أصحابنا بما أجبتي، فقالوا: اتفأك، هذا ميسر قد سأله عن ذلك فقال عليه بدنه، فقال: «إن ذلك كان بلغه فهل بلغك»، قلت: لا، قال: «ليس عليك شيء» (٣)).

ومثلها روايته الأخرى (٤))، إلى غيرها من الأخبار.

ولا يعارض هذه الأخبار خبر حمران، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إن كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثة أشواط، ثم خرج فغشى فقد أفسد حجه» (٥)).

وخبر القلانسي، عن الصادق (عليه السلام): «إن على الموسر بدنه، وعلى المتوسط بقره، وعلى الفقير شاه» (٦)).

لأنه لا بد من حمل الأول على إرادته مطلق

ص: ٣١٦

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٥ الباب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٥ الباب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٥ الباب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٦ الباب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٥
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٧ الباب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٥ الباب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

النقص لا غير ذلك، فهو من قبيل قولهم فسدت الفاكهه.

وحمل الثانى على الاستحباب، وذلك لأن الإجماع بقسميه على خلاف الأول، ولم نجد من أفتى بالثانى، كما فى الجواهر، وسيأتى الكلام فى هذا الخبر فى بعض المسائل الآتية.

ثم الظاهر من النص والفتوى أن المراد بـ (بعديه الوقوف) بعد أن وقف فيها ولو لحظه بمقدار أقل الواجب، لصدق أنه بعد الوقوف، لا أن يكون المراد بعد الإتمام للوقوف به، فإن قوله (عليه السلام) فى صحيح ابن عمار: «قبل أن يأتى مزدلفه» كالنص فى ذلك.

وهنا فروع:

الأول: فى العمره المفرده إذا جامع قبل طواف النساء كان عليه جزور، كما دل عليه إطلاق بعض الروايات المتقدمه.

الثانى: المراد بالفرج فى المقام ما يشمل الفرجين، كما فى المسأله السابقه، وقد تقدم المسائل المرتبطه بالزنا واللواط ونكاح البهيمة والخنى.

الثالث: إذا وقع على امرأته فيما دون الفرج كانت عليه بدنه، وليس تفريق ولا فساد ولا حج من قابل، لصحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، عن رجل وقع على أهله فى ما دون الفرج، قال: «عليه بدنه، وليس عليه الحج من قابل، وإن كانت المرأه طاوعته على الجماع فعليها مثل ما عليه، وإن كان استكرهها فعليها فديتان، وعليهما الحج من قابل»^(١).

وقد تقدم صحيحه الآخر: «إن كان أفضى إليها فعليها بدنه، والحج من قابل

ص: ٣١٧

١- التهذيب: ج ٥ ص ٣١٨ الباب ٢٥ فى الكفاره عن خطأ المحرم ح ١٠

وإن لم يكن أفضى إليها فعليه بدنه، وليس عليه الحج من قابل»(١).

وما فى ذيل الصحيح الأول ظاهره حكم الإفشاء.

الرابع: الظاهر وجوب البدنه عليها مع المطاوعه، لما تقدم فى الصحيح.

الخامس: المراد بما دون الفرج مثل التفخيذ، لا إذا وقع عليها مع الملابس أو قبلها أو لامسها بيده أو نحو ذلك.

وإطلاق النص يقتضى عدم الفرق فى مثل التفخيذ بين أن ينزل، أو لا ينزل، فاللزام عليه فى كلتا الحالتين بدنه، وقد نسب ذلك محكى المدارك إلى إطلاق النص وكلام الأصحاب، لكن العلامه فى محكى المنتهى تردد فى البدنه مع عدم الإنزال، وكأنه لاحتمال انصراف النص، وفيه: إنه لو كان انصراف فهو بدوى كما لا يخفى.

وسياتى الكلام فى الصورة الرابعه فى مسأله ما إذا جامع فى أثناء طواف النساء.

ص: ٣١٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٢ الباب ٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

(مسألة ٣): الظاهر أن الحجج الأولى فرضه والثانية عقوبه، وهذا هو المحكى عن الشيخ وجماعه آخرين، وعن المدارك نقله من أحكام الصد من الشرائع، وميل كلام النافع، وقد اختاره المستند والجواهر وغيرهما.

خلافاً لمن جعل الثانية فرضه والأولى فاسده وإنما يجب إتمامها إما عقوبه أو من قبيل خطاب الوضع، لأنه لا محلل عن الإحرام إلا قضاء المناسك، أصاله أو نيابه، وهذا هو المحكى عن الشيخ فى الخلاف والحلى وكثير من كتب العلامه وظاهر الشرائع وغيره ممن عبروا بفساد الحج، بل عن المختلف نسبه إلى إطلاق الفقهاء.

ويدل على ما اخترناه: الاستصحاب.

وصحيحه زراره السابقه، قلت: فأى الحجتين لهما، قال: «الأولى التى أحدثا فيها ما أحدثا، والآخر عليهما عقوبه» (١).

بل ويشعر بذلك الأمر بإتمامه، والصحيحه أقوى فى الدلاله من دليل القول الثانى، وهو صحيح سليمان بن خالد: «فى الجدل شاه، وفى السباب والفسوق بقره، والرفث فساد الحج».

وروايه عبيد: فإن كان طاف بالبيت طواف الفريضة فطاف أربعة أشواط ثم غمزه بطنه فخرج فقضى حاجته فغشى أهله، قال (عليه السلام): «أفسد حجه وعليه بدنه» (٢).

والرضوى: «والذى يفسد الحج ويوجب الحج من قابل الجماع للمحرم فى الحرم، وما سوى ذلك ففيه الكفارات» (٣).

ص: ٣١٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٧ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٩

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٧ الباب ١١ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

٣- فقه الرضا: ص ٢٦ س ٢٤

فإن كل هذه الروايات لا تمنع من أن يراد بالفساد فيها الخلل والنقص، لا الفساد الحقيقي.

ويؤيد الصحة روايه أبى بصير، عن رجل واقع امرأته وهو محرم، قال: «عليه جزور»، قال: لا- يقدر، قال: «ينبغي لأصحابه أن يجمعوا له ولا يفسد له حجه»^(١).

مع وضوح أن إعطاء الكفاره لا يؤثر لو كان الحج فاسداً، ولذا من يقول بفساد الحج لا يقول بارتفاع الفساد بعد إعطاء الكفاره. وكذا يؤيده روايه حمران: فيمن جامع بعد أن طاف ثلاثه أشواط، قال: «قد أفسد حجه وعليه بدنه»^(٢).

قال فى الجواهر: قام الإجماع على صحة الحج فى هذه الصورة.

وحيث قد عرفت اختلاف الأقوال فى الفساد وعدمه كان لا بد من حمل دعوى التنقيح الإجماع على الفساد على إرادته الأعم، خصوصاً وأنه هو نقل القول بعدم الفساد.

ثم إنه تظهر الفائده فى الفرق بين القولين فى أمور:

الأول: نيه البقيه فينوى حجه الإسلام على المختار، والعقوبه على غيره.

الثانى: نيه الحجه الثانيه فينوى حجه الإسلام على المختار، والعقوبه على غيره.

الثالث: ما إذا استأجره للحج هذه السنه على نحو وحده المطلوب، فإنه إن كانت عقوبه بطلت الإجاره، لأنه لم يأت بمتعلقها، وإن كان الثانيه عقوبه

ص: ٣٢٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٩ الباب ٢٢ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٧ الباب ١١ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

صحت الإجاره، هذا إذا كانت الإجاره مطلقه كما هو الغالب، أما إذا كانت متعلقه بحجه لا- خلل فيها فهي باطله على كلا التقديرين، كما أن تقييد الإجاره بهذه لو كان بنحو تعدد المطلوب كان للمستأجر أن يرفع يده عن القيد فتصح الإجاره ويأتى بها فى السنه الثانيه على كون الأول عقوبه، كما أنه تصح الإجاره على وحده المطلوب أيضاً، إذا كانت مطلقه تشمل مثل حج العقوبه أيضاً.

الرابع: ما إذا نذر أن يحج هذه السنه، فإنه لو أفسده كان مؤدياً للنذر على المختار، غير مؤد له على غيره، وعليه فالواجب عليه الكفاره، إلا إذا كان نذره بحيث يشمل مثل هذا الحج الفاسد فلا كفاره، فحال النذر حال ما ذكرناه فى الإجاره فى جمله من الفروع.

إلى غير ذلك من النتائج التى لا تخفى بالقياس إلى ما ذكرناه.

(مسألة ٤): لا- إشكال ولا- خلاف في أن الأحكام المذكورة للجماع مرتبه على فعل العالم العاقد، وقد ادعى الجواهر عدم الخلاف في ذلك، كما أن المحكى عن الخلاف والغنيه الإجماع على عدم الحكم على الناسى، وفي المستند أن غير العالم العاقد لا شىء عليه إجماعاً، كما صرح به بعضهم.

ويدل على عدم الأحكام المذكورة بالنسبه إلى الجاهل والساهى والناسى بالإضافة إلى الأصل وأدله رفع الجهل والنسيان، الأخبار المتقدمه المصرحه بأنه لا شىء على الجاهل والساهى والناسى.

ولا يخفى أن كل الثلاثه المذكوره تشمل الجهل بالحكم ونسيانه والسهو فيه، كما تشمل نسيان نسيان الإحرام والسهو عنه، وكذا إذا زعم أنه خرج عن الإحرام، وعليه فالذين يذهبون إلى الحج ولا- يطوفون طواف النساء جهلاً- ثم يظنون إتمامهم للحج ويجامعون أهلهم ليس عليهم شىء.

ثم الظاهر أنه لو أكره الرجل مكره لم يكن عليه شىء، كما أفتى به غير واحد، بل فى الجواهر بلا خلاف ولا إشكال، وذلك لإطلاق أدله رفع الإكراه، بل والمناطق فى الزوجه المكرهه، ولا فرق بين أن يكون المكره _ بالكسر _ الزوجه أو الأجنبى. ومثل الإكراه ما إذا فعل ذلك تقيه.

وكذا لا تترتب الأحكام المذكوره على المضطر، كما إذا أغميت على زوجته فلم يكن علاج لها إلا الوقاع، كما ذكروا ذلك فى الطب فى بعض أقسام أمراضها، وذلك للإطلاق والمناطق وأدله رفع الاضطرار، ومما ذكر يعلم أنه لو فعل بها فى حاله النوم أو الإغماء أو السكر أو الجنون _ إذا لم يكن جنونه مبطلا للحج _ لم يكن عليه شىء.

أما لو فعل الطفل المميز عالماً عامداً فالكفاره على ما تقدم فى شرح العروه، أما غير المميز إذا فعل لم يكن عليه شىء.

(مسألة ٥): ما تقدم إنما هو حال الرجل، أما المرأة فإن كانت مطاوعه كانت كالرجل في كل الأحكام المذكوره.

قال في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، وذلك للأخبار المتقدمه، وفي خبر خالد الأصم قال: حججت ومعنا جماعه من أصحابنا وكان معنا امرأه، فلما قدمنا مكه جاءنا رجل من أصحابنا فقال: يا هؤلاء إني قد ابتليت، قلنا: بماذا، قلت: سكرت بهذه الامرأه، فاسألوا أبا عبد الله (عليه السلام)، فسأناه، قال (عليه السلام): «عليها بدنه»^(١).

والظاهر أن العلم والعمد وعدم الاضطرار والإكراه شرط فيها أيضاً، وإلا لم تكن عليها العقوبات المذكوره.

نعم لا إشكال في وجوب الإتمام عليها، وقد ادعى المستند عليه الإجماع، كما ادعى الإجماع على عدم الكفاره عليها وعلى عدم الحج من القابل.

أما ما في صحيح ابن عمار: «وإن لم يكن جاهلاً- فإن عليه أن يسوق بدنه، ويفرق بينهما حتى يقضيا المناسك ويرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا، وعليه الحج من قابل»^(٢).

فالمراد بـ «عليهما»^(٣) إنما هو في صورته علمهما، كما هو المتبادر من النص، لا علمه وحده، فلا مجال لقول المستند إنه مخالف للإجماع غير

ص: ٣٢٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٦ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٧. والتهذيب: ج ٥ ص ٣٣١ الباب ٢٥ في الكفاره عن خطأ المحرم ح ٥٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٥ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

٣- لفظه (عليهما) وردت في روايه زراره، حيث قال (عليه السلام): «والأخرى عليهما عقوبه»، وليست في روايه ابن عمار

معمول به عند الأصحاب، ولذا قال الجواهر: إن المستفاد من النصوص المزبوره كون المدار فى هذه الأحكام على الجماع مع العلم والعمد، من غير فرق بين الرجل والمرأه.

وفى المقام فروع:

الأول: لو كانت المرأه عالمه دون الرجل، ترتب عليها الأحكام المذكوره دونه، لأن لكل واحد حكمه.

الثانى: لو كانت فى الأول مكرهه ثم رضيت فى الأثناء، ترتب عليه حكمان وعليها حكم واحد، كما ذكروا فى باب الصوم إذا جامعها مكرهه ثم رضيت فى الأثناء، وذلك لأنه مقتضى الجمع بين الدليلين، وكذا إذا كان الرجل فى أول الأمر مكرهاً ثم رضى، وهكذا كالأكراه الاضطرار المرفوع فى الأثناء، والجهل إذا تبدل فى الأثناء علماً، والنسيان إذا تبدل تذكراً، أما إذا كانت فى الأول راضيه ثم أكرهت لم ينفع إكراهها فى رفع حكم الكفاره عنها، وكذا إذا كان فى الأول راضياً ثم أكره، لأن التكليف بالكفاره ثبت فلا يرتفع بالإكراه المتأخر، وكذا لو تبدل الذكر نسياناً فى الأثناء.

الثالث: قد تقدم أن تكرر الجماع تكرر الكفاره، فإذا كان فى المجلس الواحد إدخالاً وإخراجاً لم يكن تكرراً، بل إنما هو فيما إذا كان فى أكثر من مجلس، وذلك لإطلاق الدليل المنصرف منه وحده الكفاره مع اتحاد المجلس مع تعارف الإدخال والإخراج مكرراً، ومنه يعلم أنه لا فرق فى المجلس الواحد بين الإدخال فى الفرجين أو فى فرج واحد.

الرابع: لو كان أحدهما مكرها دون الآخر فأشكل حكمه، كما أنه إذا كان أحدهما عالماً والآخر ناسياً أو جاهلاً، وذلك لإطلاق أدله الطرفين.

الخامس: تقدم أن الزنا لا يوجب الكفاره المذكوره، فلو كان فى الأول

زنا ثم عقدها في أثناء الجماع وجبت الكفاره، ولو انعكس كما لو انقضت مدته المتعه في أثناء الجماع بأن صار زنا كما في اليائسه، لم ينفع في رفع حكم الكفاره الثابت بالجماع المشروع في الأول.

السادس: لو أدخل وفي أثناءه لبي وجبت الكفاره، لتحقيق الجماع حال الإحرام استدامه، وكذا لو جامع حال الإحرام وفي أثناءه خرج عن الإحرام بالتقصير، لتحقق الجماع حال الإحرام ابتداءً كما لا يخفى.

ص: ٣٢٥

(مسألة ٦): قد تقدم وجوب التفريق إذا جامعا عالمًا عامدًا، خلافًا لبعض حيث قال باستحبابه، لكن عرفت ما فيه، والكلام الآن في أمور:

الأول: اللازم هو التفريق في كلا الحجين الأداء والقضاء؛ كما هو المحكى عن غير واحد، منهم الصدوقان والإسكافي وغيرهم، بل عن ابن زهره الإجماع عليه، وذلك لدلاله جملة من الروايات المتقدمة، فإن في بعض الأخبار التفريق في الحجين، وفي بعض الأخبار التفريق في الأولى، وفي بعضها التفريق في الثانية، ولا- تنافي بينها لأن ثبوت التفريق في إحداهما لا- ينافي ثبوته في الأخرى.

خلافًا لآخرين، حيث ذهبوا إلى أن التفريق في الثانية خاصه، وهذا هو الذى ذهب إليه الشرائع والنافع والقواعد وغيرهم على ما حكى عن بعضهم، ولا وجه له ظاهر بعد ورود الدليل بالتفريق في الأولى أيضا.

الثانى: مبدأ التفريق بعد الجماع مباشره، لا بعد الخروج عن ذلك المنزل، لإطلاق دليل التفريق الشامل لما بعده مباشره.

الثالث: لو لم يمكن التفريق بمعنى وجود ثالث كما سيأتى، لكونهما وحدهما فى الطريق مثلا، سقط الوجوب، ولا- كفاره للأصل.

نعم الظاهر عدم جواز سفرهما إذا علما بعدم الثالث، إذا لم يوجب عدم السفر عدم إدراك الحج.

الرابع: التفريق يحصل بوجود ثالث معهما، كما عن النهايه والمبسوط والسرائر والقواعد والمهذب، وفى الشرائع، وكذا قاله غيرهم، وذلك لجملة من الروايات:

ففى صحيحه وحسنه معاويه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى المحرم يقع على أهله، فقال (عليه السلام): «يفرق بينهما ولا يجتمعان فى خباء، إلا أن يكون

معهما غيرهما، حتى يبلغ الهدى محله» (١).

وفى روايه أبان بن عثمان، رفعه إلى الباقر والصادق (عليهما السلام) قالا: «المحرم إذا وقع على أهله يفرق بينهما، يعنى بذلك لا يخلوان وأن يكون معهما ثالث» (٢).

وفى مرفوعته، عن أحدهما (عليهما السلام) قال (عليه السلام): «معنى يفرق بينهما أى لا يخلوان وأن يكون معهما ثالث» (٣).

وفى الرضوى، قال (عليه السلام): «فإذا أتى الموضع الذى واقع فرق بينهما فلم يجتمعا فى خباء إلا أن يكون معهما غيرهما حتى يبلغ الهدى محله» (٤).

وحيث إن الظاهر أن الثالث إنما هو إشعارهما بالخيانة وأنهما لا يؤمنان، فاللزام أن يكون الثالث بحيث يؤدي منه هذه الفائدة، فلا ينفع ما إذا كان طفلاً صغيراً أو مجنوناً أو أعمى أو كان شبه ذلك.

نعم يشكل عدم الكفايه فى الأمه والزوجه، وإن ذكر الجواهر عدم كفايتهما، وذلك لعدم امتناع حصول المواقعه مع حضورهما، إذ فيه: إن الإطلاق شامل، ولو كانت العله ذلك للزم إخراج كل من لا يأتين المواقعه أمامه، ولو لعدم مبالاتهما ذلك أمامه.

والظاهر من إطلاق النص كفايه الثالث وإن كان فى الظلام، لتعارف ظلام الخيمه ليلاً.

ص: ٣٢٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٦ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٦ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٦

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٧ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١١

٤- فقه الرضا: ص ٧٤ س ٦

نعم إذا كان في الخيمة ستر يوجب عدم صدق أن معهما ثالث لم يكف.

ولا يلزم أن يكون الثالث ملازماً لهما، فإذا خرجا إلى خارج الخيمة لحاجه مثلا لم يلزم له اتباعهما.

ولو لم يفعلا استصحاب الثالث لهما فعلا حراما، لكن لم يضر ذلك بحججهما ولا كفاره.

والظاهر أنه إن احتاج الثالث إلى الأجره وجب على الفاعل حراماً منهما بذلها، أما غير الفاعل حراماً فلا دليل على وجوب بذلها له والأصل العدم.

ولو طلقها طلاقاً بائناً فهل يجب التفريق، احتمالان من إطلاق الأدله، ومن عدم العله خصوصا إذا تزوجها غيره، ومثله إذا حصل الفسخ أو سبب آخر للانفصال.

ولو سقطت رجوله الرجل لمرض ونحوه جاء الاحتمالان، إلا أن لزوم التفريق هنا أقرب.

ولو طلقها طلاقاً بائناً ثم تزوجها لم يسقط حكم الافتراق.

الخامس: قد اختلفت الأخبار والأقوال في أن منتهى التفريق إلى أين.

ففي صحيح عبيد الله وحسنه، عن الصادق (عليه السلام): «يفرق بينهما حتى يتفرق الناس ويرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا»، قال: قلت: رأيت إن أخذنا في غير ذلك الطريق إلى أرض أخرى يجتمعان، قال (عليه السلام): «نعم» (١).

وفي موثق ابن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام): رأيت من ابتلى الرفث ما عليه، قال: «يسوق الهدى ويفرق بينه وبين أهله حتى يقضيا المناسك وحتى يعودا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا»، قال: رأيت إن أرادا أن يرجعا في غير ذلك الطريق، قال: «فليجتعا إذا قضيا المناسك» (٢).

ص: ٣٢٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٨ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٨ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١٦

وفى صحيحه معاويه وحسنه: «حتى يبلغ الهدى محله»^(١).

وفى جملة من الروايات: «حتى يقضيا المناسك ويعودا إلى موضع الخطيئة»^(٢).

وفى خبر على بن أبي حمزة، عن الكاظم (عليه السلام): «ويفترقان في المكان الذي كان فيه ما كان حتى ينتهيا إلى مكة، وعليهما الحج من من قابل لا بد منه»، قلت: فإذا انتهيا إلى مكة فهي امرأته كما كانت، فقال: «نعم هي امرأته كما هي، فإذا انتهيا إلى المكان الذي كان منهما ما كان، افترقا حتى يحلا، فإذا حلا فقد انقضى عنهما، فإن أبي كان يقول ذلك»^(٣).

وفى روايه زراره: «وعليهما الحج من قابل، فإذا بلغا المكان الذي أحدثا فيه فرق بينهما حتى يقضيا مناسكهما ويرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا»^(٤).

فقد اشتملت هذه الأخبار إلى أن نهاية الافتراق بلوغ الهدى محله، أى منى، وحتى يحلا، وإلى مكة، وحتى يفرغا من المناسك، وحتى يرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه الخطيئة، وحيث إن كل واحد من هذه العناوين أبعد من سابقه، حيث إن بلوغ منى قبل الإحلال، والإحلال قبل مكة، ومكة قبل الفراغ من المناسك، والفراغ قبل المكان الذي أصابا، فيما إذا كانت الإصابة قبل ورود مكة، وحمل الحدائق والرياض الاختلاف على تفاوت مراتب الفضل وكفايه الأقل، أى بلوغ الهدى محله، وهذا هو الأقرب.

أما ما ذكره من أنه كفايه عن الذبح فلم يظهر له وجه.

والظاهر أن ذلك تكليفهما فى حج الأداء وحج

ص: ٣٢٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٧ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١٢، وص ٢٥٦ ح ٥

٢- كما فى الحدائق: ج ١٥ ص ٣٧٠

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٩ الباب ٤ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٧ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٩

العقوبه على حد سواء، لظهور الأدله فى وحده التكليف فيهما.

نعم فصل بعضهم بين الحجتين، ففي الأولى جعل الانتهاء موضع الخطيئه، وفي الثانيه جعله وقت الإحلال، وليس له وجه معتد به.

وفي الجواهر قال: يمكن تحصيل الإجماع على وجوب الافتراق فى حجه القضاء إلى قضاء المناسك لا أزيد، مما يدل على وجود الاختلاف بين الحجتين، من جهه وجود الإجماع فى أحدهما دون الآخر.

كما لا وجه معتد به لما ذكره المستند من الاحتياط المطلق فى الافتراق فيهما إلى موضع الخطيئه.

ولا يخفى أن المراد بمكه فى روايه ابن أبى حمزه (مكه) بعد (منى)، لا مكه قبله، فإذا أحرم فى مسجد الشجره مثلاً وجاء إلى مكه ليذهب إلى عرفات فى القران مثلاً، لم يكف وصوله إلى مكه فى انتهاء الافتراق، بل ظاهرهم التسالم عليه.

ومما تقدم يعرف أنه لا فرق فى نهايه الافتراق بين الحج والعمره بأقسامهما، فلو جامع فى عمره التمتع كانت النهايه إذا قصر.

ثم الظاهر أن وجوب الافتراق عام بالنسبه إلى ما إذا كان أحدهما عالماً عامداً، أو كان كلاهما كذلك، ولذا قال فى الجواهر: إن تقييده بالمطاعه لا وجه له.

أما روايه زراره حيث ذكر (عالمين) مما مفهومه أنه لو كان أحدهما جاهلاً لم يكن تفريق، فاللازم تقييده بسائر الأخبار.

ثم إن وجوب الافتراق عليهما وإن كان أحدهما جاهلاً، فليس المقام من قبيل ما يحرم على أحدهما دون الآخر.

ثم لو كان فى التفريق حرج أو ضرر أو خوف معتد به رافع للتكليف لم يجب، لحكومته أدلتها على ما ذكرناه من الروايات.

ولو علما بأنهما فى العام القابل لم

يتمكنا من الافتراق وجب أن يحجا بدون الافتراق، لتقدم الوجوب على الحرام، لقوه ملاكه.

فروع:

الأول: اللازم إتيان حج العقوبه فى العام القابل، فلا يجوز تأخيره، إلا إذا كرر الجماع، فإن اللازم الإتيان بالعقوبتين فى الثانيه والثالثه، ولو أبطل العمره المفرده وقلنا بوجوب قضائها جاز الإتيان بها فوراً، فإن العام القابل إنما هو بالنسبه إلى الحج الذى لا يمكن الإتيان به قبل ذلك.

الثانى: إذا مات قبل الإتمام لا يقوم نائبه مقامه فى التفريق، وإن تزوج زوجه بأن كان طلقها باينا قبل موته، للأصل، كما لا يجب على النائب عنه فى العام الثانى سواء ناب لموته أو لعدم قدرته عن الحج أصلاً، أن يفترق عن زوجه نفسه، وإن كانت هى أيضاً نائبه عن المفعول بها للأصل.

والظاهر وجوب الاستنابه فى صورتى الموت والمرض المأبوس عن برئه، أما لو لم يقدر فى العام الآتى مع رجائه زوال العذر فالظاهر وجوب التأخير إلى عام القدره، لدليل الميسور، فلا تسقط العقوبه لعدم القدره فعلاً، كما لا تنتقل عنه إلى النائب حتى تجب الاستنابه.

الثالث: إذا أفسد حجه بالجماع فى حج العقوبه لزم عليه ما لزم أولاً، كما صرح به الشرائع، وأيده الجواهر، وذلك لإطلاق الأدله.

ص: ٣٣١

(مسألة ٧): لو جامع المحل أمته المحرمه بإذنه عالمًا عامدًا، فإن كان موسرًا كفر عن عمله بدنه أو بقره أو شاه مخيرًا بينها، وإذا كان معسرًا فشاه أو صيام، في الجواهر بلا خلاف أجده فيه، بل نسبه غير واحد إلى قطع الأصحاب مشعرًا بالإجماع عليه، وفي المستند بلا خلاف معتنى به في جميع هذه الأحكام.

لكن المحكى عن النهايه والمبسوط والسرائر كان عليه كفاره يتحملها عنها، فإن بدنه، فإن لم يقدر فشاه أو صيام ثلاثة أيام.

وكذا لا خلاف بينهم في أنه لو كان غير عالم أو غير عامد أو كان إحرامها بدون إذنه لم يكن عليه شيء، والأصل في الأحكام المذكوره صحيحه إسحاق أو موثقه، قلت لأبي الحسن (عليه السلام): أخبرني عن رجل محل وقع على أمه محرمة، قال: «موسرًا أو معسرًا»، قلت: أجبني عنهما، قال: «هو أمرها أو لم يأمرها، وأحرمت من قبل نفسها»، قلت: أجبني عنهما، قال: «إن كان موسرًا وكان عالمًا أنه لا ينبغى له، وكان هو الذي أمرها بالإحرام كان عليه بدنه، وإن شاء بقره، وإن شاء شاه، وإن لم يكن أمرها بالإحرام فلا شيء عليه، موسرًا كان أو معسرًا، وإن كان أمرها وهو معسر فعليه دم شاه أو صيام» (١).

ومثله روايه البرقي، إلا أن في آخره: «أو صيام أو صدقه» (٢).

وقد اعترف المستند والجواهر بأنه لم يجد دليلًا لقول الشيخ وابن إدريس، ثم نقل عن كشف اللثام أنه كأنهما حملا الخبر على الإكراه للأصل.

وكيف كان، فهذا الخبر ليس معارضًا بصحيح ضريس: سئل الصادق (عليه

ص: ٣٣٢

١- التهذيب: ج ٥ ص ٣٢٠ الباب ٢٥ في الكفاره عن خطأ المحرم ح ١٥

٢- المحاسن: ج ٢ ص ٣١٠ ح ٢٤

السلام) عن رجل أمر جاريته أن تحرم من الوقت فأحرمت ولم يكن هو أحرم فغشيها بعد ما أحرمت، قال: «يأمرها فتغتسل ثم تحرم ولا شيء عليه» (١).

فالظاهر أنها فيما إذا لبست الإحرام ولم تلب، كما حملها الشيخ في كتابي الأخبار على ذلك.

وكذا تحمل روايه وهب بن عبد ربه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل كانت معه أم ولد له فأحرمت قبل سيدها له أن ينقض إحرامها ويطأها قبل أن يحرم، قال (عليه السلام): «نعم» (٢).

أو أنها محموله على صوره عدم إذنه لها.

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في أصل المسأله، وإنما الكلام في فروع لها:

الأول: لو كانت زوجته حره وأحرمت بدون إذن الزوج في الإحرام المستحب، فالظاهر أنه لا شيء عليه، لعدم حقها في إحرامها بدون إذنه، وللأصل، وكذا لو كان تعجيلها في الإحرام الواجب بدون إذنه، حيث إن حق الزوج مقدم في الواجب الذي يسع وقته، للتعارض بين الواجب المضيق والواجب الموسع، فيقدم الأول عليه.

الثاني: الظاهر في الصيام ثلاثة أيام، لأنه بدل الشاه، لكن في المستند أنه يوم واحد للإطلاق، وفيه نظر للانصراف، واحتمل في الجواهر كفايه اليوم الواحد.

والظاهر أنه لا يشترط التتابع في الثلاثة للإطلاق.

ولو قدر على بعض البدنه أو البقره أو الشاه أو الأيام، فالظاهر لزومه لأدله الميسور، كما أن الظاهر أن المراد بالقدره القدره في الأيام القريبه من الحج، فإن لم يقدر وصام

ص: ٣٣٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٣ الباب ٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٢ الباب ٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

ثم قدر بعد مده لم يكن عليه شيء.

وإذا لم يقدر على الصيام، فهل يسقط عنه أو يجب عليه إذا قدر، أو يجب عليه إحدى الثلاثه إذا قدر؟

وإن لم يقدر مطلقاً فالصيام، فإن لم يقدر عليه أيضاً وجب إعطاء قضائه عنه بعد الموت؟

احتمالات، والأحوط الاحتمال الأخير.

الثالث: الظاهر أنه لا فرق بين المطاوعه والمكرهه، والعالمه والجاهله، والعامده وغيرها، لإطلاق النص والفتوى، وقد صرح بذلك غير واحد بالنسبه إلى المطاوعه والمكرهه، وفي المستند نسبته إلى الأكثر.

لكن عن العلامه ومن تبعه الفرق، وأن عليها مع المطاوعه الإثم والحج من قابل، وفيه نظر، وإن كان ربما يستدل له بما تقدم في وطى المحرمين، لكن الموثقه أخص. نعم الظاهر أن عليها الإثم لوجوب اجتنابها بعد أن كان إحرامها صحيحاً بسبب إذنه لها.

الرابع: الظاهر أن المراد بالإعسار واليسر معناهما المتعارف، لأنه المنصرف من اللفظين، والمتوسط في المقام داخل في العسر، لأنه لا يسمى موسراً، وهكذا كلما قسم الناس إلى أغنياء وفقراء دخل المتوسط في الثاني، فما في الجواهر من أن المراد بإعسار المولى إعساره عن البدنه والبقره غير ظاهر الوجه.

الخامس: مصرف هذه الكفاره مصرف سائر الكفارات كما تقدم، لأنه المنصرف من النص والفتوى، ومحل ذبحه كما ذكرناه سابقاً، لوحده المناط.

السادس: لو وطأ عبده المحرم بإذنه كان حراماً، لكن لم يترتب عليه الكفاره وإن كان أفحش، للأصل، ولعله ممن ينتقم الله منه، لكن حكى عن

بعض متأخرى المتأخرين إلحاقه، وجعله الجواهر احتياطاً مستحجاً.

السابع: لو كانت الأمة زوجه كان المعيار إجازة الزوج، فإن أجاز الزوج لم يحق له وطئها، وإلا جاز له، فإن وطأها وقد أجاز كان من قبيل وطئ الزوج للحره، فإن كان محرماً كان حكمه كما سبق في وطئ المحرمين، وإن لم يكن محرماً فالظاهر أنه أثم لكن لا شيء عليه للأصل، ولو كانت مكرهه لا شيء عليها، وإن كانت مطاوعه كانت عليها الكفاره، كما تقدم.

أما المولى إن وطأ أمته المزوجه فهو زنا، لا حكم بالكفاره عليه وإن كان أشد وأكثر جرماً.

ولو جامع المحل زوجته المحرمه وجوباً أو بإذنه، فالظاهر أنه لا كفاره عليه للأصل، وإن كان أحوط لاحتمال المناط، وكذا لا كفاره عليها إذا أكرهت الرجل فيما لو كان الرجل محرماً والأمة أو الزوجه محله، فتأمل.

الثامن: هل يُبطل وطئ الأمة والزوجه في صوره عدم الإجازة إحرامهما، أو يتوقف على الإجازة، الظاهر الثانى للأصل بعد عدم وجه للبطلان، فما يظهر من بعضهم من أنه بدون الإجازة لغو لم يظهر وجهه، بل حال الإحرام حال ما إذا قامت للصلاه المندوبه، حيث لا بطلان لها إلا عند منع الزوج والمولى. أما الوطئ فليس ملازماً للإبطال، فحاله حال التظليل وسائر محرمات الإحرام.

التاسع: الظاهر أن اعتبار اليسر والعسر في حال الإعطاء، لا حال الجماع، فلو جامع وهو معسر فاتفق يسره بعد يوم قبل الذبح كان عليه الذبح، ولو انعكس كان عليه الصيام، فإن ما ذكرناه هو المنصرف عرفاً من النص والفتوى.

العاشر: لا حكم عليه إذا كان الجماع دون الإدخال، للأصل، وتنظير ما نحن فيه بالمحرمين لا دليل عليه بعد عدم القطع بالمناط.

(مسألة ٨): لو جامع المحرم قبل طواف الزيارة لزمه بدنه، بلا- إشكال ولا خلاف كما تقدم، إنما الكلام في أنه إن عجز ففيه قولان:

الأول: إن عليه بقره أو شاه، كما في الشرائع، وعن النافع والتهديب.

والثاني: فإن عجز فبقره، فإن عجز فشاه، كما عن النهاية والمبسوط السرائر والتحرير والتذكرة والمنتهى والمهذب والإرشاد والتلخيص.

والأقرب الأول، وذلك للجمع بين ما دل على أن الكفاره أولاً البدنه، ثم في بعضها البقره فالشاه، وفي بعضها الشاه بعد البدنه.

ففي صحيح علي بن جعفر، عن أخيه (عليهما السلام) في تفسير قوله تعالى: (فَلَا رَفَثَ) (١) قال: «الرفث الجماع» إلى أن قال: «فمن رفث فعليه بدنه ينحرفها وإن لم يجد فشاه» (٢).

وخبر أبي خالد القمط، سأله عن وقع على أهله يوم النحر قبل أن يزور، فقال: «إن كان وقع عليها بشهوه فعليه بدنه، وإن كان غير ذلك فبقره»، قال: قلت: أو شاه، قال (عليه السلام): «أو شاه» (٣).

وهذه الروايه تدل على التخيير بينهما، ولا يضره التفصيل فيها بما لا يقولون به، لإمكان التقطيع في الحجية، هذا بالإضافة إلى أن الصحيحه دلت على الشاه بعد البدنه، والبقره يفهم منها بالمناط وبالاتفاق على جوازها إما بعد البدنه مرتباً أو مخيراً، نعم الأحوط الترتيب.

ص: ٣٣٦

١- سورة البقره: الآيه ١٩٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٩ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١٦

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٤ الباب ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٣

أما صحيح العيص: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل واقع امرأته حين ضحى قبل أن يزور البيت، قال (عليه السلام): «يهرق دمًا»^(١)، فهو محمول على التفصيل الذي ذكرناه.

ثم إنه إذا كان الفاعل جاهلاً فلا شيء عليه، كما أنه إذا لم يقدر على البدنه وأمكن مساعدته أصحابه له كان مقدماً على البقره والشاه.

ويدل على الأول: حسن عمار، سئل الصادق (عليه السلام) عن متمتع وقع على أهله ولم يزر، قال: «ينحر جزوراً وقد خشيت أن يكون قد ثلم حجه إن كان عالماً، وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه»^(٢).

وعلى الثاني: خبر أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل واقع امرأته وهو محرم، قال (عليه السلام): «عليه جزور كوما»، فقال: لا يقدر، قال: «ينبغي لأصحابه أن يجمعوا له ولا يفسد حجه»^(٣).

أما خبر داود بن فرقد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل يكون عليه بدنه واحده في فداء، قال: «إذا لم يجد بدنه فسبع شياه، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً»^(٤)، فليس في مقامنا، فإنه في مقام عدم وجدان البدنه، لا عدم إمكان الفاعل، بالإضافة إلى ما قاله الجواهر تبعاً للحدائق من أن الخبر في فداء الصيد لا مطلق الكفاره.

يبقى الكلام في خبر خالد ببيع القلانيس، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)

ص: ٣٣٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٤ الباب ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٤ الباب ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٨ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١٣

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٤ الباب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

عن رجل أتى أهله وعليه طواف النساء، قال: «عليه بدنه»، ثم جاء آخر فسأله عنها، فقال: «عليه بقره»، ثم جاء آخر وسأله عنها، فقال: «عليه شاه»، فقلت بعد أن قاموا: أصلحك الله كيف قلت عليه بدنه، فقال: «أنت موسر عليك بدنه، وعلى الوسط بقره، وعلى الفقير شاه»^(١).

والظاهر أنه غير مناف لما اخترناه، إذ قلنا إن القادر عليه بدنه، وغير القادر بقره أو شاه، والخبر يدل على ذلك بعد حمل الترتيب بين البقره والشاه على الفضيله، بقرينه صحيحه على بن جعفر، ولولا الصحيحه لكان دليلاً على القول الثانى.

ص: ٣٣٨

١- الفقيه: ج ٢ ص ٢٣١ الباب ١١٨ فى ما يجوز للمحرم إتيانه ح ٧٥

مسألة ٩ في من جامع وعجز عن البدنه

(مسألة ٩): إذا وجب عليه بدنه لإفساد الحج بجماعه قبل المشعر، ولم يقدر عليها، فهل إنه لا بدل لها، كما عن ابن حمزه وسلا، بل في الجواهر إنه ظاهر من اقتصر عليها، كما إنه ظاهر النصوص، ثم استدل له بخبر أبي بصير المتقدم، لكن فيه: إنه لا دلالة فيه على العدم، بل هو ساكت عن حاله عدم إمكان البدنه.

أو إن لها بدل، كما عن الشيخ والعلامة.

قال في محكى الخلاف: من وجب عليه دم في إفساد الحج فلم يجد فعلية بقره، فإن لم يجد فسبع شياه على الترتيب، فإن لم يجد فقيمه البدنه دراهم، أو ثمنها طعاماً يتصدق به، فإن لم يجد صام عن كل يوم مداً^(١).

دلينا إجماع الفرقه وأخبارهم، وطريقه الاحتياط.

وعن العلامة في المنتهى والتذكرة موافقته، وعن السرائر أنه ذكر الشياه السبعة بدل البدنه ابتداءً، وعن الفقيه والمقنع أنهما ذكرا السبع شياه بدل البدنه فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكته، وعن القاضى أنه إن لم يقدر على البدنه قومها وفض قيمه على البر.

فالأقوال في المسألة أربعة: عدم البدل، والبقره، والشياه، والبر.

أقول: الذى يمكن الاستدلال به في المسألة: إجماع الشيخ ومرسلته، وما رواه الدروس عن التهذيب، قال: «روى إطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً، ذكره في الرجل والمرأه»^(٢).

وروايه داود المتقدمه: «إذا لم يجد بدنه فسبع شياه، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً»^(٣).

ص: ٣٣٩

١- الخلاف: ج ١ ص ٢٧١ مسألة ٢١٤

٢- الدروس: ص ١٠٦ س ٦

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٤ الباب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٤

وزاد فى التهذيب (١) والفقيه (٢): «بمكه أو بمنزله».

وصحيحه ابن جعفر: «فمن رفث فعليه بدنه ينحرها، فمن لم يجد فشاها» (٣).

أما البقره فكان الدليل عليها ما تقدم من روايه القلانسى، وما استدلل له العلامه من أنها بدل عن البدنه فى بعض الموارد.

أقول: لا بأس بالعمل بصحيحه على بن جعفر، وإن كان الأفضل بدل البدنه سبع شياها، فإن لم يجد الشاه صام ثمانية عشر، لروايه داود المعتبره لوجودها فى الفقيه، أما مرسله الشيخ فلا يبعد أنه جمعها من عدة أخبار بالمناطق.

قال فى الجواهر: لا ريب أن الأحوط العمل بما ذكره الشيخ، وإن كان فى تعيينه نظر.

أقول: والصوم يخير فيه بين مكه ومنزله، للنص والفتوى، وإذا لم يقدر عليه فبما قدر منه لدليل الميسور، فإذا لم يقدر على شىء منه استغفر احتياطاً للمناطق فى بعض روايات الاستغفار، وإن لم يجب لما ذكرناه فى بعض المسائل السابقه.

ص: ٣٤٠

١- التهذيب: ج ٥ ص ٤٨١ الباب ٢٦ فى الزيادات فى فقه الحج ح ٣٥٧

٢- الفقيه: ج ٢ ص ٢٣٢ الباب ١١٩ فى ما يجب على المحرم ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٥ الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١٦

(مسأله ١٠): تقدم الكلام فى بعض المسائل السابقه فى ثلاث صور من صور جماع المحرم، أما الصوره الرابعه، فهى ما إذا جامع أثناء الطواف، فنقول:

إذا أدى المحرم من طواف النساء ثلاثه أشواط ونصف، ثم جامع ولو عالماً عامداً، لم تلزمه كفاره ولا شىء آخر، وبنى على طوافه، كما اختاره الشيخ والمختلف وأتباعهما.

وفى المسأله أقوال آخر: فالذخيره ذهب إلى كفايه ثلاثه أشواط فى سقوط الكفاره بعده، والمستند ذهب إلى كفايه أربعه أشواط، والشرائع والنافع والعلامه ذهبوا إلى كفايه خمسه أشواط، وابن إدريس وكشف اللثام ذهبوا إلى لزوم إتمام السبعه، وإلا لزمته الكفاره.

أقول: يدل على ما اخترناه صحيحه حمران بن أعين، عن أبى جعفر (عليه السلام)، سألته عن رجل كان يطوف طواف النساء وحده، فطاف منه خمسه أشواط، ثم غمزه بطنه فخاف أن يبدأ، فخرج إلى منزله فنفض ثم غشى جاريته، قال (عليه السلام): «يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما كان قد بقى عليه من طوافه، ويستغفر الله ربه ولا يعد، وإن كان طاف النساء وطاف منه ثلاثه أشواط ثم خرج فغشى فقد أفسد حجه وعليه بدنه، ويغتسل ثم يعود فيطوف أسبوعاً» (١).

بضميمه مارواه الفقيه، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى الرجل نسى طواف النساء؟ قال: «إذا زاد على النصف وخرج ناسياً أمر من يطوف عنه، وله أن يقرب النساء إذا زاد على النصف» (٢).

ص: ٣٤١

١- الكافى: ج ٤ ص ٣٧٩ باب فى المحرم يأتى أهله ح ٦

٢- الفقيه: ج ٢ ص ٢٤٦ الباب ١٢٧ فى حكم من نسى طواف... ح ٤

فإن الجمع بين هاتين الروايتين يدل على كفايه التجاوز عن النصف في عدم الفساد والكفاره وصحة البناء على ما أتى به.

استدل الذخيره بأن مفهوم الصحيحه أنه إذا زاد على ثلاثه أشواط كفى، وفيه: إن روايه الفقيه تدل على عدم كفايه الثلاثه إذا لم يتجاوز النصف.

واستدل المستند بروايه أبي بصير، بعد حملها على أن المراد بـ «زاد» أنه أتى أربعة، وفيه: إن ظاهرها الزيادة على النصف، أي صله بإتيانه ثلاثه ونصف.

والشرائع وغيره استدلو بالصحيحه حيث ذكر فيها خمسه أشواط. وفيه: إنه وقع في السؤال، ولا عبره به بعد اعتبار الجواب كفايه الزائد على النصف في إسقاط الكفاره.

وابن إدريس استدل بعموم الأخبار بأنه إذا لم يطف طواف النساء فعليه بدنه، وادعى الإجماع على أنه من جامع قبل طواف النساء وجبت عليه الكفاره، وهو متحقق في الفرض، وفيه: إن المطلقات مقيده بالصحيحه، والإجماع غير حاصل قطعاً.

ومما ذكرناه يعلم وجه اختيار الجواهر ما اخترناه، كما يظهر وجه الإشكال في إشكال الحدائق في المسأله.

ثم لا يخفى أنه لو قدم طواف النساء على عرفات لضروره كما سيأتى، لم يشمله هذا الحكم، لأن المنصرف من الصحيحه طواف النساء الذى هو فى محله، فجميع أحوال قبل النصف من طواف النساء الذى يقع فى محله مشمول للأدله السابقه الداله على وجوب البدنه.

أما صحيحه منصور وروايه عبيد الدالتان على عدم الكفاره إذا كان بعد طواف الزياره ولو قبل تمام السعى، فهى موهونه بمخالفه الأصحاب طراً كما فى المستند، بل فى دالتهما وهن فراجع.

بقى شىء، وهو أن ظاهر الصحيحه حرمة هذا العمل، وظاهر الروايه جوازه،

والجمع الدلالي وإن كان يقتضى الكراهه، إلا أن الاحتياط فى الترك، خصوصاً والصحيحه أقوى سنداً ودلالةً، إذ الروايه وإن كانت حجه لكونها فى الفقيه وللاستناد عليها، إلا- أن الصحيحه أقوى منها بلا إشكال، بالإضافة إلى إطلاقات المنع ما دام لم يطف الظاهر فى إتمام الطواف.

أما الدلاله فالروايه إنما هى فى مورد الناسى، فمن الممكن أن يكون هناك فرق بين الأمرين.

ثم الظاهر أنه لا فرق فى هذا الحكم بين أن يكون كلاهما محرماً أو الرجل أو المرأه للمناطق، وأدله المشاركه فى التكليف، كما لا فرق بين حجه الإسلام وغيره، الواجب أو المندوب الأصلي، أو العقوبه، أصاله أو نيابه، كل ذلك للإطلاق والمناطق.

ولو شك فى أنه طاف ثلاثه ونصفاً أم أقل بنى على الأقل.

ومما تقدم ظهر أنه لو جامع بعد الطواف قبل صلاته لم يكن عليه شىء.

ثم إنه لا- فرق فى عدم الكفاره بين الجماع بالزوجه، أو الجماع المحرّم، بأنتى أو ذكر أو بهيمه، للأصل، وكذا فى جماعها بزوجه أو بالمحرّم عليها.

(مسألة ١١): إذا جامع في العمره المفردة قبل المشعر فسدت عمرته، وعليه بدنه بلا خلاف ولا إشكال، بل عن المدارك إنه مذهب الأصحاب ولا أعلم فيه مخالفاً، وعن المنتهى إنه موضع وفاق، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه جملة من الروايات.

ففي صحيح بريد العجلي، سألت أبا جعفر (عليه السلام)، عن رجل اعتمر عمره مفردة فغشى أهله قبل أن يفرغ من طوافه وسعيه، قال (عليه السلام): «عليه بدنه لفساد عمرته، وعليه أن يقيم إلى الشهر الآخر، فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم بعمره» (١).

وصحيح مسمع أو حسنه، عن الصادق (عليه السلام)، في الرجل يعتمر عمره مفردة، ثم يطوف بالبيت طواف الفريضة، ثم يغشى أهله قبل أن يسعى بين الصفا والمروه، قال (عليه السلام): «قد أفسد عمرته، وعليه بدنه، وعليه أن يقيم بمكة محلاً حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه، ثم يخرج إلى الوقت الذي وقته رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأهله، فيحرم منه ويعتمر» (٢).

وصحيح أحمد بن علي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، في رجل اعتمر عمره مفردة ووطأ أهله وهو محرم قبل أن يفرغ من طوافه وسعيه، قال (عليه السلام): «عليه بدنه لفساد عمرته، وعليه أن يقيم بمكة حتى يدخل شهراً آخر فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم منه» (٣).

ص: ٣٤٤

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٨ الباب ١٢ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٨ الباب ١٢ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢. والتهذيب: ج ٥ ص ٣٢٣ الباب ٢٥ في الكفاره عن خطأ المحرم... ح ٢٤
 - ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٩ الباب ١٢ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٤

ثم الظاهر أنه يجب عليه الإتمام والافتراق عن زوجته كما تقدم في الحج، كما عن الفاضلين والشهيديين وغيرهم، وذلك لاستصحاب بقاء الإحرام ما لم يتمه، ولظهور البقاء إلى شهر لتجديد عمره في أن عمره الأولى ليست كالعدم، وإلا لم يحتج إلى بقاء شهر، وللنطاق في الحج، فإن الجمع بين نصوص البابين موجب لاستظهار الأحكام فيهما، ولذا قلنا بوجوب وحده التفريق أيضاً، وهذا هو الذي اختاره الجواهر.

ومنه يعلم أن الإشكال في الإتمام والتفريق لأصالة عدم وجوبهما، بعد عدم وجود الدليل في المقام عليهما، بل لأن ظاهر قوله (عليه السلام): «أفسد» ونحوه أنه صار كالعدم، لا وجه له، ولفظ الفساد ولو بقريته روايات الحج ظاهر في عدم الاكتفاء به، لا السقوط عن العمرية مطلقاً.

والظاهر أن الأولى فرضه، والثانية عقوبته، لوحده المنطوق بين المقام والحج، كما أن الظاهر عدم لزوم تأخير الثانيه إلى شهر، بل هو أفضل، لما حقق في باب الفصل بين العمرتين من أفضليه ذلك، والبايان مناطهما واحد، وقد نسبه الحدائق إلى ظاهر الأصحاب، وإن أشكل هو فيه بأن الأولى فاسده، فلم يظهر وجه تأخير الثانيه إلى شهر، وفي كلامه نظر واضح.

والكلام هنا في عدم الفرق بين الزوجه والأمه، والدائمه والتمتع بها وغير ذلك، كالكلام في الحج لوحده الملاك.

وإذا لم يقدر على البدنه، كان الكلام كما إذا لم يقدر على البدنه في الحج لوحده المنطوق.

ولو تكرر منه الجماع كان كما لو تكرر الجماع في الحج.

أما لو وطأ دون الفرج فلا يبعد جريان البراءة عن البدنه واستيناف العمره وما أشبهه، وإن كان الاحتياط الإتيان بكل ما في الحج هنا أيضاً لاحتمال المنطوق.

هذا إذا لم يمن، أما إذا أمنى فسيأتى الكلام فيه، كما أنه سيأتى الكلام في اللمس

بشهوه، ولا فرق بين كون العمره المفردة لنفسه، واجباً أو مستحباً، أصلياً أو نذراً أو غيرهما، أو لغيره، تبرعاً أو بأجره أو غيرهما، كل ذلك للإطلاق، والمناط في باب الحج، وقد تقدم هناك من الفروع ما ينفع هنا.

ثم إنه لا فرق في ترتب الأحكام المذكوره من الإتمام والقضاء والبدنه، بين كون جماعه قبل الطواف أو في أثنائه أو بعده، قبل الصلاة أو بعدها، قبل السعي أو في أثنائه، لشمول الروايات لكل هذه الصور.

أما إذا كان بعد السعي وقبل التقصير فالواجب بدنه فقط، كما سيأتي في باب التقصير إن شاء الله تعالى، وذلك لعدم شمول هذه الأدله له، وشمول تلك الأدله له.

ففي صحيحه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل طاف بالبيت وبالصفا والمروه وقد تمتع، ثم عجل فقبل امرأته قبل أن يقصر من رأسه، فقال: «عليه دم يهريقه، وإن جامع فعليه جزور أو بقره»^(١)، إلى غيرها من الروايات الآتية في بحث التقصير.

قال في الحدائق: ظاهر جملة من الأصحاب شمول حكم عدم الفساد ووجوب البدنه لعمره التمتع والمفردة.

وفي الجواهر: إذا كان الجماع بعد السعي فلا فساد من عمره التمتع قطعاً، إلى أن قال: وقد جزم ثانی الشهيدین وغيره بمساواه العمره المفردة لها في عدم الفساد بذلك أيضاً، بل لعله ظاهر المصنف وغيره ممن قيد الفساد بما

ص: ٣٤٦

إذا كان قبل السعى، ثم نقل عن المدارك عدم الدليل على ذلك، وردّه بأصالة الصحه، وبما عن ابن أبي عقيل يظهر منه أن عدم الفساد محفوظ عن الأئمه، انتهى.

أما إذا كان الجماع بعد طواف النساء وقبل صلاته في المفرده فلا شيء عليه قطعاً للأصل، وما تقدم من الدليل على عدم شيء عليه في باب طواف نساء الحج للمناط.

ومنه يعلم حال ما إذا كان الجماع في أثناء الطواف لوحده المناط، فحاله ما إذا كان في أثناء طواف نساء الحج.

ثم الظاهر أنه إذا كان المجامع جاهلاً لم يكن عليه شيء هنا، كما لم يكن عليه شيء في الحج لوحده المناط، وينوى في العمره الثانيه العقوبه وهي واجبه، وإن كان أصل العمره مندوبه، لظهور النص والفتوى في وجوبها، وكذلك يأتي هنا سائر المسائل هناك من النسيان والغفله والإكراه لها، أو هي له، أو من الأجنبي لهما، والاضطرار، إلى غيرها من الفروع المفصله هناك، والله سبحانه العالم.

هذا تمام الكلام في العمره المفرده.

أما عمره التمتع فهي كالمفرده، كما هو ظاهر جمله من الأصحاب كما في الحدائق، وعن المدارك أنه ظاهر الأكثر وصريح البعض، وفي المستند صرح بعضهم بعدم الخلاف فيه، لكن عن ظاهر التهذيب وآخرين حيث ذكروا اسم المفرده، اختصاص الحكم بها، وفي الجواهر لم أعثر على نص في المتمتع بها، كما اعترف به غير واحد، ثم نقل عن القواعد الإشكال فيها.

والأقوى المشهور، وذلك لإطلاق الأخبار التي

تقدمت في مسأله الجماع في الحج، فإنها تضمنت قضاء الحج والبدنه والتفريق إذا واقع في حال الإحرام، والإحرام يشمل الحج ويشمل العمره.

فإذا كان الوقت ضيقاً عن إنشاء عمره جديده وجب الحج في القابل، أما إذا كان الوقت واسعاً فلا داعي لتأخير الأمر إلى العام القابل فينشئ عمره أخرى. بل في المستند الإجماع على خروج صورته الاتساع، هذا بالإضافة إلى المناط في العمره المفرده، ولا يستشكل على ذلك إلا بقوله (صلى الله عليه وآله): «دخلت العمره في الحج» (١)، وفيه: إنه نلتزم بالدخول، لكن تجب عمره ثانيه عقوبه.

نعم ربما احتمال أنه إن كان الوقت ضيقاً عن قضاء العمره ثانيًا انقلب حجه إفراداً وأتى بالعمره بعد الحج،

وهذا وإن كان غير بعيد للمناط في أشباهه بالنسبه إلى من يجب عليه حج التمتع، إلا أن أصاله عدم انقلاب الحج إلى المفرد مانع عن القول بذلك.

نعم ظاهر الجواهر الفتوى بالانقلاب وليس ذلك بالبعيد.

هذا كله إذا كان الجماع قبل تمام السعي، أما إذا كان بعد السعي وقبل التقصير فسيأتي الكلام فيه، وأنه لا فساد في العمره قطعاً، وإنما تجب عليه كفاره بدنه، أو بدنه أو بقره مخيراً، أو على الموسر بدنه وعلى المتوسط بقره وعلى المعسر شاه، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٤٨

(مسألة ١٢): لو عبث بذكره فأمنى، كان عليه بدنه والحج من قابل بلا إشكال ولا خلاف فى الأول، وقد اعترف بعدم الخلاف المدارك والجواهر، وعلى ما ذهب إليه جماعه فى الثانى، فإن وجوب القضاء هو المحكى عن التهذيب والنهائية والمبسوط والمهذب والوسيلة والجامع والمختلف، بل عن التنقيح وغيره نسبتة إلى الأكثر، خلافاً للخلاف والاستبصار وابن إدريس والحلبى والشرائع وغيرهم فقد ذهبوا إلى عدم وجوب القضاء.

ويدل على ما اخترناه موثق إسحاق بن عمار، عن أبى الحسن (عليه السلام) قلت: ما تقول فى محرم عبث بذكره فأمنى، قال: «أرى عليه مثل ما على من أتى أهله وهو محرم، بدنه والحج من قابل» (١).

وصحيح ابن الحجاج، سألت أبا الحسن (عليه السلام)، عن المحرم يعبث بأهله وهو محرم حتى يمنى من غير جماع، ويفعل ذلك فى شهر رمضان ماذا عليهما، قال: «عليهما جميعاً الكفاره مثل ما على الذى يجمع» (٢).

وخير الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): فإن عبث بذكره فانهض فأمنى، قال (عليه السلام) «هذا عليه مثل ما على من وطأ» (٣).

فإن التمثيل بالمجامع والواطئ فى الصحيح والخبر يعطى وجوب القضاء، لكن الصحيح غير مربوط بالمقام كما لا يخفى.

أما من قال بعدم وجوب القضاء فقد استدل بصحيحى ابن عمار السابقين، من عدم القضاء على من جامع فيها دون الفرج الذى هو أغلظ من الاستمنا، وأنه فرد منه، وفيه: إن مورد الصحيحين

ص: ٣٤٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٢ الباب ١٥ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٢- التهذيب: ج ٥ ص ٣٢٤ الباب ٢٥ فى الكفاره عن خطأ المحرم... ح ٢٧

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ فى ذكر ما يحرم على المحرم

غير مورد الروايات في هذا الباب.

ومن أين علم أن المجامع دون الفرج أغلظ، بل لعل العرف الشرعى يرى أن الاستمناء أغلظ من جهه أنه حرام ذاتي، بخلاف المجامع، فإنه لم يفعل حراماً ذاتياً، ولذا تقدم أنه إذا دار الأمر بين أكل الميتة وأكل الصيد قدم الثانى على الأول، بل نقول بذلك فى المقام، فإنه إذا ما دار بين التفخيذ مع زوجته والاستمناء، قدم الأول على الثانى، وكذا فى كل ما دار بين محرمة إجماع أحدهما جائز ذاتاً قدم الجائز ذاتاً، لأن فى الحرام ذاتاً حرامين، وكذلك لو دار الأمر بين التفخيذ مع الزوجه والاستمناء فى باب الصوم قدم الأول.

أما حسنه مسمع التى رواها الإسكافى: «إذا أنزل الماء إما بعث بحرمته (بجزء منه) أو بذكره أو بإدمان نظره مثل الذى جامع»، فلا يمكن الاعتماد عليها، لاحتمال أن يكون من كلام الإسكافى مع قطع النظر عن اختلاف نسخه.

ثم العث بالذكر الوارد فى الروايه يشمل ما كان عبثاً بيده أو ببعض أجزاء بدنه أو ببدن حيوان أو إنسان محرّم عليه أو حائط أو ما أشبه، لصدق العث على كل ذلك.

والمحرم شامل للمعتمر والحاج، إلا أن قرينه قوله (عليه السلام): «الحج من قابل يعطى أنه فى الحج، لكن الظاهر أن حكم العمره فى المقام حكمها المتقدم بالنسبه إلى الواطى لمكان التشبيه فى الموثق ووحده المناط.

ولو عبث غيره بذكره بإجازة منه كان كمن عبث هو، أما إذا كان بدون اختياره لم يكن عليه شىء للأصل.

والحالات التى يقع فيها الاستمناء، قبل المشعر وبعده، وقبل منى وبعده، وفى أثناء طواف النساء، فى الأحكام مثل الحالات التى يقع فيها الجماع، للتشبيه والمناط، فالحكم فى البابين من هذه الجهه واحد.

كما أن الظاهر أنه إذا كان جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً لم يكن عليه شيء، كما لم يكن على الجاهل في الجماع شيء.

ولو استمنى بإنسان لم يجب عليهما الافتراق لعدم الدليل، والأصل البراءة، وكونه مثل الجماع إذا كان مع الزوجه وأفزع منه إذا كان مع محرم لا يوجب انسحاب حكم الجماع هنا، إذ الجماع مع الزوجه أفزع من الاستمناء معها، فلا أولويه، ومع غير الزوجه وإن كان أفزع، إلا أنه لا قطع بالمناط، فلعله من باب «من ينتقم الله منه» إلا أن الاحتياط في الافتراق.

والواجب إتمام ما بيده من حج أو عمره بعد الاستمناء للاستصحاب كما تقدم في باب الجماع.

وإذا استمنى مكرهاً أو مضطراً لم يكن عليه شيء، كما تقدم في باب الحج، ولو عبثت المرأة بنفسها فأمنت، لم يكن عليها شيء، مع احتمال أن تكون كالرجل للدليل المشاركة في التكليف.

وهذا وإن كان غير مقطوع به، لكن ينبغي الاحتياط فيه.

ومنه يعلم حكم ما لو عبثت غيرها بها، إلى سائر الفروع المتقدمة في الاستمناء.

ولو نظر أو تفكر فأمنى، ففيه احتمالان، من أن المناط الإمناء وهو حاصل، ومن أن الدليل دل على العبث بذكره، وسيأتي تفصيل الكلام فيه، كما يأتي الكلام فيمن استمع فأمنى.

وهل يلزم في لزوم الكفاره قصد الاستمناء، كما هو ظاهر من ذكر هذا اللفظ، فإن معناه طلب المنى، وبدون القصد لا يتحقق ذلك، أو لا يلزم القصد، كما هو مقتضى إطلاق الرواية «فأمنى» واختاره المستند وغيره، احتمالان، والثاني أقرب.

أما لو قصد الاستمناء فلم يأت المنى، فالظاهر أنه لا شيء عليه، ولذا قال في الجواهر: مع الإنزال.

ولو استمنى فجاء المنى فلم يخرج منه ثم خرج كان عليه الكفاره، ولو لم يأت المنى لكن ذلك سبب خروجه في المنام أو بأدنى شيء بدون قصد فالظاهر عدم الكفاره أيضاً لانصراف الدليل عن مثله.

ولو جاء المنى في

المنام فأخذ أمامه ثم أخرجه في اليقظه لم يكن عليه شيء إذا لم يكن استمناً في اليقظه، ولو استمنى قبل أن يلبي فبجاءه المنى بعدها لم يكن عليه كفاره، لظهور الدليل في كون الاستمنا بعد الإحرام.

ثم إنه إن لم يقدر على البدنه كان التكليف كما تقدم في الجماع، للتشبيه للمناط.

ص: ٣٥٢

(مسألة ١٣): لو نظر إلى غير أهله فأمنى، فالأحوط أن يعطى بدنه إن كان موسراً، وبقرة إن كان متوسطاً، وشاة إن كان معسراً، بل عن النهاية والمبسوط والسرائر والمهذب والجامع والشرائع والنافع والقواعد وآخرين الفتوى به، بل نسبه غير واحد إلى الأكثر.

وفى الجواهر ادعى الشهره عليه، وذلك لموثق أبي بصير، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل محرم نظر إلى ساق امرأه فأمنى، قال (عليه السلام): «إن كان موسراً فعليه بدنه، وإن كان وسطاً فعليه بقره، وإن كان فقيراً فعليه شاه»، ثم قال (عليه السلام): «أما إنى لم أجعل عليه لأنه أمنى، وإنما جعلته عليه لأنه نظر إلى ما لا يحل له» (١).

وإن كان الظاهر كفايه البقره للموسر، كما أفتى به الصدوق وجماعه آخر، لصحيح زراره، سألت أبا جعفر (عليه السلام)، عن رجل محرم نظر إلى غير أهله فأنزل، قال: «عليه جزور أو بقره، فإن لم يجد فشاه» (٢).

ومثله فى الرضوى (٣)، والمقنع (٤).

ورمى الجواهر الصحيحه بالقصور لا- وجه له، أما حسن معاويه: فى محرم نظر إلى غير أهله فأنزل، قال (عليه السلام): «عليه دم لأنه نظر إلى غير ما يحل له، وإن لم يكن أنزل فليتنق الله تعالى ولا يعد وليس عليه شيء» (٥). فاللازم حمله على ما تقدم، لأنه مطلق فاللازم حمله على المقيد.

ص: ٣٥٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٢ الباب ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٢ الباب ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١
- ٣- فقه الرضا: ص ٧٢ س ٣٢
- ٤- المقنع: ص ٢٠ س ٢٤
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٣ الباب ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٥

ثم الظاهر أن الأهل أعم من الدائمه والمتمتع بها والأمه والمحلله، كما لا يشمل الأمه المنكوحه بالنسبه إلى مولاها، لأنها ليست له بأهل كما هو واضح.

ثم إنه لا فرق في الحكم المذكور بين قصد الإمناء وعدمه، وكون النظر بشهوه أو لا، واعتياده الإمناء وعدمه، كل ذلك لإطلاق النص والفتوى، وصرح بذلك الجواهر أيضاً.

خلافاً لمحكى المسالك حيث إنه ألحق معتاد الإمناء بالنظر وما إذا قصد الإمناء، فإنه بحكم مستدعى المنى، وفيه: إن إطلاق المقام محكم.

ولو نظر إلى ولد فأمنى، أو إلى صورته كذلك أو إلى حيوان، فهل الحكم كذلك، احتمالان، من المناط، ومن أنه خلاف ظاهر النص، لأن المنصرف منه امرأه غير أهله. والأحوط الأول.

وغير الأهل يشمل المحرم وغير المحرم، كما يشمل الخطيئه وغير الخطيئه، والمشتركة والمبعوضه والمحلله ونحوهن حكمها حكم غير الأهل.

ولو انعكس الأمر فنظرت المرأه إلى غير زوجها فأمنت، فهل عليها ما على الرجل، احتمالان، من دليل الاشتراك، ومن الأصل، والأول أحوط.

ولو اضطر إلى النظر إليها لشهادته أو أكره فأمنى، فالأظهر عدم الكفاره، لرفع الإكراه والاضطرار، وللعلة المذكوره فى الموثقه.

ولو كان جاهلاً بالحكم فهل عليه الكفاره، احتمالان، من إطلاق الدليل، ومن المناط فى الجماع، والثانى وإن كان غير بعيد، إلا أن الأول أحوط.

ولو زعم أنها زوجته فنظر فأمنى، فالظاهر عدم ترتب الحكم، لأن المنصرف من النص النظر العمدى إلى غير الأهل.

ومنه يعلم أنه لو وقع نظره بدون اختياره فأمنى لم يكن له ذلك الحكم، ولو ظنها أجنبيه فنظر فأمنى فتبين أنها زوجته لم يكن عليه شيء كما سيأتى،

لعدم تحقق الموضوع. نعم إذا كانت النظره بشهوه كان عليه بدنه.

ولو نظر امرأه إلى امرأه فأمنت، ففيه الاحتمالان المذكوران في نظر المرأه إلى الرجل.

أما احتمال التفصيل بين محرمها وغير محرمها، كما إذا نظرت إلى عوره امرأه أخرى، بالكفاره في الثاني دون الأول، فلا وجه معتد به له.

ثم إن نظر الرجل إلى غير أهله لقصد الخطبه أو لكونه طبيياً أو لإنقاذه من الغرق ونحوه، فالظاهر عدم الكفاره للأصل والتعليل في الموثقه.

ولا- فرق في نظره إلى غير الأهل بين العوره وغيرها. نعم من يستثنى الوجه والكفين فله أن يقول بعدم الكفاره إذا لم يكن النظر بشهوه.

ثم الظاهر أنه إذا لم يوجب الجماع شيئاً، كما إذا كان بين طواف النساء بعد النصف كما تقدم، لم يكن في الإماء شيء أيضاً للمناط.

كما أنه لا فرق في الأحكام المذكوره بين أقسام الحج والعمره.

(مسألة ١٤): لو نظر إلى امرأته فأمنى، فإن لم يكن بشهوه لم يكن عليه شيء، بلا- إشكال ولا- خلاف، بل دعاوى الإجماعات المحكية عليه مستفيضة، للأصل بعد عدم الدليل، وخصوص صحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) سألته عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى، أو أمذى وهو محرم، قال: «لا شيء عليه» (١).

وزاد في الكافي: «ولكن يغتسل ويستغفر ربه، وإن حملها من غير شهوه فأمنى أو أمذى فلا شيء عليه، وإن حملها أو مسها بشهوه فأمنى أو أمذى فعليه دم». وقال: في المحرم ينظر إلى امرأته وينزلها بشهوه حتى ينزل، قال: «عليه بدنه» (٢).

ويؤيده مفهوم التعليل في خبر أبي بصير السابق.

والرضوى: «وإن نظر إلى أهله فأمنى لم يكن عليه شيء ويغتسل ويستغفر ربه» (٣).

ثم إن ذكر المذى في الرواية محمول على الاستحباب، لعدم قائل به حسب ما وجدت، والغسل محمول على الاستحباب، أو على غسل التوبة، وكذلك بالنسبة إلى الدم إذا أمذى.

ولو كان نظره بغير شهوه لكن مع اعتياد الإماء، فعن بعضهم إلحاقه بالنظر بشهوه، لكن الشرائع وغيره أطلقوا عدم شيء إلا أن يقال إنه منصرف عن النص والفتوى، ولو شك في الوجوب فالأصل عدم الكفاره.

ولو نظرت الزوجه إلى الزوج فأمنت بدون شهوه لم يكن عليها شيء، للأصل والمناط.

وكذا لو نظر إلى رجل أو حيوان، أو امرأه إلى امرأه أو حيوان أو ما أشبه بدون الشهوه فأمنى أو أمنت لم يكن عليهما شيء.

هذا كله في النظر بدون الشهوه، أما لو كان نظر الرجل إلى أهله بشهوه فأمنى،

ص: ٣٥٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٤ الباب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٢- الكافي: ج ٤ ص ٣٧٥ باب المحرم يقبل امرأته ... ح ١

٣- فقه الرضا: ص ٧٢ س ٣٢

فالمشهور أن عليه بدنه، وفي الجواهر صرح به غير واحد، وعن المدارك وغيرها نسبته إلى قطع الأصحاب، بل عن المنتهى الإجماع عليه.

ويدل عليه بالإضافة إلى ما تقدم من صحيحه معاويه، وتعليل روايه أبي بصير، حسن مسمع، عن الصادق (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «ومن نظر إلى امرأته نظر شهوه فأمنى فعليه جزور»^(١).

ولكن المحكى عن المفيد والمرتضى نفى الكفاره، لموثق إسحاق، عن الصادق (عليه السلام) في محرم نظر إلى امرأته بشهوه فأمنى، قال: «ليس عليه شيء»^(٢).

فإن الجمع بين الموثقه والصحيحه يقتضى حمل الصحيحه على الاستحباب.

ويؤيده ما في المقنع: «وإن نظر المحرم إلى المرأة نظر شهوه فليس عليه شيء، فإن لمسها فعليه دم شاه»^(٣). والتعليل في روايه أبي بصير، فإن حرمة النظر بشهوه تحتاج إلى الدليل.

ولا يرد الموثقه إلاّ شهره العمل بغيرها، وهي مستنده إلى ما لا يعلم، وقد حمل الشيخ في محكى التهذيب الموثقه على حال السهو دون العمد، لكنه لا وجه له، ولذا قال في الحدائق: إنه لا يخلو من بعد، أما حمل المستند لها على أن المراد بالشيء المنفى الأعم من البدنه والقضاء والتفريق والعقاب فالصحيحه أخص، ففيه: إن العرف يرى التصادم بينهما.

ومما يؤيد حمل الصحيحه على الاستحباب اشتمالها على المذى.

ص: ٣٥٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٤ الباب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٤ الباب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٧

٣- المقنع: ص ٢٠ س ٢٤

وكيف كان، فالأقرب فى الصنائه حمل البدنه على الاستحباب، وإن كان مخالفه المشهور لها توجب الاحتياط.

ثم هل حكم نظر المرأه إلى الزوج كذلك، احتمالان، من الأصل، ومن أدله الاشتراك فى التكليف، والثانى أحوط.

وهل عليهما قضاء وتفريق، الظاهر العدم للأصل، وقد عرفت تصريح المستند بالعدم، ولا فرق فى الحكم بين أقسام الحج والعمرة، كما أنه لو كان بعد نصف طواف النساء لم يكن عليه شىء، لما تقدم من المناط فى الجماع.

ص: ٣٥٨

(مسألة ١٥): لو مس المحرم امرأته فإن كان بغير شهوة لم يكن عليه شيء وإن أمني، بلا إشكال ولا خلاف.

ويدل عليه بالإضافة إلى الأصل والسيره في إنزال وإركاب المحارم لنسائهم فضلاً عن الزوجين، حسن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن المحرم يضع يده من غير شهوة على امرأته، قال: «نعم يصلح عليها خمارها ويصلح عليها ثوبها ومحملها». قلت: أفيمسها وهي محرمة، قال: «نعم» قلت: المحرم يضع يده بشهوة، قال: «يهريق دم شاه» قلت: قتل، قال (عليه السلام): «هذا أشد ينحر بدنه» (١).

وخبر محمد بن مسلم، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل حمل امرأته وهو محرم فأمنى أو أمذى، فقال: «إن كان حملها أو مسها بشهوة فأمنى أو لم يمن لو لم يمد فعليه دم يهريقه» (٢).

وعن الفقيه: «فعليه دم شاه يهريقه، فإن حملها أو مسها بغير شهوة فأمنى أو لم يمن فليس عليه شيء» (٣).

وفي صحيح مسمع: «من مس امرأته أو لازمها من غير شهوة فلا شيء عليه» (٤).

وقد تقدم صحيح معاوية الدال عليه أيضاً.

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «يرفع المحرم امرأته على

ص: ٣٥٩

١- الكافي: ج ٤ ص ٣٧٥ باب المحرم يقبل امرأته و... ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٥ الباب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٦

٣- الفقيه: ج ٢ ص ٢١٤ الباب ١١٦ في ما يجوز الإحرام فيه و... ح ٥

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٤ الباب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٣

الدابه ويعدل عليها ثيابها ويمسها فيما فوق الثوب فيما يصلحه من أمرها، وإن فعل ذلك من شهوه فعليه دم» (١).

وقد تقدم حديث المقنع الدال عليه أيضاً.

ولا فرق في المس غير الموجب بين مس الجسد حتى العوره ومس الثوب، وبين مس الرجل للمرأة ومس المرأة للرجل، للإطلاق والمناطق وقاعده الاشتراك والإصل.

نعم إذا كان معتاد الإماء بالمس وإن لم يكن بشهوه، أو علم أنه يمني إذا مس، كان ذلك من تعمد الإماء، فيشملة صحيح البجلى المتقدم: «عن الرجل يمني وهو محرم من غير جماع أو يفعل ذلك في شهر رمضان ماذا عليهما، قال: عليهما جميعاً الكفاره» (٢). إلى غير ذلك.

هذا كله إذا كان المس بغير شهوه، أما إذا كان المس بشهوه كان عليه شاه ولو لم يمن، كما أفتى به المشهور، بل في الجواهر شهره كادت تبلغ الإجماع، وقد دل على ذلك الأخبار المتقدمه، خلافاً لابن حمزه حيث جعل فيه مطلق الدم الشامل للثلاثة والحمل والجدى.

أقول: ربما يقال إن الشاه من باب الكفاهيه لا التعين، فلا ينافى وجوب الشاه جواز البدنه والبقره، أما الحمل فإن صدق عليه الشاه كفى، كما أن الصخل داخل في الشاه لوحدتهما شرعاً كوحده الجاموس والبقره، والإبل ذى السنام الواحد والسنامين، وعليه فلا يكون ابن حمزه مخالفاً.

وحكى عن ابن إدريس أنه إن لم يمن كان عليه شاه، وإن أمني كان عليه بدنه، لأن المس أفحش

ص: ٣٦٠

١- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ فى ذكر ما يحرم على المحرم

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧١ الباب ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

من النظر الذى فيه بدنه، ولدلاله ذيل صحيح ابن عمار عليه.

وفيه: إن دليله الأول قياس، ودليله الثانى وهى الصحيحه اشتملت على النظر والمس فلا تصادم ما ذكرناه.

ومن المس ما إذا كان ضمها، بالإضافة إلى ما راه النهدى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، عن رجل أنزل امرأته من المحمل وهو محرم فضمها إليه ضمّاً من غير أن يكون النزول للشهوه، قال (عليه السلام): «عليه دم يهريقه»^(١)، فتأمل.

ثم إن المس يشمل من فوق الثوب وتحتة، ولو كان مس ذكره بفرجها، إلا أن يدخل تحت ما تقدم من الجماع دون الفرج، ثم إنه إن فعل اللمس مع غير زوجته حراماً، كما إذا كان مع أجنبيه، أو حلالاً كما إذا كان بدون الشهوه مع محارمه، أو مع رجل فلا شىء عليه. أما الثانى فلالأصل، وأما الأول فلأن أشديه الحرمة لا تلازم الكفاره، فلعله ممن ينتقم الله منه، لكن الكفاره غير بعيدة للتعليل فى روايه أبى بصير.

ويأتى هنا ما تقدم من عدم الفرق بين فعل الرجل بالزوجه أو العكس، وعدم الفرق بين أقسام الحج والعمرة، وأنه إنما تكون الكفاره فيما إذا لم يصل إلى النصف من طواف النساء، وإلا فلا كفاره، إلى غير ذلك.

ص: ٣٦١

١- المستدرک: ج ٢ ص ١٣٣ الباب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

(مسأله ١٦): من قبل زوجته فهو على أربعة أقسام: لأنه إما أن يكون بشهوه، أو لا، وعلى كل حال فإما أن يمني أو لا.

فالأول: أن يقبل بشهوه ويمني، ولا إشكال في وجوب البدنه عليه، ويدل عليه ما تقدم من صحيحه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، قلت: قبل، قال: «هذا أشد، ينحر بدنه» (١).

وحسن مسمع، عنه (عليه السلام): «ومن قبلها بشهوه وأمني فعليه جزور ويستغفر ربه» (٢).

وخير ابن أبي حمزه، عن الكاظم (عليه السلام)، في رجل قبل امرأته وهو محرم، قال: «عليه بدنه وإن لم ينزل، وليس له أن يأكل منها» (٣).

والرضوى: قال أبي (عليه السلام): «من قبل امرأته قبل طواف النساء فعليه جزور سمينه، وإن كان جاهلاً فليس عليه شيء» (٤).

وخير الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «وإن قبلها فعليه دم» (٥).

الثاني: أن يقبل بشهوه بلا إماء وعليه بدنه أيضاً، لإطلاق الصحيحه وروايه ابن أبي حمزه والرضوى والدعائم.

الثالث: أن يقبل بلا شهوه مع الإماء، فالظاهر أن عليه دم شاه، لحسنه مسمع: «فمن قبل امرأته على غير شهوه وهو محرم فعليه دم شاه».

ص: ٣٦٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٦ الباب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٦ الباب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٧ الباب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٤

٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٣٣ الباب ١١ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١. وانظر فقه الرضا: ص ٧٤ س ٤

٥- الدعائم: ج ١ ص ٣١٧ في ذكر المتعه

وخبر الدعائم: «وإن قبلها فعليه دم». فإن الدم إما منصرف إلى الشاه، أو شامل لها.

ومثله خبر العلاء بن الفضيل، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وامرأه تمتعا جميعا فقصرت امرأته ولم يقصر فقبلها، قال (عليه السلام): «يهرق دمًا، وإن كانا لم يقصرا جميعاً فعلى كل واحد منهما أن يهرق دمًا» (١).

ولا يعارضها صحيحه البجلي المبتته للبدنه فى الإماء الشامله للمقام بإطلاقها: «عن الرجل يمى وهو محرم» إلى أن قال (عليه السلام): «عليهما جميعاً الكفاره مثل ما على الذى يجمع» (٢).

حيث إن ظاهره البدنه، لأنهما يتعارضان بالعموم من وجه، فيرجع فى خصوص الإماء إلى الأصل، أما الشاه فهى حكم التقبيل، كذا قاله المستند، لكن فيه نوع تأمل.

الرابع: أن يكون بلا شهوه ولا إماء، وفيه الشاه لأصالة عدم البدنه، وإطلاق دليل الشاه، ففى حسن مسمع: «فيمى قبل امرأته على غير شهوه وهو محرم فعليه دم شاه».

والمشهور _ على ما ذكروا _ ذهبوا إلى ما ذكرناه فى الأقسام الأربعة، وإن كان هناك خلاف فى بعض الأقسام، فراجع الحدائق والجواهر وغيرهما.

ثم إنه لو قبل بشهوه من يحرم عليه، فهل عليه مثل تقبيل الزوجه، احتمالان، من الأصل بعد احتمال أنه ينتقم الله منه، ومن تعليل خبر أبى بصير، والثانى أحوط، وإن كان الأول أقرب.

نعم إذا أمنى دخل فيما تقدم من أحكام الإماء، ولو كان التقبيل بعد نصف

ص: ٣٤٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٧ الباب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧١ الباب ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

طواف النساء لم يكن عليه شيء، كما أنه إذا كان جاهلاً لم يكن عليه شيء كما تقدم الكلام فيهما.

ولو قبلت المرأة الرجل كان لها نفس حكم الرجل، لوحده الملاك وقاعده الاشتراك.

ولو تكرر التقبيل كان كل قبله توجب كفاره، لقاعده تعدد المسبب بتعدد السبب، كما أنه إذا كرر النظر أو اللمس كان كذلك، أما إذا أدام النظر أو اللمس كان عليه كفاره واحده.

ولو نظر إلى عده نساءه أو لمسهن أو قبل قبله واحده لاثنتين منهن، فهل تتعدد الكفاره أو لا، الظاهر الثاني لوحده السبب.

ولو قبيل ولده أو قريبه المحرم عليه تقبيل رحمه لم يكن عليه كفاره، للأصل، ولخير حسين بن حماد: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يقبل أمه، قال (عليه السلام): «لا بأس، هذه قبله رحمه» (١).

ثم إن مجرد وضع الفم ليس قبله كما هو واضح، أما لو لثم كان داخلاً في اللمس.

ولو فكر فأمنى بدون قصد لم يكن عليه شيء، للأصل، ويؤيده خبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، إنه قال في المحرم يحدث نفسه بالشهوه من النساء فيمضى، قال: «لا شيء عليه» (٢).

ولو نظر إلى صورته أو لمسها أو قبلها ولو بشهوه لم يكن عليه شيء، وإن كان عمله حراماً فرضاً، للأصل. نعم إذا أمنى قاصداً كان عليه كفاره الإماء.

ولو اضطر إلى النظر إلى زوجته أو لمسها لعلاج ونحوه، وكان ذلك يثير شهوته لم يكن عليه شيء.

ولا فرق في قبله الزوجه وغيرها بين قبله اليد أو الوجه أو سائر المواضع.

وهل اللمس والقبله والنظر يشمل ما كان من وراء الثوب، لا يبعد ذلك إذا لم يكن منصرفاً،

ص: ٣٦٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٧ الباب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٥

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ في ذكر ما يحرم على المحرم

كما إذا لمس حاشيه ثوبه أو قبلها. نعم لا إشكال في النظر إلى الجلباب ونحوه فيما لا يعد نظراً إليها.

وإذا كان النظر في المرآه أو نحوها، كان محكوماً بحكم النظر.

ولمس الشعر إن عدّ لمساً لها كان محكوماً بحكم اللمس، أما إذا لمس زوائد الشعر لم يكن محكوماً بحكم اللمس، وكذا القبلة والنظر، ولو نظر أو لمس أو قبل شعرها الاصطناعي لم يكن محكوماً بأحكامها، إلا إذا عدّ لمساً وتقبيلاً ونظراً إليها على تأمل.

ولو نظر ولمس وقبل ووطأ، احتمل أن يكون لكل حكمه، لاقتضاء كل سبب مسبباً، لكن الظاهر سقوط الأحكام الثلاثة بالوطى، لأن الوطى يلازم الكل، والروايات الواردة فيه خاليه عن ذكر كفاره الثلاثه، ولو كانت لزم التنبيه، كما أنه لو لمس مع النظر أو قبل مع اللمس كان الأخف مندرجاً تحت الأشد.

وفي المقام فروع كثيره نتركها خوف الإطاله، والله سبحانه العالم بحقائق الأحكام.

(مسألة ١٧): لو لاعب زوجته حتى أمنى، فالواجب عليه بدنه كما هو المشهور، لصحيح ابن الحجاج، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سألت عن الرجل يعبث بامرأته حتى يمضى وهو محرم من غير جماع، أو يفعل ذلك في شهر رمضان، فقال: «عليهما جميعاً الكفاره مثل ما على الذى يجمع» (١).

قال فى الجواهر: وعلى الامراه أيضاً لو كانت مطاوعه، ولم يظهر وجهه، إذ الأصل العدم بعد عدم الدليل على ذلك، ومثله ما لو نظر إليها أو لمسها أو قبلها وإن كانت مطاوعه، وسحب مناط الجماع فى المقام غير ظاهر، إذ المرأه هناك مجامعه وليست هناك مقبله أو لاعبه أو ناظره أو لامسه، نعم هو مما دل الصحيح عليه.

والظاهر حرمة التمكين عليها، سواء كانت محرمة أم لا، لما علم من الشارع من عدم إرادته وقوع هذا الفعل فى الخارج، فإنها إذا لم تكن محرمة كانت معينه على الإثم.

نعم لو عبث المرأه بالرجل حتى أمنت فلا يبعد وجوب البدنه عليها، لقاعده الاشتراك والمناطق، أما إذا لعبت بدون الإماء كان عليها كفاره اللمس كما تقدم.

وظاهر النص والفتوى حصول العبث البدنى، أما إذا كان العبث كلامياً أو مطارده مثلاً فلا شىء على الرجل إن لم يمن، وإن أمنى كان عليه كفاره المنى.

ويأتى فى المقام ما ذكرناه فى المسائل السابقه من أنه لو طاف نصف طواف النساء لم يكن عليه شىء، وعدم الفرق فى الحكم بين الحج والعمرة بأقسامهما، إلى آخر تلك الفروع، والتي منها إذا لعب بالمحرم لعبه معها من إنسان ذكر أو أنثى أو حيوان، ولو لاعب طفله رحمه أو حيوانه لم يكن عليه شىء، وإذا خرج المنى

ص: ٣٦٦

بدون علمه واختياره كان كما ذكر في المسائل السابقة.

ثم إنه لو استمع الإنسان المحرم إلى مجامع أو حكاية جماع أو قرأ قصه مثيره فلم يمن لم يكن عليه شيء، بلا- إشكال ولا خلاف، للأصل والمناط في بعض الروايات، ولو أمني بدون قصد واعتياد لم يكن عليه شيء أيضاً.

قال في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه، للأصل، وموثق سماعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إنه قال في محرم استمع على رجل يجامع أهله فأمني، قال: «ليس عليه شيء»^(١).

وإنما استثنينا القصد والاعتياد كما استثناه غير واحد، لأن القاصد والمعتاد داخلان في من أمني ممن تقدم أنه عليه الكفاره.

وقد تقدم روايه أبي بصير، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل سمع كلام امرأة من خلف حائط وهو محرم فتشاهى حتى أنزل، قال: «ليس عليه شيء»^(٢).

ولا فرق في أن يكون سماعه حراماً كالغناء أو لا، لإطلاق الدليل، والعلة في روايه أبي بصير المتقدمه في بعض المسائل السابقه لا تعارض إطلاق النص في المقام.

ولو اضطر إلى ركوب ما يوجب تحركه فأمني لم تلزمه الكفاره، لمكان الاضطرار.

ص: ٣٦٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٨ الباب ٢٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٨ الباب ٢٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٣

(مسأله ١٨): لو حج أو أعتمر فأفسده ثم أحصر، فإن عليه بدنه للإفساد، وذلك لما تقدم من النص والفتوى من أن الإفساد يوجب البدنه، ولا تفریق إذ لا موضوع له، ويجب عليه القضاء للأدله السابقه.

واحتمال أنه لا قضاء عليه، لأن الحصر أوجب عدم كونه ممكن الحج والعمره؛ والأدله دلت على أن الحج الممكن الإتمام يجب قضاؤه فلا بدنه أيضاً، إذ لم يكن حجاً واقعاً، مثل ما إذا أكل يوم شهر رمضان ثم سافر أو مات مثلاً، حيث إن سفره وموته كشف عدم كونه مكلفاً بالصوم، وكذا إذا حاضت المرأه أثناء النهار.

غير وجيهه، إذ بعد انعقاد الحج والعمره لا دليل على رفع آثارهما بالصد، كما أن الصيام كذلك كما تقدم في كتاب الصوم.

ثم إنه لا إتمام لحجه الذى أفسده، إذ لا يقدر عليه، فينتفى بانتفاء قدره، واحتمال وجوب النيابة إذا تمكن من أخذ النيابة لا دليل عليه.

نعم عليهما الافتراق فى الحج القابل، لإطلاق أدلته السابقه.

وربما يتحمل وجوب حجین عليه إذا كان حجه الذى أحصر فيه واجباً، أحدهما بدل والآخر عقوبه، وفيه: إنه لا دليل على البدل، وسندكر تفاصيل مسأله الصد والحصر إن شاء الله تعالى.

ثم إن اللازم الإتيان بالحج العقوبى فى السنه القادمه، لأنه ظاهر النص والفتوى كما تقدم، من غير فرق بين أن يكون ما أفسده حجه الإسلام أو غيره، واجباً أو مستحباً، فورياً أو غير فورى، وعن الخلاف والمنتهى والتذكره الإجماع على ذلك.

أما إذا أفسد العمره فالأفضل تأخيره إلى شهر، وهل يجب بعد ذلك فوراً، أو جائز أن يأتى به مترخياً، احتمالان، وإن كان الأظهر الثانى للأصل، والأحوط الأول.

(مسألة ١٩): لو عقد محرم لمحرم على امرأه ودخل بها، كان على العاقد بدنه، وعلى الزوج بدنه، بلاخلاف أجده فيه كما في الجواهر، وفيما قطع به الأصحاب من غير خلاف كما قيل، كذا في المستند، وعن المدارك وغيره أن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، وعن الغنية الإجماع عليه صريحاً.

ويدل عليه: موثقه سماعه أو صحيحته، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا ينبغي للرجل الحلال أن يزوج محرماً وهو يعلم أنه لا يحل له». قلت: فإن فعل فدخل بها المحرم، قال: «إن كانا عالمين فإن على كل واحد منهما بدنه، وعلى المرأة إن كانت محرمه بدنه، وإن لم تكن محرمه فلا شيء عليها، إلا أن تكون قد علمت أن الذي تزوجها محرم، فإن كانت علمت ثم تزوجت فعليها بدنه» (١). فإن فحوى الموثق أنه إذا كان العاقد محرماً كان عليه بدنه بالطريق الأولى.

والظاهر أنه إنما تجب عليه الكفاره إذا كان عالماً بأن المعقود له محرم، وكان عالماً بأنه يحرم عليه، وإلا لم تجب عليه الكفاره، كما اختاره المستند، خلافاً لإطلاق الشرائع، بل قيل إنه للأكثر، حيث عمموا الكفاره، ولا وجه له.

وكذا لا بد من علم الزوج، وإلا لم تكن عليه كفاره، خلافاً للأكثر على ما نسب إليهم، ولا وجه له أيضاً، فإذا علم أي منهما ثبتت عليه الكفاره، وإذا جهل بالإحرام أو الحرمة أو نسي أو غفل أو ما أشبه لم تكن عليه كفاره، وكذا لا كفاره عليه ولا على الزوج إن لم يدخل، كما صرح به الجواهر، وذلك للأصل بعد تقييد النص، وإن لامس وأدخل فيما دون الفرج أو استمنى أو غير ذلك.

ص: ٣٦٩

والظاهر أنه لا- فرق بين أن يكون دخوله بسببه أو سببها، كان أدخلت هي برضاها، وحيث إن ظاهر «دخل» الاختيار، فإذا كان الدخول فى منام أو إكراهاً أو ما أشبهه لم تكن الكفاره لا على العاقد ولا على الزوج، لكن ربما يحتمل وجوبها أيضاً، لأن العقد باطل، كما تقدم الكلام فى ذلك فى محرمات الإحرام، فهو بعلمه هذا سبب هذا العمل الحرام، لأنها لو لم تعد زوجه له لما صدر العمل.

ويحتمل التفصيل بين ما إذا ترتب الدخول على العقد فتجب الكفاره، وبين ما إذا لم يكن العقد سبباً فلا كفاره.

هذا بعض الكلام فيما كان العاقد محرماً، أما إذا كان العاقد محلاً، فالمشهور وجوب الكفاره عليه، بل عن التنقيح نسبتة إلى عمل الأصحاب مشعراً بالإجماع عليه، للروايه المتقدمه، لكن يظهر من الشرائع نوع تردد فى ذلك، وتبعه القواعد. وعن المنتهى أن عندى فى هذه الروايه توقف، بل عن الإيضاح الأصح خلافه للأصل ولأنه مباح بالنسبه إليه وتحمل الروايه على الاستحباب، ورده الجواهر بأن الروايه من قسم الموثق أو الصحيح، وهى معتضده بالشهره المحكيه من غير واحد، وعليه فلا- وجه للتوقف لاستظهار اجتهادى بعد ظهور الروايه فى الوجوب.

ولافرق بين إحرام الحج والعمره بأقسامها، وفى أى مكان من الإحرام، لكن الظاهر أنه إذا كان بعد تجاوز نصف طواف النساء لم يكن عليه ولا عليهما شىء، لما تقدم فى الدخول بعد تجاوز النصف لوحده المناطق، كما لافرق بين الدائم والمنقطع.

والظاهر أنه لو كان بعضهم عالماً وبعضهم جاهلاً- لم يكن على الجاهل شىء، لظهور الروايه فى ذلك، وللمناطق فى روايات الجماع.

ولا فرق بين أن يكون العاقد واحداً منهما، أو عاقداً والزوج، أو عاقلين،

فإن كل واحد من العاقدين عليه الكفاره.

أما إذا كان أحد العاقدين أحد الزوجين عنهما، أو كانا هما العاقدين، فالظاهر أنه لا تتكرر الكفاره على الزوج أو الزوجه إذا كان عاقداً، للأصل بعد عدم العلم بالمناط، فلو كانا عاقدين ودخلا كان عليهما بدنتان، كل واحد بدنه فقط، وكذا إذا أجرى طرفى العقد أحدهما.

ثم إنهما لو علما بطلان العقد كان عليهما البدنه والإتمام والقضاء وحد الزنا، لأن مقتضى بطلان العقد كونه زنا.

وفى المقام فروع كثيره حاصله من علم العاقد، أحدهما أو كليهما مضروباً فى علم الزوج وعدمه، مضروباً فى علم الزوجه وعدمه، مضروباً فى علم إحرام أحدهم أو اثنين أو ثلاثتهم أو أربعتهم إذا كان العاقد اثنين، مضروباً فى كون العاقد أصيلاً كالأب لغير البالغ، أو وكيلاً أو فضولياً إلى غير ذلك، وقد ظهر بعضها مما تقدم، ونترك بقيتها خوف التطويل، والله الهادى إلى سواء السبيل.

ص: ٣٧١

فصل

في كفاره سائر المحرمات

(مسألة ١): لا إشكال ولا خلاف في وجوب الكفاره في الطيب، بل دعاوى عدم الخلاف والإجماع على ذلك متعدده، ويدل عليها متواتر الروايات:

ففي صحيح حرير، عن الصادق (عليه السلام): «لا يمس المحرم شيئاً من الطيب ولا الريحان ولا يتلذذ به، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليصدق بقدر ما صنع قدر شبعه يعني من الطعام» (١).

ونحوه حسنته عنه (عليه السلام): «إلا أن فيه بقدر ما صنع قدر سعته» (٢).

وصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «من أكل زعفراناً متعمداً أو طعاماً فيه طيب فعليه دم، فإن كان ناسياً فلا شيء عليه ويستغفر ربه ويتوب إليه» (٣).

وفي روايه الحسن بن زياد، عن الصادق (عليه السلام): «تصدق بشيء كفاره للأسنان الذي غسلت به يدك» (٤).

وروايه حسن بن زياد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): وضأني الغلام

ص: ٣٧٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٥ الباب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٥ الباب ٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ٦

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٤ الباب ٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٥ الباب ٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ٨

ولم أعلم بأشنان فيه طيب فغسلت يدي وأنا محرم، فقال (عليه السلام): «تصدق بشيء لذلك».

وفى روايه معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «ولا- تمسوا شيئاً من الطيب... واتق الطيب فى زادك، وأمسك على أنفك من الريح الطيبه، ولا- تمسك من الريح المتنته، فإنه لا- ينبغى لك أن تتلذذ بريح طيبه، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليعد غسله وليتصدق بصدقه بقدر ما صنع»^(١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «إذا مس المحرم الطيب فعليه أن يتصدق بصدقه»^(٢).

والصحيح المضمّر: فى محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج، فقال: «إن كان فعله بجهاله فعليه طعام مسكين، وإن كان بعمد فعليه دم شاه يهريقه»^(٣).

وسأله حسن بن هارون، قلت له: أكلت خبيصاً فيه زعفران حتى شبع، قال (عليه السلام): «إذا فرغت من مناسكك وأردت الخروج من مكه فاشتر تمرأ ثم تصدق به يكون كفاره لما أكلت، ولما دخل عليك فى إحرامك مما لا تعلم»^(٤).

ثم إنه قد تقدم فى بحث المحرمات عدم حرمه ما عدا أربعة: المسك، والعنبر، والورس، والزعفران، بل قال شيخ الطائفة: إن ما عدا المسك والعنبر

ص: ٣٧٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٤ الباب ٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٥ الباب ١٨ من أبواب تروك الحج ح ٩

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ فى ذكر ما يحرم على المحرم السطر ما قبل الأخير

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٥ الباب ٤ من أبواب بقيه كفارات الحج ح ٥

والكافور والزعفران والورس والعود لا كفاره فيه عندنا، للإجماع والأخبار وأصل البراءة، وقد عرفت هناك أن الروايات الحاصره لحرمة الأربعة فقط توجب عدم حرمة الاثنين أيضاً، فإذا فعل هذا المحرم سهواً أو جهلاً أو نسياناً فلا شيء عليه، لما تقدم من الروايات الداله على أن الكفاره تكون مع العمد لا مع غيره كالنسيان، بل في المستند الإجماع على عدم الوجوب في غير العمد، كما أنه قال:

اختلفت كلماتهم في كفارته، فمنهم من لم يذكر له كفاره أصلاً كالديلمي، ومنهم من ذكرها للتدهين خاصة كابن سعيد، ومنهم من ذكرها لأكل الطعام المطيب كالمفيد وابن حمزه، ومنهم من ذكرها لاستعمال المسك والعنبر والعود والكافور والزعفران كالنزاهه، ومنهم من ذكرها للأكل وشم الكافور والمسك والعنبر والزعفران والورس، وصرح بالنفي فيما عدا ذلك كالحلبى، ومنهم من زاد على الأخير استعمال الدهن الطيب ونفى الكفاره عما عدا ما ذكره كالخلاف، ومنهم من عممها للطيب صبغاً وأكلاً وطلاءً وتبخيراً وشمماً ومساً واحتقاناً واحتحالاً وإسعاطاً ابتداءً واستدامهً، كالشرائع والنافع والقواعد والإرشاد والمنتهى والتذكرة والتحرير باختلاف بينهم في الجملة.

أقول: الظاهر أن كل استعمال له يوجب الكفاره، لإطلاق بعض الأدله السابقه، مثل المس والتلذذ، سواء كان يجد طعمه أو يشم ريحه أم لا، للإطلاق.

نعم لو تغير بسبب كثره البقاء مثلاً حتى أوجب انصراف الأدله عن مثله؛ لم يكن باستعماله بأس ولا كفاره، أما الزيف منها كما يصنعون الزعفران من لحم البقر ويلونونه بالأحمر بدون خلطه بالزعفران الأصيل، فلا ينبغي الإشكال في عدم الحرمة والكفاره.

ثم إن الأخبار اشتمل جملة منها على دم الشاه، وجملة منها على التصدق بشيء، وجمع بعض بينهما بأن الأولى للعمد والثانية لغير العمد استحباباً، وما ذكره قريب جداً.

ويؤيده ما رواه علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): «لكل شيء جرح من حجك فعليك دم تهريقه حيث شئت» (١).

ثم إنه لو كان الطيب في قاروره فأخذها بدون أن تتلخخ يده أو ثوبه به لم يكن استعمالاً، أما إذا مس بدون سرايه ريحه، فهل تجب الكفاره، احتمالان، من أنه مس، ومن انصراف المس عن مثله، والأول أحوط والثاني أقرب.

ولو تزين بالطيب بدون استعماله، كما إذا جعل قارورته في جيبه لم تجب الكفاره.

ولو عطر الدار من بعيد، أو صب الطيب في المرق بدون مسه والتلذذ به لم تجب الكفاره.

ولو كان إنسان مستعملاً للطيب بحيث إذا عانقه سرى إليه لم تجز معانقته، لأنها من المس، ولو عانقه ذاك بدون اختياره لم تجب عليه الكفاره، كما أنه لا حرمه ولا كفاره إذا اضطر إليه أو أكره عليه.

ولا يجوز مس ولى الصبى المحرم إياه بالطيب، وإن كان الولي غير محرم، كما لا يحق له أن يمس رأسه في الماء، وإذا أراد الصبى ذلك وجب منعه، ولو فعله عامداً فكون الكفاره على أيهما، تقدم في الشرح.

وإذا كان في بدنه مثلاً طيب تجب إزالته قبل الإحرام، فلو أحرم عامداً بدون الإزالة فعل حراماً ووجب الكفاره ولزم إزالته فوراً، والظاهر أنه لا يحتاج إلى إزاله الغير إياه. قال في الجواهر: لأنه بذلك تارك للطيب لا متطيب، ولقوله (صلى الله

ص: ٣٧٤

عليه وآله) لمن رأى عليه طيباً: «اغسل عنك الطيب»^(١). نعم الأحوط إزاله الغير له.

ولو رش الطيب على بدن أو لباس إنسان محل بدون أن يتلذذ به أو يستشمه لم يفعل حراماً، ولا كفاره، لانصراف الأدله عن مثله.

وقد تقدم فى باب المحرمات جمله من المستثنيات، وعليه فلا كفاره لها كما هو واضح، والشاه التى يذبحها حكمها فى المكان والمصرف والسن وغير ذلك كما تقدم فى كفاره الصيد، فراجع.

ثم إن كل الأحكام المذكوره هنا إنما هى ما دام الطيب حراماً، فإذا حل الطيب لم تكن كفاره كما لا يخفى.

ص: ٣٧٧

(مسألة ٢): لا إشكال ولا خلاف في وجوب الكفاره في قلم الأظفار، وتفصيل الكلام فيه أن في كل ظفر يد مد من طعام إلى أن يبلغ العشره أو العشرين، وحينئذ ففي أظفار يديه ورجليه في مجلس واحد بدون تخلل التكفير دم واحد، ولو قلم أظفار يديه في مجلس، ورجليه في مجلس، كان عليه دمان على المشهور، بل عن الخلاف والغنيه والمنتهى الإجماع عليه.

ويدل عليه جملة من الروايات:

كصحيح أبي بصير، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل قلم ظفراً من أظفاره وهو محرم، قال (عليه السلام): «عليه مد طعام حتى يبلغ عشره، وإن قلم أصابع يديه كلها فعليه دم شاه». قلت: فإن قلم أظفار يديه ورجليه جميعاً، فقال: «إن كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم، وإن كان فعله متفرقين في مجلسين فعليه دمان» (١).

وعن نسخه، بدل مد من طعام: قيمته.

وخبر الحلبي: سألته عن محرم قلم أظفيره، قال: «عليه مد في كل إصبع، فإن هو قلم أظفيره عشرتها فإن عليه دم شاه» (٢).

وموثقه أبي بصير: «إذا قلم المحرم أظفير يديه ورجليه في مكان واحد فعليه دم، وإن كانتا مفرقتين فعليه دمان» (٣).

والأخبار وإن لم تصرح بأن في أظفير رجليه دمًا، لكن ذلك يفهم من الأخبار بالأضافه إلى الإجماع.

هذا والمحكى عن الإسكافي أن في الظفر مدًا أو قيمته

ص: ٣٧٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٣ الباب ١٢ من أبواب كفارات الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٣ الباب ١٢ من أبواب كفارات الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٤ الباب ١٢ من أبواب كفارات الإحرام ح ٦

حتى يبلغ خمسة فصاعداً فدم، وإن كان في مجلس واحد، فإن فرق بين يديه ورجليه فليديه دم ولرجليه دم (١).

وعن الحلبي: «في قص ظفر كف من طعام، وفي أظفار إحدى يديه صاع، وفي أظافر كليهما شاه، وكذا حكم أظفار رجله، وإن كان الجميع في مجلس فدم» (٢).

وربما يستدل لهذين القولين ببعض الروايات:

كصحيحه حريز، عن الصادق (عليه السلام)، في المحرم ينسى فيقلم ظفراً من أظافيره، قال: «يتصدق بكف من الطعام». قال: قلت: اثنين، قال (عليه السلام): «كفين». قلت: فثلاثة، قال: «ثلاثة أكف حتى تصير خمسة، فإذا قلم خمسة فعليه دم واحد، خمسة كان أو عشرة أو ما كان» (٣).

ومرسلته، عن الباقر (عليه السلام)، في محرم قلم ظفراً، قال: «يتصدق بكف من طعام». قال: قلت: ظفرين، قال (عليه السلام): «كفين». قال: ثلاثة، قال (عليه السلام): «ثلاثة أكف». قال: أربعة، قال: «أربعة أكف». قال: خمسة، قال (عليه السلام): «عليه دم يهريقه، فإن قص عشره أو أكثر من ذلك فليس عليه إلا دم يهريقه» (٤).

ويرد على أولها: إنه في الناسي، وقد قام النص والإجماع على أنه لا شيء عليه، وقد ادعى المستند والجواهر وغيرهما الإجماع على العدم مما يوجب

ص: ٣٧٩

١- انظر الجواهر: ج ٢٠ ص ٤٠٠ السطر الأول

٢- كما في الجواهر: ج ٢٠ ص ٤٠٠ س ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٣ الباب ١٢ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٣

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٤ الباب ١٢ من أبواب بقيه الإحرام ح ٥

حملة على الاستحباب.

وعلى ثانيهما: إنه شاذ ضعيف السند، فلا يقاوم ما تقدم، وفي الجواهر إنه يمكن تحصيل الإجماع على خلافه، هذا كله بالنسبة إلى القول الأول.

وأما القول الثاني، فقد استدل له بصحيح ابن عمار وحسنه: سأل الصادق (عليه السلام) عن المحرم تطول أظفاره وينكسر بعضها فيؤذيه، قال (عليه السلام): «لا يقص شيئاً منها إن استطاع، فإن كانت تؤذيه فليقصها وليطعم مكان كل ظفر قبضه من طعام» (١).

وفيه: إنه ظاهر في الضرورة التي لا شيء فيها، فلا بد أن يحمل على الاستحباب.

ثم إنه لا إشكال ولا خلاف في أن الكفارة على العالم العامد، أما الجاهل والناسي والغافل والمضطر والمكره فلا كفارة عليهم، بل ادعى غير واحد الإجماع على ذلك في الجملة.

ويدل عليه صحيحه زراره: «من نتف أبطيه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه، أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله وهو محرم، ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، ومن فعله متعمداً فعليه شاه» (٢).

ومرسله النهائية، فإنه بعد نقل صحيحه أبي بصير المتقدمه قال: وفي روايه زراره: «إن من فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه»، وظاهره أنه غير الصحيحه لاشتماله على لفظ «ساهياً».

وروايه أبي حمزه، عن رجل قلم أظفيره إلا إصبعاً واحده، قال: «نسى»،

ص: ٣٨٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٣ الباب ١٢ من أبواب كفارات الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ الباب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

قلت: نعم. قال: «لا بأس» (١).

وفى بعض الروايات: «أما امرئ ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه» (٢).

والرضوى (عليه السلام): «كل شيء أتيت به في الحرم لجهاله وأنت محلل أو محرم، أو أتيت في الحل وأنت محرم فليس عليك شيء» (٣).

وفى المقنع الذى هو متن الروايات فى ذكر حكم الأظفار: «وإن كان جاهلاً أو ناسياً أو ساهياً فلا شيء عليه» (٤).

وفى المقام فروع:

الأول: لو كانت له يد واحدة فلا ينبغى الإشكال فى أن تقلم أظافيرها لا توجب الشاه، بل الأمداد، وكذلك إذا كانت له رجل واحدة فقط.

الثانى: لو قلم يداً ورجلاً، فهل عليه شاه أو الأمداد، لا يبعد الأول، لما يفهم من النص من أن العشرة توجب الشاه، ومنه يعلم حال ما لو قلم سته من أصابع اليد وأربعة من أصابع الرجل مثلاً، وذلك لحصول العشرة الموجهة للشاه.

الثالث: لو كانت له إصبع زائده مثلاً، فإن قص الجميع، فالظاهر عدم لزوم أكثر من شاه، للمرسله والموثقه وأصالة عدم الزائد، ولو قص عشره فقط لزم الدم أيضاً، فإذا فدى ثم قلم الزائده مثلاً لزم عليه المد، ولو قلم واحده واحده وفدى بعد كل تقليم كانت عليه أحد عشر مداً.

ص: ٣٨١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩١ الباب ١٠ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ الباب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٣

٣- فقه الرضا: ص ٢٩ س ١٦

٤- المقنع، فى الجوامع الفقهية: ص ٢٠ س ٩

الرابع: لو كانت له إصبع ناقصه فقلم التسعه لزمت الشاه، لظهور الموثقه فى أن العبره باليد لا بالإصبع.

نعم إذا كانت له إصبعان مثلاً فى كل يد، أشكل وجوب الشاه، لانصراف الأدله عن مثله.

الخامس: الظاهر أن المعيار بالقلم للكل أو البعض خارجاً لا بالقصد، فإذا كان من قصده أن يقلم العشره فقلم واحده وكفر ثم قلم الثانيه وكفر وهكذا كفت الأمداد، وذلك لأن الدليل على فعله خارجاً لا على قصده.

السادس: صرح غير واحد على أن وجوب الدم والدمين إذا لم يتخلل التكفير عن السابق قبل البلوغ إلى حد يوجب الشاه، وإلا تعدد المد بحسب تعدد الأصابع، وذلك لما ذكرناه فى الخامس من أنه حيث أعطى الكفاره لم يكن مجالاً لتكرارها.

السابع: لو قص بعض الإظفر واكتفى وجبت الكفاره، ولو بعد الكفاره قص بقيه نفس الإظفر ففى وجوب الكفاره أيضاً لأنه محرّم جديد فيشملة الدليل، أم لا، لأنه ليس لكل إظفر أكثر من كفاره، احتمالان، وإن كان الأول أقرب. نعم لا ينبغى الإشكال فى أنه لو قص الإظفر الواحد مرات بفصل قليل لم تجب إلا كفاره واحده، فإنه هو المتعارف.

ومنه يعلم حكم ما إذا قص العشره قصاً ناقصاً فذبح شاه ثم قصها أيضاً، فإنه تجب عليه شاه أخرى.

نعم لو كان فصل معتد به مثل أن قص إظفره فى جمعيتين كان لكل كفاره وإن لم يكفر بعد.

الثامن: لو قلع ظفره فهل عليه الكفاره أم لا، احتمالان، من المناط، ومن الأصل، والأول أقرب.

التاسع: لو كانت له ثلاثه أياد أو أرجل فقص أظافر الثلاث، فهل عليه شاه وأمداد أو شاه فقط، احتمالان، من المرسله المتقدمه، بل ظهور الأدله فى عدم الزيادة على الشاتين لليد والرجل، ومن أنه حيث قص أزيد من عشره كان كمن قص يديه وأصبع رجل، ولا يبعد الأول، وإن كان الأحوط الثانى.

العاشر: من الواضح أنه لا فرق فى الأحكام المذكوره بين إحرام الحج وإحرام العمره بأقسامهما، كما أن الظاهر أنه لا فرق بين الوحده والتبعيض، بأن قص بعض أظافيره فى الحج وبعضها فى العمره، فإنه تجب الشاه حينئذ.

الحادى عشر: لو كان تحت الظفر وسخ يضر وضوءه أو غسله ولا يمكن له إزالته إلا بالقلم وجب إزالته ولا كفاره، لأنه لا حرمه حينئذ، تقديماً للواجب على الحرام لأنه أهم من الحرام.

الثانى عشر: إذا آذاه الظفر، أو اضطر إلى قصه، أو أكره، أو قصه له غيره إجباراً، لم يكن عليه شىء، لأدله الاضطرار والإكراه وغيرهما.

الثالث عشر: مصرف الأمداد والشاه كما تقدم فى سائر الكفارات، لوحده الأدله فى كل المقامات.

الرابع عشر: لو قص بعض أظافيره جهلاً أو ما أشبهه، ثم أكملها عمداً كانت عليه الأمداد لا الشاه، لأنه لم يقصها جميعاً عالمياً عامداً.

الخامس عشر: الظاهر أن حك الظفر بسبب المبرد ونحوه حكمه حكم التقليم، لوحده المناط، إذا كان المبرد كثيراً يشبه القلم.

(مسألة ٣): لو أفتى بتقليم ظفر المحرم فأدماه، لزم المفتى شاه على المشهور كما في المستند، وبلا خلاف أجده كما في الجواهر. لخبر إسحاق المنجبر، عن أبي إبراهيم (عليه السلام)، إن رجلاً قلم أظفاره فكانت له إصبع عليه فترك ظفره لم يقضه، فأفتاه رجل بعد ما أحرم فقصة فأدماه، قال: «على الذي أفتاه شاه» (١).

وفي موثقه المنقوله عن صاحب الكافي (رحمه الله)، في الذي ينسى أن يقلم أظفاره عند إحرامه فأفتاه رجل بأن يقلمها ويعيد إحرامه ففعل ذلك، قال: «عليه دم يهريقه» (٢)، بناءً على عود الضمير إلى المفتى، لكنه خلاف الظاهر، إذ الكلام في فعل المحرم والضمير يعود إلى ما فيه الكلام، إلا إذا كانت هناك قرينه قطعية على خلافه، ولذا رد الحدائق العلامة المستدل بالموثقه بأن ظاهرها عود الضمير إلى المقلم لا المفتى.

ثم إنه لا فرق بين أن يكون المفتى محرماً أو محلاً، أهلاً للفتوى أم لا، لإطلاق النص، وهل عليه الشاه إذا كان معتقداً ذلك أو جاهلاً بالحكم أو ما أشبه احتمالات، من إطلاق النص الموجب لإطلاق الكفاره، ومن إطلاق قوله (عليه السلام): «أيما امرئ ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه» (٣). خصوصاً بعد كثره عدم الكفاره في المحرمات إذا ارتكب بجهل، ومن أنه إذا كان معتقداً اعتقاداً معذوراً فيه، لاجتهاد أو تقليد، كان الأصل العدم بعد انصراف الدليل عن مثله، بخلاف ما إذا كان غير معذور في فتواه، ولا يبعد الاحتمال الثاني وإن كان الثالث أحوط.

ص: ٣٨٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٤ الباب ١٣ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١
- ٢- الكافي: ج ٤ ص ٣٦٠ باب المحرم يحتجم أو يقص ظفراً ... ح ٦
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ الباب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٣

ثم الظاهر عدم الكفاره على المستفتى إن كان يرى المفتى أهلاً لذلك لاجتهاد أو معرفه بالمسائل للأصل، أما إذا كان يراه غير أهل، أو لا يعلم هل أنه أهل أم لا، ومع ذلك أخذ بقوله فهل عليه الكفاره أم لا، احتمالان، من أنه فعل خلافاً بلا استناد، ومن ما تقدم من أن الجاهل لا شيء عليه، والثاني أقرب، وإن كان الأول أحوط.

ثم هل وجوب الكفاره على المفتى خاص بما إذا كان السائل محرماً، أم يعم ما إذا استفتاه قبل إحرامه فأفتاه ففعله المستفتى بعد أن أحرم، الظاهر الأول، وإن كان ينبغي تعدى الحكم إلى الثاني أيضاً، ولو قلم بدون الإدعاء، أو أدمى بدون التقليم، بأن أراد التقليم فأدمى فرفع اليد عن التقليم، فالظاهر عدم الكفاره للأصل بعد كون النص فيهما معاً.

كما أن الظاهر عدم الكفاره لو أفتى غيره فقلم السامع لا المستفتى، خلافاً للجواهر حيث استظهر الكفاره، ولو علم المستفتى من غيره بأنه لا يجوز له التقليم، فالظاهر عدم الكفاره على المفتى لظهور النص في استناده إلى المفتى بجهاله.

ولا فرق في وجوب الكفاره بين الافتاء باللسان أو الكتابه أو الإشاره أو غيرها للمناطق.

ولو لم يعلم المفتى بأنه قلم وأدمى لكن قال المستفتى ذلك، فهل تجب عليه الكفاره، الظاهر العدم، خلافاً للدروس حيث قال: الأقرب قبول قول القالم في الإدعاء.

والظاهر أن على المفتى شاه واحده وإن قلم عده أصابعه، ولو كان المستفتى متعدداً كان عليه بكل قالم كفاره، ولو كان المفتى متعدداً فإن استند على الجميع كان على كل كفاره، مع احتمال كفاره واحده موزعه عليهم، لأصالة عدم الزيادة، وإن استند إلى بعضهم كان على المستند فقط، ومثله لو استفتاه فأفتاه لكنه لم يعتمد على فتواه إما نسياناً أو لأنه اعتمد على غيره، فإنه لا كفاره على

المفتى، لظهور الدليل فى الاستناد.

ولو قال المفتى: لا يجوز، فزعم أنه قال: يجوز، أو بالعكس، لم يكن على المفتى شيء، إذ فى الأول لم يفت، وفى الثانى لم يكن مستنداً فى فعله إلى المفتى.

والظاهر أن الفتوى بسائر محرمات الإحرام لا يوجب كفاره على المفتى للأصل، كما ذكره غير واحد.

ص: ٣٨٦

(مسألة ٤): قد تقدم الكلام في حرمة لبس المخيط على الرجل المحرم، فإذا لبسه عالماً عامداً مختاراً وجبت عليه الكفارة، وهي دم شاه بلا إشكال ولا خلاف، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه، وفي المستند قال: بالإجماع كما عن المنتهى وفي غيره.

ويدل عليه جملة من الروايات:

مثل صحيحه زراره السابقة، وصحيحته الأخرى، عن أبي جعفر (عليه السلام): «من لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه وهو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً أو ساهياً فلا شيء عليه، ومن فعله متعمداً فعليه دم» (١).

وخير سليمان: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحرم يلبس القميص متعمداً، قال (عليه السلام): «عليه دم» (٢).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألته عن ضرور من الثياب مختلفه يلبسها المحرم إذا احتاج ما عليه، قال (عليه السلام): «لكل صنف منها فداء» (٣).

وعن الجعفریات، عن علي (عليه السلام) قال: «المريض إذا أراد الإحرام وهو متخوف على نفسه من البرد فليحرم وعليه ثيابه وليكفر بما سماه الله تعالى في كتابه، ففديه من صيام أو صدقه أو نسك» (٤).

وقريب عنه ما عن الدعائم (٥).

ثم إنه لو اضطر إلى لبس الثوب فلا إشكال في

ص: ٣٨٧

١- الكافي: ج ٤ ص ٣٤٨ باب ما يجب فيه الفداء في لبس الثياب ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ الباب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٠ الباب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٤- الجعفریات: ص ٦٨ س ١٠

٥- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٥

جوازه وعدم حرمة، كما أن المشهور بينهم أن عليه الفداء، بل في المستند أرسله إرسال المسلمات، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه، واستدلوا بذلك ببعض الروايات الآتية.

لكن فيه أن الإجماع غير مسلم، كيف وقد عرفت في بحث المحرمات الإشكال في حرمة لبس المخيط مطلقاً، والروايات السابقة، الاستدلال بها لذلك محل نظر، إذ ما ضعف سنده منها لا حجه فيه، وما جاز الاعتماد عليه دلالة ضعيف، فإن قوله (عليه السلام): «لا ينبغي له لبسه» ظاهر في الفعلية والمضطر ليس كذلك، إذ (ينبغي له فعله) واحتاج أعم من الاضطرار، فلا يكون دليلاً على الكفاره في الاضطرار.

أما الآيه المباركه فظاهرها الحلق، لتفرعها على قوله تعالى: (وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ) (١)، والمناط غير مقطوع به، ويؤيد عدم الوجوب عدم الكفاره في غير العلم والعمد.

وكيف كان، فدليل رفع الضطرار والإكراه بضميمه الأصل كاف في القول بعدم الوجوب، وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه.

ثم إنه لا إشكال ولا خلاف في أنه لا كفاره مع الجهل ونحوه، للنصوص المتقدمه، ولقوله (عليه السلام): «أيا امرئ ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه» (٢).

ثم إن المحكى عن الخلاف والسرائر والتحرير المنتهى والتذكرة استثناء السراويل عند الضروره فلا فداء فيه، وعن الأخيرين الإجماع عليه، واستدل له الشيخ بالأصل وخلو الأخبار عن فدائه، ولا بأس به بعد أن عرفت الإشكال في أصل حرمة

ص: ٣٨٨

١- سورة البقره: الآيه ١٩٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ الباب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٣

اللبس، وإن رده المستند بدلاله الإطلاقات.

نعم جعل الجواهر العمده فى استثنائه الإجماع، واستثنى بعض آخر لبس الخفين أيضاً مع الاضطراب فلا فداء للأصل، وتجاوز لبسه فى بعض الأخبار، وما تقدم من عدم دليل كاف فى حرمة لبسها إطلاقاً، ولذا قال المستند بعدم شمول لفظ الثوب الممنوع لبسه لهما، وقد ذهب إلى عدم الفديه فيهما مع الاضطراب التهذيب والخلاف والتذكرة وغيرهم.

وفى المقام فروع:

الأول: حيث جاز للنساء لبس المخيط، فلا كفاره فيه إجماعاً.

الثانى: الظاهر أنه لو قلنا بالكفاره مع الاضطراب، فالواجب كفاره واحده، لا لكل لبس وقطعه ملبوس كفاره، للأصل، كما هو كذلك بالنسبه إلى التظليل.

ثم إنه لا فرق بين اللبس ابتداءً أو استدامهً كما ذكره غير واحد، بل فى الحدائق نسبتته إلى الأصحاب، فلو كان أحرم فى المخيط عالمًا عامدًا وجبت عليه الكفاره وإن نزع فوراً، وذلك لإطلاق الدليل الشامل للاستدامه، ولو لبسه جاهلاً أو ناسياً أو اضطراراً أو ما أشبه ثم ارتفع العذر وجب نزع فوراً، ولا كفاره لانصراف دليل الكفاره عن مثله، وقد أفتى بعدم الكفاره حينئذ المدارك والمستند والحدائق وغيرهم، ولو لم ينزع فوراً عرفياً لزم الكفاره لإطلاق الدليل، ولو لم ينزعه مده لم تكن إلا كفاره واحده، وإن طالت المده لأصالة عدم تعدد الكفاره.

نعم لو نزع ولبسه مرات، فالظاهر أن لكل مره كفاره، لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب، وتفصيل المستند بين تخلل التكفير فتعدد الكفاره، دون سواه لأصالة التداخل لا وجه له.

ولو لبس لباسين كقميصين مره واحده، فعليه كفاره واحده، وفى المستند ادعى عدم الخلاف فى ذلك، للأصل ولأنه لم يفعل موجب الكفاره

ص: ٣٨٩

إلا مره واحده، أما لو لبس قميصاً وقباءً مره واحده، فالظاهر أن عليه كفاره واحده لأنه لبس واحد، والأصل عدم زياده الكفاره، فما ذهب إليه المستند من تعدد الكفاره لصحيحه محمد لا وجه له، فإن ظاهر الصحيحه تعدد اللبس لا تعدد الملبوس، لأن المتعارف لبس كل صنف مره، وهذا الانصراف مانع عن القول بكفايه تعدد الملبوس.

نعم لو تعدد اللبس سواء كان من صنف واحد أو من أصناف متعدده لزم لكل لبس كفاره.

ثم الظاهر وجوب نزعه من أسفله أو وسطه إن أمكن إن كان عالماً عامداً، وجواز نزعه من أعلاه إن لم يكن عالماً عامداً، كما تقدم في مسأله محرّمات الإحرام من دلاله روايه عبد الصمد عليه.

ثم إنه يجوز إعطاء الكفاره في الحج وفي أهله لما تقدم، كما أنه إن لم يقدر على الكفاره رجع إلى البدل، كما تقدم الكلام في ذلك، ومصرف الكفاره وسائر وخصوصياتها قد سبق الكلام فيها.

(مسألة ٥): في ازاله الشعر الكفاره بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً متواتراً نقله، والكلام فيها إما في حلق الرأس أو غيره.

أما حلق الرأس فإن كان من أذى فالكفاره دم شاه أو صيام ثلاثة أيام أو الصدقه بلا إشكال ولا خلاف كما في الحدائق، بل في المستند والجواهر الإجماع عليه، ويدل عليه قوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) (١).

أقول: المراد بالنسك الشاه.

ومارواه حريز، عن الصادق (عليه السلام) وقد سماه في الحدائق صحيحاً، قال: «مر رسول الله (صلى الله عليه وآله) على كعب بن عجره الأنصاري والقمل يتناثر من رأسه، قال (صلى الله عليه وآله): أتؤذيك هوامك، قال: نعم، فأنزلت هذه الآية: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) فأمره رسول الله (صلى الله عليه وآله) فحلق رأسه وجعل عليه صيام ثلاثة أيام، والصدقه على ستة مساكين، والنسك شاه»، وقال أبو عبد الله (عليه السلام): «وكل شيء في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار ما شاء، وكل شيء في القرآن (فمن لم يجد فعليه كذا) فالأول الخيار» (٢). أى إن الأول يلزم اختياره مع الإمكان، فإن تعذر وصلت النوبه إلى بدله، والظاهر أن مراده (صلى الله عليه وآله) بالواو أن اللازم عليه أحدها، فالواو إباحه لا جمع، أو أن «والصدقه» كلام مستأنف.

وفى روايه الفقيه: «مر النبي (صلى الله عليه وآله) على كعب بن عجره الأنصاري وهو محرم وقد أكل القمل رأسه وحاجبه وعينه، فقال له رسول الله (صلى الله

ص: ٣٩١

١- سورة البقره: الآيه ١٩٦

٢- التهذيب: ج ٥ ص ٣٣٣ الباب ٢٥ فى الكفاره عن خطأ المحرم ... ح ٦٠

عليه وآله): ما كنت أرى أن الأمر يبلغ ما أرى، فأمره فنسك عنه نسكاً وحلق رأسه، لقول الله تعالى: (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففديه من صيام أو صدقه أو نسك) والصيام ثلاثه أيام، والصدقه على ستة مساكين، ولكل مسكين صاع من تمر، والنسك شاه لا يطعم منها أحد إلا المساكين» (١).

ورواه عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قال الله تعالى في كتابه: (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففديه من صيام صدقه أو نسك) فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم إذا كان صحيحاً، فالصيام ثلاثه أيام والصدقه على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام، والنسك شاه يذبحها فيأكل ويطعم وإنما عليه واحد من ذلك» (٢).

وعن الدعائم، في تفسير الآيه الكريمة، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا حلق المحرم رأسه جزى بأى ذلك شاء هو مخير، فالصيام ثلاثه أيام، والصدقه على ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع، والنسك شاه» (٣).

وفى روايه المسعودى، عن حريز، عن من رواه، عن الصادق (عليه السلام)، مثل روايته السابقه، إلا أنه قال: «والصدقه على ستة مساكين مُدين لكل مسكين» (٤).

وعن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، عن حماد، عن حريز مثله (٥).

وعن الرضوى (عليه السلام) مثل الفقيه، إلا أن فيه: «والصدقه على ستة مساكين،

ص: ٣٩٢

١- الفقيه: ج ٢ ص ٢٢٨ الباب ١١٨ فى ما يجوز للمحرم إتيانه.. ح ٥٥ و ٥٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٦ الباب ١٤ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ فى ذكر ما يحرم على المحرم

٤- التهذيب: ج ٥ ص ٣٣٣ الباب ٢٥ فى الكفاره عن خطأ المحرم... ح ٦٠

٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٣٤ الباب ١٢ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ذيل ح ٢

على كل مسكين مدين»(١).

وفى روايه الغوالى، عن النبى (صلى الله عليه وآله)، أن النبى (صلى الله عليه وآله) قال لكعب: «أحلق رأسك وصم ثلاثه أيام أو أطعم سته مساكين أو نسك شاه، وكان كعب يقول فى نزلت الآيه»(٢)، الحديث.

ومنه يعلم أن ما ذكر فيه أحد النسك، فهو من باب المثال.

ففى صحيحه زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «من حلق رأسه أو نتف إبطه ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شىء عليه، ومن فعله متعمداً فعليه دم»(٣).

وفى صحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً قال: «من نتف إبطه أو قلم أظفاره أو حلق رأسه أو لبس ثوباً لا ينبغى له لبسه أو أكل طعاماً لا ينبغى له أكله ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شىء، ومن فعله متعمداً فعليه دم شاه»(٤).

هذا كله إذا كان حلق الرأس عن أذى، أما إذا لم يكن عن أذى فذهب المستند تبعاً للنزهه وبعض مشايخه، ونفى المدارك البعد عنه، إلى أن كفارته دم شاه خاصة، خلافاً للأكثر حيث جعلوا التخيير مطلقاً، بل عن المنتهى وغيره الإجماع عليه.

واستدل المستند بالصحيحين وروايه قرب الإسناد: «لكل شىء جرح من حجك فعليك دم تهريقه حيث شئت»(٥).

أقول: ما ذكره المستند وإن كان حسب الصنائه، إذ تقيد إطلاقات الدم

ص: ٣٩٣

١- فقه الرضا: ص ٧٤ س ٤، وانظر المستدرک: ج ٢ ص ١٣٤ الباب ١٢ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٣

٢- الغوالى: ج ٢ ص ٨٩ ح ٢٣٩

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩١ الباب ١٠ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ الباب ٨ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٥- قرب الإسناد: ص ١٠٤ السطر ما قبل الأخير

فى هذه الروايات الثلاثة بروايات الأذى، إلا أن شذوذ القول بذلك حتى أنك قد عرفت عدم القول به إلا من ثلاثة فقط، وفهم العرف وحده المناط وذهاب المشهور إلى إطلاق التخيير يوجب الذهاب إلى ما قاله المشهور.

نعم لاشك أن الأحوط فى غير المريض الشاه.

ثم لا يخفى أنه لو حلق المريض أو غيره رأسه نسياناً أو جهلاً أو غفلةً أو إكراهاً لم يكن عليه شىء، لما عرفت من تصريح الصحيحين بأن الكفاره على المتعمد، والإكراه وإن لم يذكر فى النص إلا أن المنصرف من المتعمد غيره، ألا ترى أنه لو قال له المولى: لا تفعل كذا عمداً، ففعله كرهاً رأى العقلاء معذوريته وقبول عذره أنه لم يفعله عمداً.

نعم الاضطراب لمرض أو قمل أو نحوهما خارج بالنص والإجماع.

وفى المقام فروع:

الأول: كلما قلناه فى الرجل من كفاره الحلق، نقوله فى المرأه لأدله الاشتراك، ولو كان حلقها حراماً من جهه عدم الأذى، فلا يقال لعل الحكم البراءه لأنها ممن ينتقم الله منها، فتأمل.

الثانى: قال فى المستند: الصدقه المذكوره هل هى على سته مساكين، لكل مسكين مُدّان كما نسبه فى المدارك إلى الأكثر، وبعض من تأخر عنه إلى الأشهر، أو على سته مساكين من غير ذكر المد ولا المدين، كما عن الغنيه نافيةً عنه الخلاف، أو عليهم لكل مسكين مد، كما عن المبسوط والمقنعه والسرائر، أو على عشره مساكين لكل مسكين مد، كما عن ابن حمزه والقواعد وفى الشرائع، ونسبه فى المسالك إلى المشهور، أو التخيير بين الستة والمدين أو العشره والمد كما عن الدروس، ونفى عنه البعد فى المسالك، أو بين الستة والمدين

ص: ٣٩٤

أو العشره والإشباع، كما عن التهذييين والجامع.

والأقوى هو الأخير، للجمع بين روايتى حريز وروايه عمر بن يزيد، وضعف سند روايه عمر لا يضر بعد استناد المشهور إليها، لكن الأول أحوط لكثرة رواياته، ولأنه الذى ذكره الرسول (صلى الله عليه وآله) لكعب الذى نزلت فيه الآية، وكان هو سبب الحكم.

ومما ذكرناه ظهر وجه سائر الأقوال، نعم ما ذكره الفقيه من أن لكل مسكين صاعاً رده الحدائق بأن الظاهر أنه متروك، ولعل لفظ (نصف) سقط من قلم المصنف أو من نقله.

أقول: ويؤيده ما رواه زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا حصر الرجل فبعث بهديه فأذاه رأسه قبل أن ينحر هديه، فإنه يذبح شاه فى المكان الذى أحصر فيه، أو يصوم أو يتصدق على ستة مساكين، والصوم ثلاثة أيام، والصدقه نصف صاع لكل مسكين» (١).

الثالث: إذا حلق شعر غير رأسه، حلالاً كان الحلق كشعر عانته، أم حراماً كشعر لحيته، فهل يكون مثل حلق الرأس أم لا، نسب المستند إلى ظاهر إطلاق الفاضلين وبعض من تأخير عنهما الأول، وفى الجواهر حكاية الإجماع عن المنتهى والتذكرة على عدم الفرق.

وكأنهم استندوا إلى المناط، وإلا فالكتاب والروايات وردت فى حلق الرأس، لكن الأحوط إن لم يكن أقرب هو الشاه فيما لم يدل عليه دليل خاص كما سيأتى، وإنما نقول بالشاه لروايه قرب الإسناد المتقدمه، وقد تقدم أنه إذا كان جاهلاً أو ناسياً أو ساهياً أو غافلاً لم يكن عليه شيء،

ص: ٣٩٥

وكذا المكروه لإطلاق أدله الإكراه، بل الظاهر أن المضطر هنا لا شيء عليه _ وإن كان المضطر لحق الرأس عليه الكفاره كما تقدم _ وذلك لرفع الاضطرار، والمناطق في بعض المحرمات، وخبر حسن الصيقل: «إذا اضطر إلى حلق القفا للحجامه فليحلق وليس عليه شيء»^(١).

الرابع: المدار على صدق حلق الرأس سواء كان بالموسى، أو بجزه أو نتفه، أو قصه بالمقص أو الماكنه، أو إحراقه أو إزالته بالنوره أو غيرها، لإطلاق جمله من الروايات الداله على ذلك.

مثل ما أردف نتف الإبط، مع وضوح أنه لا خصوصيه للنتف.

ومثل قوله (عليه السلام): «إذا نتف الرجل بعد الإحرام فعليه دم»^(٢).

وقوله: «لا يحلق مكان المحاجم ولا يجز»^(٣).

والرضوى: «ولا يأخذ المحرم شيئاً من شعره»^(٤)، وغير ذلك مما يدل على أن المعيار إزاله الشعر فى قبال إبقائه، لا أنه خصوصيه للحلق.

الخامس: لا يتوقف التحريم ولا الكفاره على حلق تمام الرأس، بل ما صدق عليه مسمى الحلق ولو كان بعض الرأس، كما صرح به غير واحد.

نعم لو جز أو حلق شعرات لم يكن عليه دم، كما صرح بالاستثناء المنتهى، وتبعه الجواهر وغيره، وذلك لعدم صدق الحلق ونحوه، ولما ورد من كفاره أخرى غير الدم فيه، كما سيأتى فيمن مس لحيته ورأسه فوقع منهما شيء.

ص: ٣٩٤

١- التهذيب: ج ٥ ص ٣٠٦ الباب ٢٤ من ما يجب على المحرم اجتنابه ذيل ح ٤٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٢ الباب ١١ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٣- قرب الإسناد: ص ١٠٦ س ٧

٤- فقه الرضا: ص ٧٤ س ٢٩

وحسن الحلبي: «إذا نتف المحرم من شعر لحيته وغيرها شيئاً فعليه أن يطعم مسكيناً في يده» (١).

السادس: مصرف هذه الكفاره مصرف سائر الكفارات، وهل له أن يأكل منها، احتمالان، والظاهر الكراهه للجمع بين ما دل على النهى عن أكله، كروايه الفقيه: «ولا يطعم منها أحد إلا المساكين» (٢)، وما دل على الجواز، كروايه عمر: «فأكل ويطعم» (٣).

نعم لا إشكال في عدم كونه أحد المساكين الستة أو العشره في الصدقه، وقد تقدم لزوم كون الآكل فقيراً مؤمناً، والإشكال في كونه واجب النفقه كما تقدم جواز ذبحه في كل مكان.

السابع: لا فرق في إيجاب الفديه بالحلقة بين أن يحلق بنفسه أو يحلق له غيره بأمره، لإطلاق الأدله، كما صرح بذلك الجواهر وغيره.

والظاهر أنه إذا كان الحلق له جائزاً جاز لغيره ولو كان محرماً، ولو لم يكن له الحلق جائزاً لم يجز لغيره الحلق ولو كان محلاً، لأنه من الإعانه على الإثم، وإذا شك الحالق جواز الحلق له فإن كان الأصل العدم لم يجز، وإن أخبر هو بحليته لنفسه، لأصالة عدم جواز ما لا يحل للإنسان إلا بالدليل الثانوى ما لم يثبت توفر موضوع الجواز، ولذا لم يجز إعطاء الخمر لإنسان يدعى أنه مباح له الشرب لمرض مهلك، ولم يجز اشتراء الوقف من الذريه إذا ادعى وجود الوجه المحلل لبيعه، هذا بخلاف ما إذا لم يكن الأصل الحرمه، كما إذا قال لإنسان: احلق رأسى

ص: ٣٩٧

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠٠ الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٩
 - ٢- الفقيه: ج ٢ ص ٢٢٩ الباب ١١٨ فى ما يجوز للمحرم إتيانه.. ح ٥٦
 - ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٦ الباب ١٤ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢

وهو قد فرغ من السعى، أو فى منى، ولم يعلم الحالق هل أنه طاف أم لا، وهل أنه رمى جمرة العقبة أم لا.

الثامن: إذا أجبره جابر على الحلق بنفسه، أو حلق له جبراً أو إكراهاً لم تكن عليه كفاره، لأن الفعل غير مستند إليه فيما إذا حلق الحالق الجابر له، وللإكراه الرفع للحكم إذا حلق بنفسه مكرهاً، والظاهر أن الجابر والمكره لا- كفاره عليهما للأصل وإن فعلاً حراماً.

التاسع: إذا أفتى مفت بجواز حلقه فحلق جهلاً أو تقليداً صحيحاً لم تكن عليه الكفاره للأصل، بعد أن عرفت أن الجهل موجب لرفع الكفاره، والتقليد الصحيح معذر فلم يكن فى حلقه عالماً عامداً.

العاشر: لو حلق بعض رأسه فكفر، ثم حلق بعضه الآخر كانت عليه كفاره ثانية، للإطلاق، بخلاف ما إذا حلق كل بعض مره بدون إعطاء الكفاره فإن الكفاره عليه واحده وإن كان فى عده أيام لوحده حلق الرأس وأصاله عدم التعدد.

الحادى عشر: لو حلق رأسه مرات، كل مره تمام رأسه، كان عليه كفارات لأصاله عدم التداخل، ولو حلق كل جسده مره، فهل عليه كفارات أو كفاره واحده، احتمالان، والأول أحوط، وإن كان الثانى أقرب.

نعم إذا أزال شعر رأسه وجسده مره واحده، مثلاً أزال شعرهما بالنوره، فالظاهر وجوب كفاره للبدن وكفاره للرأس.

الثانى عشر: لو كان شكوى رأسه لا يزول إلا بالطلى المتوقف على الحلق، بأن لم يكن فى ذات الشعر أذى، جاز الحلق وكانت عليه الكفاره، لإطلاق الآيه المباركه.

الثالث عشر: لا فرق في الأحكام المذكوره بين الحج والعمرة، لإطلاق الأدله.

الرابع عشر: قتل وإسقاط وإيذاء القمل الذى يسببه الحلق لا حرمه عليه ولا كفاره له، لأنه لو كان له ذلك لزم التنبيه، فعدم التنبيه فى قصه كعب دليل العدم.

الخامس عشر: لو كان يزول مرضه ونحوه بحلق بعض الشعر، لم يجز له حلق الكل، لأصالة عدم الجواز إلا بقدر، فإن الضرورات تقدر بقدره.

السادس عشر: يجب تعدد المسكين، فلا يصح إطعام مسكين مرتين أو أكثر، والظاهر احتساب الطفل لو كان مع الكبار، أما إذا كانوا وحدهم فكل طفلين يكون مكان إنسان كما حقق فى باب الكفارات.

السابع عشر: لا يشترط فى الصوم التابع، للأصل، وإن كان أحوط.

الثامن عشر: العنز فى هذا الباب فى حكم الشاه، لإطلاق النسك عليه، بالإضافة إلى ما تقدم من وحدتهما فى الحكم.

التاسع عشر: الظاهر لزوم قصد القربة فى الشاه والإطعام، لانصراف الأدله فى كونهما عباده كالصيام.

العشرون: لا يكفى أن يصوم يوماً ويطعم أربعة مساكين أو ما أشبه ذلك، لظهور الأدله فى إكمال الصيام أو الإطعام، ولو لم يتمكن من الخصال الثلاث استغفر الله احتياطاً.

الواحد والعشرون: لو أمكن رفع الاضطرار بالغسل دون الحلق لم يجز الحلق، وما فى خبر كعب محمول على أنه لم يمكن رفع الاضطرار به، فلا يقال حيث إنه كان يمكن دفع القمل بالغسل، ومع ذلك أجاز له الرسول (صلى الله عليه وآله) الحلق دل على جواز الحلق إذا كان الاضطرار فى الجملة، ولو كان دفعه بأحد شيئين،

ويؤيد ما ذكرناه ما في بعض الروايات من أن رأسه كان قرح، ومن المعلوم أنه لا بد في إزاله القرحة من الحلق.

الثاني والعشرون: لو اضطر إلى أحد الأمرين من الحلق أو التتف مثلاً جاز العمل بأيهما، إذ المناط إزاله الشعر وهي حاصله فيهما، وكذا سائر الأمثلة، مثل الاضطرار إلى إزالته بالنوره أو بالحرق مثلاً.

الثالث والعشرون: لا يجوز جز بعض الشعر وإن لم يكن حلقاً، لإطلاق النص والفتوى، فلو دار الأمر بين حلقه أو تقصيره قدم الثاني، لأن الضرورات تقدر بقدرها، والله سبحانه العالم.

ص: ٤٠٠

(مسألة ٦): إذا نتف المحرم من شعر لحيته أو غيرها، أو جزه أو أزاله بأسباب آخر أو مس رأسه أو لحيته أو غيرهما فسقط منه شعره أو شعرات، أو مسح بعض بدنه بشيء فسقط كذلك، أو كلف غيره بإزاله بعض شعره أو ما أشبه ذلك، كل ذلك في غير الإبطين الذي سيأتى حكمه، فالأحوط أن يتصدق بما ورد في الروايات.

وإنما احتطنا تبعاً للمشهور، بل في المدارك نسبتته إلى قطع الأصحاب، وعن ظاهر المنتهى والتذكرة الإجماع عليه، وإلا فمقتضى الجمع بين الروايات الاستحباب، والإجماع المنقول المحتمل بل المظنون الاستناد إلى ظواهر الروايات بدون ملاحظه الجمع لا يقتضى أكثر من الاحتياط.

أما ما دل على التصديق ونحوه، فهي صحيحه هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا وضع أحدكم يده على رأسه أو لحيته وهو محرم فسقط شيء من الشعر فليتصدق بكف من طعام أو كف من سويق»^(١).

وفي صحيح آخر له: «بكف من كعك أو سويق»^(٢).

وصحيح منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام)، في المحرم إذا مس لحيته فوقع منها شعره، قال: «يطعم كفاً من طعام أو كفين»^(٣).

وصحيح معاوية بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): المحرم يعبث بلحيته فيسقط منها الشعره والثنتان، قال: «يطعم شيئاً»^(٤).

ص: ٤٠١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٩ الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٩ الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ذيل ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٩ الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٩ الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢

قال الصدوق (رحمه الله) في خبر آخر: «مُدّاً من طعام أو كفين»^(١).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا نتف المحرم من شعره لحيته وغيرها شيئاً فعليه أن يطعم مسكيناً في يده»^(٢).

وخبر حسن بن هارون: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنى أولع بلحيتي وأنا محرم فتسقط الشعرات، قال (عليه السلام): «إذا فرغت من إحرامك فاشتر بدرهم تمرّاً وتصدق به، فإن تمره خير من شعره»^(٣).

وعن المقنع: «إذا عبث المحرم بلحيته فسقط منها شعره أو ثنتان فعليه أن يتصدق بكف أو كفين من طعام»^(٤).

وهذه الروايات بالإضافة إلى اختلافها المرشد إلى أن الحكم ضرب من الندب، خصوصاً مثل خبر حسن بن هارون، حيث إنه لو كان القلع حراماً لنهاه الإمام (عليه السلام)، معارض بما هو نص في عدم الوجوب.

كصحيح جعفر بن بشير والمفضل بن عمر، قال: دخل النياحي على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال: ما تقول في محرم مس لحيته فسقط منها شعرتان، فقال (عليه السلام): «لو مسست لحيتي فسقط منها عشر شعرات ما كان على شيء»^(٥).

وحمل الشيخ له على صورته السهو، وحمل الحدائق له على حال الوضوء

ص: ٤٠٢

١- الفقيه: ج ٢ ص ٢٢٩ الباب ١١٨ في ما يجوز للمحرم... ح ٦٠

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠٠ الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٩

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٤

٤- المقنع، في الجوامع الفقهية: ص ٢٠ س ١٣

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠٠ الباب ١٦ من أبواب كفارات الإحرام ح ٧. وفي التهذيب: ج ٥ ص ٣٣٩ الباب ٢٥ في الكفارة عن خطأ

المحرم... ح ٨٦

خلاف الظاهر، ولا داعى له، ولذا قال الجواهر: إنه مثل حديث الكف والكفين.

وفى روايه ليث المرادى، عنه (عليه السلام)، سأله عن يتناول لحيته وهو محرم يعبث بها فينتف منها الطاقات يبقين فى يده خطأً أو عمدًا، قال (عليه السلام): «لا يضره»^(١).

وفى الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «إن مسح المحرم رأسه أو لحيته فسقط من ذلك شعر كثير فلا شىء فيه»^(٢).
ويؤيده ما سياتى من التعليل فى باب الوضوء، لكن لا يخفى أن هذه الروايات تنافى ما تقدم فى باب حرمة إزالة الشعر فى الجملة، فراجع.

هذا كله إذا لم يسقط الشعر فى الطهارات ونحوه، وإلا فلا- ينبغى الإشكال فى عدم الكفاره للأصل والخرج والسيره ومنافاه
إيجاب الكفاره فيه عدم تعرض الشارع له.

وصحيح الهيثم بن عروه؛ سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام)، عن المحرم يريد إسباغ الوضوء فيسقط من لحيته الشعره
والشعرتان، فقال (عليه السلام): «ليس بشىء، ما جعل عليكم فى الدين من حرج»^(٣).

وإنما عممنا الحكم إلى الغسل والتيمم كما نسب إلى غير واحد، بل عن الأكثر التعميم إلى الغسل، للمناط والسيره وانصراف
الأدله المتقدمه عن هذه الأمور، كانصرافها عما يسقط بسبب ركوب الدابه من أطراف الرجل، وبسبب

ص: ٤٠٣

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠٠ الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٨
 - ٢- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ فى ذكر ما يحرم على المحرم
 - ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٩ الباب ١٦ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٦

النوم من الجسد وبسبب الدخول فى الماء من البدن.

بل الظاهر أنه لا بأس بالمشط، وإن علم سقوط بعض الشعرات، فإن التمشيط متعارف والسقوط به غالبى، ولو كان محظوراً لزم التنبيه عليه، فعدم التنبيه دليل العدم.

هذا خلافاً للمحكى عن الصدوق والسيد وسلاار وتبعهم المستند، فقالوا بالتكفير مطلقاً من غير استثناء حتى للوضوء الواجب، بل عن المفيد إنه لو سقط من شعره فى إسباغه الوضوء شىء من الشعر فعليه كف من طعام، وإن كان الساقط كثيراً فعليه دم شاه، واستدلوا بإطلاق الأدله السابقه.

قال المستند: ولا تدل الصحيحه الأخيره على نفي الكفاره أصلاً، ولو من جهه التعليل، لأن الأكف من الطعام لا حرج فيه أصلاً، ولعل المفيد قال بالدم لمناط حلق الرأس، وفى الكل ما لا يخفى.

ثم إن الكفاره إنما تكون إذا كان مع العلم والعمد بدون الاضطرار.

أما الأول: فلصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «من حلق رأسه أو نتف إبطه ناسياً أو جاهلاً فلا شىء عليه» (١). وهذا هو الذى اختاره الدروس والحدائق وغيرهما، خلافاً للمحكى عن الفاضل فأوجب فيه الكفاره لإطلاق الأدله، وفيه: إن الإطلاق مقيد بما ذكرناه.

وأما الثانى: فلرفع الاضطرار، والكفاره فى الحلق الاضطرارى بدليل خاص فلا يقاس به غيره، ولذا كان المحكى عن العلامه فى المنتهى أنه قال: إذا نبت الشعر فى عينه أو نزل حاجبه فغطى عينه جاز له قطع النبات فى عينه وقص المسترسل، والوجه أنه لا فديه عليه، انتهى.

ص: ٤٠٤

والظاهر أن القدر الذى لا بد من نتفه أو جزه مقدمه للمقدار الضار، حكمه فى الجواز والفديه حكم المقدار الضار، وقد تقدم فى باب محرمات الإحرام عدم البأس بحلق موضع الاحتجام إذا اضطر إليه، ومن المعلوم أن الحلق أكثر يكون مقدمه.

ص: ٤٠٥

(مسألة ٧): لو نتف إحدى إبطيه، كان عليه إطعام ثلاثه مساكين، ولو نتفهما كان عليه دم شاه على المشهور، بل فى الجواهر لا خلاف فى الثانى منهما، بل والأول إلا من بعض متأخرى المتأخرين.

وفى المستند: قيل لا خلاف فى الحكمين أجده إلا عن بعض المتأخرين، ونسبهما فى الحدائق إلى تصريح الأصحاب.

والروايات الموجودة فى المقام: خبر عبد الله بن جبلة، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى محرم نتف إبطه، قال: «يطعم ثلاثه مساكين»^(١).

وسنده وإن كان ضعيفاً، إلا أنه معمول به قديماً وحديثاً، بل قد عمل به من لا يعمل إلا بالقطعيات كابنى زهره وإدريس.

وصحيح حريرى، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا نتف الرجل إبطيه بعد الإحرام فعليه دم»^(٢).

وصحيح زراره، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «من حلق رأسه أو نتف إبطه ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شىء عليه، ومن فعله متعمداً فعليه دم»^(٣).

وروايه قرب الإسناد^(٤) المتقدمه فى مسأله كفاره إزاله الشعر.

واللازم تقييد إطلاق ما دل على الشاه بما إذا لم يكن إبطاً واحداً، وإلا كفى أحد الأمرين من الشاه والإطعام، ولذا اختاره بعض المتأخرين، خلافاً للقول بتعين الإطعام أو بتعين الشاه، لكن الظاهر أن القائل بتعين الإطعام لا يمانع من الشاه لأنها إطعام لأكثر من ثلاثه.

ص: ٤٠٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٢ الباب ١١ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٢ الباب ١١ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩١ الباب ١٠ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٤- قرب الإسناد: ص ١٠٤ السطر ما قبل الأخير، وانظر ١٠٦ س ٧

نعم لاشك في أن الأحوط الشاه لما عرفت من ضعف سند روايه عبد الله.

ثم الظاهر عدم الفرق بين نتف وسائر أقسام الإزالة، بل وجزّ الطويل من الشعر إذا بقي ولو مقدار كثير منه، للمناط ولإطلاق روايه قرب الإسناد.

وهل نتف بعض الإبط كالكل، احتمالان، من صدق نتف الإبط إذا كان المنتوف كثيراً كما تقدم في حلق الرأس، وهذا هو الذى اختاره المستند، ومن الانصراف إلى نتف كل الإبط، فلا كفاره في نتف البعض، وهذا هو الذى اختاره الجواهر.

والأقرب أنه إن كان المنتوف كثيراً كان محكوماً بهذه الكفاره، وإن كان قليلاً كان حكوماً بالكفاره فى المسأله السابقه، ولو شك فالأصل عدم نتف الكثير الموجب للشاه أو إطعام ثلاثه مساكين.

ولو نتف إبطاً وكفر بالإطعام أو الشاه ثم نتف الثانيه كفر ثانياً، بخلاف ما إذا نتفهما معاً، فإن عليه كفاره واحده.

ثم إنه لا فرق بين أن ينتف هو أو يأمر غيره بالنتف للصدق، كما أنه لا يجوز للغير نتف شعره المحرم، لأنه إعانه على الإثم.

ولصحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يأخذ الحرام من شعر الحلال» (١).

وعليه فما نحن فيه أولى بالحرمه، أما إذا كان الآخذ حراماً فلا كفاره عليه للأصل.

وهل للحرام أن يأخذ من شعر الحلال، الظاهر لا، كما عن الشيخ فى التهذيب للروايه السابقه.

ثم إنه لو اضطر أو نسى أو جهل أو ما أشبه فلا كفاره، للأصل ورفع الاضطرار وبعض الروايات السابقه.

وقد تقدم بعض الفروع النافعه فى المقام.

ص: ٤٠٧

ثم إنه لو كان فى النتف أو الحلق للإبط والرأس وغيرهما إدماء فقد فعل محرمين، لما تقدم من أن الإدماء حرام، أما كفاره زائده فلا، لأنه بالاضافه إلى أنه لا كفاره فى الإدماء كما سيأتى، إن عدم التنبيه فى مقام البيان مع غلبه الابتلاء يعطى العدم.

ص: ٤٠٨

المحتويات

المحتويات

محرمات الإحرام

لبس الخاتم.....٩

لبس المحرمه الحلوى.....١٠

إزالة الشعر.....٢٣

تغطيه الرجل رأسه.....٢٩

التظليل للرجل.....٤٣

الاستمناء.....٥٨

إخراج الدم.....٦٠

قص الأظافر.....٦٣

قطع حشيش الشجره.....٦٥

لبس المحرم السلاح.....٧٦

فصل مكروهات الإحرام

٧٩ _ ٩٨

مسأله ١ _ فى قتل النعامه.....١٠٤

مسأله ٢ _ مع العجز عن البدنه.....١٠٨

مسأله ٣ _ بدل الكفاره.....١١٧

ص: ٤٠٩

- مسألة ٤ _ صيد فراخ النعامه.....١٢١
- مسألة ٥ _ كفاره بقره الوحش و حمار الوحش.....١٢٣
- مسألة ٦ _ من لم يحد الشاه فى الكفاره.....١٢٥
- مسألة ٧ _ بدل شاه الأرنب والثعلب.....١٢٨
- مسألة ٨ _ كسر بيض النعام.....١٣٠
- مسألة ٩ _ لو عجز عن الإرسال.....١٣٥
- مسألة ١٠ _ كسر بيض القطاه.....١٣٨
- مسألة ١١ _ لو عجز عن الفداء.....١٤١
- مسألة ١٢ _ كفاره الحمام.....١٤٢
- مسألة ١٣ _ لو قتل فى الحرم الحمام.....١٤٦
- مسألة ١٤ _ قتل فرخ الحمام فى الحرم.....١٥٠
- مسألة ١٥ _ لو قتل المحرم الصيد فى الحرم.....١٥٤
- مسألة ١٦ _ مضاعفه الجزاء.....١٥٧
- مسألة ١٧ _ كفاره كسر بيض الحمام.....١٥٩
- مسألة ١٨ _ فروع فى قتل حمام الحرم وكسر بيضه.....١٦٣
- مسألة ١٩ _ كفاره قتل المحرم الطيور الصغيره.....١٦٦
- مسألة ٢٠ _ قتل القنفذ والضب واليربوع.....١٦٨
- مسألة ٢١ _ كفاره قتل المحرم الجراد.....١٧٠
- مسألة ٢٢ _ قتل الجراد.....١٧١
- مسألة ٢٣ _ قتل القمل.....١٧٤

مسأله ٢٤ _ قتل الزنبور.....١٧٦

مسأله ٢٥ _ كفاره قتل الزنبور.....١٧٧

مسأله ٢٦ _ قتل ما لا تقدير لفديته.....١٨٠

مسأله ٢٧ _ كفايه جزاء المعيب عن الصحيح.....١٨٣

ص:٤١٠

- مسأله ٢٨ _ أسباب الضمان.....١٨٥
- مسأله ٢٩ _ صور فى الصيد وأحكامها.....١٩١
- مسأله ٣٠ _ كسر أحد قرنى الغزال.....١٩٦
- مسأله ٣١ _ حكم الاشتراك فى قتل الصيد.....١٩٨
- مسأله ٣٢ _ لو صاد طيراً فقتله بضربه على الأرض.....٢٠٢
- مسأله ٣٣ _ لو رمى الصيد فأصابه.....٢٠٤
- مسأله ٣٤ _ حكم المحرم لو شرب لبن ظبيه فى الحرم.....٢٠٥
- مسأله ٣٥ _ هل يخرج الصيد عن الملك بالإحرام.....٢٠٧
- مسأله ٣٦ _ حكم من أمسك صيداً حتى ذبحه آخر.....٢١٤
- مسأله ٣٧ _ فى التسبب للصيد.....٢١٦
- مسأله ٣٨ _ حكم تنفير حمام الحرم.....٢١٩
- مسأله ٣٩ _ لو رمى اثنان صيداً فأخطأ أحدهما.....٢٢٢
- مسأله ٤٠ _ لو وقد جماعه ناراً فوقع فيها صيد.....٢٢٤
- مسأله ٤١ _ لو رمى صيداً فقتله أو جرحه.....٢٢٦
- مسأله ٤٢ _ فى ضمان المحرم ما أتلفته دابته.....٢٢٧
- مسأله ٤٣ _ لو أمسك المحرمُ أما فمات طفلها.....٢٢٩
- مسأله ٤٤ _ لو أغرى المحرم كلبه بصيد فقتله.....٢٣١
- مسأله ٤٥ _ فى الدلاله على الصيد.....٢٣٤
- مسأله ٤٦ _ فى الحرم وحدوده.....٢٣٧
- مسأله ٤٧ _ حرمة الصيد على المحرم فى الحرم.....٢٤٠

مسأله ٤٨ _ كراهه الصيد خارج الحرم للمحل مع قصد الحرم٢٤٤

مسأله ٤٩ _ كراهه الاصطياد بين البريد والحرم.....٢٤٧

مسأله ٥٠ _ الصيد إذا دخل الحرم.....٢٥٠

مسأله ٥١ _ لو كان الصيد على شجره بعضها فى الحرم وبعضها خارجه.....٢٥٢

ص:٤١١

مسألة ٥٢ _ من صاد طائراً مقصوص الجناح.....٢٥٤

مسألة ٥٣ _ لو نتف ريشه من حمام الحرم.....٢٥٨

مسألة ٥٤ _ حكم من أخرج صيداً من الحرم.....٢٦٠

مسألة ٥٥ _ لو عبر السهم الحرم.....٢٦٢

مسألة ٥٦ _ حكم المحرم لو صاد فى الحرم.....٢٦٣

مسألة ٥٧ _ إذا انتهى التضاعف إلى البدنه.....٢٦٧

مسألة ٥٨ _ لو تكرر من المحرم قتل الصيد.....٢٦٨

مسألة ٥٩ _ صور أكل بيض النعام وشرائه.....٢٧٥

مسألة ٦٠ _ لو اضطر المحرم إلى أكل الصيد.....٢٨٠

مسألة ٦١ _ مسائل فى الاضطرار إلى أكل الصيد.....٢٨٧

مسألة ٦٢ _ محل ذبح الفداء ونحره.....٢٩٣

مسألة ٦٣ _ استحباب دفن الصيد.....٣٠٣

فصل فى باقى المحظورات التى تجب عليها الكفاره

٣٠٥ _ ٣٧١

مسألة ١ _ كفاره الاستمتاع بالنساء.....٣٠٥

مسألة ٢ _ صور الجماع فى الحج.....٣١٤

مسألة ٣ _ الحجج الأولى فرضه والثانيه عقوبه.....٣١٩

مسألة ٤ _ حكم العالم العامد وغيره.....٣٢٢

مسألة ٥ _ حكم المرأة المحرمه لو دخل بها زوجها.....٣٢٣

مسألة ٦ _ التفريق بين المحرمين المتجامعين.....٣٢٦

مسأله ٧ _ لو جامع المحل أمته المحرمه..... ٣٣٢

ص: ٤١٢

مسألة ٨ _ المحرم لو جامع قبل طواف الزيارة.....٣٣٦

مسألة ٩ _ فى من جامع وعجز عن البدنه.....٣٣٩

مسألة ١٠ _ لو جامع فى أثناء الطواف.....٣٤١

مسألة ١١ _ أحكام الجماع فى العمره المفرده.....٣٤٤

مسألة ١٢ _ لو عبث بذكره فأمنى.....٣٤٩

مسألة ١٣ _ الأهل أعم من الدائمه.....٣٥٣

مسألة ١٤ _ لو نظر إلى امرأته فأمنى.....٣٥٦

مسألة ١٥ _ لو حمل امرأته بشهوه أو بدون شهوه.....٣٥٩

مسألة ١٦ _ أقسام تقبيل النساء.....٣٦٢

مسألة ١٧ _ لو لاعب زوجته فأمنى.....٣٦٦

مسألة ١٨ _ لو حج أو أعتمر فأفسده ثم أحصر.....٣٦٨

مسألة ١٩ _ لو عقد محرم لمحرم.....٣٦٩

فصل فى كفاره سائر المحرمات

٣٧٣ _ ٤٠٨

مسألة ١ _ كفاره الطيب.....٣٧٣

مسألة ٢ _ كفاره تقليم الأظافر.....٣٧٨

مسألة ٣ _ لو أفتى بتقليم ظفر المحرم.....٣٨٤

مسألة ٤ _ لبس المخيط عامدا.....٣٨٧

مسألة ٥ _ كفاره حلق الرأس.....٣٩١

مسألة ٦ _ كفاره نتف اللحيه ونحوها.....٤٠١

مسأله ٧ _ كفاره نتف الإبط.....٤٠٦

المحتويات.....٤٠٩

ص:٤١٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

